أبو أوس إبراهيم الشمسان

الجملة الشرطية

عند النُّحاة العرب

تقديم

الأستاذ الدكتور/محمود فهمي حجازي

أستاذ علوم اللغة بآداب القاهرة

الطبعة الأولى

مطابع الدجوي–القاهرة

١٤٠١هـ–١٩٨١م

إهداء

إلى أستاذي من السُّودان الشقيق:

عبدالقادر محمد محمد علي

جزاء ما ثقفته من علمك وأدبك

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور: محمود فهمي حجازي

هذا الكتاب القيم ثمرة دراسة جادة في موضوع من التراث العربي، كتبه مؤلفه الأستاذ إبراهيم سليمان الرشيد الشمسان برؤية واضحة تنشد الأصالة وتنطق منها نحو تأصيل البحث اللغوي الحديث. لقد عرفت صاحب هذا الكتاب عند بداية دراسته اللغوية العليا في كلية الآداب بجامعة القاهرة، فكان مزودًا بخير ما يعرفه المتخرجون الجادون في قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الرياض. وسار الأستاذ إبراهيم سليمان الرشيد الشمسان في درب العلم لا يعرف الملل ويسعد بالتدقيق وراء المصطلح النحوي وبالبحث في الفكرة الجزئية هادفًا إلى تجاوز هذا كله إلى الرؤية الشاملة لتراثنا وإلى معرفة نحو العربية في عمق وموضوعية.

كان المثقفون وكثير من المتخصصين في الدراسات اللغوية لا يدركون الجهود الكبيرة التي بذلها النحاة في درس الجملة الشرطية، ولعل بعض أسباب ذلك التصور أن الجملة الشرطية، ولعل بعض أسباب ذلك التصور أن الجملة الشرطية لم يكن لها باب مستقل في كتب النحو، على نحو الأبواب التقليدية مثل الإعراب والبناء والممنوع من الصرف والمبتدأ والخبر. بحث النحاة الجملة الشرطية، وكان ذكرهم لها في سياق عرضهم لموضوعات إعرابية وتركيبية ودلالية شتّى، فلم يقتصر النظر عندهم على القضية الإعرابية الخاصة بجزم المضارع بعد بعض أدوات الشرط. وقيمة هذه الرسالة أنها تضع هذه الجهود في مكانها الصحيح، وذلك في موضوع محدد هو الجملة الشرطية.

إن النحو العربي ليس عملاً نشأ وتكون ووصل إلى أقصى مداه دون تطور تاريخي. وكثيرًا ما كان النحاة العرب يؤخذون بعبارة لأحدهم، وتعمم الأحكام بعد ذلك دون تمييز بين المراحل التاريخية التي مرّ بها الدرس النحوي على مدى عدة قرون. والرؤية التاريخية واضحة في هذا الكتاب كل الوضوح تتبع المؤلف رؤية النحاة للجملة الشرطية في ضوء المصطلحات المعبرة عنها وكان العرض موضحًا لطبيعة الجملة الشرطية، وهكذا اتضحت رؤية سيبويه والفراء والأخفش والمبرد والزجاج للجملة الشرطية طبيعة ومصطلحًا، وهؤلاء النحاة يمثلون تراث النحاة في هذه الفترة التي كونت الملامح الأساسية للتفكير النحوي. أما مرحلة النضج في الصناعة النحوية، فتتضح في دراسة الجملة الشرطية في آراء ابن السراج والزجاجي والنحاس والسيرافي والفارسي والزبيدي والرماني وابن جني، وختام هذه النظرة التاريخية دراسة طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها عند النحاة في مرحلة التفسير والتقليد، وهي مرحلة تمضي بنا عبر قرون، لم يكتف الباحث بأعلامها الكبار مثل الجرجاني وأبي حيان وابن هشام والسيوطي، ولكنه تابع نحاة هذه المرحلة في كتبهم التي وصلت إلينا–مطبوعة أو مخطوطة– متابعة جادة فقدم هذه الدراسة المتأنية الدقية.

يقوم درس الجملة الشرطية عند النحاة العرب على مجموعة من الأركان الأساسية وهذه الأركان هي: الأدوات وجملة الشرط وجواب الشرط. ومبحث الأداة متعدد المستويات، فثمة تصنيف صرفي

للأدوات إلى حرفية واسمية. وهناك أدوات بسيطة وأخرى فيها تركيب. والأدوات مختلفة من حيث العمل النحوي، بعضها جازم وبعضها غير جازم، وأثار العمل النحوي فكر النحاة في موضوع العامل. وإلى جانب هذا كله، فثمة جوانب دلالية نوقشت–أيضًا– عند النظر في أدوات الشرط. أما جملة الشرط وجملة جواب الشرط فقد بحثا من حيث المكونات الشكلية والدلالية والدلالة الزمنية، وكلاهما مكمل للآخر.

وثمة قضايا كثيرة تناولها الباحث حول تركيب الجملة الشرطية، وأهم هذه القضايا الربط بالجزم أو بالفاء أو بإذا، والرتبة من حيث صدارة الأدارة وولاية الفعل الأداة وتقديم فاعل فعل الجواب ومفعوله، والحذف من حيث حذف الأداة أو فعل الشرط أو جملة الشرط. وأفرد الباحث – أيضًا– لأجوبة التراكيب الإنشائية مبحثًا مستقلاً.

إن الجملة الشرطية في شكلها النمطيّ البسيط المتميز لا توجد في العربية إلا في أحوال قليلة، فالجملة الشرطية وثيقة الصلة بمكونات لغوية أخرى، تتوسل بها اللغة العربية لتوسيع الجملة الشرطية. ويتم هذا التوسيع في الجملة الشرطية عن طريق الحال والبدل والعطف، أو عن طريق عطف عبارة شرطية على أخرى أو دخولها عليها. والجملة الشرطية تكون أيضًا مرتبطة بأنماط تعبيرية أخرى، منها الاستفهام والقسم. وهذا كله مجال كبير لدراسة تجاوزت الجملة الشرطية في نفسها إلى دراسة الجملة الشرطية والقضايا السياقية لعلاقاتها في بنية اللغة العربية.

لاشك أن البحوث الجادة تتطلب الدقة في المصطلح فهمًا واستخدامًا، ومصطلحات النحاة كثيرة. والدقة في فهمها مطلب عزيز، فقد حدث تغير في دلالة بعض المصطلحات، واستحدثت مصطلحات أخرى على مدى القرون. وهناك علاقات بين كل هذه المصطلحات، تارة هي مترادفة وأخرى متخالفة، وفوق هذا فهناك علاقة عموم وخصوص بين بعضها والبعض الآخر.

ولهذا كله، فقد خصص المؤلف النابه ملحقًا ضم كل مصطلحات الجملة الشرطية ومكوناتها وأحكامها في التراث النحوي العربي ورتب مواضع ورود كل مصطلح ترتيبًا تاريخيًّا. وهذا القسم من هذا الكتاب إسهام طيب في درس مصطلحات النحاة العرب، أظنه الأول من نوعه في هذا المجال. ومن شأن البحوث الأخرى أن تعنى أيضًا بالمصطلحات لتتضح أمامنا الرؤية الشاملة للمصطلحات العربية في علوم اللغة. وأهمية هذا القسم لا تقتصر على كونه إيضاحًا لجانب من التاريخ العلمي، ولكنها أيضًا إسهام يوضع أمام الباحثين الذين يطمحون إلى إيجاد المصطلحات للتعبير بالعربية عن التحليل النحوي الحديث في مدارسه المختلفة، حتى تزول شيئًا فشيئًا تلك العزلة بين علوم اللغة عندنا والتيارات العالمية المعاصرة في درس اللغة.

وبعد، فقد سعدت كل السعادة بهذا الكتاب بعد أن عرفت في صاحبه من العلم والخلق ما يجعلـــه فخرًا لجامعتينا، جامعة الرياض التي ينتمي إليها وجامعة القاهرة التي أعد في إطارها هذه الرسالة الجامعيـــة الممتازة.

والله وليّ التوفيق.

أ.د. محمود فهمي حجازي

أستاذ علوم اللغة بكلية الآداب – جامعة القاهرة

مُقَدِّمَة

يكاد الباحثون المحدثون يصلون إلى قناعة تامة بضرورة إعادة النظر في المـــوروث، فلقـــد تـــرك لنـــا النحويون تراثًا فكريًا يبعث على الإحلال والإكبار. وقد طال بهذا التراث الزمن حتى تراكم، وكثر حتى صار

أمر الإحاطة بدقائقه، والوصول إلى جواهره من الأمور الشاقة التي تكلف متنكبها شططا. ومنذ أن كتب النحوفي القرن الثاني مر في قرون طويلة لم ينل فيها كل ما يستحقه من العناية، والمتابعة المطورة، فجمدت أحكامه وقواعده جمودًا لا يتناسب وطبيعة اللغة المتغيرة. ومن حق النحواليوم علينا، من حق النحويين أيضًا أن نرجع فنتصل بمصادره الأولى لنغوص فيها ونستخرج منها جواهرها المدفونة، فنجلوها ونبرزها تاركين ما قد يشوبها وما قد يعلق بها مما نحسب النحوفي غنى عنه، وإن الإتصال المباشر بالمصادر الأساسية ليكشف لنا أن كثيرًا مما صور لنا على أنه خلف نحوي بين العلماء ما هو إلا اختلاف وليس خلفًا لا يكون ثمة مخطئ ومصيب وإنما إصابة في الجهتين ولكنها مختلفة من جهة أخرى بسبب اختلاف القضية موضوع الدرس، أو اختلاف جهة نظر.

وقد درست (الجملة الشرطية) في رسائل علمية حديثة، فمن هذه الدراسات، الدراسة التي أعدها أحمد اللهيب في جامعة الأزهر وعنوانها (أساليب الشرط والاستفهام في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر ١٩٧٦م) ومنها الدراسة التي أعدها عبدالعزيز على الصالح المعيد وعنوانها (الشرط في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، دار العلوم بجامعة القاهرة ١٩٧٦م) ومنها أيضًا الدراسة التي أعدها إبراهيم بركات وعنوانها (الجملة الشرطية عند الهزليين. رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٧م) والملاحظ أن هذه الرسائل جميعها تفيد من كتب النحوفي تحليل النصوص اللغوية ولكنها لا تتوفر على دراسة النظرية النحوية توفرًا مباشرًا.

ومن هذا المنطلق تجري هذه الدراسة، حيث تتناول قضية من قضايا النحوالمهمة، وهي الجملة الشرطية، فهذه الجملة لم تدرس على النحوالذي يلائمها، ورغم أن بعض الكتب قد تدرس قضاياها في أبواب متتابعة فإن ذلك كله يحتاج إلى مزيد من التنظيم.

وستقع هذه الدراسة في تمهيد وأربعة أبواب، بتناول التمهيد بيان أهم مصادر دراسة الجملة الشرطية، ويتناول الباب الأول في ثلاثة فصول دراسية طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها، أما الباب الثاني فيهتم بدراسة العناصر المكونة للجملة، في الفصل الأول دراسة للأداة، وفي الفصل الثاني دراسة الجملة الشرطية وجملة جواب الشرط. وتتم في الباب الثالث دراسة القضايا التركيبية للجملة الشرطية، كالربط، والرتبة، والحذف وأجوبة التراكيب الإنشائية.

أما الباب الرابع فهو يضطلع بدراسة قضايا الجملة السياقية أي منظورًا إليها في السياق، ويتم ذلك في فصلين يتناول الفصل الأول توسيع الجملة الشرطية ووسائل التوسيع، ويتناول الفصل الثاني أثر التراكيب والأدوات، التي تكون الجملة في سياقها.

وسيختم الكتاب بخاتمة تحمل أهم النتائج والملاحظات التي قد بصل إليها البحث. وسيلحق بالبحث معجم لمصطلحات الجملة الشرطية يبين مواضيع استخدام كل مصطلح في مصادر دراسة الجملة الشرطية المعتمدة، مراعى في ذلك ذكر النحاة وكتبهم في تستلسل تاريخي.

وحسبنا القول إن الدراسة تغطي رقعة من الزمن طويلة حيث تمتد حتى السيوطي في القرن العاشر حيث لم يعد في الكتب النحوية جديد. وبسبب من امتداد الزمن وكثرة المصادر، فإن الباحث يجد عناء شديدًا وهو يبحث في أمهات النحو، ليس لكثرتها فقط، وإنما لأن هذه الكتب كتبت في زمن لم تنشأ فيه الحاجة إلى الفهرسة الموضوعية، لأن الكتاب كان يقرأ وتعاود قراءته في حلقات الدرس حتى يكاد الدارس يفهرس دقائقه في ذهنه فيسها عليه الوصول إليها.

ويجد الباحث نفسه أمام ركام هائل من الكتب يشق عليه الوصول إلى دقائق القضايا في بطونها، وبعض هذه المطولات من تلك الكتب يشكومن قلة العناية العلمية بنشره. وبعض ما نشر على أنه محقق تحقيقًا علميًا يعج بأخطاء مطبعية لا يكاد يدركها الباحث إلا بمزيد من التمرس بلغة الكتاب، وبطبيعة القضايا المطروقة. وأكثر ما هذه الكتب بحاجة إليه الفهرسة الموضوعية، لأن هذه المطولات خاصة كتب معاني القرآن وإعرابه لا يمكن الوصول إلى ما فيها من جهود ونشاطات لغوية ما لم تقرأ من ألفها إلى يائها.

ويقوم منهج هذه الدراسة على الوقوف على المادة الأساسية في مظانها الأساسية، ومحاولة تنظيمها بشكل يبين أهميتها وقيمتها.

ولابد هنا من ذكر بعض المصطلحات التي ستجري استخدامها في الكتابة، وذلك كي لا تلتبس بمصطلحات الجملة الشرطية الواردة في النصوص النحوية، وهذه المصطلحات هي:

- (الجملة الشرطية):

وتطلق على تركيب الجملة الشرطية، أي المكونة من: أداة الشرط، وجملتين بعدها.

- (الركن الشرطي):

يطلق على الأداة والجملة التي تليها، ويشير هذا المصطلح إلى المبنى فقط.

- (العبارة الشرطية):

يطلق على الأداة والجملة التي تليها، ويشير المصطلح إلى أن هذه الضمائم لا تدل على معنى تام بنفسها ولكنها على معنى جزئي.

- (الركن الجوابي):

يطلق على الجملة الثانية في التركيب الشرطي.

- (العبارة الجوابية):

يطلق على الجملة التي تؤلف مع العبارة الشرطية جملة تامة المعنى هي الجملة الشرطية.

- (أداة الشرط):

الأداة التي تربط جملتين، وتؤلف منها مركبة هي الجملة الشرطية ويشير المصطلح إلى وظيفة الكلمة في التركيب.

- (جملة الشرط):

هي الجملة التي تدل على أداة الشرط.

- (جملة جواب الشرط):

هي الجملة الثانية في التركيب، في مقابل جملة الشرط.

- (فعل الشرط):

الفعل الواقع في جملة الشرط.

- (فعل جواب الشرط):

الفعل الواقع في جملة جواب الشرط.

وسأحاول جهدي تمييز مصطلحات النحويين وذلك باحاطتها بقوسين.

أما الرمز (م. م.) الذي يرد في الهوامش فهو يرمز إلى معجم مصطلحات الجملة الشرطية الملحق بآخر الكتاب.

أما بعد فإني أتوجه بالشكر إلى أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور / محمود فهمي حجازي، فلم يكن لهذا العمل أن يتم على هذه الصورة لولا أن شمله بعنايته فهو ما فتيء يسدد ثغراته، ويقوم منآده، وقد كانت مكتبته رافدًا من أهم روافده.

وأتوجه بالشكر إلى أستاذيّ الكريمين الدكتور النعمان القاضي والدكتور عبدالصبور شاهين، فقد أفدت من علمهما كثيرًا.

وأشكر كل من له يد في إخراج هذا العمل.

أبوأوس إبراهيم الشمسان

تمهيد

ارتبطت نشأة النحوبملاحظة الخطأ في الإعراب[1]. وهو ما سُمى باللحن، وقد وُوجهت هذه المشكلة بطريقتين: الأولى محاولة التعقيد لغة العربية اعتمادًا على استعمال اللغة بين أوساط لا تخطيءُ، والثانية رصد جملة الأخطاء الشائعة وتصحيحها، ونتج عن ذلك ما سمي بكتب لحن العامة.

والذي يهمنا من ذلك كله هو أن الذي دعا إلى التعقيد – وهذا ما يفهم من الحديث عن نشأة النحو– هو الخطأ في الإعراب، وعلى هذا الأساس كانت العناية بملاحظة الحركات في أواخر الكلمات كبيرة، وذلك لمعرفة أسباب تغيرها. وكان أن أُرجع ذلك إلى مسببات تكون في الكلام نفسه سُميت بالعوامل. ووُسعت الفكرة، وذلك من أجل اطرادها، فكان هناك ما سمي بالعوامل اللفظية والعوامل المعنوية.

وهكذا كان الانطلاق من وجود الحركة، إذ هي الأصل، حتى ارتبطت الحركات بوظائف معينة تحتلها الكلمات من الجملة العربية، وسميت هذه الحركات بعلامات الإعراب، ولهذا قُدِّر وجودها تقديرًا إذا لم تكن ظاهرة لفظًا، فالفاعل وهو وظيفة نحوية لابد أن يكون مرفوعًا. ومعنى أن يكون مرفوعًا أن ينتهي بالضمة، فإذا لم تظهر كأن يكون الإسم منتهيًا بألف (فتحة طويلة) مثل "عيسى" فلابد أن نتصور ضمة مقدرة على آخره وكان يمكن أن تظهر ولكن ذلك تعذر بسبب الألف، ونرجع لجوء النحو إلى مثل هذا التكلف إلى إرادة الاطراد انطلاقًا من وجود الحركة، فالفاعل الذي تظهر فيه الحركة مثل (قام محمدٌ) ينتهي بالضمة، وكأن الأمر أيسر من ذلك، فالملاحظة الصادقة توجب القول بأنَّ الفاعل إذا كان اسمًا أو علمًا متأخرًا عن فعله فهو منته بالضمة إن أمكن ضمه [2]. ومعنى ذلك أنه ليس كل فاعل مرفوعًا، لأنه ليس كل فاعل يمكن أن ينتهي بالضمة [3].

---

[1] انظر في الكلام على نشأة النحومن القدماء :

- أبوالطيب اللغوي (ت ٣٥١)، مراتب النحويين البصريين، تحق : محمد أبوالفضل إبراهيم (ط ٢ دار نهضة مصر للطبع والنشر / القاهرة ١٩٧٤م) ٢٣.
- السيرافي (ت ٣٦٨)، أخبار النحويين البصريين، بعناية فريتس كرنكو(معهد المباحث الشرقية بالجزائر، مطبعة الكاثوليكية / بيروت ١٩٣٦م) ١٥.

ومن المحدثين:

محمد الطنطاوي، نشأت النحو(دار المعارف بمصر ١٩٧٣م) ١٦.

[2] وذلك حسب التركيب الصرفي له فبعضها ينتهي بحركة لازمة مثل: الفتى، وطه.

[3] وقد تنبه إلى ضرورة تجاوز هذا المبدأ النحوي عبدالقادر المهيري، انظر ما قاله:

مساهمة في تحديد الجملة الاسمية (حوليات الجامعة التونسية ع ٥، ١٩٦٨م) ١٤.

وكان من نتائج التركيز على الحركة أن أصبحت الدراسة تتصف بالجزئية، ويقصد بذلك أن الدراسة كانت لجزئيات الجملة معزولة عن بقية الأجزاء.

وقد أثر الاهتمام بالعامل وبحركة الإعراب في تصنيف الكتب، فنجد أنها قد تصنف حسب أنواع العوامل. وقد تصنف حسب الاعراب فنجد أبواب: المرفوعات، المنصوبات، المجرورات، المجزومات.

وأُلفت كتب لدراسة الأدوات، وبين ما يعمل منها وما لا يعمل، وأُلفت كتب لإعراب القرآن الكريم تطبيقًا لنظرية العمل والعامل.

نخلص من هذا إلى أن ملاحظة الحركة جعلت الدرس النحوي ينظر إلى الجملة مفتتة ومجزأة. وهذا آخر ما يمكن أن نقوله عنه إنه وظيفة علم النحوالأساسية وهي دراسة التراكيب، فلم نجد عناية تذكر بالجملة وأنماطها، ولا توفرًا مباشرًا على دراستها. من ذلك دراسة الجملة الشرطية، فإنه يتبين من دراسة مصادرها أنه لم تلق عناية مباشرة.

مصادر الدراسة الشرطية

نجد دراسة الجملة الشرطية متفرقة في مصادر متعددة ومتنوعة ويرجع السبب في التعدد والتنوع إلى اختلاف مناهج الكتب وأهدافها.

ويمكن تصنيف تلك المصادر في المجموعات التالية:

- المجموعة الأولى: كتب القواعد العامة.
- المجموعة الثانية: كتب حروف المعاني.
- المجموعة الثالثة: كتب إعراب القرآن.
- المجموعة الرابعة: كتب علوم القرآن.
- المجموعة الخامسة: كتب الأمالي.
- المجموعة السادسة: مصادر ثانوية.

وسنتحدث فيما يلي عن كل مجموعة على نحومختصر:

المجموعة الأولى: كتب القواعد العامة:

وهذه هي المجموعة الرئيسية لأنها أكثر توفرًا على دراسة الجملة الشرطية من غيرها.

وتختلف كتب هذه المجموعة في المنهج الذي اتبع في تأليفها وتبعًا لذلك تختلف في طريقة تناولها للجملة الشرطية.

ويمكن أن نميز منهجين: احدهما ما يخصص لها بابًا، أو أبوابًا متتابعة، والثاني ما يلحق دراستها بدراسة جوازم الفعل المضارع.

نجد المنهج الأول متبعًا في (الكتاب) لسيبويه (ت ١٨٠) وكتاب سيبويه هو رصد لجهوده وجهود شيوخه التي تلقاها عنهم كالخليل ابن أحمد (ت ١٧٥) ويونس (ت ١٨٢). درس سيبويه أدوات الشرط في باب سماه (باب الجزاء) [١] عدد فيه أدوات الشرط، وناقش تركيبها الصرفي وعملها النحوي، كما ناقش جملة من القضايا التركيبية في الجملة الشرطية، كالربط – الربط بالفاء أو إذا والرتبة، أي التقديم والتأخير. وألحق بـ (باب الجزاء) بابًا آخر خصصه لدراسة بعض الدوات ذات المبنى الصرفي الواحد والمعنى الوظيفي المتعدد، وهي الأدوات (من، ما، أيهم) فهي تستخدم أسماء موصوله، وتستخدم أدوات شرطية، وحاول أن يفرق بين الاستخدامين، وسمى الباب (هذا باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي) [٢] وتلا ذلك جملة من الأبواب درس فيها أثر الأدوات الخرى التي تكون الجملة الشرطية في سياقها [٣]. وعلاقة (الشرط) بتراكيب أخرى إذا جاء في سياقها كالاستفهام [٤] والقسم [٥]. وعقد بابًا ناقش فيه إعراب الفعل الذي يقع بعد فعل الشرط [٦]. وعقد بابًا لأجوبة التراكيب الانشائية [٧].

ونهج المبرد (ت ٢٨٥) في (المقتضب) نهج سيبويه فخصص بابًا لدراسة أدوات الشرط سماه (هذا باب المجازاة وحروفها) [٨] خصصه للأدوات فعددها وتحدث عن كل أداة صرفيًا ونحويًا. وتلاه بجملة أبواب درس فيها بعض قضايا المجملة الشرطية [٩].

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣ : ٥٦.

[٢] سيبويه، الكتاب ٣ : ٦٩.

[٣] درس في باب (هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي) (الكتاب ٣ : ٧١) أثر بعض الأدوات العاملة مثل (إنً) و(كان) فبدخولها على (مَن) وأشباهها تخلصها للموصولية دون الشرطية، ودرس في باب (هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء (الكتاب ٣ : ٧٤) الأدوات غير العاملة التي تخلص (من) وأشباهها للموصولية. وتلا ذلك باب (هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازي بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء) (الكتاب ٣ : ٧٩).

[٤] سيبويه الكتاب ٣ : ٨٢.

[٥] سيبويه الكتاب ٣ : ٨٤.

[٦] سيبويه الكتاب ٣ : ٨٥.

[٧] سيبويه الكتاب ٣ : ٩٣.

[٨] المبرد، المقتضب ٣ : ٤٦.

[٩] درس في باب (هذا باب مسائل المجازاة وما يجوز فيها، وما يمتنع) (المقتضب ٢ : ٥٩) قضية الجواب وربطه بالفاء، وبعض القضايا المتفرقة كإعراب أداة الشرط ودخول بعض الأدوات عليها ودرس في باب (هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك) (المقتضب ٢ : ٦٥) إعراب الفعل الذي يأتي بعد فعل الشرط، ودرس بعض قضايا الرتبة في البابين (هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارًا (المقتضب ٢ : ٦٨)، (هذا باب ما يحتمل حروف الجزاء من =
= الفصل بينها وبين ما عملت فيه (المقتضب ٢ : ٧٤) ودرس أجوبة التراكيب الإنشائية في باب (هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها) (المقتضب ٢ : ٨٢).

ونحا الزجاجي (ت ٣٣٧) في (الجمل) نحوهما، فخصص (باب الجزاء) لدراسة أحكام الجملة الشرطية، ولكتها دراسة مقتضبة [١].

وتناول الفارسي (ت ٣٧٧) في (الايضاح) بعض أحكامها في (باب المجازاة) [٢] وفصل الجرجاني أحكامها في (المقتصد) وهو شرح مسهب للإيضاح [٣] أما الزبيدي (ت ٣٧٩) في (الواضح في علم العربية) فعقد أبوابًا لدراسة بعض أحكام الجملة الشرطية أولها (باب الشرط وهو باب المجازاة) [٤].

ومن الكتب يمكن لنا ان نعدها سائرة على المنهج المتبع في (الكتاب) وتلك الكتب التي أُلفت لشرح كتاب سيبويه، فهذه الكتب قد احتفظت بتبويب الكتاب. من أهم هذه الكتب الشرح الذي كتبه أبوسعيد السيرافي [٥] (ت ٣٦٨) ولا يكتفي السيرافي في كتابه بالشرح المجرد لكتاب سيبويه وإنما يتخذ من مادة سيبويه منطلقًا يبرز فيه ما ثقفه من ثقافة نحوية، ويقف السيرافي عند مسائل يجدها بحاجة إلى البسط فيبسطها ويعمقها، ويعرض عن مسائل لأنها واضحة لا تحتاج إلى شرح أو تعليق.

ومن شروح الكتاب الشرح الذي ألفه الرماني [٦] (ت ٣٨٤) والرماني يحيل أفكار الكتاب إلى أسئلة متتابعة، حتى إذا أتى على مسائل باب ما أخذ بالاجابة عليها.

ونأتي الآن إلى الكتب التي جعلت دراسة الجملة الشرطية ضمن دراسة جوازم المضارع.

في طليعة هذه الكتب كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج (ت ٣١٦)، عقد ابن السراج بابًا لإعراب الأفعال وبنائها [٧]، فلما جاء إلى ذكر الأفعال المجزومة ذكر أنها تجزم بخمسة حروف هي (لم، لمّا، ولا

---

[١] الزجاجي، الجمل، تحق : ابن أبي شنب (مط كلنسيك / باريس ١٩٥٧ م)، عدّد الأدوات وذكر عملها (٢١٧)، وتحدث عن النماط الصرفية لأفعال الجملة (٢١٨) وعن الدوات الداخلة على أدوات الشرط فتبطل عملها (٢٢١).

[٢] الفارسي، الإيضاح العضدي، تحق : حسن شاذلي فرهود (ط ١ دار التأليف ١٩٦٩ م) ذكر (إنْ)، والجواب وربطه بالفاء وإذا (٣٢٠). وبقية الأدوات (٣٢١) وبعض قضايا الرتبة ومثل لأجوبة التراكيب الإنشائية (٣٢٢).

[٣] الجرجاني، المقتصد، تحق : كاظم بحر مرجان (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ١٩٧٥ م) ١٠٣٢.

[٤] الزبيدي، الواضح في علم العربية تحق : أمين علي السيد (دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٥ م) درس في هذا الباب : الأدوات، ومثل ومثل لاستخدامها وأعرب الأمثلة، والجواب وربطه بالفاء وإذا (الواضح ٩٤) وبعده باب اسمه (باب منه آخر) (الواضح ٩٤) وبعده باب اسمه (باب منه آخر) (الواضح ٩٦) درس فيه الفعل الذي يقع بعد فعل الشرط معطوفًا أوغير معطوف. وفي (باب الفعال التي تجزم بمعنى المجازاة) (الواضح ٩٨) درس أجوبة التراكيب الإنشائية وعقد بابًا للجواب بالفاء (الواضح ٩٩).

[٥] انظر النسخة المصورة من شرح السيرافي على كتاب سيبويه بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٨٢.

[٦] الرماني، شرح كتاب سيبويه. نسخة مصورة بمكتبة مجمع اللغة العربية تحت رقم نحو١٨٣.

[٧] ابن السراج، الأصول في النحوتحق : عبد الحسين الفتلي (ط ١، جامعة بغداد ١٩٧٤ م) ٢ : ١٥٠.

في النهي واللام في الأمر وإن التي للجزاء) [1] ثم قسمها إلى قسمين: أربعة منها لا يقع موقعها غيرها ولا تحذف من الكلام إذا أريدت وهو الدوات السابقة باستثناء اداة الشرط [2].

أما القسم الثاني فهو (حرف الجزاء) وهو قد يحذف ويقع موقعه غيره من الأسماء [3]. ثم شرح القسم الأول وشرح القسم الثاني، فبين أحوال الحرف الثلاث: الظهور والحذف ووقوع اسم مكانه والحذف مع الفعل لوجود دليل عليه [4]. وعدد أدوات الشرط وذكر جملة من أحكام الجملة الشرطية [5]، وتكلم على أجوبة أجوبة التراكيب الإنشائية وهي الحالة الثالثة من أحوال (حرف الجزاء) [6]، وقد تفرقت دراسة أحكام الجملة الشرطية ومسائلها في عدة فصول مثل (مسائل من سائر أبواب إعراب الفعل) [7] (فصل من مسائل الجواب بالفاء) [8] (فصل من مسائل المجازاة) [9]. ونجد منهجه هذا أيضًا في كتابة (الموجز في النحو)[10].

ومن الذين ألحقوا دراسة الجملة الشرطية وأحكامها ضمن دراسة عوامل جزم الفعل ابن بابشاذ (ت ٤٦٩) في كتابه (شرح المقدمة المحسبة)، فعقد فصلاً للعوامل من الحروف [11] حتى إذا جاء إلى ذكر الجوازم عددها ومنها (إنْ) مع ما حمل عليها من الأسماء والظروف [12]. وتكلم على ادوات الشرط وذكر أجوبة التراكيب الإنشائية.

أما الجرجاني (ت ٤٧١) فقد خصص ثلاثة فصول من كتابه (الجمل) لدراسة العوامل: أحدها للعوامل من الأفعال، والثاني للعوامل من الحروف، والثالث للعوامل من الأسماء، ولذلك فقد جاء الكلام على ادوات الشرط في موضوعين: الموضع الأول في (الضرب الثالث من الحروف ما يجزم فقط) [13] والثاني في (الضرب الثاني من الأسماء العوامل) [14].

---

[1] ابن السراج، أصول النحو٢ : ١٦٢.

[2] م. ن، ص. ن.

[3] م. ن، ص. ن.

[4] ابن السراج، أصول النحو٢ : ١٦٣ – ١٦٤.

[5] ابن السراج، أصول النحو٢ : ١٦٤ وما بعدها.

[6] ابن السراج، أصول النحو٢ : ١٦٨.

[7] ابن السراج، أصول النحو٢ : ١٧٠.

[8] ابن السراج، أصول النحو٢ : ١٨٦.

[9] ابن السراج، أصول النحو٢ : ١٩٥.

[10] ابن السراج، الموجز في النحو، تحق : مصطفى الشويمي وبن سالم دامر جي (ط ١، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر / بيروت ١٩٦٥ م) ٨٠.

[11] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحق : خالد عبدالكريم (ط ١، لا. نا / الكويت ١٩٧٦ م) ١ : ٢١٥.

[12] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١ : ٢٤٢.

[13] الجرجاني، الجمل تحق : علي حيدر (ط ١ دمشق ١٩٧٢ م) ٢٤.

[14] الجرجاني، الجمل ٢٥.

وسار على نهجه ابن الخشاب (ت ٥٦٧) في (المرتجل) الذي شرح به كتاب الجرجاني (الجمل) [١].

وقسم الزمخشري (ت ٥٣٨) كتابه (المفصل في صنعة الإعراب) [٢] إلى: قسم للأسماء، وقسم للأفعال، وقسم للحروف، وقسم للمشترك، لذلك جاءت دراسته لأحكام الجملة الشرطية في موضعين ن الأول: في كلامه على (وجوه اعراب الفعل المضارع) [٣] فذكر في (المجزوم) انه يجزم بحروف وأسماء ومثّل لما ذكره منها[٤]. منها[٤]. أما الموضع الثاني ففي أصناف الحروف، حيث قال (ومن أصناف الحرف حرفا الشرط) [٥] والحرفان هما هما (إنْ)، و(لو). ونحا نحوه ابن يعيش (ت ٦٤٣) في شرحه للمفصل [٦].

وتابعهما ابن الحاجب (ت ٦٤٦) في (الكافية في النحو) [٧]، والرضا في شرحها [٨].

ومن الذين ألحقوا دراسة أدوات الشرط وأحكام الجملة الشرطية ضمن دراسة الجوازم المطرزي (ت ٦١٠) في (المصباح في علم النحو) [٩] وابن مالك (ت ٦٧٢) في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، درسها في في (باب عوامل الجزم) [١٠] ومنهم السيوطي (ت ٩١١) في (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) [١١].

ونأتي بعد هذا إلى جملة من الكتب دأبت على تقسيم جوازم الفعل المضارع إلى قسمين، جازم فعل واحد، وجازم فعلين، ويقصد بجازم الفعلين أدوات الشرط وبجازم الفعل الواحد غير أدوات الشرط من الجوازم.

ونصادف هذه القسمة أول ما نصادفها عند ابن معطي (ت ٦٢٨) في كتابه (الفصول الخمسون) [١٢]

ونجدها عند الشلوبيني (ت ٦٤٥) في (التوطئة) [١٣]. وعند ابن عصفور (ت ٦٦٣) في (المقرب) [١]. وعند أبي حيان (ت ٧٤٥) في (ارتشاف الضرب) [٢].

---

[١] ابن الخشاب، المرتجل تحق : علي حيدر (ط ١ دمشق ١٩٧٢ م).

[٢] واسم الكتاب على الغلاف (المفصل في علم العربية) بينما يستفاد من مقدمة المؤلف أن اسمه (المفصل في صنعة الإعراب) انظر ص ٥.

[٣] الزمخشري، المفصل (ط ٢ دار الجيل / بيروت د. ت) ٢٤٤.

[٤] الزمخشري، المفصل ٢٥٢.

[٥] الزمخشري، المفصل ٣٢٠.

[٦] ابن يعيش، شرح المفصل (ط ١ إدارة الطباعة المنيرية / القاهرة) الموضع الأول ٧ : ٤٠ الثاني ٨ : ١٥٥.

[٧] ابن الحاجب، الكافية في النحو(دار الكتب العلمية / بيروت) ٢ : ٢٥١، ٢ : ٣٨٩.

[٨] م. ن.، ص. ن.

[٩] المطرزي، المصباح في علم النحوتحق : عبد الحميد السيد طلب (ط ١ مكتبة الشباب بالمنيرة / القاهرة د. ت) ١٠١.

[١٠] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحق : محمد كامل بركات (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٦٧ م) ٢٣٥.

[١١] السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت) ٢ : ٥٥

[١٢] ابن معطي، الفصول الخمسون، تحق : محمود محمد الطناحي (ط ١ عيسى البابي الحلبي / القاهرة ١٩٧٦ م) ٢٠٦.

[١٣] الشلوبيني، التوطئة، تحقق : يوسف أحمد المطوع (ط ١ دار التراث العربي للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٧٣ م) ١٤٣.

ونجدها أيضًا في بعض الكتب التي أُلفت في شرح ألفية ابن مالك. من هذه الشروح، شرح المرادي (ت ٧٥١)[٣]، وشرح ابن هشام (ت ٧٦١) (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) [٤]، وشرح ابن عقيل (ت ٧٦٩)[٥] وقد اتبع هذا المنهج في شروح[٦] وحواش[٧]، وكتب تعليمية مختلفة[٨].

وابن هشام (ت ٧٦١) لم يتبع هذا المنهج في شرحه للألفية فقط، وانما في بعض كتبه الأخرى، فنجده اتبعه في (شرح قطر الندى وبل الصدى)[٩] وفي (شرح شذوذ الذهب)[١٠].

المجموعة الثانية: كتب حروف المعاني:

ثمة نوعان من هذه الكتب: نوع خصص لدراسة (حرف) واحد، وتعتمد هذه الدراسة أساسًا على التعدد الوظيفي للمبنى الواحد، مثال ذلك كتاب (اللامات) للزجاجي (ت ٣٣٧). ومن بين ما درسه (لام الشرط)[١].

---

[١] ابن عصفور، المقرب، تحق : أحمد عبدالستار الجواري وعبد الله الجبوري (ط ١ الجمهورية العراقية رئاسة ديوان الأوقاف / بغداد ١٩٧١ م) ١ : ٢٧١.

[٢] أبوحيان ارتشاف الضرب من لسان العربي تحق : مصطفى أحمد خليل النحاس (رسالة دكتوراه جامعة الأزهر د. ت) ٧٩٧

[٣] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحق : عبد الرحمن علي سليمان (ط ١ مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة ١٩٧٦ م) ٤ : ٢٢٥.

[٤] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ط ٤ نشر بعناية محمد عبد العزيز النجار / القاهرة ١٩٧٣ م) ٤ : ٣٥.

[٥] ابن عقيل، شرح ابن عقيل (نشر بعناية محمد عبد العزيز النجار / القاهرة ١٩٦٧ م) ٢ : ٣٠٨.

[٦] انظر : خالد الأزهري (٩٠٥)،

- شرح التصريح على التوضيح (عيسى الحلبي / القاهرة) ٢ : ٢٤٥.
- شرح الأزهرية في علم النحو(ط ٤ المكتبة الأزهرية ١٣٤١ ه) ١٢٠.

الأشموني (٩٢٩)،

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (ط ٣ مكتبة نهضة مصر / القاهرة ١٩٧٠ م).

[٧] الشنواني (١٠١٩ ه، حاشية الشنواني علي شرح مقدمة الإعراب بعناية محمد شمام (ط ٢ دار الكتب الشرقية / تونس ١٣٧٣ه).

الصبان (١٢٠٦ ه)، حاشية الصبان علي الأشموني (عيسى الحلبي / القاهرة).

الخضري (١٨٧٠ م)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (مط الكستلية / مصر ١٢٨٢ ه) ١٨٤.

حسن العطار (١٢٥٠ ه)، حاشية على شرح الأزهرية لخالد الأزهري (ط ٤ مكتبة الأزهرية ١٣٤١ ه) ١٢٠.

[٨] انظر : محمود العالم، الأصول الوافية (بولاق / القاهرة ١٣٠٢ ه) جرمانوس فرحات، كتاب بحث المطالب (ط ٤ مط المرسلين اليسوعيين / بيروت ١٨٩٥ م) ٣٠٠.

أحمد ذكي صفوت، الكامل في قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها (ط ٤ مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٦٣ م).

محمد عيد، النحوالمصفى (مكتبة الشباب بالقاهرة ١٩٧٣ م).

أمين علي السيد، في علم النحو(ط ٢ دار المعارف بمصر ١٩٧٤ م).

[٩] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى (ط ١١ المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٦٣ م) ٧٩.

[١٠] ابم هشام، شرح شذور الذهب (ط ٦ المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٥٣ م) ٣٣٤.

ونوع خصص لدراسة أكثر من أداة ما وتعتمد هذه الكتب في دراسة كل أداة الأساس نفسه الذي استخدم في النوع الأول، وتختلف كتب هذا النوع في الأدوات التي تدرسها، وفي المنهج الذي تسلكه.

فمن الكتب ما يوسع مفهوم (الحرف)، فيدخل بين ما يدرسه بعض الأدوات الأسماء، ومنها ما يضيق معنى (الحرف)، فيستبعد الأدوات، ومنها ما يدرس الأدوات دون اعتبار لحالتها الصرفية.

أقدم ما نجده من كتب هذا النوع كتاب (معاني الحروف) للرماني (ت ٣٨٤). درس من أدوات الشرط (إنْ)[٢]، و(ما)[٣]، و(لو)[٤]، وفي نسخة استانبول ذكر وجوه (ما)[٥]، ووجوه (من)[٦]، ووجوه (أي)[٧]، و(إنْ)[٨]، وذكر الفرق بين (لو) و(إنْ)[٩]. وقد رتب الرماني كتابة بأن بدأ بالحروف الحادية فالثنائية فالثلاثية فالرباعية، و لم يلتزم الرماني ترتيبًا محددًا داخل كل مجموعة[١٠]. أما في نسخة استامبول فجعلها أبوابًا على هذا النحو: باب اللامات، باب الألفات وهكذا، وهو بهذا لا يقصر الكتاب على الحروف، ولكن على الأدوات، ولذا كان مما ذكر كلمات تجمع بين الحرفية والأسمية[١١].

نجد بعده كتاب (الأُزهية في علم الحروف) للهروى (ت ٤١٥) ذكر من أدوات الشرط: (إنْ)[١٢]، و(ما)[١٣]، و(مَنْ)[١٤]، و(أي)[١٥]، و(متى)[١٦]، و(إذا)[١٧]، و لم يتخذ منهجًا محددًا في ترتيب الأدوات، ويلاحظ أن مفهوم الحروف واسع حيث شمل أدوات بعضها حروف وبعضها غير حروف، ورغم هذا لم يذكر كل الأدوات الشرطية، ودراسته للأدوات المذكورة موجزة جدًا فهو يكتفي بذكر الأداة والتمثيل لها.

---

[١] الزجاجي، اللامات، تحق : مازن المبارك (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٦٩ م) ١٥٩.

[٢] الرماني، معاني الحروف، تحق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي (دار نهضة مصر للطبع والنشر / القاهرة ١٩٧٣ م) ٧٤.

[٣] الرماني، معاني الحروف ٨٦. ودرس معها (مهما) على اعتبار أنها متولدة عنها.

[٤] الرماني، معاني الحروف ١٠١.

[٥] الرماني، معاني الحروف ١٥٣.

[٦] الرماني، معاني الحروف ١٥٧.

[٧] الرماني، معاني الحروف ١٥٩.

[٨] الرماني، معاني الحروف ١٦٣.

[٩] الرماني، معاني الحروف ١٧٤.

[١٠] عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مقدمة كتاب معاني الحروف للرماني ٢٨.

[١١] عبد الفتاح شلبي، مقدمة كتاب معاني الحروف لرماني ٣١.

[١٢] الهروى، الأزهية في علم الحروف، تحق : عبد المعين الملوحي (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٧١ م) ٣٢.

[١٣] الهروى، الأزهية ٧١.

[١٤] الهروى، الأزهية ١٠٠.

[١٥] الهروى، الأزهية ١٠٨.

[١٦] الهروى، الأزهية ٢٠٩.

[١٧] الهروى، الأزهية ٢١١.

ومن كتب (الحروف) كتاب المالقي (ت ٧٠٢) (رصف المباني في شرح حروف المعاني)، وفيه رتب المالقي (الحروف) على حروف المعجم[١].

وقد اقتصر المالقي على ما ينطبق عليه مصطلح (حرف) من أدوات الشرط فذكر (إنْ)[٢]، و(إذْ ما)[٣]، و(لو)[٤].

وقد تابع المالقي في اقتصاره على الحروف بمعناها الاصطلاحي المرادي (ت ٧٤٩) في (الجنى الداني في حروف المعاني) بل كتب مقدمة بين فيها حد الحرف، وعلة إطلاق مصطلح (حرف)، ومعاينة وأقسامه وعمله وذكر عددها[٥]. واقتصر مثله من أدوات الشرط على ما هو حرف فذكر: (إنْ)[٦]، و(إذ ما)[٧]، و(لو)[٨].

ولكن المرادي يختلف عن سلفه في أمرين، أحدهما أنه ذكر أدوات شرطية غير حرفية لأن مبناها قد يعتبر حرفًا في بعض استخداماته وهذه الأدوات هي: (ما) فهي تأتي حرفًا واسمًا[٩]، و(متى) فهي تكون حرف جر في لغة هذيل[١٠]. و(مهما)[١١] قد تخرج عن الأسمية إلى الحرفية[١٢].

ثاني الأمرين هو ترتيب (الحروف)، فقد قسم الكتاب إلى أبواب، وجعل كل باب لقسم من أقسام الحروف حسب عدد حروفها، فالأول للأُحادي، والثاني للثنائي، والثالث للثلاثي، والرابع للرباعي، والخامس للخماسي. أما داخل كل باب فقد رتبها على حروف المعجم.

آخر كتب هذه المجموعة هو كتاب ابن هشام (ت ٧٦١) (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، ونحن نعده ضمن كتب هذه المجموعة من قبيل التجوز، لأن الكتاب ليس مقصورًا على دراسة (الحروف)، فالكتاب موزع على ثمانية أبواب، خصص الباب الأول فقط لدراسة ما يسميه بالمفردات[١٣]. وسمى الباب (الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها)[١٤]. وبين ما يقصده بالمفردات ومنهجه في ترتيبها فقال: (وأعني بالمفردات

---

[١] ذكر المالقي في مقدمة كتابه أنه رتب الحروف حسب حروف المعجم. انظر رصف المباني ص ٢.

[٢] المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحق : أحمد محمد الخراط (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٧٥ م) ١٠٤

[٣] المالقي، رصف المباني ٥٩، ذكر في فصل (إذا) أنها تكون شرطًا إذا لحقها (ما) وهي حرف عند سيبويه.

[٤] المالقي، رصف المباني ٢٨٩.

[٥] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل (ط١ المكتبة العربية / حلب ١٩٧٣ م) ٢٠

[٦] المرادي، الجنى الداني ٢٠٧.

[٧] المرادي، الجنى الداني ١٨٥ تحت (إذ)، ٥٠٨ تحت (إذ ما).

[٨] المرادي، الجنى الداني ٢٧٢.

[٩] المرادي، الجنى الداني ٣٢٢.

[١٠] المرادي، الجنى الداني ٥٠٥.

[١١] المرادي، الجنى الداني ٦٠٩.

[١٢] المرادي، الجنى الداني ٦١١ والمذهب منسوب إلى السهيلي.

[١٣] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله (ط١، دار الفكر / دمشق ١٩٦٤ م) ١ : ٢.

[١٤] ابن هشام، مغني اللبيب ١ : ٥.

الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك. وقد رتبتها على حروف المعجم، ليسهل تناولها. وربما ذكرت أسماءً غير تلك وافعالاً لمسيس الحاجة إلى شرحها)[1]. ورغم أن هذا النص الذي قدم به الباب الأول يعد بأن يدرس أدوات الشرط كلها فإنا نجده قد ذكر بعضها وأعرض عن بعض. فنجده ذكر: إنْ[2]، أي[3]، إذ ما[4]، إذا[5]، حيثما[6]، كيف[7]، لو[8]، ما[9]، مَنْ[10]، مهما[11]، متى[12].

المجموعة الثالثة: كتب إعراب القرآن:

إنْ تكن كتب المجموعتين السابقتين تهتم بقواعد اللغة من حيث النظرية فإنَّ كتب هذه المجموعة تهتم بها من حيث التطبيق، فهذه الكتب قد اتخذت من النص القرآني مجالاً لتطبيق ما تُوصِّل إليه من قواعد ونظريات نحوية. ولذلك فهي تهتم في مجال دراسة الجملة الشرطية بإعراب عناصرها كلما ورد مثال لها في النص القرآني. ويظهر المؤلفون مهاراتهم في خلق التوازن بين النظرية والتطبيق، وذلك بتطويع النصوص وفهمها فهمًا ينسجم والنظرية. واقتضى هذا أن تكون بعض النصوص مجالاً للمناقشة النظرية لبعض القواعد، ولذلك اكتسبت هذه الكتب أهمية كبيرة لما احتوته من أفكار نحوية ولغوية.

وقد صنفت هذه الكتب حسب ترتيب سور القرآن وآياته ولذلك فإن الجهود النظرية المبذولة تكون مبثوثة في ثنايا الكتاب، لذا لم تسلم هذه الكتب من التكرار. ولانتشار القضايا في ثنايا الكتاب صَعُب الوصول إليها.

أول ما نجده من كتب هذه المجموعة كتاب الفراء (ت ٢٠٧) (معاني القرآن)[13]. ولهذا الكتاب أهمية كبيرة، لأنه يمثل النحوالكوفي من جهة، ولأن مؤلفه نحوي عظيم من جهة أخرى، ولذلك فقد حفل الكتاب

---

[1] ابن هشام، المغني ١ : ٥.

[2] ابن هشام، المغني ١ : ١٧.

[3] ابن هشام، المغني ١ : ٨١.

[4] ابن هشام، المغني ١ : ٩٢.

[5] م. ن.، ص. ن.

[6] ابن هشام، المغني ١ : ١٤٠.

[7] ابن هشام، المغني ١ : ٢٢٤.

[8] ابن هشام، المغني ١ : ٢٨٣.

[9] ابن هشام، المغني ١ : ٣٢٧.

[10] ابن هشام، المغني ١ : ٣٦٣.

[11] ابن هشام، المغني ١ : ٣٦٧.

[12] ابن هشام، المغني ١ : ٣٧١

[13] الفراء :

- معاني القرآن، تحق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (ط ١، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م) ج١.

بأفكار ومناقشات كثيرة تناولت اللغة على مستويات الدرس المختلفة ؟ صوتيًا، وصرفيًا، ونحويًا، ودلاليًا، والكتاب سجل حافل لمختلف القراءات القرآنية وتخريجاتها. وقد أَثْرت مناقشة القراءات الدرس اللغوية.

أما نصيب الجملة الشرطية من الدراسة فهو كبير ومتنوع وحسبنا أن نشير هنا إلى القضايا الكبرى التي تعرض لها، فمن الأدوات التي تعرض: إنْ[1]، أينما[2]، مَنْ[3]، ما[4]، إذا[5]، لو[6]، وتحدث عن التركيب الداخلي لأدوات الشرط المركبة[7] وتحدث عن عنصر آخر من عناصر الجملة وهو الجواب[8]، كما تكلم عن بعض القضايا التركيبية كقضية الربط[9]، وقضية الرتبة[10] وقضايا الحذف[11]. وعلاقة التركيب الشرطي بتراكيب أُخرى كالاستفهام والقسم[12]

وتوسيع الجملة الشرطية بالعطف على بعض عناصرها[13]. وتكلم على أجوبة التراكيب الإنشائية[14].

نجد بعد ذلك كتاب الأخفش (ت ٢١٥) (معاني القرآن) ويمتاز هذا الكتاب عن كتاب الفراء وعن الكتب التي جاءت بعده بأنه في تفسيره لسورة البقرة عقد أبوابًا متتابعة لدراسة بعض التراكيب وبعض القضايا

= معاني القرآن تحق : محمد علي النجار
(الدار المصرية للتأليف، والترجمة د. ت) ج ٢.
- معاني القرآن تحق : عبدالفتاح اسماعيل شلبي
(الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م) ج ٣.

[1] الفراء، معاني القرآن ١ : ٥٨، ١ : ١٧٨، ١ : ١٧٩، ٢ : ٣٧٤، ٣ : ٢٧، ٣ : ٦١، ٣ : ١٩٢.

[2] الفراء، معاني القرآن ١ : ٨٦، ٢ : ٣٥٠.

[3] الفراء، معاني القرآن ١ : ٥١، ١ : ٦٥، ١ : ٧٩.

[4] الفراء، معاني القرآن ٢ : ١٠٤ – ١٠٥.

[5] الفراء، معاني القرآن ١ : ٤٥٩، ٢ : ١١٧، ٣ : ١٥٨.

[6] الفراء، معاني القرآن ١ : ١٤٣، ١ : ٣٨٦، ٢ : ٤٢٢.

[7] الفراء، معاني القرآن ١ : ٨٥.

[8] الفراء، معاني القرآن ١ : ٩٢، ١ : ٢٣٣، ١ : ٢٧٣، ١ : ٤٧٥ – ٤٧٦، ٢ : ٢٦٣،٢ : ٢٧٣.

[9] الفراء، معاني القرآن ١ : ٨٦، ١ : ٤٧٥، ١ : ٤٧٦، ٢ : ١٠٥، ٢ : ١٤٠، ٢ : ٢٠٢ ، ٢ : ٢٤١.

[10] الفراء، معاني القرآن ١ : ١٨٤، ١ : ٢٣٨، ١ : ٢٩٧، ١ : ٤٢٢، ١ : ٤٢٣.

[11] الفراء، معاني القرآن ١ : ٩٧، ١ : ١٧٩ – ١٨٠، ١ : ٢٢٨، ١ : ٣٣١ – ٣٣٢، ١ : ٤٢٤، ٢ : ٦ – ٧، ٢ : ٦٣، ٢ : ٢٤١، ٢ : ٢٤٧، ٣ : ٢٥٠.

[12] الفراء، معاني القرآن ١ : ٦٦، ١ : ٦٧، ١ : ٦٨، ١ : ٦٩، ١ : ٢٣٦، ٢ : ١٣٠، ٢ /١٣١.

[13] الفراء، معاني القرآن ١ : ٨٦، ١ : ٨٧، ١ : ٢٠٦، ١ : ٢٣٨، ١ : ٤٢٦، ٣ : ١٦٠.

[14] الفراء، معاني القرآن ١ : ٨٦، ١ : ١٥٧، ١ : ١٥٩، ١ : ١٦٠، ١ : ١٦١، ١ : ١٦٢، ١ : ٢٠٢، ١ : ٤٠١، ١ : ٤٠٧، ١ : ٤٤١، ٢ : ٣٦، ٢ : ٧٠، ٢ : ١٦١، ٢ : ١٦٢، ٢ : ١٧٨، ١ : ١٨٧، ٢ : ٣٠٦، ٢ : ٣١٤، ٣ : ٤٥ – ٤٦، ٣ : ١٣٢.

اللغوية، ومن بين هذه الأبواب ما يتعلق بدراسة الجملة الشرطية وهي: (باب الفاء)[1] و(باب المجازاة)[2]. وثمة قضايا متفرقة في الكتاب[3].

ومن كتب هذه المجموعة كتاب الزجاج (ت ٣١١) (معاني القرآن وإعرابه) وكلامه على بعض قضايا الجملة الشرطية متفرق في ثنايا الكتاب[4] ومنها كتاب النحاس (ت ٣٣٨) (إعراب القرآن) ويهتم فيما يختص بالجملة الشرطية بأن يبين ركنيها، الركن الشرطي والركن الجوابي. وقد يتعرض لبعض قضاياها في ثنايا إعرابه[5].

ومنها كتاب مكي القيسي (ت ٤٣٧) (مشكل إعراب القرآن)[6] ومنها أيضًا كتاب ابن الأنباري (ت (ت ٥٧٧) (البيان في غريب إعراب القرآن)[7].

---

[1] الأخفش، معاني القرآن، تحق : فائز فارس محمد الحمد (رسالة دكتوراه مقدمة لقسم اللغة العربية بآداب القاهرة ١٩٧٧ م) ٤٤.

[2] الأخفش، معاني القرآن ٥٦.

[3] الأخفش، معاني القرآن ٢٤، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٨، ٨٣، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١٣٣، ١٥٠، ١٥٣، ١٨١، ٢٠٦، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٥٤، ٢٩١، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٦٩.

[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحق : عبد الجليل عبده شلبي (المكتبة العصرية / بيروت) ١ : ١١٤، ١ : ١٦٤، ١ : ٢٠٤، ١ : ٢٠٨، ٢ : ١٢٦.

[5] النحاس، إعراب القرآن، تحق : زهير غازي زاهد (رسالة دكتوراه مقدمة لقسم اللغة العربية بآداب القاهرة ١٩٧٦ م)
الأدوات : إنْ ٢٨، ٣٧، ٢٦٤، ٢٦٦، ما ٤١، ١٥٢، ٢٣٥، ٤٦٣، مهما ٣٧٥، أينما ٧٢، ٢٣٥، ومَنْ ٦٩، ٧١، ٧٤، ٧٦، ١٧٠، ٢٦٨، ٢٧٩، ٣٤٨، ٣٥٣، ٥٧٩، لو٦٩، ٤٠٨، ٥٩٧، ٨٩٣، إذا ٢٠٧، ٢٣٦، ٧٤٢، ٩٠٢، ١٢١٩، ١٣٠١، ١٤١٢. أمّا ٣٢، ٣٩٤، ٤٠٩، ١٢٣٦، ١٢٣٧، الركن الأول ٨٧، ١١٤، ١٢٦، ١٥٤، ١٦٥، ٢٢١، الركن الثاني (الجواب) ٨١، ٩١، ١٨١، ٢٤١، ٦٨٩، ١٠٨٦، الرتبة ٢٢٣، =
= ٢٥٠، ٤١٨، ٨٦٣، الربط ٥٣، ١٩١، ٢٤٤، ٤١٤، ٩٨٣، ١١١٨، الحذف ٥٦، ٨٦، ١٧٦، ٢٦٣، ٧٤١، ٨٨٥، ٨٩٤، ٩٩٤، ١٠٣٩، ١٣٢٨، ١٥١٧، أجوبة التراكيب الانشائية ٤٢، ٥٢، ٨٣، ١٣٣، ٤٢٠، ٤٣١، ٦٢٥، ١٠٠٧، الزمن ٢٩٤، ٤٧١، ٥١١، ٧٥٠، ١٣٥٥، الاستفهام والشرط ١٨٦، ٣٦٨، والشرط والقسم ٣٧٩، ١٢٧٧، توسيع الجملة بالعطف، ١٣٢، ١٤١، ١٧٩، ١٠٤٠.

[6] مكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحق : ياسين محمد السواس (مجمع اللغة العربية بدمشق / دمشق ١٩٧٤ م)
الأدوات : إنْ ١ : ٢١٨، ١ : ٤٢٨، ٢ : ٢٨١، ٢ : ٢٨٤، لو١ : ٦٥، ١ : ٤٢٧، ٢ : ٣٤، من ١ : ٣٩، ١ : ٥١، ١ : ٧٦، ١ : ٢٦٧، ١ : ٤٣٣، ٢ : ٥٦، ٢ : ١٥٦، أي ٢ : ٦٠ – ٦٢، أينما ١ : ١٩٨، ما ١ : ١٣٥، ١ : ١٤٨، ١ : ٣٨٨، مهما ١ : ١٣٢، إذا ١ : ٢٣، ١ : ٨٣، ١ : ٣٧٦، ٢ : ٢١٩، ٢ : ٣٤٨، الرتبة ١ : ٦٦، ٢ : ٣٧٠، ٢ : ٣٩٦. الحذف ٢ : ٣١٦، ٢ : ٣٢١.

[7] ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقق : طه عبد الحميد طه (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٩ م).
الأدوات : إنْ ١ : ١٨٣، ١ : ٣٥٧، ١ : ٣٩٤، ٢ : ٢٥١، أينما ١ : ٢٦١، أي ٢ /٩٧ – ٩٨، ٢ : ١٣٠ – ١٣٣، مَنْ ١ : ٧٦، ١ : ١١١، ١ : ١٢٩، ٢ : ٤٤، ما ١ : ١١٦، ١ : ١١٩، ١ : ٢٠٩، ١ : ٢٦١، ٢ : ٣٤٨، ٢ :

ومنها كتاب أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦) (التبيان في إعراب القرآن) والكلام على قضايا الجملة الشرطية مفرق في الكتاب[١].

المجموعة الرابعة: كتب علوم القرآن:

من أهم هذه الكتب كتاب الزركشي (ت ٧٩٤) (البرهان في علوم القرآن) ويكتسب الكتاب أهميته من أنه عقد بابًا خاصًا لدراسة الجملة الشرطية، درس فيه ما يسميه بقواعد الشرط، وهي جملة من القضايا المتعلقة بالجملة الشرطية[٢]. وفي مواضع أخرى درس قضايا أُخرى. وإنْ تكن قضايا نحوية عامة كالحذف. فمثَّل: لحذف الشرط[٣] وحذف جواب الشرط[٤]. وعرض لبعض أدوات الشرط في دراسته لما سماه بالمفردات فدرس منها: (إذا)[٥]، و(إنْ)[٦]، و(أنّى)[٧]، و(كيف)[٨]، و(لو)[٩].

٤٩٨، مهما ١ : ٣٧١، إذا ١ : ٥٥، ٢ : ٤١٣، ٢ : ٤٤٠، ٢ : ٤٩٦، إمّا ١ : ٧٦، أمّا ١ : ٦٦، ٢ : ٤١٩، لو ١ : ١١٥، ١ : ٣١٨.

[١] أبوالبقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن : تحقق علي محمد البجاوي (عيسى البابي الحلبي / القاهرة) ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٧٢، ٩١، ١٠١، ١١٠، ١١٤، ١٢٧، ١٤٧، ١٦٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٦٦، ٣٧٤، ٥٣٦، ٥٩٠، ٦٢٨، ٦٤٧، ٦٧٠، ٦٩٦، ٧٧٠، ٧٧٧، ٨٣٦، ١٠٤١، ١٠٥٨، ١٢٢٢.

[٢] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحق : محمد أبوالفضل إبراهيم (ط ٢ عيسى البابي الحلبي / القاهرة ١٩٧٢ م) ٢ : ٣٥١.

- أما القواعد التي فصل القول فيها فهي : الأولى أن (المجازاة إنما تنعقد بين جملتين) ٢ : ٣٥١. الثانية : (أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول) ٢ : ٣٥٤. الثالثة : (أنه لا يتعلق إلا بمستقبل) ٢ : ٣٥٦. الرابعة : (جواب الشرط أصله الفعل المستقبل) ٢ : ٣٥٩. الخامسة : (أدوات الشرط : حروف، وهي (إنْ)، وأسماء مضمنة معناها) ٢ : ٣٥٩. السادسة : (قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر، وتصدق الشرطية دون مفرديها) ٢ : ٣٦٥. السابعة : (الاستفهام إذا دخل على الشرط) ٢ : ٣٦٥. الثامنة : (إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح ان تكون جزاء ثم ذكر فعل الشرط و لم يذكر له جواب) ٢ : ٣٦٦. التاسعة : (إذا دخل على أداة الشرط واوالحال لم يحتج إلى جواب) ٢ : ٣٦٧. العاشرة : (الشرط والجزاء لابد أن يتغايرا لفظًا) ٢ : ٣٦٨. الحادية عشرة : (في اعتراض الشرط على الشرط) ٢ : ٣٦٩.

[٣] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣ : ١٨٠.

[٤] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣ : ١٨١.

[٥] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤ : ١٩٥.

[٦] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤ : ٢٢٠.

[٧] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤ : ٢٤٩.

[٨] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤ : ٣٣٠.

[٩] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤ : ٣٦٣.

المجموعة الخامسة:كتب الأمالي:

تضم هذه الكتب ألوانًا من الجهود اللغوية والأدبية والفقهية، ولا يضمها منهج خاص ولا خطة معينة، وإنما هي حصيلة حلقات دراسية يعقدها المؤلف لطلابه أو مريديه، أو هي جملة من الدراسات والتعليقات التي يقوم بها المؤلف حول بعض القضايا المختلفة.

من هذه الكتب، كتاب المبرد (ت ٢٨٥) (الكامل) ونجده قد ألم ببعض القضايا المتصلة بالجملة الشرطية وإن يكن إلمامًا عابرًا من ذلك: الرتبة[١]، أجوبة بعض التراكيب الإنشائية[٢]. الكلام على أدوات مثل: إمّا[٣]، ولو[٤]، ولو[٤]، ولحقوق (ما) لبعض الأدوات[٥].

ومنها كتاب ابن الشجري (ت ٥٤٣) (الأمالي الشجرية) وقد تفرق كلام ابن الشجري على بعض قضايا الجملة الشرطية في ثنايا الكتاب، فتكلم عن الأدوات[٦]، والربط[٧]، والرتبة[٨]، والحذف[٩]، وتوسيع الجملة[١٠]، أجوبة التراكيب الإنشائية[١١].

ومن هذه الكتب أيضًا كتاب ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١) (بدائع الفوائد)، عقد بابًا تحدث فيه عن روابط الجمل وانواعها ومن بينها ادوات الشرط[١٢]. ثم فصل الباب في عشر مسائل: الأولى والثانية عن الزمن في

---

[١] المبرد، الكامل، بعناية محمد أبوالفضل إبراهيم والسيد شحاته (دار نهضة مصر / القاهرة د. ت) ١ : ١٩٩، ١ : ١٣٣، ١ : ١٣٤.

[٢] المبرد، الكامل ١ : ٢٨٦.

[٣] المبرد، الكامل ١ : ٢٨٩.

[٤] المبرد، الكامل ١ : ٢٧١، ٢ : ٢٧٧، ١ : ٢٧٨، ١ : ٢٧٩.

[٥] المبرد، الكامل ١ : ٢٨٩، ١ : ٢٩٠.

[٦] ابن الشجري، الأمالي الشجرية (دار المعرفة / بيروت د. ت)
تحدث عن : متى ١ : ١٩، ١ : ١٣٨، ١ : ١٤٤، ٢ : ٢٦١، أي ١ : ٧٧، ١ : ٢٩٥، وإذْ ما ١ : ١٣٧، إذا ١ : ١٤١ – ١٤٢، ١ : ٣٠١، ١ : ٣٣٣، ٢ : ٢٦٢، إذ ١ : ٣٠١، ٢ : ٢٦٢، لو١ : ١٨٦، ١ : ٣٣٣، ما ٢ : ٢٣٣، ٢ : ٢٣٥ – ٢٣٦، ٢ : ٢٤٥، ٢ : ٢٤٦، ٢ : ٢٤٧، مهما ٢ : ٢٤٦ – ٢٤٧، أين ٢ : ٢٦٣، من ١ : ٢٩٥، ٢ : ٣٠٩ – ٣١٠، امّا ١ : ٢٨٥، ١ : ٢٨٩، ١ : ٢٩٠، ٢ : ٣٤٨، إمّا ٢ : ٣٤٥، ٢ : ٣٤٦، ٢ : ٣٤٧ أو٢ : ٣١٩.

[٧] ابن الشجري، الأمالي الشجرية : الربط بالفاء ١ : ١٤٣ – ١٤٤، ١ : ٢٧٩، ١ : ٢٨٨، ١ : ٣٦٦، ٢ : ٣٢٩ – ٣٣٠، الربط بإذا ٢ : ٢٦٣.

[٨] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١ : ٣٣ – ٣٤، ١ : ٤٦، ١ : ٢٤١، ١ : ٣٣٢.

[٩] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١ : ١٤٤، ١ : ٢٣٤، ١ : ٢٨٨ – ٢٨٩، ١ : ٣٣٠، ١ : ٣٤١، ١ : ٣٥٤، ١ : ٣٥٥، ١ : ٣٥٦، ١ : ٣٥٧، ١ : ٣٥٨، ١ : ٣٦١، ١ : ٣٧١.

[١٠] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١ : ٢١، ١ : ٢٢، ١ : ٢٤٠، ١ : ٢٤١، ١ : ٢٤٦، ١ : ٢٥٩.

[١١] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١ : ٣٤٣، ١ : ٣٤٤، ١ : ٣٧٣، ٢ : ٢١٩.

[١٢] إبن قيم الجوزية، بدائع الفوائد (دار الكتاب العربي / بيروت) ١ : ٤٣.

الجملة الشرطية[١]، والثالثة والرابعة عن احتمالية التحقق وعدمه[٢]، والخامسة: دخول الاستفهام على الشرط[٣]، الشرط[٣]، السادسة: عن الرتبة وتقديم الجواب وتأخيره[٤]، والسابعة والثامنة عن (لو)[٥]، التاسعة: التوسيع بدخول بدخول الشرط على الشرط[٦]. وتكلم على دلالة ادوات الشرط على العموم[٧].

المجموعة السادسة: مصادر ثانوية:

تشتمل هذه المجموعة على أنواع مختلفة من الكتب، ولكنها تجتمع في أنَّها تلم ببعض قضايا الجملة الشرطية إلمامًا جانبيا، ويمكن تصنيفها في مجموعات:

١. شروح الشواهد مثل: (شرح أبيات سيبويه) للنحاس (ت ٣٣٨)[٨]. (وشرح أبيات سيبويه) لابن السيرافي (ت ٣٨٥)[٩].
٢. كتب في علم اللغة مثل: (سر صناعة الإعراب)[١٠]، و(الخصائص)[١١] لابن جني (ت ٣٩٥)، (الصاحبي في فقه اللغة) لابن فارس[١٢] (ت ٣٩٥).
٣. كتب الخلاف النحوي مثل: (الانتصار) لابن ولاد (ت ٣٣٢)[١٣] و(الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري (ت ٥٧٧)[١٤].

---

[١] إبن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ١ : ٤٤، ١ : ٤٥، انظر ١ : ١٠٥.

[٢] إبن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ١ : ٤٦، ١ : ٤٩.

[٣] إبن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ١ : ٤٩.

[٤] إبن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ١ : ٤٩.

[٥] إبن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ١ : ٥٢.

[٦] إبن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ١ : ٥٨، ٣ : ٢٤٥.

[٧] إبن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ٤ : ٣.

[٨] النحاس، شرح أبيات سيبويه، تحق : زهير غازي زاهد (ط ١ جمعية مدارس النجف الثقافية الأهلية ١٩٧٤ م) ٢٢٠، ٢٢٤.

[٩] ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحق : محمد علي الريح هاشم (مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر / القاهرة ١٩٧٤ م)

[١٠] ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحق : مصطفى السقا، وإبراهيم مصطفى، ومحمد الزفزاف، وعبدالله أمين (ط ١ مصطفى البابي الحلبي / القاهرة ١٩٥٤ م) ١ : ٢٥٤ – ٢٧٦.

[١١] ابن جني، الخصائص، تحق : محمد علي النجار (ط. م. دار الهدى للطباعة والنشر / بيروت) ١ : ٢٨٣، ١ : ٣١٢، ٢ : ١٩٦، ٢ : ٣٨٧، ٢ : ٣٨٨، ٢ : ٣٨٩.

[١٢] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحق : مصطفى الشويمي (مؤسسة أ. بدران / بيروت ١٩٦٣ م) ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٦٣، ١٧٤، ٢٥٩.

[١٣] ابن ولّاد، الانتصار، تحق : عبد الحميد السيوري (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ١٩٦٩ م) ١٦٦، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣.

[١٤] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ط ٤ المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٦١ م) ٢ : ٤٦١، ٢ : ٦٠٢ – ٦١٠، ٢ : ٦١٥ – ٦١٧، ٢ : ٦٢٠ – ٦٢١، ٢ : ٦٢٣ – ٦٣٠، ٢ : ٦٣٢ – ٦٣٤، ٢ : ٦٤٣ – ٦٤٤.

٤. كتب قراءات مثل: (الحجة) للفارسي (ت ٣٧٧)[١]، و(المحتسب) لابن جني (ت ٣٩٥)[٢].

٥. كتب بلاغية مثل: (أسرار البلاغة) للجرجاني[٣].

[١] الفارسي، الحجة، تحق : علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي (الهيئة العامة للكتاب / القاهرة ١٩٦٥ م).

[٢] ابن جني، المحتسب، تحق : علي النجدي ناصف وآخرين (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٨٣٦ م) ١ : ١١١، ١ : ١١٢.

[٣] الجرجاني، أسرار البلاغة، تحق. هـ. ريتر (مطبعة وزارة المعارف / استانبول ١٩٥٤ م).

الباب الأول

الجملة الشرطية طبيعتها ومصطلحاتها

لا يمكننا بحال إعطاء النصوص النحوية حقها من الفهم ما لم نكن على معرفة كافية بالمصطلحات المستخدمة فيها، ذلك أنها – إلى حد ما – هي المفاتيح الأساسية لإدراك ما تطرحه النصوص من قضايا، وما تحويه من أفكار.

ولا تتأتى معرفة مدلول المصطلحات إلا بمراقبة استخدامها في اللغة أي في النصوص النحوية. ومعنى ذلك أنه لابد لنا من أن نمرّ بما يسمى بالدور المنطقي، فعلينا أن نفهم النصوص لتحديد مدلول المصطلحات، ثم نعود إلى فهم النصوص على ضوء مدلول المصطلحات. ومن أجل هذا سنضطر إلى دراسة المصطلحات مشفوعة بما يوضحها من النصوص كلما وجدنا الحاجة تدعوإلى ذلك.

ولما كانت طبيعة الجملة الشرطية في بداية التأليف النحوي غير واضحة المعالم وغير منصوص عليها في الكتب، ولا يمكن أن تُفهم إلَّا من خلال فهم دلالات المصطلحات، دفعنا هذا إلى أن نجمع في الدراسة بين طبيعة الجملة والمصطلحات، خاصة أن فهم طبيعة الجملة له أثر شديد في فهم مدلول بعض المصطلحات، وتفسير بعض الغموض الذي قد يلامس استخدامها عند بعض النحويين.

ويمكن دراسة المصطلحات بأكثر من طريقة، فيمكن دراسة المصطلح أو المصطلحات الدالة على مدلول واحد في حيز واحد حيث يجري تتبع مدلول المصطلح منذ بُدِيءَ باستخدامه وتطور هذا الاستخدام عبر الزمن عند النحاة. وفي هذه الحالة تصنف المصطلحات في مجموعات وتدرس مصطلحات المجموعة كل مصطلح على حده، فتستخلص نتائجه ثم تستخلص النتائج المشتركة للمجموعة.

وسمة طريقة أخرى وهي تقسيم المجموعات حسب القضايا التي تتبعها، وجعل دراستها مقدمة بين يدي دراسة القضية، ولكن هذه الطريقة تمزق الدراسة وتضطر إلى كثير من الإحالات إلى مواضع دراسة المصطلحات الأخرى، وقد تكون مقحمة – إلى حد ما – في موضعها، ويتعذر الوصول إلى نتائج ذات قيمة بالنسبة لجملة المصطلحات.

وثمة طريقة ثالثة وهي دراسة مصطلحات كل نحوي على حده ثم الانتقال إلى مَن يليه، وهذه الطريقة تجعل من دراسة تطور مدلول المصطلح أمرًا متعذرًا – إلى حد ما –، ولكنها من جهة أخرى تفصح عن مدى تنوع المصطلحات عن النحوي، وعن مدلولات المصطلحات عنده، وعن تكاملها الداخلي لديه.

وهذه الطريقة الأخيرة هي التي سوف تُتبع في هذا الباب ذلك أنها اكثر الطرق ملاءمة لدراسة مصطلحات الجملة الشرطية لموضع دراسة طبيعة الجملة منها. وسنحاول أن نفيد من حسنات الطريقة الأولى وهي ملاحظة تاريخ المصطلح وذلك أثناء تسجيل الملاحظات والنتائج العامة ويقع هذا الباب في ثلاثة فصول،

خُصص الفصل الأول لدراسة طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها منذ سيبويه حتى الزجاج. ويتناول الفصل الثاني طبيعتها ومصطلحاتها من ابن السراج حتى ابن جني، وخصص الفصل الثالث لطبيعتها ومصطلحاتها عند النحاة المتأخرين أن من الهروي حتى السيوطي.

الفصل الأول

الجملة الشرطية في مرحلة التكون

(من سيبويه حتى الزجاج)

يمكن اعتبار هذه المرحلة، مرحلة التكون الحقيقي للنحوالعربي، حيث وضعت فيها الكتب الأولى التي لا تزال حتى الآن المصادر الأساسية لهذا النحو.

ولا تفصح هذه الكتب بشكل مباشر عن طبيعة الجملة الشرطية، فقد كان الهم الأول هو تدوين أحكامها على النحوالذي وفق إليه النحويون في ذلك الوقت.

ويصاحب استخدام المصطلحات شيء من الغموض في الدلالة نتيجة لحداثة نشأتها.

وتتسم هذه الفترة بأن الكتب تفتقر إلى المصطلحات المحددة تحديدًا جامعًا مانعًا. ولابد لمعرفة طبيعة الجملة الشرطية في هذه المرحلة من التعرف إلى مدلول المصطلحات من خلال النصوص. وسوف نحاول بحث هذه القضية في هذا الفصل بالوقوف عند كل نحوي ابتداءً من سيبويه حتى الزجاج مستخلصين من ذلك طبيعة الجملة الشرطية عند كل واحد منهم، ونرصد مصطلحات الجملة الشرطية عندهم ومدلولاتها.

أولاً: الجملة الشرطية عند سيبويه:

لم يتحدث سيبويه عن طبيعة الجملة الشرطية حديثًا مباشرًا، ذلك أن جل اهتمامه كانت منصبًا على دراسة العوامل المستخدمة في الشرط، حيث خصص لها بابًا درس فيه أحكامها وسماه (باب الجزاء)[1].

لم يستخدم سيبويه مصطلح (الشرط) وإنما استخدم مصطلحا آخر هو (الجزاء) ويكون بهذا أقدم استخداما من (الشرط). ومن هذا المصطلح أُخذت الأفعال: (يجازي بها)[2]، و(جازوا)[3] أي: تستخدم الأداة للجزاء، وساتخدمت للجزاء. وأُخذ منه مصطلح آخر استُخدم على نطاق ضيق، وهو مصطلح (المجازاة) وهو مرادف من حيث المعنى لمصطلح (الجزاء)[4].

ويمكن تبين مدلول مصطلح (الجزاء) من مناقشته لمقولة النحويين: إنه (يُجازى بكل شيء يُستفهم به)[5]. ومفاد هذه النظرية أن الأدوات التي تستخدم في تركيب الاستفهام هي عينها الأدوات التي تستخدم في

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦.

[2] سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٨، ٣: ٥٩، ٣: ٦٠، ٣: ٧٢، ٣: ٧٣.

[3] سيبويه، الكتاب، ٣: ٧٥، ٣: ٨٥، ٣: ٩٣، ٣: ٩٤.

[4] سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٣، ٣: ١٥٢.

[5] سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٩.

تركيب الشرط – الجزاء عنده – وإذ يدفع سيبويه هذه النظرية يستبدل بها غيرها، حيث يطرح معيارًا آخر لمعرفة الأدوات المستخدمة في الشرط. أما المعيار فهو أن الشرط وأدوات الاستفهام لا يكون الفعل بعدها كما يكون بعد (الاسم الموصول). أي أن الفعل ليس له صله لأداة الشرط ولا صله لأداة الاستفهام يقوم: (فالوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صله لما قبله، وإذا قلت: حيثما تكنْ أكنْ، فليس بصله لما قبله كما أنك إذا قلت أين تكونُ وأنت تستفهم فليس الفعل بصله لما قبله، فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله، كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصلة لما قبله. وتقول: مَنْ يضربُك في الاستفهام، وفي الجزاء: مَنْ يضربْك أضربْه، فالفعل فيهما غير صلة)[1].

ويتضح من هذا النص أن الفعل المقصود هو فعل الشرط أي الفعل الذي يلي أداة الشرط،، فهو لا يكون صلة لها، كما أن الفعل الذي يلي أداة الاستفهام ولا يكون صلة لها، ومعنى هذا أن (حيثما تكنْ) تقابل (أين تكونُ)، أي أن مصطلح (الجزاء) ينصرف في دلالته إلى أداة الشرط والجملة الفعلية بعدها دون الالتفات إلى بقية الكلام، ولكنَّ سيبويه في أمثلته التي أوردها لا يجتزيء منها بالأداة والجملة الفعلية فقط وإنَّما يورد الجملة الشرطية كاملة أي الأداة متلوة بجملتين وقد يوهم هذا بأن مصطلح الجزاء ينصرف إلى هذا التركيب بجملته، ولكن الأمر ليس كذلك فليس ثمة مصطلح يطلق على التركيب كله، وقوله (الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قله) يؤكد أنه يتحدث عن الأداة والجملة الفعلية بعدها، اما التمثيل بجمل تامة فلأن الأداة والجملة الفعلية لا يكوّنان وحدهما كلامًا مفيدًا تامًا.

ودلالة المصطلح التي بيناها هي ما تفهم منه في نصوص أخرى مثل قوله: (ولوقلت زيدٌ فله درهم لم يجز. وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاءِ)[2].

ينصرف المصطلح في النص للدلالة على الذي يأتيني فهذا فيه معنى الجزاء أي هو مساومن حيث الاستخدام في هذا التركيب لـ (مَنْ يأتِني)، والفكرة التي يقدمها النص هي أنَّ الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ مثل (زيد) ولكنها تدخل في خبر المبتدأ (الذي) لأنه مع صلته – الجملة الفعلية – يمكن أن يدلا دلالة (الجزاءِ) أي يمكن أن يكونا عبارة شرطية قياسًا على (الاسم الموصول) (مَنْ) والجملة الفعلية بعده – التي ليست بصلة له في حالة الاستخدام الشرطي – فإن هذا الاسم الموصول (من) تدخل في خبره الفاء.

المهم أن (الجزاء) لا ينصرف في دلالته إلى التركيب بأكمله.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٩.

[2] سيبويه، الكتاب، ٣: ١٣٩ – ١٤٠.

وربما فهم من النص أن المصطلح مجتزأ به للدلالة على الأداة، أي أنَّ (معنى الجزاءِ) = (معنى أداة الجزاءِ). ولكن معنى الجزاءِ لا يأتي من (الذي) وحدها وإنما من (الذي) والجملة بعدها حيث يكونان معاً عبارة شرطية من حيث المعنى.

ويؤيد ما نذهب إليه من أن المصطلح ينصرف إلى العبارة الشرطية النص الآتي:

(وأَمّا (أَمّا) ففيها معنى الجزاء. كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أَمره فمنطلق)[1].

فـ (أَمّا) الت ي فيها معنى الجزاء تساوى (مهما + جملة فعلية).

وفي موضع آخر يقول: (واعلم أَن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله)[2].

ويفصح النص عن مصطلح (الجواب)، ويدل بوضوح على الجملة التي تلي (الجزاء)، فـ (حروف الجزاء) تجزم الأفعال التي في (الجزاء)، أَما (الجواب) أي فعل الجواب فمجزوم بما قبله. ومعنى هذا أن (الجواب) شيء غير (الجزاء) أي ليس داخلاً فيه.

ونجد إلى جانب (الجواب) مصطلحًا آخر يرادفه هو (جواب الجزاء)[3]، ويقول (واعلم انه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء)[4]. إن إضافة (جواب) إلى (الجزاء) في المصطلح (جواب الجزاء) تبين أن مصطلح (الجزاء) ليس منصرفًا ف دلالته إلى تركيب الجملة الشرطية كلها أي إلى الأداة والجملتين معًا، وأنَّ (جواب الجزاء) ويقابل (الجزاء).

ونحن بهذا نكون أمام نوعين من التقابلات:

(١) الجزاء $\neq$ (*) الاستفهام.

(٢) الجزاء $\neq$ جواب الجزاء.

ولكن لا ينتج تبعًا لذلك: الاستفهام $\neq$ الجواب.

إذن فالمدلول في (١) يختلف عن الدلول في (٢) فالأول كلي، والثاني جزئي.

ويظهر جليًا أن هذا امر متناقض جدًا، بحيث لا يمكن لنا فهمه على هذا النحوبسهولة. فلماذا أُستخدم بمصطلح واحد لدلالتين ؟.

ولكنَّ هذا التناقض يزول إذا أدركنا أَنَّ سيبويه ينظر إلى الجملة الشرطية على أَنَّها جملتان لا جملة واحدة ويصوغ هذا مضاهاتها بالاستفهام فالاستفهام جملة لا تنطوي على خبر ما فهي تعبير عن افتقار إلى خبر ما، فهي استخبار، ومن أجل ذلك تحتاج إلى جواب. ومثل الاستفهام (الشرط) فهو لا يحوي خبرا وانَّما هو

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٣٥.

[2] سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٢.

[3] انظر مواضع استخدامه في م. م.

[4] سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٣.

اشتراط يكون بلا معنى إذا لم يلحق بجواب. إذن ثمة تركيب أساسيّ يقابل الاستفهام هو (الجزاء) مفتقر إلى (الجواب)، ولعل في هذا تفسيرًا لاستخدام مصطلح (الجواب) فلعله مستعار من الاستفهام.

ويبقى بعد هذا أَنْ نتكلم على المنصطلحات التي استخدمها سيبويه للدلالة على الأدوات.

أطلق سيبويه مصطلح (حرف الجزاء) في كلامه على الأداة (مَنْ)[1] وهي مصنفه عنده في (الأسماء التي يجازى بها)[2]. ويعني هذا أن الكلمة (حرف) مستخدمة عنده بمعنىً مِنْ معنيين: إما بمعناها اللغوي وهو (كلمة) أي: (حرف = كلمة)، أو بمعناها الاصطلاحي غير أنه عُمّم في استخدامه فشمل الاسم والحرف.

ونحن نرجح المعنى الأول، هذا ما نفهمه من تعريف الحرف عند سيبويه وهو: (حرف جاءَ لمعنى ليس باسم ولا فعل)[3] أي كلمة جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل.

نستطيع القول إذن إن مصطلح (حرف الجزاء) يعنى أداة الجزاء، وينسجم هذا المعنى مع المصطلح (حروف الجزاء)[4] الذي يطلق على مجموعة الأدوات الشرطية، وواضح أن هذا المصطلح يغل جانب الأصول الصرفية للأدوات. ومثله المصطلح النادر في الاستخدام والمطابق له بالمعنى وهو (حروف المجازاة)[5].

ويطلق سيبويه على الأدوات ذات الصفة الاسمية: (الاسماء التي يجازي بها)[6]، ويعني هذا أن الأسماء عموما على نوعين: ما يجازي به وما لا يجازي به[7]. وهو وإنْ أُطلق على أدوات بعينها فإنه ليس مصطلحا إلا من باب التجوز، على انه تبلور فيما بعد على يد نحاة آخرين في شكل المصطلحين (اسم الشرط، أسماء الشرط)[8].

نخلص من هذا كله إلى أن سيبويه رغم انه ينظر إلى الجملة الشرطية على أنها كلام تام، أو (كلام قد عمل بعضه في بعض)[9] فإنه لا يعتبر هذا الكلام تركيبا واحدا ولا جملة واحدة، ولذلك لم يطلق عليه مصطلحا مصطلحا يدل عليه جملة، وإنما ركز على الركن الشرطي من الجملة وجعله تركيبا أساسيا والركن الجوابي تابع له، وأُطلق على التركيب مصطلح (الجزاء)، ومنه أُشتقت المصطلحات الأخرى مثل (حرف الجزاء)، (حروف الجزاء)، (جواب الجزاء). وهذه هي المصطلحات الأساسية المستخدمة عنده.

---

[1] سيبويه الكتاب ٣: ٧٠، ٣: ٨٢.

[2] سيبويه الكتاب ٣: ٥٦.

[3] سيبويه الكتاب ١: ١٢.

[4] سيبويه الكتاب ١: ١٣٣، ٣: ٥٩، ٣: ٦٠، ولمزيد من المواضع انظر م. م..

[5] سيبويه الكتاب ١: ١٣٦.

[6] سيبويه الكتاب ٣: ٦٩، ٣: ٧١، ٣: ٧٩.

[7] وقد اتخذ الفارسي هذا الأساس في تقسيمه للأسماء، انظر الإيضاح ٥٣.

[8] انظر م. م.

[9] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٢.

ثانيًا: الجملة الشرطية عند الفراء:

ويحذو الفراء حذو سيبويه في النظر إلى الركن الشرطي من الجملة الشرطية باعتباره التركيب الأساسي المقابل لتراكيب أخرى كالاستفهام والقسم، ويمكن لنا لمس ذلك من تتبع الأقوال المبثوثة في (معاني القرآن)، حيث نجده يطلق مصطلح (الجزاء) على الركن الشرطي من الجملة الشرطية ويتضح هذا من النصوص الآتية:

- (إذا كان قبلها[1] جزاء وهي له جواب قلت: إنْ تأتيني إذًا أكرمتك)[2].
- (كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه. والجزاء شرط لذلك الخبر فهو على هذا، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء)[3].

ولأن (الجزاء) أي الركن الشرطي هو التركيب الأساسي فإن المصطلح اُستخدم استخداما يوهم بانصرافه إلى الدلالة على الجملة الشرطية بركنيها، من ذلك ما نجده في قوله:

(فإذا جئت إلى العطوف التي تكون في الجزاء وقد أجبته بالفاء كان لك في العطف ثلاثة أوجه، إنْ شئت رفعت العطف، مثل قولك: إنْ تأتيني فإنِّي أهلُ ذاك وتُؤجرُ وتُحمدُ)[4].

وقد أُجتُزيءَ بمصطلح (الجزاء) للدلالة على أجزاء مختلفة من التركيب، فقد أُستخدم للدلالة على الأداة[5] مثال ذلك قوله: (ولوكان في الكلام: (أنْ إنْ كان قميصه) لصلح، لأن الشهادة تستقبل بـ (أنْ) ولا يكتفي بالجزاء)[6] أب بأداة الجزاء. وقوله: (وكل اسم وصل، مثل مَنْ وما والذي فقد يجوز دخول الفاء في خبره، لأنه مضارع للجزاء)[7].

واجتُزيء بالمصطلح (الجزاء) للدلالة على فعل الشرط[8]. مثال ذلك في قوله (ومَنْ نَصَب[9] اللام في (لَمَا) جعل اللام للام زائد إذْ أوقعت على جزاء صير على جهة فَعَل وصير جواب الجزاء باللام وبإنْ وبلا وبما)[10]،

---

[1] الضمير يعود في السياق إلى (إذا).

[2] الفراء، معاني القرآن ١: ٢٧٤.

[3] الفراء، معاني القرآن ١: ٢٣٦.

[4] الفراء، معاني القرآن ١: ٨٦.

[5] انظر معاني القرآن للفراء: ١: ٥٨، ١: ٨٥، ١: ٢٤٢، ١: ١٠٣، وا نظر م. م.

[6] الفراء، معاني القرآن ٢: ٤١.

[7] الفراء، معاني القرآن ٢: ١٠٥.

[8] انظر مواضع الاستخدام في معاني القرآن للفراء ١: ٢٢٥، ١: ٤١٤، ١: ٤٧٥، ٢: ٦، ٢: ٢٥٨.

[9] نصب: فتح

[10] الفراء، معاني القرآن ١: ٢٢٥.

وقوله: (ولا تكاد العرب تُدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها[1] بـ (ما)[2] وقوله والجزاء لابد له أنْ يجاب بجزم مثله أو بالفاء)[3].

ويُجتزأ بالمصطلح (الجزاء) للدلالة على جواب الجزاء[4].

مثال ذلك في قوله: (وذكر عن الحسن (أَشدد به) جزاء للدعاء لقوله (إجعل لي))[5].

وظهر مصطلح جديد لم يكن عند سيبويه هو مصطلح (الشرط).

وقد تبين من استخدام الفراء له أنه ذو دلالات متعددة، منها:

(١) استخدم استخداما لغويًا بمعنى عِلَّة مثل ذلك في حديثه لام التعليل يقول: (ولا تكون شرطًا للفعل الذي قبلها وفيها الواو. ألا ترى انك تقول: جئتك لتحسن إلى، ولا تقول جئتك ولتحسن إِلّي)[6]. ومن ذلك ذلك حديثه عن فاء السببية (ولوجعلته استفهاما وجعلت الفاء شرطا لنصبت كما قال الآخر:

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الدَيارا عَنْ الحَيِّ المُضَلَّلِ حَيْثُ سَارا)[7]

(٢) استخدم بمعنى العبارة الشرطية، مثال ذلك (وأما الذي على الشرط مما لا يجوز رفعه فقوله:

اضرب أخاك ظالما أو مسيئا، تريد أضربه في ظلمه وفي اساءته)[8] أي أضرب أخاك إنْ كان ظالما أو مسيئًا[9].

(٣) استخدم بمعنى (جواب) أي العبارة الجوابية، مثال ذلك قوله: (تقول في الكلام: علمْني علما انتفع به، كأنك قلت: علمني الذي أنتفع به، وإنْ جزمت (أنتفع على أن تجعلها شرطاص للأمر وكأنك لم تذكر العلم جاز ذلك)[10]. وقوله:

(وقال الله تبارك و تعالى: (قُلل للَّذِينَ آمنوا يَغْفِرُوا لِلَّذِين لا يَرْجُوَن أَيَّام الله)[11] فـ (يغفروا) في موضع جزم، والتأويل – والله أعلم –: قل للذين آمنوا اغفروا، على أنه شرط للأمر)[1].

---

[1] يعود الضمير إلى (إن).

[2] الفراء، معاني القرآن ١: ٤١٤.

[3] الفراء، معاني القرآن ١: ٤٧٥ – ٤٧٦.

[4] انظر مواضع الاستخدام في معاني القرآن للفراء: ٢: ١٧٨، ٢: ١٧٩، ٢: ١٨٧، ٣: ٦١.

[5] الفراء، معاني القرآن ٢: ١٧٨.

[6] الفراء، معاني القرآن ١: ١١٣.

[7] الفراء، معاني القرآن ٢: ٢٢٩.

[8] الفراء، معاني القرآن ١: ١٩٤. وانظر استخدامًا آخر في ١: ٢٣٦.

[9] هذا فهم الفراء وليس التركيب شرطيا.

[10] الفراء، معاني القرآن ١: ١٥٧.

[11] الجاثية ١٤.

وقوله: (وقوله رِدْءًا يُصَدِّقُنِي [القصص: ٣٤] تقرأ جزما ورفعا. من رفعها جعلها صلة للردء ومن جزم فعلي الشرط)[٢].

وقد يُقرن بين (الجزاء) و(الشرط) ليدل الأول على العبارة الشرطية ويدل الثاني على العبارة الجوابية ويدلا معًا على الجملة الشرطية، مثال ذلك:

(إذا أوقعت الأمر على النكره بعدها فعل في أوله الياء والتاء والنون والألف كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشرط، والرفع على انه صلة للنكره بمنزلة الذي، كقول القائل: أَعِرْنِي دَابَةً أركبْهَا، وإن شئت أركبها)[٣] وقوله: (و(قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمنوا يُقِيمُوا الصلاة)[٤]، فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط)[٥].

(٤) واستخدم للدولالة على الأداة كما في قوله:

(وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء، لأنها شرط وليست باسم)[٦]. وقوله (لأَنَّ أنْ تضمر الخوافض معها كثيرا، وتكون كالشرط فاحتملت دخول الخافض وخروجه)[٧].

أما كلمة (المجازاة) وهي نادرة الاستخدام عنده فهي تستخدم استخدامًا لغويًا وهي مصدر (يُجازى)، فالمجازاة بالأمر أي استخدامه في موضع (الجزاء) وهو الركن الأول من الجملة الشرطية، فيكون له جواب فعله مجزوم كجزم فعل جواب الشرط[٨].

ويستخدم الفراء إلى جانب استخدامه (الشرط)، مطلقًا على الركن الجوابي، مصطلحًا صادفناه عند سيبويه من قبل وهو (جواب الجزاء)[٩]. ويطلق هذا المصطلح على الركن الجوابي للجملة الشرطية على نحوما أطلقه سيبويه.

أما (الجواب) بدون إضافة إلى (الجزاء) فهو من مصطلحات سيبويه أيضًا، ويستخدم عند الفراء على نطاق أوسع من نطاق استخدام (جواب الجزاء)، و(الجواب) هو الجملة التي تنضم إلى ما قبلها لتكوّن معه

---

[١] الفراء، معاني القرآن ١: ١٥٩.

[٢] الفراء، معاني القرآن ٢: ٣٠٦.

[٣] الفراء، معاني القرآن ٢: ١٦٢.

[٤] إبراهيم ٣١.

[٥] الفراء، معاني القرآن ٣: ٤٥.

[٦] الفراء، معاني القرآن ١: ٤٢٢.

[٧] الفراء، معاني القرآن ٢: ٢٢٢.

[٨] استخدمت الكلمة في موضعين أحدهما: ١: ١٥٧ والثاني ١: ٢٠٢، وقد شرحنا مدلول استهخدامها أعلاه اعتمادا على الموضع الأول.

[٩] الفراء، معاني القرآن ١: ٦٦، ١: ١٦٠، ١: ٢٠٦ وانظر م. م.

كلامًا مفيدًا فالقسم له جواب، والاستفهام له جواب، والشرط له جواب، وقد يخصص المصطلح بالإضافة كما هو الحال في (جواب الجزاء)، ولكنه في حالة الإطلاق يحتاج إلى السياق لتحديد مدلوله. وقد يُجتزأ بإطلاق (الجواب) على فعل جواب الشرط، ونجد المدلولين في قوله (فإنْ أدخلت الفاء في الجواب رفعت الجواب)[1]

أما أدوات الشرط فقد أطلق عليها الفراء مصطلح (حروف الجزاء)[2]، وهو من مصطلحات سيبويه ولكن الفراء لم يستخدمه غير مرة واحدة، مكتفيًا بإطلاق مصطلح (الجزاء) على الأداة كما بينا آنفا.

نخلص إلى أن الفراء لم يزد على مصطلحات سيبويه غير مصطلح (الشرط)، وظهر من استخدامه أنه غير مطَّرد في معنى واحد، وإنْ غلب استخدامه للدلالة على جواب الشرط.

ثالثًا: الجملة الشرطية عند الأخفش:

وبهذا المدلول نجد استخدام المصطلح عند الأخفش، وذلك في قوله (وقال: (رِدْءًا يُصَدِّقُنِي) [القصص ٣٤] جزم إذا جعلته شرطًا، و(يُصَدِّقُنِي) إذا جعلته من صفة الردء)[3].

وهذا هو الموضع الوحيد الذي ورد فيه المصطلح ويظهر أن هذه الفقرة منقولة من الفراء دون إجراء تعديل.

وواضح من تتبع استخدام المصطلح (مجازاة)[4] عند الأخفش أن النظرة إلى الجملة الشرطية لم تتغير.

اختار الأخفش مصطلح (مجازاة) تاركًا مصطلح (الجزاء) وينصرف هذا المصطلح للدلالة على أدوات الشرط والجملة بعدها، ويمكن التأكد من ذلك بمراقبة الاستخدام في النصين الآتيين:

(ومثال (فَهَلْ عَسَيْتُم – إنْ تَوَلَيْتُم أنْ تُفْسدوا فِي الأرضِ) [محمد ٢٢] فـ (إنْ) الأول للجازاة، واوقعت (عسيتم) على (أن تفسدوا) لأنه اسم)[5].

(قال (يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا وَتَسِيرُ الجِبَالُ سَيْرًا فَوَيْلٌ...) [الطور ٩، ١٠]. دخلت الفاء، لأنه في معنى: إذا كان كذا وكذا، فأشبه المجازاة، لأن المجازاة يكون خبرها بالفاء)[6].

---

[1] الفراء، معاني القرآن ١: ٨٦ وانظر مواضع استخدام المصطلح في م. م.

[2] الفراء، معاني القرآن ١: ٤٢٢.

[3] الأخفش، معاني القرآن ٢٨٨.

[4] الأخفش، معاني القرآن ١٠٤، ١٠٥، ١٣٣، وانظر م. م.

[5] الأخفش، معاني القرآن ٣٢٣.

[6] الأخفش، معاني القرآن ٣٢٨.

وينسب بقية المصطلحات إلى (المجازاة) فيطلق على الركن الجوابي من الجملة الشرطية مصطلح (جواب المجازاة)[1]، وقد يكتفى بـ (جواب) إذا كان السياق حاسمًا في دلالته[2]. أما الدوات فأُطلق عليها مصطلح (حروف المجازاة)[3].

وهكذا نجد أنَّ الأخفش أكثر تنظيما ودقة في استخدام مصطلحاته من الفراء ولكنا لا نجد جديدًا من حيث النظر إلى طبيعة الجملة الشرطية.

رابعًا: الجملة الشرطية عند المبرد:

ينظر المبرد إلى الجملة الشرطية على أنها كلام لا يستغني بعضه عن بعض وهذه هي النظرة النحوية منذ سيبويه لم تتخلف، ولكن هذا لا يعني أنَّه نظر إليها على اعتبار أنها جملة واحدة. ذكر المبرد (المجازاة) مثالا على المسند والمسند إليه[4]. وقال في موضع آخر: (لأن الجزاء غير واجب آخره، إلا بوجوب أوله)[5]. ويفسر المبرد (الشرط) بأنه (وقوع الشيء لوقوع غيره)[6].

وليس استخدام هذه المصطلحات بمطرد عنده، فقد استخدمت (المجازاة) نظيرًا للاستفهام والخبر[7]. ويفهم منه كما يفهم من موضوع آخر أن المصطلحات قد ينصرف إلى جملة التركيب كله أي إلى الأداة والجملتين بعدها[8].

وربما استخدمت مصدرًا للفعل (يُجازى بـ)[9]. وقد يُجتزأ به للدلالة على الأداة[10].

ويدل مصطلح (الجزاء) كما في النص الآتي على الركن الشرطي من الجملة الشرطية، يقول المبرد: (وإنما جاز الإضمار هاهنا، ولم يجز حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه، لأنه الكلام قد تم فاحتمل الاستئناف)[11]، وفي موضوع آخر يقول: (ولوقلت: مَنْ لا يأتيني فيكرمني آته كان النصب جيدا من اجل

---

[1] الأخفش، معاني القرآن ١٠٧، ١٥٠، ٢٢٢.

[2] لم نجده استخدمه غير مرة واحدة في ٢٠٦.

[3] الأخفش. معاني القرآن ٢٠٦، ٢١٧، ٢٥٤.

[4] المبرد، المقتضب ٤: ١٢٦.

[5] المبرد، المقتضب ٢: ٦٧.

[6] المبرد، المقتضب ٢: ٤٦.

[7] المبرد، المقتضب ١: ٤١.

[8] انظر مواضع الاستخدام في م. م.

[9] المبرد، المقتضب ٢: ٤٧، ٢: ٤٩.

[10] المبرد، المقتضب ٢: ٢١٧.

[11] المبرد. المقتضب ٢: ٦٧.

النفي. وصار كقولك: ما تأتيني فتكرمني. أي كلما آتيتني لم تكرمني. فموضعه لم تأتني مكرمًا، وهـا هنـا – أعني الجزاء – إلى ذا يرجع إذا قلت: من لا يأتني فيكرمني آته، لأن معناه: من لا يأتني مُكرمًا)[1].

ولكن المصطلح يستخدم في مواضع أخرى تحتمل انصرافه للدلالة على التركيب كله[2].وليس هذا الاستخدام غريبًا فقد وجدناه عند سيبويه من قبل لان الركن الشرطى هو التركيب الاساسى أما الركن الجوابى فهو لازم له ، ولذلك يعمم المصطلح المطلق على الركن الشرطى ليشمل التركيب كله.

واطلق المصطلح بشكل نادر على الركن الجوابى كما في قوله:(تقول: ان تاتنى آتِك ، وإن تاتِنى فلك درهم. هذا وجه الجزاء وموضعه، كما قال عز وجل (إِنْ يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأولين) [الأنفال ٣٨].

فالأصل الفعل، والفاء داخله عليه، لأنها تؤدي معناه، لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود)[3].

ويقول في موضع آخر: (وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو: إنْ تأتني آتيك، وأنت ظالم إنْ تأتني لأنها قد جزمت ولأن الجزاء في موضعه، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن تُوقع الجواب فعلا مجزوما أو فاءً إلا في الشعر)[4].

وقد يُجتزأ بالمصطلح (جزاء) للدلالة على فعل الشرط أي الفعل الذي يلي أداة الشرط، وهذا واضح من قوله: (فإذا كان الفعل ماضيًا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب، لأن (إنْ) لا تعمل في لفظة شيئًا، وإنَّما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء)[5].

وكما اجتزئ به للدلالة على الفعل أُجتزأ به للدلالة على الأداة[6].

وأطلق المبرد على الركن الجوابي مصطلح (جواب الجزاء)[7]، وربما يكتفي بـ (الجواب) بدون إضافة اكتفاءً لتحديد السياق لمدلوله[8].

ونجد لديه من مصطلحات الأدوات مصطلحين: (حرف الجزاء)، و(حروف الجزاء)، أما الأول فهو ينصرف إلى الدلالة على (إنْ) وحدها[9].

---

[1] م. ن، ص. ن.

[2] المبرد. المقتضب ٢: ٤٦، ٢: ٤٧، ٢: ٥٣، وانظر م. م.

[3] المبرد، المقتضب ٢: ٥٩.

[4] المبرد، المقتضب ٢: ٧١.

[5] المبرد، المقتضب ٢: ٦٨.

[6] المبرد، المقتضب ١: ٤٨، ١: ٤٩، ٢: ٥٠، ٢: ٦٠ وانظر م. م.

[7] المبرد، المقتضب ٢: ٦٦، ٢: ٦٧، ٢: ٦٨.

[8] انظر م. م.

[9] المبرد. المقتضب ٢: ٦٠، ٢: ٦٨.

وهو بهذا يخالف سيبويه في استخدامه لهذا المصطلح. أما المصطلح الثاني فهو ينصرف إلى جملة أدوات الشرط[1].

بقي من مصطلحات المبرد مصطلح (الشرط) وقد ورد في (المقتضب في موضعين أحدهما نقلنا نصه آنفًا[2].

والثاني في قوله: (لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع)[3] والمعنى في النصين واحد وهو التعليق: أي نعليق حدوث فعل بحدوث فعل غيره.

ولكن استخدامه في (الكامل) يختلف حيث يدل به على الركن الشرطي من الجملة الشرطية أي على الأداة والجملة بعدها ويتضح هذا من قوله: (ولوكان هاهنا شرط يُوجب جوابا لا نجزم، تقول: ائتني بدابة أركبها أي بدابة مركوبة، فإذا أردت معنى: فإنَّك إنء أتيتني بدابة ركبتُها قلت: (أركبها) لأنه جواب الأمر)[4]. الأمر)[4].

ننتهي من هذا كله إلى أنِّ المبرد متابع لمن سبقه في النظر إلى طبيعة الجملة الشرطية. واتصف استخدامه لبعض المصطلحات بالتعدد، ويتجلى هذا التعدد في مظهرين:

الأول: تعدد اللفظ في مقابل المعنى الواحد، كإطلاق المصطلحات (المجازاة)، (الجزاء)، (الشرط) على الركن الشرطي.

الثاني: تعدد المعنى في مقابل اللفظ الواحد كاستخدام (الجزاء) للدلالة على: الركن الشرطي، والركن الجوابي، والأداة، وفعل الشرط.

واكتسبت بعض المصطلحات تحديدا وهو (حرف الجزاء) فاقتصر به على (إنْ).

خامسًا: الجملة الشرطية عند الزجاج

يعتبر الزجاج استمرارًا لمن سبقه من حيث النظرة إلى طبيعة الجملة الشرطية، فهي ليست جملة وإنما هي جملتان متلازمتان.

واختار الزجاج مصطلح (الشرط) ليطلقه على الركن الشركي من الجملة الشرطية[5].

---

[1] المبرد. المقتضب ٢: ٥٦، ٢: ٦٨، ٢: ٧٤ وانظر م. م.

[2] انظر ص ٦٦.

[3] المبرد، المقتضب ٢: ٥٠.

[4] المبرد، الكامل ١: ٢٨٦ والموضع الآخر لورود المصطلح هو١: ٢٧٨.

[5] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٦، ١: ١٦٤، ١: ١٩٣ وانظر م. م.

وليس هذا الاستخدام بجديد فقد مر بنا عند الفراء [١] ثم المبرد [٢]، وإنْ يكن استخدامه لديهما لم يكن مطردا فإنَّا لا نجده ينال عند الزجاج اطرادًا أيضا.

ويمكن لنا إدراك مدلول المصطلح من قوله: (وجواب الشرط في الفاء مع الشرط الثاني وجوابه وهو (فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ)، وجواب (فمن تبع هداى) قوله (فَلاَ خَوْفٌ عَلَيهِم وَلاَ هُمْ يَحْزَنُون)[٣].

وربما يُجتزأ بالمصطلح (الشرط) للدلالة على بعض مكونات الركن الشرطي، فدل به على فعل الشرط[٤]. مثال ذلك قوله: (وكذلك معنى دخول النون في الشرط التوكيد)[٥]، وقوله: (وكان الجواب جزما كالشرط)[٦]. ودل به في موضع على الأداة وذلك في قوله: (وموضع يفعلوا جزم بالشرط، وهو (ما) والجواب (فلن يكفروه))[٧].

وقد يرد مصطلح (الشرط) معطوفًا عليه مصطلح (الجزاء)، وذلك من اجل توكيد المعنى المقصود ويعبران عن الترادف بالمعنى، ويوهم هذا المصطلح المركب تركيبا بالعطف أنه يدل على الجملة الشرطية بأكملها ولكن التمعن في مواضع الاتخدام يكشف أنَّه يدل على الركن الشرطي وحده وقد يرد أثناء حديث عن اداة شرطية حيث توصف بأنها في تأويل (الشرط والجزاء) أي أداة الشرط[٨] ومن دلالة (الشرط والجزاء)[٩] على الركن الشرطي ما جاء في قوله: (وفي قوله تعالى: (وَمَنْ تَطَوّعَ خَيْرًا): (وجهان).

إن شئت قلت ومن تطوع خيرًا على لفظ المضى ومعناه الاستقبال لأن الكلام شرط وجزاء، فلفظ الماضي فيه يؤول إلى معنى الاستقبال)[١٠] وما جاء في قوله: (وقوله عز وجل: (قُلْ أَنفقُوا طَوْعًا أو كَرْها)، وإن شئت قلت كُرها بالضم، هذا لفظ أمر ومعناه معنى الشرط والجزاء: والمعنى أنفقوا طائعين أومكرهين لن تتقبل منكم)[١١].

---

[١] انظر ص ٦١.

[٢] انظر ص ٦٦.

[٣] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٦، والآية في (البقرة ٣٨).

[٤] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٦، ١: ٢٠٨، ١: ٢٨٠، ١: ٢٨٢، ١: ٣٩٣.

[٥] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٦.

[٦] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٠٨.

[٧] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٧٢.

[٨] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٧٢، ١: ٣٥٧، ١: ٤٤٥، ١: ٤٥٢، ٢: ٤٠٨.

[٩] مواضع الاستخدام في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١: ٧٢، ١: ٢١٨، ١: ٣٥٧ وانظر م. م.

[١٠] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٢١٨، والآية في (البقرة ١٥٨).

[١١] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢: ٥٠١، والآية في (التوبة ٥٣).

وقد استخدم مصطلح (الجزاء) منفردا للدلالة على الركن الشرطي كقوله: (من (أن) فالكلام على لفظ الجزاء، ومعناه: المعنى في (أَنْ تَضِلِ))[1].

واجتزيء به للدلالة على الأداه، كقوله: (وما الثانية هي التي تزاد تأكيدًا للجزاء)[2].

وفي كل المواضع التي استخدم فيها مصطلح (الجزاء)[3] غير ما أشرنا إليه ينصرف للدلالة على الركن الجوابي أي على جواب الشرط. مثال ذلك قوله: (لأن الجزاء، وإن كان للقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ، فلذلك دخلت اللام)[4]. وقوله: (وألف الاستفهام دخلت على حرف الشرط ومعناها الدخول على الجزاء، المعنى أتنقلبون على أعقابكم إن مان محمد أو قتل، لأن الشرط والجزاء معلق أحدهما بالآخر فدخلت ألف الاستفهام على الشرط وأنبأت عن معنى الدخول على الجزاء)[5].

ونتيجة لاستخدام مصطلح (الشرط) و(الجزاء) للدلالة على الركن الشرطي تولد لدينا مصطلحان للدلالة على الركن الجوابي وهما: (جواب الشرط)، (جواب الجزاء) ولسنا بحاجة إلى إيراد النصوص[6]. ولعل دلالة المصطلح (جزاء) على الركن الجوابي جاءَت من حذف (جواب) من المصطلح (جواب الجزاء).

ويمكن قول ذلك على المصطلح (جواب) نفسه الذي يطلق على الركن الجوابي[7]، فلفعل هذا لإطلاق ما إلاَّ اجتزاء بكلمة (الجزاء) التي ترد في (جواب الشرط) و(جواب الجزاء). ويعتمد في ذلك كله على السياق لتحديد مفهوم المصطلح.

ويمكن فيما يلي أن نضع رسما يوضح لنا استخدام المصطلح عنده:

الشرط ≠ جواب الشرط ← جواب

الجزاء ≠ جواب الجزاء ← جواب

جزاء ←

إذن فتعدد مصطلحات الركن الشرطي ولدت تعددًا في مصطلحات الركن الجوابي.

---

[1] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٦٤ ومواضع أخرى: ١: ٤٤٥، ٢: ٨٥، وانظر م. م.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ١٦٤، ١: ٢١٠، ١: ٣٥٥ وانظر م. م.

[3] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ١٦٤، ١: ٢١٠، ١: ٣٥٥ وانظر م. م.

[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ١٦٤.

[5] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٨٧ – ٤٨٨.

[6] يمكن الرجوع إلى م. م. لمعرفة مواضع الاستخدام.

[7] انظر مواضع استخدام المصطلح في م. م.

وليس غريبًا بعد هذا أن تعدد مصطلحات الأدوات. من مصطلحات الأدوات (اسم الشرط)، ويبدوأنه يطلق على الأداة التي تصف من الناحية الصرفية في الأسماء وهذا ما يظهر من إعرابه (ما) حيث يقول: (واسم الشرط (ما))[1].

ومن المصطلحات (حرف الشرط)، وذلك في قوله (وألف الاستفهام دخلت على حرف الشرط)[2] ورغم الأداة التي دخلت عليها ألف الاستفهام هي (إنْ) إلا أننا لا نستطيع أن نجزم أيدل المصطلح على الأداة (إنْ) وحدها أم المقصود به أي أداة أي: حرف الشرط = أداة الشرط، وعلى أية حال فليس ثمة ما يوجب تعين (إنْ) وحدها، فإن الأدوات يطلق عليها مصطلح (حروف الشرط والجزاء)[3]، ويرادفه مصطلح (حروف الجزاء)[4].

[1] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٨٠.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٨٧.

[3] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٦.

[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٠٨.

الفصل الثاني
الجملة الشرطيّة في مرحَلة النضج
(من ابن السراج حتى ابن جني)

تتضح في هذه المرحلة النظرة التي ينظرها النحويون إلى طبيعة الجملة الشرطية حيث نجد أن النحويين يبدأون مناقشة ذلك مناقشة مباشرة، ويكون الكلام على طبيعة الجملة جزءًا من القضايا المطروحة للدرس. وتتبلور المصطلحات في هذه المرحلة وتنشأ مصطلحات جديدة تلبي حاجة الدرس النحوي في هذه القضية. وسوف نعالج القضية على نحوما عالجناها في الفصل الأول، وذلك بدراسة طبيعة الجملة الشرطية، بدراسة مصطلحاتها عند كل نحوي على حده.

أولا: الجملة الشرطية عند ابن السراج:

لابن السراج أهمية كبيرة من حيث أنه أول من نجده يتحدث عن طبيعة الجملة الشرطية حديثًا مباشرًا لا نحتاج معه إلى تلمس نظرته إلى الجملة من النصوص كما كنا نفعل مع من سبقه من النحويين، ولأنه أيضًا يبين لنا بجلاء ووضوح نظرة سابقية إلى الجملة الشرطية فهو متابع لهم ومبين لطريقتهم وأفكارهم.

ويقول ابن السراج في معرض حديثه عن (الحروف):

(وأما ربطة جملة بجملة فنحوقولك: إنْ يقمْ زيدٌ يقعدْ عمرو، فيقومُ زيد، ليس متصلا بيقعدُ عمرو، ولا منه في شيء، فلما دخلت (إنْ) جعلت إحدى الجملتين شرطًا والأخرى جوابًا)[1].

ماذا يفهم من هذا النص ؟

يفهم منه ما يأتي: أنَّ التركيب الذي نطلق عليه الجملة الشرطية مكون عنده من جزءَين: الشرط والجواب، وأنهما مترابطان وليس هذا جديدًا فقد تبيناه عند من سبقه من النحاة ولكن الجديد هو التصريح باعتبار كل جزء من أجزاء التركيب جملة وهذا يبين لنا بجلاء موقف النحويين من الجملة الشرطية فهم رغم إدراكهم التام للتكامل بين أجزائها يعتبرون الشرط جملة والجواب جملة أُخرى، بمعنى أنهم لا يطلقون مفهوم الجملة ليعم على التركيب كله والسبب أن مفهوم الجملة لم يبتعد – بعدُ – البساطة إلى التركيب، بمعنى أن مصطلح الجملة ينصرف إلى الجملة البسيطة المكونة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر.

ومن الجديد أيضا عند ابن السراج النظرة التحليلية لطبيعة التركيب، فهو لم يكتفِ بمحاولة وصفه وإنما راح يبين لنا كيفية تركيبة، فبيّن أنَّ ثمة جملتين لا علاقة بينهما ثم جاءَ (الحرف) وربط بينهما بحيث جعل الأُولى شرطا والثانية جوابا.

---

[1] ابن السراج، أصول النحو١: ٤٤ – ٤٥.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن النص قد يفهم منه أن مصطلح (شرط) منصرف إلى الجملة التي تلي الأداة، بمعنى أن التركيب مكون من الأداة والشرط والجواب، ولكن الأمر ليس كذلك فالشرط يشمل الأداة والجملة بعدها إذْ لا يفهم من الجملة التي بعد الأداة الدلالة على الشرط بدون الأداة.

ويتبين من نص آخر أن التركيب مكون من جزءين لا ثلاثة أجزاء وذلك قوله: (والجزاء وجوابه جملتان تنفصل كل واحدة منهما عن صاحبتها)[1]. فالتركيب جملتان: الجزاء وهو الأداة والجملة بعدها، والجواب وهو الجملة الثانية.

ويوضح هذا تمام الإيضاح تحليله للتركيب وذلك في حديثه عن (إنْ): (ويقال لها أم الجزاء وذلك قولك: إنْ تأتِني جوابه ولابد للشرط من جواب، وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لابد له من خبر)[2].

وكما تابع ابن السراج سابقيه في النظر إلى طبيعة الجملة الشرطية تابعهم أيضا في منهج استخدام المصطلح، حيث نجده سلك طريقهم في تعدد المدلولات التي قد يقوم بها مصطلح واحد ويكون للسياق أهميته في تحديد المدلول المراد.

استخدم ابن السراج مصطلح (الجزاء) للدلالة على الركن الأول من التركيب أي الأداة والجملة بعدها، أي في مقابل الركن الثاني من التركيب[3].

واستخدم المصطلح للدلالة على التركيب وذلك في مقابل تراكيب أُخرى كالاستفهام، ومعنى هذا أنَّ مصطلح (الجزاء) عمل ليشمل الكلام المكون عنده في جملتين على اعتبار أن الجملة الثانية هي الجواب إنَّما هي من لوازم الجملة الأولى[4]. وابن السراج أول من حاول بيان المقصود بمصطلح (الجزاء) على ما كان له شرط وكان جوابه مجزوما، وكان لما يستقبل)[5].

فواضح من النص أن (الجزاء) تركيب ما له خصائصه المعينة وهذا الاستخدام مخالف للاستخدامات السابقة متى وردت في النصوص المقتبسة.

وقد يطلق المصطلح أيضا على المعنى الذى يؤديه الركن الشرطى في التركيب وهو الشرطيه: أي الدلالة الشرطية، ومثال هذا الاستخدام[6] قوله: (وينبغي أنْ تعلم أنَّ المواضع التي لا يصلح فيها (إنْ) لا يجوز أن

---

[1] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٨٢.

[2] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٤.

[3] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٤، ٢: ١٧١، ٢: ١٨٦، ٢: ١٨٨، ٢: ١٩٨، ٢: ٢٠٢.

[4] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٨، ٢: ١٧١، ٢: ١٨٩، ٢: ١٩٠ وانظر م. م.

[5] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٧.

[6] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٧، ٢: ١٧٢، ٢: ١٨٧، ٢: ٢٠٦.

يُجازى فيها بشيء من هذه الأسماء البتة، لأن الجزاء في الحقيقة إنَّما هو بها، إذا دخل حرف الجر على الأسماء التي يجازى بها لم يغيرها على الجزاء)[1].

واستخدم المصطلح أيضا للدلالة على الركن الجوابي من التركيب. ولكن هذا الاستخدام نادر وجاءَ عنده بسبب نقل فكرة للفراء عن تقديم (الجواب)، فقد أورد الفكرة والمصطلح[2].

واجتزيءَ بالمصطلح للدلالة على الأداة[3]، كما اجتُزيء به مرة واحدة للدلالة على فعل الشرط[4].

أما (المجازاة) فهو مصطلح أقَل استخداما من (الجزاء) ويُقتصر به للدلالة على الجانب المعنوي الذي يؤديه الركن الشرطي وهو (الاشتراط) فمعنى (المجازاة): الدلالة على الجزاء، وهذا الاستخدام هو أقرب إلى الاستخدام اللغوي منه إلى الاستخدام الاصطلاحي ولا يدل المصطلح على التركيب أو جزء من التركيب[5].

واطَّرد عنده استخدام (الشرط) للدلالة على الركن الشرطي من التركيب[6]. وأُضيف في موضع واحد إلى (الجزاء) فأصبح لدينا مصطلح (شرط الجزاء)[7].

وفي مقابل مصطلحات الركن الشرطي نجد مصطلحات الركن الجوابي وهي: (جواب الجزاء)[8]، و(الجواب)[9] وقد يجتزأ بالأخير للدلالة على فعل جواب الشرط[10].

وتتعدد عند ابن السراج المصطلحات التي تطلق على الأدوات فنجد (حرف الجزاء)[11] ويقصد به (إنْ) وحدها، متابعا في ذلك المبرد[12].

أما (حروف الجزاء)[13]، و(حروف المجازاة)[14] فتطلق على الأدوات جملة.

نخلص من هذا كله إلى أن ابن السراج أول من أوضح بجلاء نظرة النحوالعربي إلى طبيعة الجملة الشرطية وذلك بالنص على أنَّ التركيب جملتان.

---

[1] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٧.

[2] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٥، ٢: ١٩٦.

[3] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٥، ٢: ٢٧٥، ٢: ٢٨٤، ٢: ٣٤٠.

[4] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٠٤.

[5] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٧١، ٢: ١٧٢، ٢: ١٩٥، وانظر م. م.

[6] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٤، ٢: ١٦٧، ٢: ١٧١، وانظر م. م.

[7] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٤.

[8] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٦، ٢: ١٦٧، ٢: ١٩١.

[9] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٤، ٢: ١٦٦، ٢: ١٦٧، وانظر م. م.

[10] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٧٠، ٢: ١٧١، ٢: ١٧٢، وانظر م. م.

[11] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٣، ٢: ١٦٤، ٢: ١٦٨، وانظر م. م.

[12] انظر ص ٦٦.

[13] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٩، ٢: ٢٠٠، ٢: ٢٠٣، انظر م. م.

[14] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٥.

أما استخدامه للمصطلحات فقد اتصف بالاطراد إذا استثنينا مصطلح (الجزاء) الذي تعددت دلالاته عنده.

ثانيًا: الجملة الشرطية عند الزجاجي:

لا نجد عند الزجاجي إشارة مباشرة إلى متابعته النحاة في نظرتهم إلى طبيعة الجملة الشرطية، ولكن استخدامه للمصطلحات يفصح عن متابعته لهم. ومثال ذلك في قوله: (وإذا وقع بين الجزاء وجوابه فعل مستقبل في معنى الحال كان مرفوعًا).[١]

فدل بـ (الجزاء) على الركن الأول من التركيب، وبـ (الجواب) على الركن الثاني.

وتتعدد عنده مدلولات (الجزاء) كما تعددت عند من قبله فإلى استخدامه للدلالة على الركن الشرطي[٢]، استخدم باعتباره تركيبا يقابل التراكيب الأُخرى حيث أُطلق على الباب الذي دُرست فيه القضية (باب الجزاء)[٣]. ودُل به على المعنى الذي يؤديه الركن الشرطي[٤].

واجتُزيء بالمصطلح للدلالة على الأداة[٥]. وفي كتاب (اللامات) استخدم (الجزاء) للدلالة على الركن الجوابي[٦] أو فعل جواب الشرط[٧]. وفي مقابل (الجزاء) استخدم (الشرط) للدلالة على الركن الشرطي[٨]، و لم يرد هذا المصطلح في (الجمل).

وأُطلق على الركن الجوابي مصطلح (جواب الجزاء)[٩]، و(جواب) ولكن الأخير ينصرف إلى الفعل غالبًا[١٠].

ونجد لديه من مصطلحات الأدوات: (حرف الجزاء) و(حرف الشرط) وهما مترادفان[١١]. وليس في استخدامهما دلالة على اقتصادرهما على (إنْ)، ويطلق على الأدوات المصطلحين (حروف الجزاء)

---

[١] الزجاجي، الجمل ٢١٩.

[٢] الزجاجي، الجمل ٢١٩، ٣٤٢.

[٣] الزجاجي، الجمل ٢١٧.

[٤] الزجاجي، الجمل ٢٢١.

[٥] الزجاجي، الجمل ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣٣٢.

[٦] الزجاجي، اللامات ١٥٩.

[٧] الزجاجي، اللامات ١٦٠.

[٨] الزجاجي، اللامات ١٥٩، ١٦٠.

[٩] الزجاجي، الجمل ٢١٧، ٢١٩، ٣٦٢.

[١٠] الزجاجي، الجمل ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، وورد بمعنى الركن الجوابي في (الجمل) ٢١٩ و(اللامات) ١٣٦.

[١١] انظر موضع استخدام الأول (اللامات) ١٦٠ والثاني (اللامات) ١٥٩، ١٦٠.

و(حروف المجازاة) وهما مترادفان[1].

ثالثًا: الجملة الشرطية عند النحاس

يتابع النحاس النحاة في أن (الشرط) و(جوابه) كشيء واحد، ولكن هذا لا يشمله اسم واحد ولا يطلق عليه جملة ولكنه كلام، وفي إعراب الآيات نجده يشطر الجملة الشرطية إلى جزءين (الشرط) و(الجواب) ولكنه يلح كما ألحَّ ابن السراج على تكامل (الشرط) و(الجواب) مثال ذلك:

((وإنْ يُقَاتِلُوكُم يُولُّوكُم الأَدبَار) شرط وجوابه، وتم الكلام)[2].

وفضل النحاس استخدام مصطلح (الشرط) بدلا من (الجزاء) فلم يرد المصطلح الأخير عنده إلاَّ في أربعة مواضع وجميعها ضمن اقتباسات من كتب متقدمة[3].

أما مصطلح (الشرط) فقد استخدمه النحاس باطراد للدلالة على الركن الشرطي من الجملة الشرطية[4]، الشرطية[4]، وربما اجتزيء به للدلالة على الأداة ويكون المصطلح في هذه الحالة عاطلاً من (الـ)[5].

اما مصطلح (المجازاة) فقد أُطلق على العلاقة المعنوية التي تربط ركني الجملة وهي المجازاة على حدث مشروط[6]. ولذلك فلا غرابة أن نجد أن المصطلح يشيع استخدامه للدلالة على الركن الجوابي من الجملة الشرطية، وهذا هو الاستخدام الشائع عنده[7] ودليل ذلك أنه في إعرابه للآية:

(وإنْ كُنْتُم فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا..) [البقرة ٢٣].

قال: ((فأتوا) جواب الشرط، وإن شئت قلت مجازاة)[8].

ويدل على ذلك أيضا إطلاقه (الشرط والمجازاة) و(شرط ومجازاة) على الجملة الشرطية[9].

ومن المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي نجد (جواب الشرط)[10]

---

[1] انظر موضع استخدام المصطلحين على الترتيب الجمل للزجاجي ص ٢١٧، ص ٢١٥.

[2] النحاس، إعراب القرآن ١٧٩، والآية في (آل عمران ١١١).

[3] المواضع من إعراب القرآن للنحاس هي: الأول ص ١٣٢ وهومقتبس من كتاب سيبويه ٣: ٩٠، والثاني ص ١٣٧ وهومقتبس من معاني القرآن للفراء ١: ١٨٤، والثالث ص ٨٦١ وهومنسوب للمبرد ولم أعثر عليه، والرابع من معاني القرآن للفراء ٣: ٥٤.

[4] انظر م. م.

[5] النحاس، إعراب القرآن ١٥٢، ٢٣٥، ٣٠٦.

[6] النحاس، إعراب القرآن ٧٦، ٢٥٠، ٤٠٩، ١١٢٣، ١٣٦٠، ١٣٦٧، ١٤٠٦.

[7] النحاس، إعراب القرآن ١٨١، ٢١٠، ٢٣٣، وانظر م. م.

[8] النحاس، إعراب القرآن ٢٨.

[9] النحاس، إعراب القرآن ٢٣٥، ٣١٣، ٣٣٦، ٣٩٠، ٤٠٦، ١٠٣٥، ١٠٤٠، ١٢٥٣، ١٢٨٦، ١٣١٦.

[10] النحاس، إعراب القرآن ٢٨، ٢٩، ٤١، وانظر م. م.

و(الجواب)[1] والمصطلح الخير أكثر شيوعا. أما (جواب المجازاة)[2] فهو في حكم النادر حيث لم يرد غير غير مرة واحدة.

أما الأدوات فأُطلق عليها (حروف الشرط)[3] و(حروف المجازاة)[4].

رابعًا: الجملة الشرطية عند السيرافي:

نجد عند السيرافي نصين يبينان طبيعة الجملة الشرطية عنده كما يبينان متابعته لمن سبقه من النحاة في هذه النظرة، يقول: (والشرط والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان ربطهما حرف المجازاة فصارتا كشيء واحد، فمن أدخل اللام [لام القسم] في الول فلأنهما كجملة واحدة صدرها الشرط ثم تصير في جواب اليمين الحذف الذي يوجبه اليمين)[5].

ويقول في موضع آخر: (لأن الشرط في الأصل جملة مبناها على فعل وفاعل، والجواب جملة أُخرى ثانية مبناها على مبتدأ وخبر وفعل وفاعل، وإنما ربط إحداهما بالأخرى إنْ)[6].

فكرة الترابط في الجملة الشرطية واضحة جدا في ذهن السيرافي فالتركيب كالجملة الواحدة ولوأن مفهوم الجملة تعدى الجملة البسيطة التي ذكر السيرافي مبناها لما احتاج إلى القول بأنَّ (الشرط والجواب كالجملة الواحدة وإنما هما جملة واحدة.

وقد أفصح النصان عن مصطلح (الشرط) ووضحت دلالته عنده فهو يطلق على الركن الأول من الجملة الشرطية وهو أداة الشرط والجملة بعدها. ويؤكد هذا تقسيمه الجملة الشرطية إلى جملتين كما في هذا النص الذي يتحدث فيه عن (الحرف).

(ويدخل أيضا لعقد الجملة بالجملة كقولك: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، فَإِنْ تَقُمْ جملة وأَقُمْ جملة وانعقدت إحداهما بالأُخرى بدخول حوف الشرط)[7].

أما مصطلح (الجزاء) فقد ندر وجوده منفردًا[8] وإنما نجده ضمن المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا مثل مثل (باب الجزاء)[1]

---

[1] النحاس، إعراب القرآن ٢١، ٢٩، ٣٢، وانظر م. م.

[2] النحاس، إعراب القرآن ١١١٩.

[3] النحاس، إعراب القرآن ٦٩، ٢٠٧، ٤١٨، وانظر م. م.

[4] النحاس، إعراب القرآن ٦٩، ٢٦٤، ٥٩٧، وانظر م. م.

[5] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤١.

[6] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤٤.

[7] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ١٣.

[8] جاء مفردا للدلالة على الأداة في ٣: ١٩٢، وفي ٣: ٢٢٨، وجاء للدلالة على معنى الشرطية ٣: ٢٢٩.

و(حروف الجزاء)[٢]. ولا يختلف معناه عن المعنى القديم عند النحاة حيث يجعل الجزاء في مقابل الاستفهام ويؤكد هذا قوله (إذا قلت أين عبد الله لآتَه فكأنك قلت حيثما يكنْ آتِه ومعناهما واحد وأحدهما استفهام والآخر جزاء)[٣].

وقد يستخدم (الشرط) بتعميم يوهم إطلاقه على التركيب كله كما في: (الأصل في الشرط الفعل والفاء داخله عليه)[٤] أي في جواب الشرط.

ورغم هذه الدلالة التي نجدها للشرط عنده[٥]، فإنه يضطر لاستخدام مصطلح (الشرط) للدلالة عل جملة الشرط أي على الجملة التي تلي الأداة وذلك في قوله:

(ومما يدل على أن (إنْ) أُمّ حروف الجزاء أنَّها قد يسكت عليها ويحذف الشرط بعدها والجواب)[٦]. وقد يجتزأ به للدلالة على الفعل[٧].

أما مصطلح (المجازاة) فقد استخدم استخدامًا واسعا[٨]. ودل به على دلالات مختلفة منها: الدلالة على مصدر (يُجازى بـ) فالمجازاة بالأداة استخدامها في (المجازاة) أي الاشتراط بها[٩]. ودل على الركن الجوابي من الجملة الشرطية كما في قوله (معنى المجازاة فيها أن جوابها يقع عند الشرط كما يقع المجازاة عند وقوع الشرط)[١٠].

ويعمم مصطلح (المجازاة) ليطلق على التركيب، ويتضح هذا من إضافة كلمة (باب)[١١] أو (حرف)[١٢] إلى (المجازاة)، والغالب أن هذا الاستخدام إنَّما هو الاستخدام الذي مر بنا عند النحاة من قبل: أي استخدام (المجازاة) للدلالة على الركن الشرطي وعلى اعتبار أن (الجواب) تابع مكمل (للشرط).

---

[١] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٧٧، ١: ٧٨، ١: ٢٠٧.

[٢] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٢٠٧، ٣: ٢٢٩.

[٣] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٢٠٧.

[٤] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤٦ وانظر ٣: ٢٦٥.

[٥] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤١، ٣: ٢٤٣، ٣: ٢٤٥، وانظر م. م.

[٦] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٢٩ – ٢٣٠، وانظر ٣: ٢٤٤.

[٧] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٧٥، ٣: ٢٣٠، ٣: ٢٣١، وانظر م. م.

[٨] انظر م. م.

[٩] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٢٨.

[١٠] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٧٥، وانظر ١: ٢٠٧.

[١١] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٧٣، ٣: ١٣١.

[١٢] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٣٤.

وكما ورث السيرافي من النحاة المصطلحات (الشرط) و(الجزاء)، و(المجازاة) ورث أيضا المصطلحات الدالة على الركن الجوابي من الجملة الشرطية، وهي: (الجواب)[١] وهو أكثرها شيوعا ويليه (الشرط)[٢]، ثم (جواب الجزاء)[٣]، أما (جواب المجازاة) فاستخدامه نادر[٤].

ونجد لأول مرة عند السيرافي نشوء مصطلحات جديدة. وتطلق هذه المصطلحات على الأفعال. وقد كان النحاة قبل السيرافي يطلقون على الأفعال المصطلحات المطلقة على ركني الجملة، فإذا أُطلق (الشرط) على الركن الشرطي أُطلق أيضا على الفعل المتضمن في الركن الشرطي ويُترك للسياق تحديد جهة المصطلح الدلالية. أما السيرافي فرغم اتباعه طريقة النحاة في إطلاق مصطلح الركن على الفعل، فإنه يطلق مصطلح (فعل الشرط)[٥] الشرط)[٥] على الفعل في الركن الشرطي. ويطلق مصطلح (فعل الجزاء) على الفعل في الركن الجوابي ولكن استخدام هذا المصطلح نادر بالنسبة لاستخدام المصطلح السابق[٦]، ويرجع ذلك إلى أنَّه لم يكتفِ بهذه المصطلحات عن إطلاق مصطلح (الجواب)، أو ما شابهه على الفعل.

وتتعدد المصطلحات المطلقة على الأدوات كما تعددت المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي، فنجد: (حرف الجزاء)[٧] ويبدوأنه يدل على مطلق أداة وليس ثمة دليل على تخصصه بـ (إنْ) وحدها. ويطلق (حروف الجزاء)[٨] على جملة الأدوات الشرطية، ونجد أيضا (حرف المجازاة)[٩] و(حروف المجازاة)[١٠] وكذلك (حرف الشرط)[١١].

وإذا كان سيبويه عبر في حديثه عن الأدوات المحسوبة صرفيًا على الأسماء بقوله (الأسماء التي يجازى بها)[١٢]

---

[١] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٧٥، ١: ٢٠٦، ٣: ٢٢٩، وانظر م. م.

[٢] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٢٧، ٣: ٢٣٠، ٣: ٢٣٣، وانظر م. م.

[٣] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٣٠، ٣: ٢٣٣، ٤: ١١.

[٤] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤١.

[٥] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٢٠٧، ٣: ٢٣٠، ٣: ٢٣٢، وانظر م. م.

[٦] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤٣.

[٧] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٢٠٦، ٣: ٢٣١، ٣: ٢٣٢.

[٨] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٢٠٧، ٣: ٢٢٩، ٤: ١٠.

[٩] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٣٤، ٣: ٢٤١.

[١٠] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٢٠٨، ٤: ٤، ٤: ٩.

[١١] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤٩.

[١٢] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٩، ٣: ٧١، ٣: ٧٩.

ومثله فعل ابن السراج[1]، فإن السيرافي أطلق على الأداة منها (اسم شرط)[2] و(اسم مجازاة)[3].

خامسًا: الجملة الشرطية عند الفارسي:

يتابع الفارسي من قبله في النظر إلى الجملة الشرطية على أنها مؤلفة من جملتين. وعلى الرغم من إلحاح النحاة على الترابط بين الجملتين فإن أحدًا لم يشر إلى أثر دخول الأداة على الجملة الأولى، أما عند الفارسي فهو يبين لأول مرة أن دخول الأداة قد أثر في الجملة فأخرجها عن الإفادة، يقول الفارسي: (ونظيرها [أي جملة القسم] من الجمل الشرط في المجازاة في أنها وإنْ كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء)[4].

ويطلق (المجازاة) عل التركيب كله[5]. ولا غرابة فالفارسي أول من يعتبر (الشرط والجزاء) جملة وذلك في قوله: (الثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطا وجزاءً. وذلك نحو: زيدٌ إنْ تُكْرِمْه يُكْرِمْك. وبِشْرٌ إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْ عمْرٌو فزيدٌ ابتداء، وقولك: إنْ تُكْرِمْه يُكْرِمْك جملة في موضع خبر وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ. والجملة في موضع رفع لوقوعها موقع الخبر)[6].

وأفصح النص أيضا عن مصطلح (الشرط) واستخدم للدلالة على الركن الشرطي[7] وربما اجتُزيءَ به للدلالة على فعل الشرط[8]. أما مصطلح (الجزاء) فهو وإنْ كان ينصرف في النص وفي مواضع أُخرى من (الايضاح) للدلالة على الركن الجوابي[9] فإنه دل في (الحجة) على التركيب أو المعنى الذي يؤديه التركيب وهو تعليق تحقق حدث بحدث[10] و لم يطلق الفارسي مصطلحات على الأفعال.

أما مصطلحات الأدوات فهي نادرة الاستخدام، والمصطلحات هي: (حرف الجزاء) ويدل على (إنْ) وحدها[11]. و(حروف الجزاء)[12]، و(حروف المجازاة)[1] وهما مترادفان.

---

[1] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٢، ٢: ١٦٧.

[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤٩.

[3] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٣٢.

[4] الفارسي، الإيضاح ٢٦٣.

[5] الفارسي، الإيضاح ٢٦٣، ٣٢٠ الحجة ٣٣، ٣٤.

[6] الفارسي، الإيضاح ٤٧.

[7] الفارسي، الحجة ٣٤، ٢٠٣، ٢٠٤. الإيضاح ٤٧، ٥٣، ٥٥، وانظر م. م.

[8] الفارسي، الإيضاح ٣٢١، ٣٢٢.

[9] الفارسي، الإيضاح ٤٧، ٥٣، ٥٥، وانظر م. م.

[10] الفارسي، الحجة ٣١، ٣٢، ٣٣، وانظر م. م. والإيضاح ٣١٩.

[11] الفارسي، الإيضاح ٣٢٠.

[12] الفارسي، الحجة ١: ٢٠٣.

سادسًا: الجملة الشرطية عند الزبيدي:

ليس لدى الزبيدي جديد في نظرته للجملة الشرطية بل إنه لا يعبر عن هذه النظرة تعبيرًا مباشرًا، وإنما نلمح متابعته للنظرة العامة التي اتخذها النحاة من إعرابه للجملة الشرطية، كما في قوله: (تقول في الحروف: إنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ، إنْ: حرف شرط، وتُكْرِمْ: جزم بالشرط، وأُكْرِمْكَ: جزم على جواب الشرط)[٢] إذن هناك ما يسمى بالشرط وما يسمى بجواب الشرط ويمكن لنا متابعة استخدامه للمصطلحات أن نتبين أنه يجعل الركن الشرطي أي الأداة والجملة بعدها في مقابل الاستفهام، ولكنه لا يفصل ذلك إلا حينما يكون الاستفهام له جواب مجزوم كجواب الشرط وهو يعبر عن الركن الشرطي بالمصطلحات (شرط)[٣] و(جزاء)[٤] و(مجازاة)[٥] وكلها تطلق على الركن الشرطي وليس في استخدام هذه المصطلحات ما يشير إلى إطلاقها على غير الركن الشرطي بمعنى أننا لا نجد مصطلحات تُطلق على التركيب كله. ومثال استخدام مصطلح (الشرط): (وتقول: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْه. فمن: اسم معناه الشرط، وهو في موضع نصب: لأنه مفعول مقدم وقع عليه تَضْرِبْ، وأَضْرِبْ جواب الشرط.

فإن أردت الاستفهام قلت: مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْه ؟ جزمت أَضْرِبْه لأنه جواب الاستفهام)[٦].

فالمقابلة إذن بين: (مَنْ تَضْرِبْ) و(مَنْ تَضْرِبُ ؟) أي بين (الشرط) و(الاستفهام).

ومثل هذا (المجازاة) في قوله: (فإن أردت الاستفهام: مَا تَصْنَعُ أَصْنَعْه ؟ فما: اسم معناه الاستفهام وهو مفعول مقدم وقع عليه تَصْنَعُ، وأصْنَعْه مجزوم بالجواب.

فإذا أردت المجازاة قلت مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ...)[٧].

ومثله (الجزاء) في قوله: (تقول أَيُّهم تُحْسِنُ إِليه أُحْسِنُ إِليه، ترفع الفعلين إذا أردت بأي معنى الذي. فإن أردت الاستفهام رفعت الفعل الأول وجزمت الآخر. وإن أردت الجزاء جزمت الفعلين على ما فصلت لك)[٨].

---

[١] الفارسي، الحجة ١: ٣٢، ١: ٢٠٣.

[٢] الزبيدي، الواضح ٩٤، وانظر مثلاً آخر ص ٩٥.

[٣] الزبيدي، الواضح ٩٤، ١٣١، ١٣٢، وانظر م. م.

[٤] الزبيدي، الواضح ١٣٣، ٢٠٥، ٣٠١.

[٥] الزبيدي، الواضح ٩٤، ١٣٣، ٢٠٤.

[٦] الزبيدي، الواضح ١٣٢.

[٧] الزبيدي، الواضح ١٣٣.

[٨] الزبيدي، الواضح ١٣٣.

وأطلق على الركن الجوابي مصطلح (جواب الشرط)[١] و(جواب المجازاة)[٢] وهما مترادفان وكذلك استخدم (الجواب)[٣] أيضا.

أما المصطلحات التي تطلق على الأفعال فقد وجد عنده مصطلح (فعل الشرط)[٤] أما الفعل في الركن الجوابي فلا نجد له مصطلحا خاصا به وإنما يكتفي بالمصطلحات المطلقة على الركن الجوابي نفسه.

ونجد من مصطلحات الأدوات (حرف الشرط) وينصرف إلى (إنْ)[٥] وجمعه على (حروف الشروط)[٦]، الشروط)[٦]، أما الدوات فقد أطلق عليها (عوامل المجازاة)[٧] وهو يستخدم هذا المصطلح على نحوما عند المبرد[٨]، المبرد[٨]، والزبيدي يحتال في إعرابه للأدوات فـ (إنْ) يطلق عليها (حرف شرط) أما (ما، مَنْ، أي) فهي اسم معناه الشرط، أم (أين وما شابهها) فظرف معناه الشرط[٩].

سابعًا: الجملة الشرطية عند الرماني:

يؤكد الرماني أن أداة الشرط تعقد الجملة الثانية بالأولى حتى يكون خبرًا واحدًا، وهي تنقل الكلام من الإيجاب على القطع إلى تعليق الثاني بالأول[١٠].

ومعنى هذا أن الرماني متابع في نظرته للجملة الشرطية للنحاة قبله. وليس لديه جديد في المصطلحات المستخدمة، فنجده يطلق مصطلح (الشرط) على الركن الأول من الجملة الشرطية[١١]، ويجتزأ به للدلالة على الفعل[١٢]، لذا جاء استخدام مصطلح (فعل الشرط) نادرا[١٣]. وقد يستخدم للدلالة على الأداة (إنْ)[١٤] ويوسع

---

[١] الزبيدي، الواضح ٩٤، ٩٥، ٩٦، وانظر م. م.

[٢] الزبيدي، الواضح ٩٥، ٩٦.

[٣] الزبيدي، الواضح ٨٥، ٩٦، ٩٧، وانظر م. م.

[٤] الزبيدي، الواضح ٩٦.

[٥] الزبيدي، الواضح ٩٤، ٩٦، ٩٧.

[٦] الزبيدي، الواضح ٩٧.

[٧] الزبيدي، الواضح ٩٤.

[٨] المبرد، المقتضب ٢: ٤٦.

[٩] الزبيدي، الواضح ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧.

[١٠] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٢٨.

[١١] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ٩٩، ٣: ١٣٠، ٣: ١٤٧، ٣: ١٤٨.

[١٢] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٣٤، ٣: ١٣٩، ٣: ١٤٠، وانظر م. م.

[١٣] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٤٢.

[١٤] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٤٢.

استخدامه ليشمل التركيب كله[١]. وللدلالة على التركيب. استخدم مصطلح (الجزاء)[٢]، ويستخدم (الجزاءُ) للدلالة على المعنى الذي يتضمنه الركن الأول[٣].

وربما يجمع بين المصطلحين (الشرط) و(الجواب) للدلالة على التركيب فيكون المصطلح على هذا النحو: (الشرط والجواب)[٤].

وواضح أن المصطلحين المتعاطفين يدل كل واحد منهما على ركن من ركني الجملة الشرطية. فـ (الشرط) يدل على الركن الشرطي، و(الجواب) يدل على الركن الجوابي[٥]، ويدل بـ (الجواب) على فعل جواب الشرط[٦]. ونجد إلى جانب (الجواب) للدلالة على الركن الجوابي مصطلحين (جواب الشرط) [٧]، (وجواب الجزاء)[٨] والمصطلح الثاني أكثر شيوعًا من الأول بل يعتبر الأول في حكم النادر.

أما مصطلحات الأدوات فهي: (حرف الجزاء)[٩]، (حرف الشرط)[١٠] وتنصرف دلالتها إلى الأداة (إنْ) والأول أكثر شيوعًا من الثاني الذي يمكن اعتباره في حكم النادر. أما الأدوات بشكل عام فإنه يطلق عليها (حروف الجزاء)[١١] و(حروف الشرط) وقد اقتصر على استخدام الأول في شرح كتاب سيبويه، ولكن لثاني ورد في كتابه (معاني الحروف) وإن يكن استخدامه في النادر[١٢].

---

[١] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٤٦، ٣: ١٥١، ٣: ١٥٤.

[٢] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٥٣، ٣: ١٥٤، ٣: ١٥٩، ١٦١.

[٣] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٢٨، ٣: ١٣٢، ٣: ١٣٦، ٣: ١٣٨، ٣: ١٣٩، ٣: ١٤١.

[٤] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ٩٩، ٣: ١٣٠، ٣: ١٤٧، ٣: ١٥٤.

[٥] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ٩٩، ٣: ١٢٨، ٣: ١٣٠، وانظر م. م.

[٦] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ٣٤، ٣: ١٤٠، ٣: ١٤٢، وانظر م. م.

[٧] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٥١.

[٨] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٢٨، ٣: ١٣٠، ٣: ١٣١، وانظر م. م.

[٩] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٢٨، ٣: ١٣٣، ٣: ١٣٧، وانظر م. م.

[١٠] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٥٠.

[١١] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٥٤، ٣: ١٦٠.

[١٢] الرماني، معاني الحروف ١٠٢.

ثامنًا: الجملة الشرطية عند ابن جني:

وتابع ابن جني خطا أستاذه الفارسي فيؤكد أن (الشرط) و(الجزاء) جملتان، يقول ابن جني: (ومنها أن بعض الجمل قد يحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه.

فالشرط نحوقولك: إنْ قام زيد قام عمرو. والقسم نحوقولك: أقسم لَيَقُومَنَّ زيدٌ فحاجة الجملة الأولى للجملة الثانية كحاجة الجزاء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني، نحوزيد أخوك، وقام أبوك)[1].

يدرك ابن جني كما يدرك أستاذه وغيرهما من النحويين السابقين أن الجملة الشرطية كل يحتاج بعضُه بعضا كما يحتاج جزءُ الجملة جزئها الثاني، بمعنى أنهم يدركون أن هذا التركيب جملة.

أما المصطلحا فإنها قليلة الدوران في كتبه لأن جهود ابن جني في دراسة الجملة الشرطية محدودة جدا فهو يعرض لها عرضا، ورغم هذا فمصطلحاته تتسم بشيء من الدقة حيث لم تتعدد مدلولات المصطلح الواحد، فنجده يطلق مصطلح (الشرط) على الركن الشرطي من الجملة الشرطية[2]. ويطلق (الجزاء) على الركن الركن الجوابي[3]، ويطلق إلى جانب (الجزاء): (جواب الشرط)[4] أما (جواب الجزاء). فهو نادر الاستخدام[5]. وعلى الأفعال أطلق (فعل الشرط)[6]، و(فعل جواب الشرط)[7]، ولكنه استخدام نادر.

أما مصطلحات الأدوات فلم نجده استخدم منها شيئًا.

---

[1] ابن جني، الخصائص ٣: ١٧٨.

[2] ابن جني سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٤، ١: ٢٥٦، ١: ٢٦٠، وانظر م. م.

[3] ابن جني سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٤، ١: ٢٦٥، الخصائص ٣: ١٧٨.

[4] ابن جني سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٤، ١: ٢٥٥، ١: ٢٥٦، وانظر م. م.

[5] ابن جني سر صناعة الإعراب ١: ٢٦٥.

[6] م. ن.، ص. ن.

[7] م. ن.، ص. ن.

الفصل الثالث
الجملة الشرطية في مرحلة التفسير والتقليد
(من الهروى حتى السيوطي)

تكثر في هذه المرحلة الكتب التي تؤلف على منهج الكتب السابقة على وجه التقريب فبعضها كتب نحوية وضعت على نهج كتاب سيبويه، وبعضها كتب إعراب للقرآن وضعت على نهج كتاب الفراءِ، وكتب لدراسة الأدوات على نهج كتاب (معاني الحروف) للرماني. ثم هنالك كتب الشروح.

وفيها يتابع النحاة أسلافهم في نظرهم إلى طبيعة الجملة الشرطية. أمَّا المصطلحات فإنهم يرثونها عنهم ويزيدون عليها مصطلحات لا تتصف بالجدة تمامًا وإنَّما هي مرادفة لمصطلحات موجودة.

وسنتتبع في هذا الفصل طبيعة الجملة الشرطية ومصطلحاتها عند كل نحوى على نحو ما ورد في الفصلين السابقين.

١- الهروي:

إنَّ الهروى في كتابه (الأُزهية) لم يشغله النظر في طبيعة الجملة الشرطية فقد كان وكده وهو يكتب عن (الحروف) أن يتتبع أثرها الإعرابي، ورغم هذا فإنه يمكن لنا من تتبع الأمثلة المعربة أَن نتبين أنه متمثل للنظرة التي ترددت عند النحويين السابقين.

وبسببٍ من الاهتمام بالإعراب نجد لديه تقسيما للجملة الشرطية يلفت انتباهنا، وهذا التقسيم خاص بالجملة الشرطية ذات الأدوات (مَنْ، ما، أي)، يقول الهروي:

(تكون[١] جزاء، كقولك: (مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْه) وما أشبه ذلك. فمَنْ مبتدأ، وهو شرط، ويُكْرِمْنِي جزم بالشرط، وأُكْرِمْه جوابه، وهما جميعا خبر من)[٢]، وينتج لدينا بهذا تقسيمان للجملة الشرطية، ويمكن بيان ذلك في الجداول الآتية:

---

[١] يعود الضمير في السياق إلى الأداة الشرطية (من).

[٢] الهروي، الأزهية ١٠٠.

	الشرط	الجواب
١	مَنْ يُكْرِمْنِي	أُكْرِمْه

	مبتدأ	خبر
٢	مَنْ	يُكْرِمْنِي أُكْرِمْه

ويلزم من هذا الإعراب الذي يقول به الهروي اعتبار الجملة الشرطية جملة بسيطة لا مركبة.

ومصطلحات الهروي محدودة. وأكثرها دورانا (الجزاء) ويستخدم للدلالة على العبارة الشرطية باعتبارها تركيبا يقابل التراكيب الأُخرى كالاستفهام[١] وقد يجتزأ بالمصطلح للدلالة على الأداة[٢] واستخدام (الجزاء) مصدرا للفعل (يجازى بـ)[٣].

أما (الشرط) فندر استخدامه فلم نجده إلا في موضعين دل به في أحدهما على العبارة الشرطية[٤]، ودل به في الآخر على الأداة[٥]. وأُطلق على العبارة الجوابية المصطلحين (جواب الجزاء) ويورد في موضعين[٦]، و(جواب الشرط) ورد في موضع واحد[٧]. أما (الجواب) فكان استخدامه عنده بمعناه العام وليس الخاص ونقصد بالمعنى العام: العبارة التي تؤلف مع عبارة تسبقها جملة تامة بغض النظر عن ماهية العبارة الأولى، فقد تكون العبارة الأولى استفهامية أو قسمية أو شرطية ومن أجل هذا جاء المصطلح عنده عاطلاً من (الـ)[٨].

وندر استخدام مصطلحات الأدوات لدلاته عليها بالمصطلح (جزاء) فلم نجده استخدم منها غير المصطلحين المترادفين (حروف الجزاء) في موضعين[٩] و(حروف الشرط) في موضع واحد[١٠].

---

[١] الهروي، الأزهية ٤٦، ٤٩، ٥٠، وانظر م. م.

[٢] الهروي، الأزهية ٣٢، ٧١، ١٠٠، وانظر م. م.

[٣] الهروي، الأزهية ٢٥٧.

[٤] الهروي، الأزهية ١٤٩.

[٥] الهروي، الأزهية ١٠٠.

[٦] الهروي، الأزهية ٢١٣، ٢٤٥.

[٧] الهروي، الأزهية ٢١٣.

[٨] الهروي، الأزهية ٤٩، ٥٠، ١٠٠، وانظر م. م.

[٩] الهروي، الأزهية ١٥٢، ١٥٧.

[١٠] الهروي، الأزهية ٥٠.

٢- مكي بن أبي طالب:

يتابع مكي بن أبي طالب النحاس في إعرابه لآيات حيث يقسمه إلى ركنيها (الشرط) و(الجواب)، هو بهذا يكون مطبقًا للنظرة النحوية العامة إلى طبيعة الجملة الشرطية[١].

واستخدم ما يدور من مصطلحات عند سابقيه فاستخدم المصطلحات: (الجزاء)[٢]، و(المجازاة)[٣]، و(الشرط)[٤]، ولكن الأخير أكثرها شيوعا[٥]. وكلها تطلق على التركيب أو على الركن الأول من الجملة الشرطية.

ونجد في مقابل ذلك المصطلحات (الجواب)[٦]، و(جواب الجزاء)[٧]، و(جواب الشرط)[٨]. ويؤكد استخدام المصطلح الثالث غلبه مصطلح (الشرط) على (الجزاء) عند مكي. ومن مصطلحات الأدوات (حروف الجزاء)[٩] و(حرف الشرط)[١٠] و(حروف الشرط)[١١]، و لم يستخدم المصطلح سوى مرة واحدة.

٣- ابن بابشاذ:

يصرح ابن باشاذ بأن الركن الشرطي من الجملة الشرطية جملة ناقصة، يقول: (والجملة الشرطية ناقصة لافتقارها إلى جواب)[١٢].

---

[١] مكي، مشكل إعراب القرآن ١: ٥١، ١: ١٩٨، ٢: ١٥٦، ٢: ١٧٩، ٢: ٣٨٥.

[٢] مكي، مشكل إعراب القرآن ٢: ١٦٧، ٢: ٣٩٦.

[٣] مكي، مشكل إعراب القرآن ٢: ١٨٠، ٢: ٢٦١.

[٤] مكي، مشكل إعراب القرآن ١: ٣٩، ١: ٥١، ٢: ٥٦، ٢: ٩١، وانظر م. م.

[٥] مكي، مشكل إعراب القرآن، استخدم (الشرط) في (٥٩) موضعا، بينما استخدم كل من المصطلحين في موضعين.

[٦] مكي، مشكل إعراب القرآن ١: ٢٩، ١: ٣٩، ٢: ١٤، ٢: ١٥، وانظر م. م.

[٧] مكي، مشكل إعراب القرآن، استخدم في ثلاثة مواضع ١: ٦٨، ١: ٢٥١، ٢: ٣٩٧.

[٨] مكي، مشكل إعراب القرآن، استخدم في (٢٣) موضعا ١: ٥١، ١: ٧١، ٢: ٨٤، وانظر م. م.

[٩] مكي، مشكل إعراب القرآن ٣٥٦.

[١٠] مكي، مشكل إعراب القرآن ١: ٣٩، ١: ٣١٤، ٢: ٨٤.

[١١] مكي، مشكل إعراب القرآن ١: ٣٩، ١: ٦٦، ٢: ٢١٩، وانظر م. م.

[١٢] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٥٢.

ويفصح هذا النص عن مصطلح جديد هو (الجملة الشرطية)[1] ولا شك أنه ينصرف إلى الركن الأول أي الأداة والجملة الفعلية بعدها. ولعله صياغة أخرى لمصطلح السيرافي (جملة الشرط)[2]. وإنْ يكون قد شاع استخدام مصطلح (الشرط)[3] عند مكي فطغى على (الجزاء) حتى ندر استخدامه له فإنه يختفي عن ابن بابشاذ فلا نصادفه عنده. أما (المجازاة) ففي مواضع ثلاثة فقط[4]. ومن مصطلحاته (فعل الشرط)[5]، ولا نجده أطلق على على الفعل في الركن الجوابي مصطلحًا مناظرًا، ولعله اكتفى بمصطلح (الجواب)[6] لاطلاقه على الركن الجوابي أو أو على الفعل فيه. أما الأدوات فلم نجده استخدم من مصطلحاتها شيئا.

٤- الجرجاني:

تمثل الجرجاني مذهب الفارسي وتلميذه ابن جني وعمقه، حيث نجد لديه مزيدا من الالحاق على فكرة التكامل بين (الشرط)، و(الجواب)، فالشرط رغم أنه جملة فهو لا يتم إلا بـ (الجواب)[7]. ويصرح بأن (الشرط) جملة غير مفيدة وحدها، ولذلك أعتُبرت جملتا (الشرط) و(الجواب) كالجملة الواحدة يقول:

(وَوِزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول إنَّ حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أنْ تحصل به الفائدة. فلوقلت: (إنْ تَأتِنِي) وسكت لم تفد كما لا تفيد اذا قلت (زَيْدٌ) وسكت فلم تذكر اسما آخر ولا فعلا ولا كان منويا في النفس معلوما من دليل الحال[8].

ومصطلحات الجرجاني متنوعه ومتعددة فنجدها تمثل عناصر الجملة كلها، واستخدم (المجازاة)[9] للتركيب أما (الجزاء) فدلالتين إحداهما الدلالة على التركيب أي على الجملة الشرطية بكمالها[10]، ونجده يطلقه على الركن الجوابي[11] أيضا، ويحتكم إلى السياق في تحديد أي من الدلالتين يحمل. ولكنه عبر عن التركيب

---

[1] م. ن، ص. ن.

[2] السيرافي شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٨٥.

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٣، ١: ٢٤٦، ١: ٢٤٧، وانظر م. م.

[4] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٢، ١: ٢٤٥، ١: ٢٤٦.

[5] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٥٢.

[6] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٥٠، ١: ٢٥٢.

[7] الجرجاني، المقتصد ٨٠١، وانظر ص ١٠٣٧.

[8] الجرجاني، أسرار البلاغة ٩٨.

[9] الجرجاني، المقتصد ١٦٥، ٢٦٥، ٨٠١، ١٠٣٧، وانظر م. م.

[10] الجرجاني، المقتصد ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، وانظر م. م.

[11] الجرجاني، المقتصد ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٤٠، وانظر م. م.

بالجمع بين المصطلحين (الشرط والجزاء)[١]، وأطلق على الركن الشرطي مصطلح (الشرط)[٢]. أما على الركن الجوابي فإلى (الجزاء) نجد (جزاء الشرط)[٣] و(جواب الشرط)[٤] و(الجواب)[٥]. وأطلق على الفعلين (فعل الشرط)[٦] الشرط)[٦] أو (الشرط)[٧] فقط على الفعل الواقع في الركن الشرطي، و(فعل الجزاء)[٨] وهو الفعل الواقع في الركن الركن الجوابي. أما الأدوات فنجد: (حرف الجزاء)[٩]، (حرف المجازاة)[١٠]، و(حرف الشرط)[١١]، وكلها تنصرف تنصرف إلى (إنْ).

٥ – الزمخشري:

ونجد الزمخشري يتابع من سبقه من جمهور النحويين في النظرة إلى الجملة الشرطية، فهو يذكر أن اداة الشرط تدخل على جملتين فتجعل الأولى (شرطا) والثانية (جزاءًا)[١٢].

ومصطلحاته كما نجدها في (المفصل) محدودة، استخدم مصطلح (الشرط)[١٣] للدلالة على الركن الشرطي ومصطلحي (الجزاء)[١٤] و(الجواب)[١٥] للدلالة على الركن الجوابي ومن مصطلحات الأدوات: (حرف الجزاء)[١٦]، و(حرف الشرط)[١٧].

٦– ابن الشجري:

---

[١] الجرجاني، المقتصد ١٦٤، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٦٥.

[٢] الجرجاني، أسرار البلاغة ٩٨، المقتصد ٨٠١، ١٠٣٧، وانظر م. م.

[٣] الجرجاني، المقتصد ١١٤٠ (مرة واحدة فقط).

[٤] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٠ (مرة واحدة فقط).

[٥] الجرجاني، المقتصد ٢٦٦، ٢٦٧، ٨٠١، وانظر م. م.

[٦] الجرجاني، المقتصد ١٠٣٧، ١٠٥٩، ١٠٦٠، وانظر م. م.

[٧] الجرجاني، الجمل ٢٤.

[٨] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٥.

[٩] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٣.

[١٠] الجرجاني، المقتصد ١٠٣٦.

[١١] الجرجاني، المقتصد ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٥، وانظر م. م.

[١٢] الزمخشري، المفصل ٣٢٠.

[١٣] الزمخشري، المفصل ٢٥٦، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣.

[١٤] الزمخشري، المفصل ١٤٦، ٣٢٠، ٣٢١، وانظر م. م.

[١٥] الزمخشري، المفصل ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٢٢، ٣٢٣.

[١٦] الزمخشري، المفصل ١٤٦.

[١٧] الزمخشري، المفصل ٣٢٠.

أما ابن الشجري فيمكن تبين متابعته مَن قبله مِن دلالات المصطلحات عنده، حيث نجده يطلق مصطلح (جملة الشرط والجزاء)[1] على الجملة الشرطية بكمالها، وعلى هذا فإن (الشرط)[2] يدل على الركن الشرطي عنده، ويقابله للركن الجوابي (الجواب)[3] و(الجزاء)[4]، و(جواب الشرط)[5]، ولكن (الشرط) تتعدد دلالاته فيدل على التركيب[6] وعلى فعل الشرط[7] وعلى الأداة[8] وهي كثيرًا ما توصف (بالشرطية) أو بأنها (شرطية)[9]. أما (الجزاء) فإنه لم يتخلص بعد عنده من دلالته على التركيب[10].

ودل به على فعل جواب الشرط[11] ونجد من مصطلحات الفعل (فعل الشرط)[12] و(الفعل الشرطي)[13]، أما فعل جواب الشرط فالمصطلح (فعل الجزاء)[14].

أما مصطلحات الأدوات فهو أول من نجده يستخدم مصطلح (أدوات الشرط)[15]، ونجد أيضًا (حروف الشرط)[16] كما نجد (حرف الشرط)[17] فأما (أسماء الشرط)[18] و(الأسماء الشرطية)[19] فهما مقصوران على الأدوات المصنفة صرفيا في الأسماء.

٧- ابن الخشاب:

---

[1] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٢، و(جملة) تدل في النص على معنى (كل) أو(مجموع).

[2] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢١، ١: ٢٢، ١: ٧٧، وانظر م. م.

[3] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢١، ١: ٢٢، ١:١٤١، وانظر م. م.

[4] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢١، ١: ٢٢، ١: ٧٧، وانظر م. م.

[5] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١:٢١، ١: ١٤٣، ١: ٢٣٤، وانظر م. م.

[6] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٦٣، ١: ٢٩٤، ١: ٣٣٠، وانظر م. م.

[7] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٤٦، ١: ٢٨٨، ١: ٢٩٠، وانظر م. م.

[8] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٤٧، ١: ٢٧٨.

[9] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٣، ١: ٧٧، ١: ٢٤٦، وانظر م. م.

[10] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٤٦، ١: ٢٥٦، ١: ٢٧٨.

[11] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٨٨، ١: ٢٩٠، ٢: ٢٢٦، وانظر م. م.

[12] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٨٨.

[13] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٨٩، ٢: ٣٤٨.

[14] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٨٨.

[15] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ١٤٢.

[16] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٣٣٣.

[17] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ١٨٦، ١: ٣٣٢، ١: ٣٥٦، وانظر م. م.

[18] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٩٥.

[19] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ٢: ٢٣٦.

وقد استخدم ابن الخشاب من مصطلحات الجملة الشرطية، مصطلح (المجازاة)[١] وقد ورد عنده مرة واحدة بمعناه اللغوي، لا الاصطلاحي. و(الشرط)[٢] وغالبًا ما يرادف المصطلح (فعل الشرط)[٣] عنده. وكذلك (الجزاء)[٤] يدل في الغالب على فعل جواب الشرط، وهو يدل على العبارة الجوابية[٥] دلالة المصطلحين (الجواب)[٦] و(جواب الشرط)[٧] أما الأداة الشرطية فإنه يطلق عليها (شرطية) أو (الشرطية)[٨].

٨- ابن الأنباري:

يصرح ابن الأنباري بأن الجملة الشرطية (جملة مركبة) من شرط وجزاء[٩].

ويطلق مصطلح (المجازاة)[١٠] عليها بكمالها. أما على ركنيها فإنه يطلق (الشرط)[١١] على الركن الشرطي، كما يطلق عليه أيضا مصطلح (الجملة الشرطية)[١٢]. وعلى الركن الجوابي اطلق المصطلحات: (الجزاء)[١٣]، و(الجواب)[١٤] و(جواب الشرط)[١٥]. اما على الفعل في الركن الشرطي فأطلق (فعل الشرط)[١٦]. وقد تابع الأنباري كثيرا من النحاة في إطلاقهم مصطلح (شرط) على الأداة[١٧]. وتوصف الأداة بـ (الشرطية) أو بأنها (شرطية)[١٨]. وإلى جانب هذا استخدم عددا من المصطلحات منها ما هو جديد مثل (كلمات الجزاء)[١٩]،

---

[١] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٧.

[٢] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٦، ٢١٩.

[٣] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٥

[٤] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢.

[٥] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٣، ٢١٩.

[٦] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩.

[٧] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٩.

[٨] ابن الخشاب، المرتجل ٢١١، ٢١٢، ٢١٥.

[٩] ابن الأنباري، البيان ١: ٣٠٧.

[١٠] ابن الأنباري، الإنصاف ٢: ٦٤٣، ٢: ٦٤٤، ٢: ٦٤٥.

[١١] ابن الأنباري، البيان ١: ٨٨، ١: ١٠٠، ١: ١٦٩، وانظر م. م.

[١٢] ابن الأنباري، البيان ٢: ٣٧٥.

[١٣] ابن الأنباري، البيان ١: ١٨٣، ١: ١٨٦، ١: ٢٣٤، وانظر م. م.

[١٤] ابن الأنباري، البيان ١: ٥٦، ١: ٦٢، ١: ٦٦، وانظر م. م.

[١٥] ابن الأنباري، البيان ١: ٨٨، ١: ١٠٠، ١: ١١٦ وانظر م. م.

[١٦] ابن الأنباري، الإنصاف ٢: ٦٠٢، ٢: ٦٠٧، ٢: ٦٠٨، وانظر م. م.

[١٧] ابن الأنباري، البيان ٢: ٦٤، ٢: ٦٧.

[١٨] ابن الأنباري، البيان ١: ٧٦، ١: ٨٨، ١: ١٠٠، وانظر م. م.

[١٩] ابن الأنباري، البيان ٢: ٦٤٥.

(كلمات الشرط)[1]، (كلمات المجازاة)[2]، وكلها بمعنى واحد، ومنها ما هو قديم (حروف الجزاء)[3] ويطلق على على مجموعة الأدوات و(حرف الشرط)[4]، ويعني أداة الشرط.

٩- العُكْبَري:

يظهر من مصطلحات العكبري متابعته لسابقيه، فهو يطلق مصطلح (جملة الشرط والجواب)[5] على الجملة الشرطية ويفصح هذا المصطلح عن مصطلح آخر هو (الشرط) وله عنده أكثر من استخدام أحدها الدلالة على الركن الشرطي[6] والثاني الدلالة على الأداة، والثالث الدلالة على الفعل فيه[7].

ويفصح أيضًا عن مصطلح (الجواب)[8] ويطلق على الركن الجوابي، إلى جانب ذلك نجد (جواب الشرط)[9] و(الجزاء)[10].

وبالإضافة إلى إطلاق (شرط) على الفعل في الركن الشرطي نجد أنه أطلق (فعل الشرط)[11] و(الفعل المشروط)[12].

وإلى إطلاق (شرط) على الأداة نجدها توصف بأنها (شرطية)، أو (الشرطية)[13]، ونجده استخدم مصطلح ابن الشجري (أدوات الشرط)[14]، واستخدم (حرف الشرط)[15] بمعنى أداة الشرط.

١٠- ابن يعيش:

يؤكد ابن يعيش أنَّ جملة الشرط (مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل[1]، والجزاء فعل وفاعل)، ثم يتحدث بعد ذلك عن كيفية حدوث التركيب: (لَّما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من

---

[1] ابن الأنباري، البيان ٢: ٣٨٣.

[2] ابن الأنباري، البيان ٢: ٦٤٣، ٢: ٦٤٤، ٢: ٦٤٥.

[3] ابن الأنباري، البيان ٢: ٦٤٣.

[4] ابن الأنباري، البيان ١: ٥٦، ١: ٧٦، ١: ١٨٠، وانظر م. م.

[5] العكبري، التبيان ١: ٢٩٦.

[6] العكبري، التبيان ١: ٣٩.

[7] العكبري، التبيان ١: ١٠١، ١: ١٠٨، ١: ١٢٥، وانظر م. م.

[8] العكبري، التبيان ١: ٧٠، ١: ٧٦، ١: ٨٢، وانظر م. م.

[9] العكبري، التبيان ١: ٣٩، ١: ٥٤، ١: ٥٥، وانظر م. م.

[10] العكبري، التبيان ١: ٢٤٨، ١: ٢٥٣، ٢: ٧٠٤، وانظر م. م.

[11] العكبري، التبيان ١: ٤٣، ١: ٥٤، ١: ٥٥، وانظر م. م.

[12] العكبري، التبيان ١: ٢٩٦.

[13] العكبري، التبيان ١: ٣٩، ١: ٧٠، ١: ٨٢، وانظر م. م.

[14] العكبري، التبيان ١: ١١٤، ١: ٣٣٨.

[15] العكبري، التبيان ١: ٤٣، ١: ٥٤، ١: ٣٩٥.

الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحوالمبتدأ والخبر)[٢]. وفصل الكلام على هذه القضية، وأعاد الكلام أيضا أثناء حديثه عن (إنْ)[٣].

وقد استخدم مصطلح (شرطية)[٤] لجملة التركيب، وهو مصطلح وجد عند الزمخشري من قبل[٥]. ويطلق على التركيب أيضا مصطلحا قديما هو (المجازاة)[٦] الذي تعددت استخداماته فدل على الركن الجوابي[٧] وعلى الأداة[٨]. أما على الركن الشرطي فأطلق مصطلح (الشرط)[٩] وعلى الركن الجوابي نجد طائفة من المصطلحات: (الجزاء)[١٠]، (الجواب)[١١]، (جواب الشرط)[١٢]، (جواب المجازاة)[١٣]. ومن مصطلحات الأداة: (شرطية أو الشرطية)[١٤] وصفا لأداة، و(حرف الجزاء)[١٥]، (حرف الشرط)[١٦]، (اداة الشرط)[١٧]، (حروف الجزاء)[١٨]، (أدوات الشرط)[١٩]، (أسماء الشرط)[٢٠].

١١- الشلوبيني:

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل ١: ٨٨.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل ١: ٨٩.

[٣] ابن يعيش، شرح المفصل ٨: ١٥٦.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل ١: ٨٨، ٨٩، ٩١، وانظر م. م.

[٥] الزمخشري، المفصل ٢٤.

[٦] ابن يعيش، شرح المفصل ٤: ١١، ٤: ١٠٥، ٤: ١٠٦، وانظر م. م.

[٧] ابن يعيش، شرح المفصل ٤: ٩٧.

[٨] ابن يعيش، شرح المفصل ٤: ١١، ٤: ٩٧، ٤: ١٠٥.

[٩] ابن يعيش، شرح المفصل ١: ٨٨، ١: ٨٩، ٢: ٣٨، وانظر م. م.

[١٠] ابن يعيش، شرح المفصل ١: ٨٨، ٢: ٣٨، ٣: ٥٢، وانظر م. م.

[١١] ابن يعيش، شرح المفصل ٤: ١٠٥، ٧: ٤٨، ٧: ٥٠، وانظر م. م.

[١٢] ابن يعيش، شرح المفصل ٤: ٩٩، ٨: ٩٥، ٩: ٣، وانظر م. م.

[١٣] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٥٧.

[١٤] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٢٤، ٨: ١٥٧، ٩: ٥، وانظر م. م.

[١٥] ابن يعيش، شرح المفصل ٢: ٣٨، ٢: ٣٩، ٣: ١٤٥، وانظر م. م.

[١٦] ابن يعيش، شرح المفصل ١: ٨٩، ٧: ٤١، ٧: ٤٢، وانظر م. م.

[١٧] ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ١٠، ٩: ١١.

[١٨] ابن يعيش، شرح المفصل ٢: ٣٨، ٤: ٨، ٤: ٩٨.

[١٩] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٢، ٧: ٤٣.

[٢٠] ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ٧.

تتضح متابعة الشلوبيني للنظرة النحوية العامة إلى طبيعة الجملة الشرطية من تشبيهه القسم بها، فالقسم والمقسم عليه مرتبطان (ارتباط الشرط والجزاء)[1]، و(ربما حذفت إحدى الجملتين كما حذفت في الشرط والجزاء)[2].

وتفصح هذه الاقتباسات عن أنه يطلق (الشرط) على الركن الشرطي من الجملة الشرطية ومصطلح (الجزاء) على الركن الجوابي ولكن (الشرط) في مواضع أُخرى يدل على التركيب[3]. وإلى جانب (الجزاء) نجد مصطلحات أُخرى تطلق على الركن الجوابي مثل: (الجواب)[4]، و(جواب الشرط)[5]، وأُطلق على الفعل في الركن الشرطي (فعل الشرط)[6]. وقد توصف الأداة بأنها شرطية[7]. ويطلق عليها (أداة الشرط)[8]. وأما (اسم الشرط)[9] فللأداة الأسمية الأصل.

١٢- ابن عصفور:

اكتفى ابن عصفور بالقول بأن الأدوات تدخل على جملتين[10] ولكنه يطلق على الجملة الشرطية مصطلح (جملة الشرط والجواب)[11] وهو يطلق مصطلح (الشرط) على الركن الشرطي من الجملة الشرطية[12] وعلى الركن الجوابي (الجواب)[13] و(جواب الشرط)[14]. ويطلق على الفعل في الركن الشرطي (فعل الشرط)[15].

ومن مصطلحات الأدوات: (أداة الشرط)[16]، (ادوات الشرط)[1]، (اسم الشرط)[2]، (أسماء الشرط)[3]، الشرط)[3]، والمصطلحان الأخيران بالأدوات غير (الحروف).

---

[1] الشلوبيني، التوطئة ٢٣٦.

[2] م.ن.، ص. ن.

[3] الشلوبيني، التوطئة ١٤٨، ١٦٦.

[4] الشلوبيني، التوطئة ١٤٦، ١٤٧.

[5] الشلوبيني، التوطئة ١٤٧.

[6] م. ن.، ص. ن.

[7] الشلوبيني، التوطئة ١٦٧.

[8] الشلوبيني، التوطئة ١٤٨.

[9] الشلوبيني، التوطئة ١٤٩.

[10] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٤.

[11] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٦.

[12] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٠٨، ١: ٢٧٦.

[13] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٦.

[14] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٠٨.

[15] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٠٨، ١: ٢٧٧، ١: ٢٧٧.

[16] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٢.

١٣- ابن مالك:

وإذا كان ابن عصفور يكتفي بالقول بأن الأدوات تدخل على جملتين فهذا راجع إلى استقرار النظرة إلى طبيعة الجملة، وإلى تعود النحاة على الاهتمام الشديد بقضية العمل والعامل، كل هذا جعل ابن مالك يكتفي في ألفيته بالقول إن الأدوات تقتضي فعلين، يقول:

فِعْلَيْنِ تَقْتَضِي: شَرْطًا قُدِّمَا يَتْلُوالجَزَاء، وَجَوَابًا وُسِما.[٤]

ولعل النظم قد دفعه إلى هذا، ولكن هذا الظن يزول إذا وجدنا أن هذا التعبير قد ورد قبل ابن مالك وبعده، حيث نجده عند الشلوبيني من قبل[٥]. وعند بعض شراح الألفية كابن هشام. حيث اكتفى بنثر البيت[٦]. ولكن ابن مالك في التسهيل قال بأن الأدوات تقتضي جملتين[٧]، ولعل قوله هذا هو الذي جعل ابن عقيل يشرح البيت بالقول بأن الأداة تقتضي جملتين[٨].

ويطلق مصطلح (المجازاة)[٩] على التركيب، أما على الركن الشرطي فـ (الشرط)[١٠] وعلى الركن الجوابي المصطلحات: (الجزاء)[١١]، (الجواب)[١٢]، (جواب الشرط)[١٣]، أما على الفعل في الركن الشرطي فمصطلح (فعل الشرط)[١٤].

---

[١] ابن عصفور، المقرب ١: ٨٨.

[٢] ابن عصفور، المقرب ١: ٨٥، ١: ٢٧٨.

[٣] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٧.

[٤] انظر نص الألفية في شرح ابن عقيل، نشرة النجار ٢: ٣١٣.

[٥] الشلوبيني، التوطئة ١٤٥.

[٦] ابن هشام، اوضح المسالك ٤: ٤٠.

[٧] ابن مالك، التسهيل ٢٣٦.

[٨] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، نشرة النجار ٢: ٣١٣.

[٩] ابن مالك، التسهيل ٥، ٥١.

[١٠] ابن مالك، التسهيل ٣٧، ٩٣، ٢٣٦، وانظر م. م.

[١١] ابن مالك، التسهيل ٢٣٦، ٢٣٩.

[١٢] ابن مالك، التسهيل ١٥٣، ١٥٤، ٢٣٦، وانظر م. م.

[١٣] ابن مالك، التسهيل ٢٣٧، ٢٣٩.

[١٤] ابن مالك، التسهيل ٢٣٧، ٢٤٠.

وتوصف الأداة بأنها (شرطية) أو بـ (الشرطية)[1]. وإلى جانب ذلك نجد المصطلحين (اداة الشرط)[2] الشرط)[2] و(أدوات الشرط)[3]. و(حرف الشرط)[4].

١٤- الرضي:

لم يكتفِ الرضي بأنْ قال إنَّ الأداة ما يطلب جملتين، بل وصفهما بأنه (يلزم مِن وجود مضمون أولادهما فرضا حصول مضمون الثانية)[5].

ويؤكد على تلاحم ركني الجملة بقوله: (الاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة)[6].

ونجد عند الرضي ركاما من المصطلحات منها ما يطلق على عناصر الجملة ومنها ما يطلق على قضايا متصلة بها ولكن استخدامها لا يدور كثيرًا، ولذلك سنكتفي بالمصطلحات التي تطلق على عناصر الجملة فقط.

يطلق على الركن الشرطي المصطلحات: (الشرط)[7]، (الجملة الشرطية)[8] (جملة الشرط)[9]. وعلى الركن الركن الجوابي: (الجزاء)[10]، (الجواب)[11]، (جواب الشرط)[12]، (جزاء الشرط)[13]، وبالإضافة إلى استخدام مصطلح (الشرط) للدلالة على الفعل[14]، نجد مصطلح (فعل الشرط)[15]. وتوصف الأداة بـ (الشرطية) أو (شرطية) [16] أما المصطلحات المطلقة على الأداة فهي على ثلاث فئات:

---

[1] ابن مالك، التسهيل ٥، ٣٦، ٣٧، وانظر م. م.

[2] ابن مالك، التسهيل ١٥٣، ٢٣٨.

[3] ابن مالك، التسهيل ٢٣٥، ٢٣٦.

[4] ابن مالك، التسهيل ٢٣٩، ٢٤٠.

[5] الرضى، شرح الكافية ٢: ١٠٨.

[6] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٤.

[7] الرضى، شرح الكافية ١: ١٢، ١: ٨٢، ١: ٩٠، وانظر م. م.

[8] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٧، ٢: ٣٩٢، ٢: ٣٩٣، وانظر م. م.

[9] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٥.

[10] الرضى، شرح الكافية ١: ١٢، ١: ٨٢، ١: ٩٠، وانظر م. م.

[11] الرضى، شرح الكافية ١: ١٠٤، ٢: ١٠٨، ٢: ١١٠، وانظر م. م.

[12] الرضى، شرح الكافية ١: ١١١، ٢: ٢٥٥، ٢: ٢٥٦، وانظر م. م.

[13] الرضى، شرح الكافية ١: ١٠٢.

[14] الرضى، شرح الكافية ٢: ١١٧، ٢: ٣٩٤، وانظر م. م.

[15] الرضى، شرح الكافية ١: ١٠١.

[16] انظر م. م.

أ) المصطلحات المطلقة على مجموعة الأدوات وهي:

(أدوات الشرط)[١]، (كلم الشرط)[٢]، (الكلمات الشرطية)[٣]، (كلم المجازاة)[٤]، (كلمات المجازاة)[٥]، (كلمات الجزاء)[٦].

ب) المصطلحات المطلقة على الأداة المفردة وهي:

(أداة الشرط)[٧]

جـ) المصطلحات الخاصة بأدوات معينة:

أطلق على الأداة المصنفة صرفيًا في الحروف المصطلح (حرف الشرط)[٨] وجمعه المصطلح (حروف الشرط)[٩]. ويقابله إطلاق مصطلح (أسماء الشرط)[١٠] على الأدوات المصنفة صرفيًا في الأسماء عموما، ومصطلح (أسماء الشرط الظرفية)[١١] على الظروف خصوصًا.

١٥- المالقي:

لم يُعن المالقي بالكلام على طبيعة الجملة الشرطية لأن كتابه مؤلف عن الأدوات وعملها وليس عن التركيب. ويطلق مصطلح (الشرط والجزاء)[١٢] على جملة التركيب، ومعنى هذا أن (الشرط) يدل على الركن الشرطي[١٣]، و(الجزاء) على الركن الجوابي، وتتعدد مدلولات المصطلحين وتتعدد المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي[١٤]. دل (الشرط) على فعل الشرط[١٥]، وعلى الأداة[١٦]. ودل (الجزاء) على فعل جواب الشرط[١].

---

[١] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥١.

[٢] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٠.

[٣] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٣.

[٤] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥١، ٢: ٢٥٢.

[٥] الرضى، شرح الكافية ٢: ٦٤٣، ٢: ٦٤٤، ٢: ٦٤٥.

[٦] الرضى، شرح الكافية ٢: ٦٤٥.

[٧] الرضى، شرح الكافية ١: ٩٧، ١: ١١٠، ٢: ٩٩، وانظر م. م.

[٨] الرضى، شرح الكافية ١: ١٢، ١: ١٠٤، ٢: ٩٣، وانظر م. م.

[٩] الرضى، شرح الكافية ١: ٩٣، ١: ١٠١، ١: ١٠٢، وانظر م. م.

[١٠] الرضى، شرح الكافية ١: ١٢، ١: ١٠١، ١: ١٠٢، وانظر م. م.

[١١] الرضى، شرح الكافية ٢: ٩٩.

[١٢] المالقي، رصف المباني ٥٩، ٦٠، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٢٢.

[١٣] المالقي، رصف المباني ٥٩، ٦٠، ٦٦، وانظر م. م.

[١٤] المالقي، رصف المباني ٥٩، ٦٠، ٣٨٥، وانظر م. م.

[١٥] المالقي، رصف المباني ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧.

[١٦] المالقي، رصف المباني ٢٩٠.

ويطلق على الركن الجوابي (الجواب)[٢] و(جواب الشرط)[٣]. ويطلق على الأفعال في الركنين، (فعل الشرط)[٤]، (فعل الجزاء)[٥]. اما مصطلحات الأدوات فهي (شرطية أو الشرطية) وصفًا للأداة[٦]، و(اداة الشرط)[٧]، و(أدوات الشرط)[٨] أما (حرف الشرط)[٩]. و(حروف الشرط والجزاء)[١٠] فهما خاصان بالأدوات المصنفة صرفيا في (الحروف) لا الأسماء.

١٦- أبوحيان:

لا يختلف أبوحيان عن سابقيه في ادوات الشرط عنده تقتضي جملتين[١١]. أطلق على الأولى (جملة الشرط)[١٢] وعلى الثانية (جملة الجزاء)[١٣]، (جملة الجواب)[١٤]، ولكنه يطلق على التركيب كله (جملة الشرط والجزاء)[١٥]، و(الجملة الشرطية)[١٦]، و(المجازاة)[١٧] ويطلق على الركن الشرطي بالإضافة إلى (جملة الشرط) مصطلح (الشرط)[١٨]، ولكنه قد يجتزأ به للدلالة على الأداة[١٩]. أما على الركن الجوابي فيطلق أيضًا مصطلح (الجزاء)[٢٠]، الذي قد يجتزأ به للدلالة على فعل جواب الشرط[٢١]، ومصطلح (الجواب)[١]، و(جواب الجزاء)[٢]

---

[١] المالقي، رصف المباني ١٠٤، ١٠٧، ٣٨٥.

[٢] المالقي، رصف المباني ٦٢، ٦٣، ١٠٤، وانظر م. م.

[٣] المالقي، رصف المباني ٦٢، ٦٦، ٩٨، وانظر م. م.

[٤] المالقي، رصف المباني ٩٨، ٣٧٩، ٣٨٥، وانظر م. م.

[٥] المالقي، رصف المباني ٣٧٩.

[٦] المالقي، رصف المباني ٦٠، ٩٧، ٣١٦، وانظر م. م.

[٧] المالقي، رصف المباني ٩٨، ١٠٧.

[٨] المالقي، رصف المباني ١٠٤، ٢٩٠.

[٩] المالقي، رصف المباني ١٠٤، ٢٩١.

[١٠] المالقي، رصف المباني ٦.

[١١] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٥.

[١٢] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٧، ٨١٢.

[١٣] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٦، ٨١٢.

[١٤] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٧.

[١٥] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٣٤٨، ٨١٧.

[١٦] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٠.

[١٧] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٥.

[١٨] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٥.

[١٩] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٣٦٩، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، وانظر م. م.

[٢٠] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٢، ٨٠٥، ٨١٥.

[٢١] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٢.

وهو أشيع استخداما عنده، وأُطلق على فعل الشرط مصطلح (فعل الشرط)[٣]، وعلى فعل جواب الشرط المصطلحين (فعل الجزاء)[٤]، و(فعل الجواب)[٥]، والأول أشيع استخداما. أما الأداة فإنها قد تُوصف بـ (الشرطية) أو انها (شرطية)[٦].

ونجد من مصطلحاتها (أداة الشرط)[٧]، (أدوات الشرط)[٨] وتستخدم لأداة بصرف النظر عن تصنيفها الصرفي بعكس المصطلحات (حرف الشرط)[٩]، (حروف الشرط)[١٠]، (أسم الشرط)[١١]، (أسماء الشرط)[١٢].

١٧- المرادي:

يعرف المرادي (إنْ) بأنها حرف يجزم فعلين[١٣]، ويقول عن جواب الشرط: (اما جواب الشرط بإنْ وأخواتها فأصله أنْ يكون فعلا صالحا لجعله شرطا)[١٤] فالشرط وجواب الشرط عنده فعلان. وهذا من قبيل التساهل في التعبير وعدم الدقة وهي ظاهرة عامة عند النحويين. والدليل على هذا أنه في شرحه للفية ابن مالك قال: (يعني: أن كلا من ادوات الشرط تقتضي جملتين تسمى الأولى شرطا والثانية جزاءا وجوابا أيضا)[١٥].

ودل بـ (الجملة الشرطية)[١٦] و(المجازاة)[١٧] على التركيب بجملته. وتتعدد مدلولات (الشرط)، حيث يدل على الركن الشرطي[١] وعلى فعل الشرط[٢] وعلى الأداة[٣]، ومن مصطلحات الركن الشرطي (جملة

---

[١] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٠، ٨١١، ٨١٤، وانظر م. م.

[٢] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٥٦٧، ٧٥٩، ٧٦٠، وانظر م. م.

[٣] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٥٩، ٨٠٥، ٨٠٨، وانظر م. م.

[٤] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٣، وانظر م. م.

[٥] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٠، ٨١١.

[٦] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٣٦٩، ٥٦٥، ٥٦٧، وانظر م. م.

[٧] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٥٨، ٧٦٠، ٨٠٧، وانظر م. م.

[٨] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٢، ٨٠٥، ٨٠٦، وانظر م. م.

[٩] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٢.

[١٠] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٣.

[١١] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٩، ٨١١، ٨١٢، وانظر م. م.

[١٢] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٤، ٨٠٦، ١١٠٩.

[١٣] المرادي، الجنى الداني ٢٠٧.

[١٤] المرادي، الجنى الداني ٦٦.

[١٥] المرادي، توضيح المقاصد ٤: ٢٤٣.

[١٦] المرادي، الجنى الداني ١٨٧.

[١٧] المرادي، الجنى الداني ١٩١، ٢٢٣.

الشرط)[٤]. ودل بـ (الجزاء) على التركيب[٥]، وعلى الركن الجوابي[٦]. وعلى فعل جواب الشرط[٧]، وعلى الأداة[٨].

ومن المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي أو فعل جواب الشرط: (الجواب)[٩] و(جواب الشرط)[١٠]. ويطلق على فعل الشرط المصطلح (فعل الشرط)[١١].

وتوصف الأداة عنده بـ (الشرطية) أو بأنها (شرطية)[١٢]، ومن مصطلحات الأدوات: (اداة الشرط)[١٣]، و(ادوات الشرط)[١٤]، و(اسم شرط)[١٥] و(أسماء الشرط)[١٦].

١٨- ابن هشام:

أهم ما يثيره ابن هشام هو محاولة تحديد مفهوم الجملة، ذلك أنه يجيءُ بعد اجيال متعاقبة من النحاة وجد لديهم غير مفهوم واحد للجملة فكان لابد له من الترجيح.

يصرح الفارسي[١٧] ومن بعده ابن باشاذ[١٨] بأن الجملة قد لا تفيد وحدها، وضرب على ذلك أمثلة (بجملة القسم) و(جملة الشرط)[١٩]، والأخيرة هي التي تهمنا هنا – وهي المكونة من الأداة والجملة الفعلية بعدها

---

[١] المرادي، الجني الداني ٦٦، ٣٦١، ٣٧٢، وانظر م. م.

[٢] المرادي، الجني الداني ٦٧، ٦٩، ٢٧٤، وانظر م. م.

[٣] المرادي، الجني الداني ٢١٣، ٥٠٥، ٥٢٥، وانظر م. م.

[٤] المرادي، توضيح المقاصد ٤: ٢٨٤.

[٥] المرادي، الجني الداني ٦١٢.

[٦] المرادي، الجني الداني ٧٣، ٣٦١، ٣٦٤، وانظر م. م.

[٧] المرادي، توضيح المقاصد ٤: ٢٤٣، ٤: ٢٤٤، ٤: ٢٤٥ وانظر م. م.

[٨] المرادي، الجني الداني ٦١٢.

[٩] المرادي، الجني الداني ٦٧، ٧٠، ٢٧٤، وانظر م. م.

[١٠] المرادي، الجني الداني ١٦، ٧٠، ٧١، وانظر م. م.

[١١] المرادي، الجني الداني ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٥، وانظر م.م.

[١٢] المرادي، الجني الداني ١٩٠، ١٩١، ٢١٧، وانظر م. م.

[١٣] المرادي، الجني الداني ٦٧، ٥٢٢، وانظر م. م.

[١٤] المرادي، الجني الداني ٢٠٨، ٢٨٣، ٣٦٧، وانظر م. م.

[١٥] المرادي، توضيح المقاصد ٤: ٢٤٩.

[١٦] المرادي، الجني الداني ٧٠، ٦٠٩.

[١٧] الفارسي، الإيضاح ٢٦٣.

[١٨] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٥٢.

[١٩] هذا مصطلح الفارسي أما مصطلح ابن بابشاذ فهو(الجملة الشرطية).

– فهذه الجملة على رأي الفارسي لا تفيد حتى يضم إليها (الجواب)، ولكن الجرجاني يجعل الجملة مرادفة في دلالتها (للكلام)[1]، والكلام مشترط فيه الإفادة.

وقد قبل ابن هشام القول الأول ورد القول الثاني، ذاهبا إلى أن ٠ الجملة) اعم في دلالتها في الكلام، فالكلام يشترط فيه الإفادة، وأما (الجملة) فقد تفيد وقد لا تفيد[2].

والذي دفع الفارسي ومن تابعة إلى القول بأن الجملة قد لا تفيد أمران: احدهما أن مفهوم الجملة لم يتعد البساطة إلى التركيب، فالجملة في مفهومهم هي المكونة من المسند والمسند إليه، أما جملة مركبة كالجملة الشرطية فإنهم لم يفكروا في اعتبارها جملة واحدة، والأمر الثاني هو النظرة السطحية إلى الجملة فهم ينظرون إلى ما يسمونه بـ (جملة الشرط) ويسمونه جملة لأنه في ظاهره مكون من مسند ومسند إليه مهملين أثر الأداة الداخلة عليها، الأداة التي نقلتها من البساطة إلى التركيب وبذلك فقدت استقلالها وأصبحت جزءً من كل، ورغم أنهم مدركون لعدم إفادتها في حالتها هذه ظلوا يسمونها جملة، وكان ينبغي أن يسموها اسما آخر.

وهذا التعميم الذي أُعطى (للجملة) تمثله ابن هشام، فبعد ان ذكر أن الجملة هي المكونة من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر[3]، أدخل فيها (ما قام بمنزلة احدهما) وهي الجمل التي تدخل عليها الأدوات[4]. وهو وهو بهذا يقف بالجملة عند شكل من أشكالها – وهو الجملة البسيطة – مهدرا بذلك قيمة بعض الأدوات من حيث ربطها أكثر من جملة بحيث تفارق هذه الجمل بساطتها إلى التركيب. وبسبب هذا التعميم توهم أن اداة الشرط والجملة بعدها، والموصول والجملة بعده، توهم أن هذه جمل قائمة بذاتها، وأن هذه الأدوات ملحقة بها وداخلة عليها كما تدخل (إنَّ) و(كان) على الجمل البسيطة فلا تفارق بساطتها. ونجده قد صنف الجملة الواقعة جوابا للشرط في الجمل التي ليس لها محل من الإعراب[5]، والجمل التي لها محل من الإعراب[6].

وقد استهدف ابن هشام للنقد من أحد الدارسين المحدثين وهو مهدي المخزومي، فقد عقد فصلا في كتابه (في النحوالعربي) عن (جملة الشرط)[7]، ناقش فيه ابن هشام فأخذ عليه انه شطر الجملة الشرطية إلى

---

[1] الجرجاني، الجمل، ٤٠، وتابعه الزمخشري في المفصل ٦.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٤١٩.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٤١٩.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٤١٩.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٤٥٧.

[6] ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٤٧١.

[7] يستخدم مهدي المخزومي مصطلح (جملة الشرط) استعمالا ملبسا فيدل به حينا على العبارة الشرطية: الركن الشرطي المكون من أداة أداة الشرط والجملة بعدها، ويدل به حينا آخر على الجملة الشرطية: التركيب المكون من أداة الشرط وجملتين بعدها.

جزءَين، وهي جملة واحدة تعبر عن فكرة تامة واحدة، فهي وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار أُستُحدثت بها[1].

ومن أجل ما يذهب إليه ابن هشام نجده يطلق على الركن الشرطي أو على فعل الشرط مصطلح (الشرط) [2]. وأطلق على الركن الشرطي (جملة الشرط)[3]، و(الجملة الشرطية)[4].

اما على الركن الجوابي وفعل جواب الشرط فأطلق مصطلح (الجزاء)[5]، وكذلك (الجواب)[6]، ويطلق على الركن الجوابي إلى جانبهما مصطلحات أخرى وهي: (جملة الجزاء)[7]، (جملة الجواب)[8]، (جزاء الشرط)[9]، الشرط)[9]، (جواب الشرط)[10]. أما على الأفعال فقد أطلق المصطلحين (فعل الشرط)[11]، و(فعل الجواب)[12].

وتوصف الأدوات بـ (الشرطية أو شرطية)[13]

وأطلق المصطلحات: (اداة الشرط)[14]، (ادوات الشرط)[15]، (اسم شرط)[16]، (أسماء الشرط)[17]، (حرف الشرط)[18].

١٩- ابن عقيل – الزركشي – السيوطي:

[1] مهدي المخزومي، في النحوالعربي ٥٧.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ١٩، ١: ٢٣، ١: ٣٥، وانظر م. م.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٢٢٢، ١: ٢٢٦، ٢: ٤١٩، وانظر م. م.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٣٠٤، ٢: ٤٢١.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ١٠١، ٢: ٧٢٤، وانظر م. م.

[6] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٣٥، ١: ٦١، ١: ١٠١، وانظر م. م.

[7] ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٤٧٥.

[8] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٢٢٢، ٢: ٤١٩، ٢: ٤٥٣، وانظر م. م.

[9] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى ٨٠.

[10] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ١٩، ١: ٢٩٥، ٢: ٤٣١، وانظر م. م.

[11] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ١٠٥، ١: ٢٨٣، ١: ٣٥٢، وانظر م. م.

[12] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٥١٩.

[13] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٦٣، ١: ٧٧، ١: ٩٢، وانظر م. م.

[14] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٦٣، ١: ٩٢، ١: ٣٠٩، وانظر م. م.

[15] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٢٢٥.

[16] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٣٧١، ٢: ٥١٩.

[17] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٣٣٢، ٢: ٥١٩.

[18] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٥٧، ١: ١٠١، ١: ٢٨٨، و(الحرف) هنا بمعنى الأداة.

لا نجد جديدا في النظرة إلى الجملة عند ابن عقيل والزركشي والسيوطي. غير اهتمام الزركشي بتفصيل كيفية ربط الأداة للجملتين[١].

وأطلق الزركشي والسيوطي على التركيب (الجملة الشرطية)[٢] ويطلق عليها الزركشي أيضا (جملة الشرط والجواب)[٣]، (جملة المجازاة)[٤]، (المجازاة)[٥] وأطلق السيوطي عليها (جزاء وجواب)[٦].

ويطلق الثلاثة مصطلح (الشرط) على الركن الشرطي[٧]. ويطلق عليه السيوطي أيضا (جملة الشرط)[٨]. الشرط)[٨]. اما على الركن الجوابي فنجدهم أطلقوا المصطلحات (الجزاء)[٩]، (الجواب)[١٠]، (جواب الشرط)[١١]، وعند ابن عقيل والزركشي (جزاء الشرط)[١٢] أيضا. وأطلقوا على الفعل في الركن الشرطي (فعل الشرط)[١٣] وعند الزركشي (الفعل المشروط)[١٤] أيضا. اما الفعل في الركن الجوابي فأطلق عليه السيوطي (فعل الجواب)[١٥]، ومن مصطلحات الأدوات أطلقوا (أداة الشرط)[١٦]. وعند الزركشي والسيوطي (أدوات الشرط)[١٧]، و(حرف

---

[١] الزركشي، البرهان ٢: ٣٥١ – ٢: ٣٥٢.

[٢] الزركشي، البرهان ٢: ٣٦٨، السيوطي همع الهوامع ٢: ٦٢.

[٣] الزركشي، البرهان ٢: ٣٦٦.

[٤] الزركشي، البرهان ٢: ٣٥٢.

[٥] الزركشي، البرهان ٢: ٣٥١، ٢: ٣٥٥.

[٦] السيوطي همع الهوامع ٢: ٥٨.

[٧] ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٣١٣، ٢: ٣١٥، ٢: ٣١٦، الزركشي، البرهان ٢: ٣٥١، ٢: ٣٥٢، ٢: ٣٥٣، السيوطي همع الهوامع ١:٩٢، ١: ١٠٢، ١: ١٠٦، وانظر م. م.

[٨] السيوطي همع الهوامع ٢: ٦٨.

[٩] ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٣١٣، ٢: ٣١٥، ٢: ٣١٩، الزركشي، البرهان ٢: ٣٥٢، ٢: ٣٥٤، ٢: ٣٥٥، السيوطي همع الهوامع ١: ١٠١، ١: ١٠٢، ١: ١٠٩.

[١٠] ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٣١٣، ٢: ٣١٦، ٢: ٣١٧، الزركشي، البرهان ٢: ٣٥٤، ٢: ٣٥٥، ٢: ٣٦٢، السيوطي همع الهوامع ١: ٢٤٨، ٢: ٥٧، ٢: ٥٨، وانظر م. م.

[١١] ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٣٢٠، ٢: ٣٢١، ٢: ٣٢٢، الزركشي، البرهان ٢: ٣٥٨، ٢: ٣٥٩، ٢: ٣٦٥، السيوطي همع الهوامع ١: ٢٤٨، ٢: ٥٨، ٢: ٥٩.

[١٢] ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٣١٨، الزركشي، البرهان ٢: ٣٦٥

[١٣] ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٣١٩، ٢: ٣٣٠، الزركشي، البرهان ٢: ٣٥٧، ٢: ٣٥٨، ٢: ٣٦٦، السيوطي همع الهوامع ١: ١٠٩، ٢: ٦١، ٢: ٦٢، وانظر م. م.

[١٤] الزركشي، البرهان ٢: ٣٦٦.

[١٥] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦١.

[١٦] ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٣٣٠، الزركشي، البرهان ٢: ٣٥٧، ٢: ٣٦٥، ٢: ٣٦٦، السيوطي همع الهوامع ١: ١٠٩، ٢: ٦١، ٢: ٦٣.

[١٧] الزركشي، البرهان ٢: ٣٥٧، ٢: ٣٥٩، السيوطي همع الهوامع ١: ٩٥، ٢: ٥٧، ٢: ٥٨.

الشرط)[1]، ووصف الأداة بـــ (شرطية) أو (الشرطية)[2]. وعند الزركشي (حروف الشرط)[3]، وعند السيوطي السيوطي (الأداة الشرطية)[4] و(أسماء الشرط)[5].

[1] الزركشي، البرهان ٢: ٣٥٦، ٢: ٣٥٧، السيوطي همع الهوامع ١: ٩٦.

[2] الزركشي، البرهان ٢: ٣٥٨، ٤: ٢٢٠، ٤: ٢٢٧، السيوطي همع الهوامع ١: ٩٢، ٢: ٥٧، ٢: ٦٢، وانظر م. م.

[3] الزركشي، البرهان ٣: ١٩٩.

[4] السيوطي همع الهوامع ٢: ٦٤.

[5] السيوطي همع الهوامع ١: ٩٦، ١: ١٠٩، ١: ١١٠.

نتائج عامة

نظرة عامة:

بعد ذلك الاستعراض العام لطبيع الجملة الشرطية ولمصطلحاتها واستخدامات تلك المصطلحات عند النحاة، بعد ذلك كله نأتي إلى تدوين ما استنتجناه ولاحظناه على طبيعة الجملة وعلى مصطلحاتها، وسوف نقسم هذه الملاحظات إلى قسمين أحدهما لطبيعة الجملة والآخر للمصطلحات.

أولاً: طبيعة الجملة الشرطية:

ظهر منذ البداية سيبويه الإحساس المبكر بطبيعة الجملة الشرطية، رغم انه لم يتكلم في ذلك كلامًا واضحا ومباشرا، ونستشف ذلك من اعتباره الجملة كلاما قد عمل بعضه في بعض، ورغم هذا فإن الجملة لم تعامل على أنَّها جملة مركبة من ركنين ولكن نظر إلى (الشرط) وهو ركنها الأول على أنه التركيب الأساس، أما (الجواب) وهو ركنها الثاني فهو مكمل له وليس نظيرًا له في التركيب.

ونجد عند ابن لسراج أول نص يتناول كيفية تركيب الجملة، فأداة الشرط ربطت بين جملتين لا صلة بينهما، وزاد الإحساس بأن الجملة وحدة واحدة بتشبيه ركنيها – وهما جملتان عندهم – بالمبتدأ والخبر. وبسبب الاعتقاد أن الجملة الشرطية مؤلفة من جملتين لم نجد في الفترة المتقدمة مصطلحا أُطلق عليها بوصفها جملة واحدة، وقد تنبه الفارسي إلى ما في إطلاق مصطلح (جملة) على الركن الشرطي من شذوذ فأشار إلى أنَّها رغم أنَّها جملة فقد خرجت من أحكام الجملة بأنها لا تفيد حتى ينضم إليها الركن الجوابي.

وقد تبارى النحاة في تفصيل قضية ترابط أركان الجملة الشرطية والقول بأنها كالجملة الواحدة، حتى صرح ابن الأنباري بأنها جملة مركبة من (شرط) و(جزاء) ونجد في القرن السادس أنه بدأ إطلاق مصطلحات مثل (جملة الشرط والجزاء) و(جملة الشرط والجواب). بل أُطلقت أيضا (الشرطية) أو (الجملة الشرطية) عند بعض النحويين أيضا.

ورغم هذا كله فإن ابن هشام جاب ليقلب الاستثناء الذي ذكره الفارسي ليجعله أصلا، فذهب إلى القول بأن الجملة أعم من الكلام لأنها قد لا تفيد مخالفا بذلك غيره من النحويين الذين يُسوّون بين الكلام والجملة، ويجعلون (الشرط) والقسم من الجمل الشاذة لخروجهما عن أحكام الجمل.

النحويون أدركوا تماما أن الجملة الشرطية جملة مركبة، ولكنهم لم يوفقوا في التعبير عن ذلك فأخذوا يعبرون عنه بطرق ملتوية دفعتهم إلى القول بشذوذ (جملة الشرط) و(جملة القسم)، ويرجع ذلك إلى أنهم ضيقوا على أنفسهم في فهمفهم للجملة حيث ربطوها بأمر شكلي مهملين الوظيفة المعنوية التي تنهض بها الجملة وما يتطلبه ذلك من تعدد في التراكيب، فلقد فهموا الجملة على أنه المكونة من مسند ومسند إليه أي فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وبهذا حصروا الجملة في شكل من أشكالها وهو الجملة البسيطة، فلما واجهوا جملة مركبة كالجملة

الشرطية لم يستطيعوا أن ينظروا إليها إلا من خلال هذا المعيار السابق، فقالوا إنها جملتان لا جملة واحدة، ولكن ترابط الجملتين معنويا وتكوينهما وحدة واحدة جعل تطبيق المعيار غير موفق تماما، فأُعيد التوازن والاطراد بطريقتين: الأُولى اعتبار (جملة الشرط) شاذة، والثانية اعتبارهما مسندا ومسندا إليه أي اعتبارهما كالفردين لا الجملتين، لذا كَثُر تشبيههما بالمبتدأ والخبر. وإنْ يكون ما ذهب إليه النحاة من قول بالشذوذ أو التشبيه بالمبتدأ والخبر يبين لنا إدراكهم الحقيقي لتكامل ركني الجملة فإنه أيضا يشير إلى المتاهة التي دخلوا فيها. والذي غاب عن النحاة هو أن الجملة لا يكفي أن يكون فيها مسند ومسند إليه لكي تسمى جملة، وغاب عنهم أنَّ دخول الأداة على الجملتين واعتباره جزءً من الجملة الولى قد سلب منها استقلالها ودلالتها الأُولى وهيأها للانتقال من الكلية إلى الجزئية، فإذا كانت كلٌ من الجملتين قبل الأداة كلاً قائمًا بذاته فهما بعد الأداة أصبحتا جزءً من كل، وكَوَّنَتا مع جملة مركبة لا جملة بسيطة، كان ينبغي أن يطلق على كل من ركني الجملة اصطلاحا جديدًا، كأن يطلق عليه (عبارة).

وبصرف النظر عن المصطلحات المطلقة على ركني الجملة يمكن القول إن النحاة قد حللوا الجملة الشرطية على مستوى واحد هو مستوى (المعنى) وذلك إلى ركنيها (الشرطي) و(الجوابي) وهي بحاجة إلى مزيد من التحليل باعتبار مستوى (المبنى) أيضا، فيما يلي تحليلها بعد ضم المستويين:

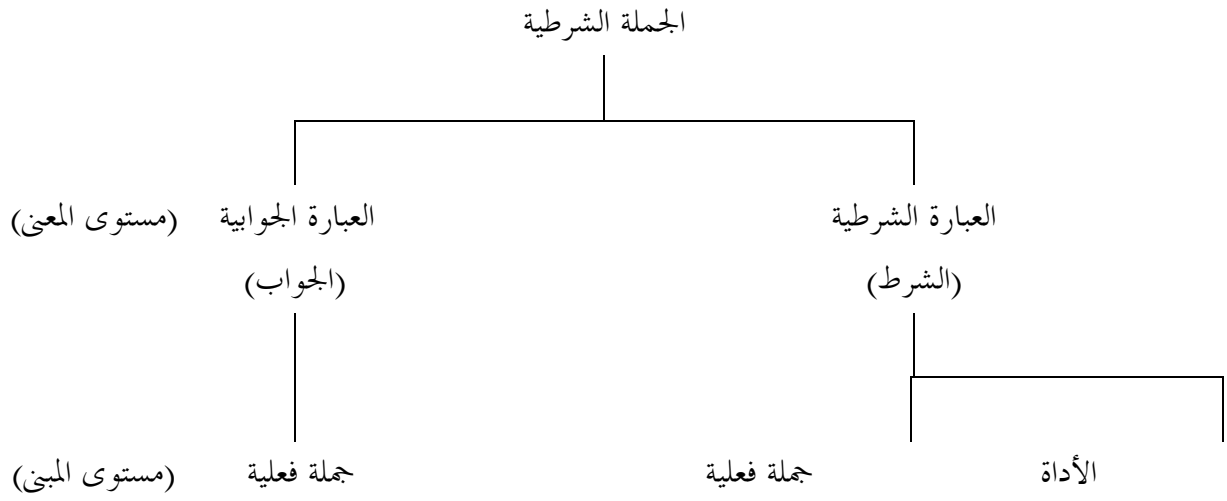

مثـــــــال ذلك:

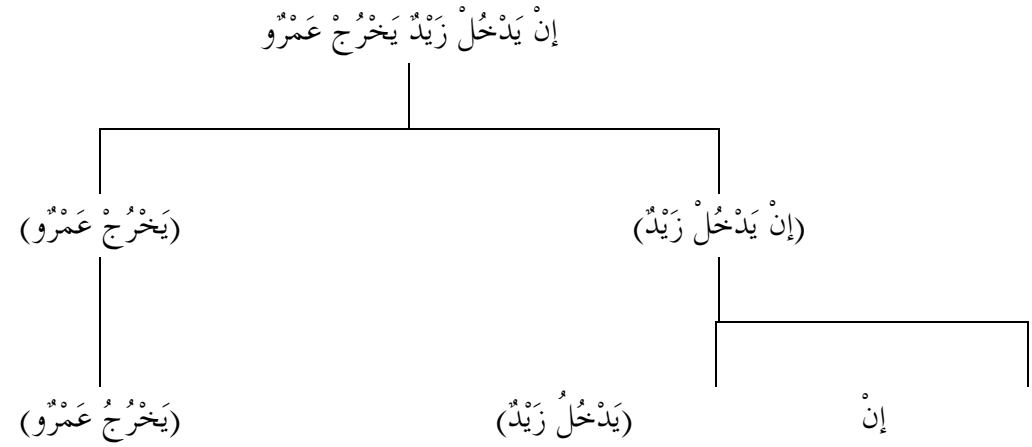

إذن نحن نستفيد من نظرة النحاة في تحليل الجملة إلى ركنيها الشرطي والجوابي ونزيد على ذلك بتحليلها إلى عناصرها الأساسية وهي الأداة، جملة الشرط، جملة جواب الشرط.

ثانيا: مصطلحات الجملة الشرطية:

سوف نذكر فيما يلي أهم النتائج المتعلقة بدراسة مصطلحات الجملة الشرطية:

١ – تعدد ألفاظ المصطلحات:

تتعدد المصطلحات المطلقة على المدلول الواحد عند النحوي الواحد، وتختلف المصطلحات المطلقة على المدلول نفسه من نحوي إلى آخر، وتكوّن نتيجة لذلك خلال تطور النحوالعربي مجموعة من المصطلحات المطلقة على مدلول واحد. وسوف نصف فيما يلي مصطلحات الجملة الشرطية في مجموعات حسب دلالتها:

أ) مجموعة المصطلحات المطلقة على التركيب:

(الجزاء) (المجازاة) (الشرط) (شرط المجازاة) (الشرط والجزاء) (الجملة الشرطية) (جملة الشرط والجزاء) (جملة الشرط والجواب) (الشرط وجوابه) (جملة المجازاة) جزاءُ وجواب).

ب) مجموعة المصطلحات المطلقة على الركن الشرطي:

(الجزاء) (الشرط) (شرط الجزاء) (الجملة الشرطية) (جملة الشرط).

جـ) مجموعة المصطلحات المطلقة على الركن الجوابي:

(الجزاء) (المجازاة) (الجواب) (جواب الجزاء) (جواب المجازاة)، (جواب الشرط) (جزاء الشرط) (جملة الجزاء) (جملة الجواب).

د) مجموعة المصطلحات المطلقة على فعل الشرط:

(شرط) (فعل الشرط) (الفعل المشروط) (الفعل الشرطي).

هـ) مجموعة المصطلحات المطلقة على فعل جواب الشرط:

(جزاء) (جواب) (جواب الجزاء) (فعل الجزاء) (فعل الجواب) (فعل جواب الشرط).

و) مجموعة المصطلحات المطلقة على الأدوات:

(جرف الجزاء) (حروف الجزاء) (حرف المجازاة) (حروف المجازاة) (حرف الشرط) (حروف الشرط) (اسم المجازاة) (اسم الجزاء) (اسم الشرط) (أسماء الشـــرط) (أداة الشـــرط) (أدوات الشـــرط) (أداة الجزاء) (كلمات الجزاء) (كلمات المجازاة) (كلم المجازاة) (كلمة الشرط) (كلمات الشرط) (كلـــم الشرط) (الكلمات الشرطية) (حروف الشرط والجزاء).

٢- تعدد مدلولات بعض المصطلحات:

تنقسم المصطلحات إلى نوعين، ما له دلالة واحدة وما له أكثر من دلالـــة، ويهمنـــا الثـــاني وهـــي المصطلحات: (الجزاء)، (الشرط)، (المجازاة)، (الجواب)، (جواب الجزاء)، (الجملة الشرطية)، (حرف الجـــزاء) (حرف الشرط)، (حروف الشرط). فـــ (الجزاء) استخدم للدلالة على: التركيب، والركن الشرطي، والركن الجوابي، وفعل جواب الشرط، والأداة. واستخدم (الشرط) للدلالة على: التركيب، والركن الشرطي، وفعـــل الشرط، والأداة. واستخدم (المجازاة) للدلالة على: التركيب، والركن الجوابي والأداة. واســـتخدم (الجـــواب) للدلالة على الركن الجوابي وفعل جواب الشرط، ومثله (جواب الجزاء). واستخدم (الجملة الشرطية) للدلالـــة على: التركيب، وعلى الركن الشرطي. واستخدم (حرف الجزاء) بمعنى أداة الشـــرط عمومـــا، ومعـــنى الأداة المصنفة صرفيا في الحروف، ومثله (حرف الشرط) و(حروف الشرط).

ويرجع سبب تعدد المدلولات إلى ما يلي:

(أ) أن نحويا واحدا يستخدم المصطلح ليعبر به على دلالات مختلفة معتمدا على قدرة الفهم لدى المتلقي، وعلى قدرة السياق على بيان المدلول المطلوب.

(ب) وتتعدد المدلولات أيضا نتيجة لاختلاف الاستخدام من نحوي إلى آخر، فحيث يستخدم نحوي المصـــطلح لدلالة معينة نجد غيره يستخدمه لدلالة أُخرى.

(جـــ) وينتج التعدد أيضا حينما يأخذ نحوي أفكارا ونصوصا من غيره، فهو غالبا ما يأخـــذ هـــذه الأفكـــار والنصوص بمصطلحاتها دون إحساس بأهمية ترجمة المصطلحات أو التنبيه عليها لغياب أهميـــة وحـــدة المصطلح واطراده.

وقد قلنا إن النحوي يركن إلى فهم المتلقي لمدلول المصطلح في السياق، فكيف يكون ذلك ؟.

هناك بعض الضوابط التي لعلها تعين في تحديد مدلول المصطلح، ولسنا في سبيل إحصائها وإنما ضرب أمثلة عليها، فمصطلح (الجزاء) مثلا يدل على التركيب إذا قرن بتاركيب أُخرى، كأن يكون في حديث عـــن

(الاستفهام) و(الجزاء)، وحينما تضاف إليه كلمة (أداة) أو (باب) أو (شرط) فيقال: (أداة الجزاء)، (باب الجزاء)، (شرط الجزاء)، ولكنه يدل على الركن الجزائي إذا قرن بمصطلح (الشرط) فيقال: (أداة الجزاء)، (باب الجزاء)، (شرط الجزاء)، ولكنه يدل على الركن الجزائي إذا قرن بمصطلح (الشرط) فيقال: (الشرط والجزاء)، أو أُضيف له كلمة (فعل) فيقال (فعل الجزاء). أو أُضيف إلى كلمة (الشرط) فيقال: (جزاء الشرط). ويدل على الأداة حينما يكون الكلام على أداة ما أو إعراب أداة ما فيقال (جزاء) أي أداة جزاء، ويدل على الفعل حينما يكون ثمة حديث عن (الجزم)، فيقال الجزاء أو الجزاء مجزوم.

وعلى نحوما تتبعنا به مصطلح (الجزاء) يمكن تتبع مصطلح (الشرط)، ويمكن الاستفادة من تحليل الأمثلة التي يطرحها النحاة ويحللونها ويعربونها، يمكن الاستفادة من ذلك في تحديد مفهوم المصطلح مثال ذلك ما شاع عند النحاس من إعرابه الآيات التي تكون أمثلة للجملة الشرطية حيث نجده يشطر الآية إلى شطرين أحدهما يمثل الأداة والجملة التي تليها ويطلق عليها مصطلح (شرط) ويطلق على الجملة الثانية أو الفاء وما بعدها مصطلح (الجواب) وهو بهذا يحدد لنا مدلول المصطلحين عنده من خلال السياق.

٣- الثبات والتغير في مدلول المصطلحات:

من المصطلحات ما هو ثابت الدلالة فلا تختلف دلالته عند النحوي الواحد، ولا دلالته من نحوي إلى آخر، ولا تتغير مع الزمن، ومنها ما هو متغير الدلالة سواء أكان تغيرها أُفقيًا أي عند نحوي واحد أو كان رأسيا أي تغيرت تغيرا تاريخها مع الزمن. مثال النوع الأول – وهو ثابت الدلالة – المصطلح (فعل الشرط). أما النوع الثاني فسنذكر أمثلة له مع تفصيلها:

(أ) (**الجزاء**): دُلَّ به عند سيبويه دلالة مزدوجة على التركيب والركن الشرطي، واستخدم عند الفراء – بالإضافة إلى الاستخدام السابق – للدلالة على الداة والركن الجوابي، واستمر هذا الاستخدام إلى أوائل القرن الرابع، حيث تخلفت دلالته على الركن الشرطي وندر استخدامه للدلالة على الأداة. وظل استخدامه للدلالة على التركيب والركن الجوابي متكافئا. وقد حل مصطلح (الشرط) محله في القرن الرابع ليدل على الركن الشرطي، وعلى الأداة التي حلت بعض مصطلحاتها مثل: (حرف الجزاء) (حروف الجزاء) (حروف المجازاة) محل استخدام (جزاء) للأداة. ومنذ القرن الخامس ندر استخدامه للتركيب عند بعض النحويين وانقطع عند بعضهم، وفي المقابل اطَّرد استخدامه للدلالة على الركن الجوابي، وازداد من أوائل القرن السادس استخدامه أيضا للدلالة على فعل جواب الشرط. وحل محله في الدلالة على التركيب مصطلحات التركيب المختلفة.

(ب) (**الشرط**) نشأ هذا المصطلح في القرن الثاني عند الفراء والأخفش والمبرد، ولكنه لم يشع استخدامه إلا في أوائل القرن الرابع، ودل به علىالتركيب ولكن دون أطراد أما الدلالة على الركن الشرطي فتكاد

تطرد، ويرجع تخلف استخدامه بهذه الدلالة عند بعض النحويين إما إلى استخدام مصطلح بديل مثل (الجملة الشرطية) عند ابن بابشاذ أو استخدامه لدلالة أخرى وهي الدلالة على فعل الشرط كما هو الحال عند الهروي، وابن الخشاب. أما استخدامه للدلالة على الأداة فهو غير مطرد وذلك لوجود مصطلحات متنوعة تطلق على الأداة.

(**جـ**) (**الجملة الشرطية**): تعاورت هذه المصطلح دلالتان إحداهما دلالته على الركن الشرطي، والأخرى الدلالة على التركيب كله. واستخدم النحاة للمصطلح يكون على نحوتبادلي، بمعنى أن النحوي الذي يستخدم المصطلح بالدلالة الأُولى يأتي بعده نحوي يستخدم المصطلح بالدلالة الثانية، وهذا على وجه التقريب كما يتبين من الجدول الآتي:

١	ابن بابشاذ		الأنباري		الرضى		المرادي	ابن هشام		
٢		الزمخشري		ابن يعيش		أبوحيان			الزركشي	السيوطي

وربما يمثل ابن بابشاذ الاتجاه التقليدي الذي سار عليه الأنباري والرضى والمرادي وابن هشام، ويمثل الزمخشري جانب تجديد وتابعة ابن يعيش لأنه شرح كتابه، وأبوحيان متأثر به. أما الزركشي فهو متأثر بأبي حيان، والسيوطي لخص كتاب أبي حيان (الأرتشاف) في همع الهوامع.

(د) مصطلحات الأدوات

يمكن القول على نحوعام جدا أن مصطلحات الأدوات مرت في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي التي تنتهي بنهاية القرن الرابع الهجري وشاعت في هذه المرحلة المصطلحات: (حرف الجزاء) (حروف الجزاء) (حروف المجازاة).

المرحلة الثانية: من القرن الرابع إلى القرن السادس، وفيها شاعت المصطلحات: (حرف الشرط) (حروف الشرط).

المرحلة الثالثة: من القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع، شاعت المصطلحات (أداة الشرط) و(أدوات الشرط) و(أسماء الشرط).

واستمر (حرف الشرط) ولكن ليس للدلالة على الأداة عموما، وإنما على (الحرفية)، وقد مر المصطلح بمراحل تردد فيها بين الدلالة على العموم والخصوص، فحتى القرن السادس كان له دلالة خاصة على (الحرف) ثم لم يعد إلى خصوصيته إلا في منتصف السابع.

ومعيار الشيوع هو عدد النحاة المستخدمين للمصطلح لا عدد مواضع الاستخدام.

٤- توليد المصطلحات:

كانت المصطلحات في أوائل التأليف النحوي تتسم بالبساطة وقلة العدد مما ألجأ إلى تعدد مدلولات المصطلح الواحد، ولكن مع الزمن نشأت الحاجة إلى إيجاد مصطلحات جديدة تمشيا مع محاولة الدقة النسبية في التناول، ولإلتفات النحاة إلى القضايا التفصيلية في التركيب، ولذلك نجد أن بعض المصطلحات تأخر في ظهوره، فالمصطلحان (فعل الشرط)، و(فعل الجزاء) لم يظهرا إلا في القرن الرابع عند السيرافي.

واقتضت قسمة الأدوات إلى حروف وأسماء إلى تخصيص مصطلح (حرف الجزاء) أو (حرف الشرط) ليقابل المصطلحات (اسم الشرط) و(أسماء الشرط) واقتضى هذا نشوء مصطلحات تطلق على الأدوات بصرف النظر عن تقسيمها الصيرفي فنشأت (ادوات الشرط) و(أداة الشرط).

و لم يعمد في تلبية الحاجة إلى مصطلحات جديدة إلى أرتجال مصطلح جديد لا صلة له بما قبله وإنما روعي أن يكون متولدا عنه، ويمكن تبين ذلك إذا نظرنا إلى الكيفية الشكلية التي تحكم المصطلحات. فنجد المصطلحات في ثلاثة أشكال:

(أ) **أحادية**: أي مكونة من كلمة واحدة وهي:

(الجزاء)، (المجازاة)، (الشرط)، (الجواب).

(**ب**) **ثنائية**: أي مكونة من كلمتين مثل:

(جملة الشرط)، (فعل الشرط)، (أداة الشرط)، (جواب الشرط).

(**جـ**) **ثلاثية**: أي مكونة من ثلاث كلمات، إذا أهملت واو العطف مثل:

(جملة الشرط والجزاء).

إذا اعتبرت الأحادية هي الأساس فإن الثنائية والثلاثية متولدة منها ويتم توليد المصطلحات الثنائية بإضافة واحدة من الكلمات الآتية: جملة، فعل، أداة، أدوات، اسم، أسماء، حرف، حروف، أو المصطلحات: (شرط)، (جزاء)، (جواب) إلى واحد من المصطلحات الأُحادية.

وثمة طريقة أُخرى أيضا لتوليد المصطلحات الثنائية وهو وصف الكلمات السابقة بالمصطلحات الأحادية.

وتكاد تكون معظم الإمكانات الرياضية قد طرقت في توليد هذه المصطلحات. حتى لقد وجدت مصطلحات على نحوتبادلي غريب مثل: (شرط الجزاء)، و(جزاء الشرط).

أما المصطلحات الثلاثية فتتولد عن طريق إضافة بعض الكلمات إلى بعض المصطلحات الثنائية وهي: (فعل) (حروف) (أسماء) (جملة). ومن أمثلة هذه المصطلحات: (فعل جواب الشرط)، (حروف الشرط والجزاء)، (أسماء الشرط الظرفية)، (جملة الشرط والجزاء).

٥- غياب التناسق الداخلي في المصطلحات:

ظهر جليا عند بعض النحاة أنهم رغم اتساق استخدامهم لبعض المصطلحات فإنا نجد المصطلحات المتولدة عنها غير متسقة، فالذين يستخدمون المصطلح (جزاء) للدلالة على التركيب أو الركن الشرطي يناسب ذلك عندهم استخدام المصطلح المتولد عنه (حرف الجزاء)، ولكنا نجد بعض النحاة كالزمخشري يستخدم (الشرط) للركن الشرطي، و(الجزاء) للجوابي، ومع ذلك بجد لديه المصطلحين (حرف الجزاء) و(حرف الشرط). ومثله الرضى الذي نجد لديه (الكلمات الشرطية) و(كلمات المجازاة).

٦- الاستخدام الملبس للمصطلحات:

قد تستخدم بعض المصطلحات استخداما يدعوإلى اللبس والغموض في الدلالة، من ذلك المقولة التي تتكرر وهي أن اداة الشرط تدخل على جملتين فتجعل الولى شرطا والثانية جزاء، فالفهم الحرفي للاستخدام يقضي بانصراف مدلول المصطلح (شرط) إلى الجملة التي تلي الأداة لا الأداة والجملة معا، وليس هو ما يريده بالفعل أحد منهم فالشرط لا يفهم من الجملة وحدها وإنما من الأداة والجملة معا.

ومن ذلك أيضا ذهاب ابن عصفور (المقرب ١: ٢٧٦) إلى أن من مواطن حذف (فعل الشرط) حذفه في التراكيب الإنشائية المجابة كالأمر وغيره، والذي يحذف في الحقيقة الركن الشرطي لا (فعل الشرط). وكذلك ذهابه إلى أن من مواطن حذف الجواب وإبقاء (فعل الشرط) إذا تقدم دليل على الجواب، والحقيقة ان الذي يبقي الركن الشرطي لا (فعل الشرط) وحده وهو لا يقصد إبقاء (فعل الشرط) وحده ولكنه سوء استخدام المصطلح.

الباب الثاني
عناصر الجملة الشرطية

اضطلع الباب الأول بدراسة الجملة الشرطية فبين مدى تكامل عناصرها، وانتهى إلى اعتبارها جملة مركبة تتألف تركيبيًا من ثلاثة عناصر هي: أداة الشرط، وجملة الشرط، وجملة جواب الشرط.

وسوف يضطلع هذا الباب بدراسة داخلية لهذه العناصر في فصلين الأول ندرس فيه الأداة، والثاني ندرس فيه الجملتين وقد جمعنا بينهما لسبب نبينه في موضعه.

وقبل أن نمضي في دراسة عناصر الجملة الشرطية يجب أن نسجل هنا ملاحظة هامة تتعلق بجملة الأفكار والمعطيات التي يقدمها النحوالعربي سواء منها ما يتعلق بكل عنصر من عناصر الجملة على حدة أو يتعلق بالقضايا التركيبية للجملة الشرطية.

والملاحظة التي نريد أن نلفت الانتباه إليها هي أن النحاة اتخذوا صورة محددة لتركيب الجملة الشرطية وجعلت أصلا تتفرع عنه بقية الصور، وجعلوها نموذجا ومعيارا تقاس إليه الصور الأخرى، وجعلت أحكام هذه الصورة معايير يجعلها تخلفها في الصور الأُخرى فرعية.

قعد النحاة للجملة الشرطية دوت أن ينظروا نظرة كلية في اللغة فيستخرجوا منها الصور والأنماط المتشابهة، ويحاولوا الوصول إلى قواعد تضبط هذه المتغيرات، ولكن النحاة انطلقوا من الجزئي وأحكامه إلى الكلي الذي قد لا يخضع لهذه الأحكام.

وهذا – كما لاحظ على أبوالمكارم – من الأسباب التي جعلت القواعد النحوية وما تنتهي إليه من أحكام غير شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية[1].

ولما كان وكد النحاة تتبع العامل كانت الجمل التي يظهر فيها أثره هي الأصل، وكان بحثها من حيث هي أمثلة لأثر العامل، ومن أجل ذلك درست الجملة الشرطية في جوازم الفعل المضارع.

أما الصورة النموذجية المختارة فهي الصورة الآتية:

إنْ + (فعل مضارع مجزوم + فاعل) + (فعل مضارع مجزوم + فاعل)

ومثال هذه الصورة الجملة:

إنْ يَدْخُلْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرٌو

[1] على أبوالمكارم، تقويم الفكر النحوي ١٩٢.

ولسنا بحاجة إلى الآن إلى سرد أحكام هذه الصورة، لأن هذه الأحكام وما تثيره من قضايا هي موضوع مواضع كثيرة في هذا الباب وحده وإنما في الأبواب القادة أيضا.

وحسبنا إيضاحا لما نذهب إليه أن نضرب مثلا على اتخاذ هذه الصورة أصلا اعتبار (إنْ) هي الأداة الأصلية في الجملة الشرطية. يقول سيبويه:

(وزعم الخليل أن إنْ هي أم حروف الجزاء: لم قلت ذلك ؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة)[1].

وقد حاز هذا القول قبولا لدى النحاة، فالمبرد يقول:

(فحرفها في الأصل إنْ وهذه كلها دواخل عليها، لاجتماعها)[2]. ويبين المقولة الأساسية التي بنيت عليها هذه الملاحظة فيقول:

(وكل باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل، لاجتماعها في المعنى، وسنذكر (إنْ) كيف صارت أحق بالجزاء ؟ كما أن الألف أحق بالاستفهام، و(إلَّا) أحق بالاستثناء، و(الواو) أحق بالعطف)[3].

وبين المبرد لم كانت (إنْ) أصل الجزاء بقوله (لنك تجازى بها في كل ضرب منه. تقول: (إنْ تَأتِنِي آتِكَ، وإنْ تَرْكَبْ حِمَارًا أرْكَبْه، ثم تصرفها منه في كل شيءٍ وليس هكذا سائرها)[4].

ويفصل القول في ذلك فيبين أن (مَنْ) تختص بالعاقل[5] و(ما) لغير الآدميين[6]. و(متى) لا تقع إلا للزمان، وللمكان (أين)[7]. أما (إنْ) (فإنها ليست باسم ولا فعل، وإنما هي حرف تقع على كل ما وصلته به، زمانا كان أو مكانا أو آدميا أو غير ذلك. تقول: إنْ يَأتِنِيزَيْدٌ آتِه، وإنء يَقُمْ فِي مَكَنِ كَذَا وكَذَا أقُمْ فيه، وإنْ تَأتِنِي يَوْمَ الجُمُعَة آتِك فِيه)[8].

أما ابن السراج فقد أسس تقسيمة للأدوات إلى حروف وأسماء على مقولة: (إنْ أم أدوات الشرط)، فجعل للشرط حرفًا هو (إنْ) وتنوب عنه طائفة من الأسماء[9].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣، وورد المصطلح في ١ ١٣٤.

[2] المبرد، المقتضب ٢: ٤٦.

[3] م. ن.، ص. ن.

[4] المبرد، المقتضب ٢: ٥٠.

[5] م. ن.، ص. ن.

[6] المبرد، المقتضب ٢: ٥٢.

[7] المبرد، المقتضب ٢: ٥٣.

[8] م. ن.، ص. ن.

[9] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٢، ١٦٤، الموجز في النحو٢٧.

ومن الذين اعتبروا (إنْ) (حرف الشرط) الفارسي[١] وكذلك يعتبرها الزجاج وابن ولاَّد (أم الجـــزاء)[٢]، الجزاء)[٢]، والسيرافي (أم حروف الجزاء)[٣]، والزبيدي (أم المجازاة)[٤]، الرماني (ام الجزاء)، و(أم حروف الجـــزاء)[٥]، الجزاء)[٥]، والقيسي (أصل حروف الشرط)[٦]، والجرجاني (أم الباب وأصله)[٧]، والأنباري (الأصل في كلمـــات الشرط)[٨]، ابن يعيش (أم الباب)[٩] والرضى (أم الكلمات الشرطية)[١٠]، وأبوحيان (أم الأدوات)[١١]، والمرادى (أم (أم أدوات الشرط)[١٢]، والسيوطي (أم الباب وأصل أدوات الشرط)[١٣].

وهكذا يتبين لنا من خلال المثال الذي ضربناه أن التأصيل والتفريع لازمة من لوازم التفكير النحـــوي، على الأقل فيما يختص بدراسة الجملة الشرطية.

ولسنا نريد بما قدمناه أن نستبق النتائج، لأن ما ذكرناه إنما هو ملاحظة تبيناها أثناء الإعداد للدراسة، وليست الدراسة معقودة بالبحث في أصول التفكير النحوي أو البحث في التأصيل والتفريع بوجـــه خـــاص، ولكن سقنا هذه الملاحظة بين يدي فصول الدراسة لتكون مفتاحا لفهم المسار الذي تتخذه الأفكار النحويـــة المطروحة في هذه الفصول.

---

[١] الفارسي، الإيضاح العضدي ٣٢٠.

[٢] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٤٩، ابن ولاد، الانتصار ١٧٦.

[٣] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٢٩.

[٤] الزبيدي، الواضح ٩٤.

[٥] الرماني، شرح كتاب سيبويه الأول في ٣: ١٢٨، ٣: ١٣٠ والثاني ٣: ١٥٤، ٣: ١٦٠.

[٦] القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢: ٣١٨.

[٧] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٣.

[٨] الأنباري، البيان ٢: ٣٨٣.

[٩] ابن يعيش، شرح المفصل ٨: ١٥٦.

[١٠] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٤.

[١١] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٢.

[١٢] المرادي، الجنى الداني ٢٠٨.

[١٣] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٥٩.

الفصل الأول

الأداة

يتناول هذا الفصل جهود النحاة في دراسة الأداة دراسة تفصيلية: محاولتهم التوصل إلى ماهيـــة الأداة الشرطية، ثم دراستهم الأداة على ثلاثة مستويات من الدراسة، المستوى الصيرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي. تدرس على المستوى الصيرفي قضية تصنيف الأداة صرفيا من حيث هي كلمة، وما يتعلق بهذا التصنيف من قضايا تنجم عن التصنيف، وعلى المستوى النحوي تتدرس قضية العمل النحوي. وعلى المستوى الـــدلالي يدرس مفهوم (معنى الجزاء)، وما في الأداة من دلالة على (الإبهام والشياع).

أولاً: ما هية الأدوات الشرطية:

هناك مقولة نحوية تقول: (يجازى بكل شيء يستفهم به)[1].

وقد رد سيبويه هذه المقولة بقوله:

(أما قول النحويين يجازى بكل شيء يستفهم به، فلا يستقيم، من قبل أنك تجازي بإنْ، وبحيثمـــا وإذْ مـــا ولا يستقيم بهن الاستفهام ولكن القول فيه كالقول في الاستفهام)[2].

وقد أخذ أبوعمر الجرمي على سيبويه كلامه من جهتين:

إحداهما: أنَّ قول سيبويه لا يكون ردا عليهم (لأنهم لم يقولوا: لا يكون المجازاة إلا بما يستفهم بها. ولا يمنع هذا المجازاة بغيره كما لوقال قائل يكون الرفع بأنه الفاعل والنصب بأنه مفعول به لم يمنع الرفع والنصـــب بغيرهما)[3].

والأخرى: أنه حكا عنهم المقولة على هذا النحو(يجازى بكل شيء يستفهم به) وهم ليس بينهم خلاف أنه لا يجازى بألف الاستفهام وهل[4].

وقد حاول السيرافي أن يرد على اعتراض الجرمي، فأجاب عن الاعتراض الأول بأن (الـــذي حكـــى عنهم انهم قالوه هو أن أصل الجزاء الاستفهام وكل شيء جوزي به إنما هو منقول من الاستفهام فأراهم أنهـــم يجازون بحثما وإنْ وهما لا يكونان استهاما فهذا مخرج هذا)[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] السيرافي، شرح الكتاب، ٣: ٢٢٨.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] م. ن.، ص. ن.

وأجاب عن الاعتراض الثاني بأن الذي فهم عن سيبويه أنه أراد الاسماء التي يستفهم بها لأنهم لا يختلفون في الحروف أنها لا يجازى بها[1].

وعلى هذا يكون رد المقولة كما يرى السيرافي بـ (أن يقال أنتم تستفهمون بكم ولا يجازى بها، وكذلك كيف يستفهم بها ولا يجازى بها)[2].

و لم يكتف سيبويه بأن رد مقولة النحويين وإنما حاول أن يطرح معيارًا جديدًا يبين به ما هية الأداة الشرطية، يقول سيبويه: (ولكن القول فيه كالقول في الاستفهام. ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة. فالوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله وإذا قلت: حيثما تَكُنْ أكُنْ، فليس بصلة لما قبله، كما أنك إذا قلت: أيْنَ تَكُونُ وانت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله، فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله. وتقول: مَنْ يَضْرِبْكَ أَضْرِبْه، فالفعل فيهما غير صلة)[3].

ويؤيد ذلك أنَّ (حيث) لا يمكن أنْ تكون أداة شرط دون أنْ تضم إلى (ما)، لأن (ما) تحول دون أن يكون ما بعدها صلة لها، وإذا كانت (حيثُ) عاطلة من (ما) فإنها لا تكون أداة شرط. يقول سيبويه: (وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول حَيْثُ تَكُونُ، فـ (تَكُونُ) وصل لها، كأنك قلت: المَكَانُ الَّذِي تَكُونُ فِيه أكُونُ)[4].

ومعنى هذا أن الجملة بسيطة والجملة الشرطية ليست جملة بسيطة بل مركبة و(حيث) هنا تدل على مكان محدد يفهم من الجملة التي بعدها حيث كونت معها عبارة.

ويؤكد سيبويه أن (حيث) لا تكون اداة شرط بأنَّ ما بعدها قد يأتي جملة إسمية.

يقول سيبويه: (ويبين هذا أنها في الجبر بمنزلة إنما وكأنما وإذا، أنه يبتدأ بعدها الأسماء، أنك تقول: حيث عبْدُ اللهِ قَائِمٌ زَيْدٌ، وأكُونُ حَيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ، فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر، ولا يكون هذا من الجزاء. فإذا ضمنت إليها ما صارت كمنزلة إنْ وما أشبهها، و لم يجز فيها ما جاز فيها قبل أنْ تجيء بما، وصارت بمنزلة إمَّا)[5].

ولكن هذا التشدد الذي نجده عند سيبويه – فيما يتعلق بتلازم (حيث) و(ما) في الشرط – لا نجده عند الفراء فاتصال (ما) بحيث) أو غيرها إنما يخلصها للشرط دون الاستفهام.

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٨.

[5] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٨ – ٥٩.

فإذا كانت عاطلة منها كانت في الغالب للاستفهام ويجوز فيها الشرط[1]. ولعله من أجل ذلك أطلق عليها مصطلح (صله) في قوله: (العرب تجعل (ما) صلة فيما ينوى به مذهب الجزاء)[2].

و لم نجد عند المبرد عناية بالقضية على نحوما فعل سيبويه بل يتناولها بطريق غير مباشر وهو يعلل للزوم اتصال (ما) بـ (حيث)، و(إذْ)، فحيث عنده تضاف إلى الجمل وإذْ إلى الأفعال ولابد في الشرط من منعهما من الاضافة وهذا ما يتم بوصلها بـ (ما)[3] وهذا – بلا شك – ما يقصد إليه سيبويه من أنَّ الفعل بعد الأداه ليس بصلة لها.

وقد تابع ابن السراج سيبويه مردداً (ان الفعل في الجزاء ليس بصلة لما قبله، كما انه في الاستفهام ليس بصلة لما قبله)[4]. وتابع النحاس سيبويه، فهو يصف الأداة (منْ) بأنها (إسم تام في الاستفهام والمجازاة)[5]، وهذا الوصف مستعار من ابن السراج[6].

ويظهر أن التركيز بدأ يكون على أدوات الشرط التي هي في الأصل (أسماء موصولة) عندهم، فقد اقتصر النحاس على (مَنْ)، وكذلك الزبيدي يكتفي بالتأكيد على أنه (لا صلة لمن في الاستفهام ولا في الشرط ولا لما ولا لأيهم)[7] و(من) عند القيسي (اسم تام)[8].

و لم يتحدث ابن بابشاذ عن (مَنْ) وأشباهها لأن الجانب الذي يهمه هو اتصال (ما) بأداة الشرط فبين أن (حيث) و(إذ) (ظروف) تلزم الاضافة فكان لابد من إلصاق (ما) بهما لتقطعهما عن الإضافة أما غيرهما من (الظروف) فلا تلزم الإضافة، فإلصاق ما بها غير لازم[9].

ونهج منهجه الجرجاني في المقتصد وأفاض في شرح ما اجمله ابن بابشاذ، متخذا من القياس سبيلا إلى ذلك، فهو يقيس (حيث) و(إذ) على (إنْ) فيقول: (وإذا كانت هذه الأسماء محمولة على إنْ في المجازاة، وجب أن يكون الفعل بعدها بمنزلته بعد إنْ. فكما لا يكون الفعل بعد إنْ في قولك: إنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ، مضافا إليه شيء، كذلك يجب أن تكف حيث عن الإضافة ليكون الفعل المجزوم بأنه شرط غير مضاف إلى الفعل)[10].

---

[1] الفراء، معاني القرآن ١: ٥٨.

[2] الفراء، معاني القرآن ٣: ١٨٩.

[3] المبرد، المقتضب ٢ ٥٤.

[4] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٦، وانظر ٢: ٣٤٠، ٢: ٣٦٣.

[5] النحاس، إعراب القرآن ٧٦.

[6] ابن السراج، الأصول في النحو٢: ٣٤٠ يقول ابن السراج: (فإذا كن استفهاما أوجزاء لم يحتجن إلى وصت وكن أسماء على حدهن تامات نحو(من أبوك) وما مالك، وأي أبوك، والجزاء نحو: (من يأتنا نأته) وأي مذهب تذهب معه، وأيا تأكل آكل).

[7] الزبيدي، الواضح في علم العربية ١٣٢.

[8] القيسي، مشكل إعراب القرآن ١: ٣٩، ٢: ٤٩٥.

[9] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٧.

[10] الجرجاني، المقتصد ١٠٥٨.

ويتناول القضية من جهة أخرى، وهي أن (حيث) إذا أضيفت إلى الجملة فهي مثل (ظروف الزمان) يكون الفعل بعدها في تأويل المصدر فقولك: أُخْرُجُ حِينَ يَخْرُجُ زَيْدٌ، مثل: حِينَ خُرُوجِ زَيْد، وكذا: أَجْلِسُ حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ، مثل: في مَكَان جُلُوس. وفي الجملة: أَجْلِسُ حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ، لا يكون المراد الإخبار بجلوس زيدٍ لأنه في تأويل الاسم[1]، فالفعل لا يفقد الدلالة الخبرية إلا إذا كان في تأويل اسم، ولكن الشرط (يقضي أن يكون الفعل خبرا كقولك: إنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ، ومَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ، بالاضافة إلى الفعل توجب أن يكون عاريا من الخبرية ومنزلا منزلة الاسم، وإذا كان الأمر على هذا كان طلب المجازاة في حيث والإضافة في طرفي نقيض، فقد تقرر أن حيث يجب أن لا يكون مضافا كأين في قولك: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ)[2].

ويقرر ابن يعيش أن الفعل في (باب الجزاء) ليس بصلة لما قبله[3].

وما نحب أن نضيفه هنا هو أن هذا المعيار هو الذي يميز لنا بين موقعي هذه الأدوات: موقعها في جملة مركبة مثل الجملة الشرطية، وموقعها في جملة بسيطة غير الجملة الشرطية، ففي المركبة تكون غير ذات صلة وفي البسيطة تكون ذات صلة.

ومهما يكن من أمر فيجب أن نفصل بين الموقعين مبينين أن هذه الأدوات تتخذ في كل موقع من الصفات والوظائف ما تفارق به ماهيتها الأُخرى، وعلى هذا يجب أن نبين الفرق بين ما يسمى أدوات الشرط وما يسمى بالموصولات والظروف.

ثانيًا: التصنيف الصيرفي:

قسمت أدوات الشرط وفاقا لمعيارين، أحدهما: الأسمية والحرفية، والآخر: البساطة والتركيب. ويعتمد المعيار الأول على جانب المعنى من الأداة ويعتمد المعيار الثاني على جانب المبنى منها.

ويثير التقسيم الأول بعض القضايا الصيرفية والنحوية وسوف نشير إليها أو نعالجها في موضعها.

١ ـ الحرفية والاسمية:

أداة الشرط كلمة. والكلمة في النحوالعربي مقسمة على ثلاثة أقسام: إسم، وفعل وحرف جاءَ لمعنى ليس باسم ولا فعل. هذا تقسيم سيبويه[4]. وهو ما ردده النحويون من بعده، وهذا المعنى الذي جاء له الحرف هو المعنى الذي يلتزم بأدائه فيالجملة. فـ (إنْ) حرف يأتي لمعنى الشرط وحده أما غيرها من الأدوات الشرطية فيكون للشرط وغيره[5].

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] الجرجاني، المقتصد ١٠٥٩.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٥.

[4] سيبويه، الكتاب ١: ١٢.

[5] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣.

وعلى هذا الأساس من الفهم للحرف جاء تقسيم الأدوات الشرطية إلى حروف وأسماء[١].

وأول من قسم الأدوات سيبويه، وقد عمد إلى ذلك بإيجاز شديد مستخدما أقلَّ قدر من المصطلحات، فقال:

(فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، وما، وأيهم، وما يجازى به من الظروف: أيّ حيث، ومتى، وأين، وأنّى، وحينما، ومن غيرهما: إنْ، وإذ ما)[٢]. ويمكن أن نفهم من النص ما يأتي:

١- انقسام الأدوات عنده إلى قسمين أساسيين: أسماء وغير أسماء، والأسماء تنقسم إلى: ظروف وغير ظروف، ويمكن كتابة التقسيم كالآتي:

- **الأسماء:**

(أ) ظروف: أيّ حين، متى، أين، أنى، حيثما.

(ب) غير ظروف: مَنْ، ما، أيهم.

- **غير أسماء:**

إنْ، إذْ ما.

٢- أنَّ سيبويه احتال لإعطاء مصطلحات لكل قسم باستخدام (غير) فنجد: (غير ظروف)، و(من غيرهما). ولعل الذي ألجأ إلى ذلك قلة المصطلحات. حتى مصطلح (حرف) الذي صنفت فيه (إنْ) فيما بعد لم يكن يعني عنده الدلالة التي صاحبت هذا التصنيف[٣]. أما (حرف) عنده فيعني: كلمة، لذا أطلق على أدوات الشرط (حروف الجزاء)[٤]، أي: كلمات الجزاء، الأسماء وغير الأسماء[٥]. كما أطلق (حرف الجزاء) على أي أداة سواء أكانت حرفا أم اسما[٦].

٣- ذكرت (أي) في الأسماء غير الظروف، وفي الظرف.

٤- هناك أدوات لم يذكرها سيبويه في التقسيم مثل: مهما، إذا، كيف، لو.

---

[١] بعض النحاة ذكر الأدوات دون تقسيم مثل الزجاجي، انظر الجمل ٢١٧.

[٢] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٦.

[٣] ودليل ذلك أنه قسم الكلمة العربية إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وقسم آخر سماه: (حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل). وقال عن هذا القسم: (وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف وواوالقسم ولام الإضافة ونحوها) انظر كتاب سيبويه ١: ١٢.

[٤] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩، ٣: ٦٠، ٣: ٨٢.

[٥] ظهر مصطلح (كلمات الجزاء) عند ابن الأنباري والرضى، انظر م. م.

[٦] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٠، ٣: ٨٢.

وقد استعار المبرد من سيبويه تقسيمه للكلام[1]، وتأثر بقسمته للأدوات[2]. غير أنه أحدث بعض التغييرات على القسمة:

- جعلها ثلاثية: ظروف، أسماء، حروف جاءَت لمعنى.
- حذف (أي حين) من الظروف. وذكر (مهما) في الأسماء.
- أطلق مصطلح (حروف) على (إن وإذ ما) لأنهما ليسا اسمين عند سيبويه وليسا فعلين، فهما إذن في القسم الثالث من أقسام الكلام. وقد ذكرت (حروف) في موضع آخر[3] بدون صفتها وهي (جاءَت لمعنى) وهذا يقربها من الدلالة الاصطلاحية.

ويتخذ التقسيم شكلا جديدًا عند ابن السراج حيث ينطلق من المقولة التي تعتبر (إنْ) أصلا لأدوات الشرط.

وقسمت الأدوات كالآتي:

١- حرف الجزاء: إنْ[4].

٢- ما ينوب عنه:

(أ) أسماء غير ظروف: مَنْ، ما، أيَّهم ْ[5].

(ب) الظروف: متى، أين، أنّى، أيّ حين، حيثما، إذْما[6].

أفرد ابن السراج للشرط حرفا واحدا، وحذف (مهما) من الأسماء وذكر (أي حين)، موافقة لسيبويه ومخالفة للمبرد، وخالفهما بذكر (إذ ما) في الظروف.

وقد اكتسب مصطلح (حرف الجزاء) – كما ذكرنا سابقا – خصوصية في الدلالة فليس يدل على مطلق أداة وإنما على أداة معينة هي (إنْ). أما (حروف المجازاة) فتدل على الأدوات عموما[7].

فمعنى (الحرف) إذن مقارب لمعنى الأداة، ولكن ثمة اداة أصلية هي: (إنْ) وادوات فرعية هي بقية أدوات الشرط.

---

[1] قسم المبرد الكلام بقوله (فالكلام كله: اسم، وفعل وحرف جاء لمعنى)، المقتضب ١: ٣ ويلاحظ أنه ترك من قول سيبويه (ليس باسم ولا فعل) انظر كتاب سيبويه ١: ١٢.

[2] المبرد، المقتضب ٢: ٤٦.

[3] المبرد، المقتضب ٢: ٤٦.

[4] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٢.

[5] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٤.

[6] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٥.

[7] انظر دراسة مصطلحات ابن السراج ص ٨٠.

وإن يكن الفراسي متابعًا لابن السراج في ذلك كله[1] فإن الزُبيدي أقرب إلى التأثر بالمبرد. فهو يقسم الأدوات مثله إلى حروف، وأسماء، وظروف[2]. ولكنه يخالفه في توزيع الأدوات وعددها. فهو يجعل (إذْ ما) في الظروف مخالفا سيبويه والمبرد[3]، وزاد من الأدوات: إمَّا، أيما، أينما فهذه لم يذكرها المبرد في قسمته.

أما الرماني فذكر الأداة الأصلية (إن)[4]، ثم ذكر أن الأسماء التي يجازى بها أحد عشر هي:

- مَنْ، ما، مهما، أي.
- أنّى، أين، متى. وذكر أنها في معنى الظرف المطلق.
- حيثما، إذْ ما، إذا ما.
- إذا. وذكر أنه يجازي بها في الشعر[5].

نلاحظ أنه تابع ابن السراج في جعل (إنْ) الأداة الأصلية، كما تابعة بجعل (إذْ ما) في الظروف، ولكنه ذكر (مهما) كالمبرد، وحذف (أي حين)، وزاد (إذا ما) و(إذا)[6].

وتابع ابن السراج نحاة آخرون منهم الجرجاني في (الجمل)[7] والزمخشري فقد ذكر أنه يجزم بحرف وأسماء[8]، ولكنه ذكر في موضع آخر (لو) مع (إن) على أنهما (حرفا الشرط)[9].

وممن تابع ابن السراج ابن يعيش، ولكنه في تعداد الأدوات يتابع الرماني غير أنه لا يذكر (إذا)[10].

ومن خلال ما مر بنا من تقسيمات لاحظنا أن المتابعة لسيبويه أو لابن السراج شديدة، صرفت الأذهان عن محاولة التفكير في إلغائه أو طرح مشروع تقسيم جديد، ويبدوأنه لم يبق لأصحاب المصنفات النحوية عمل إلَّا في دائرة التقسيم الواسع يحاولون الوصول إلى تفريعات أصغر، وهذا ما يظهر جليا من تقسيم الشَّلُوبِيني[11] وا بن عصفور[12] وفيما يلي تقسيم ابن عصفور:

---

[1] انظر دراسة مصطلحات ابن السراج ص ٨٠.

[2] تابعه الفارسي في التقسيم انظر الإيضاح ٣٢٠، ٣٢١، وتابعه في استعمال المصطلحات انظر دراسة المصطلحات عنده ص ٨٩.

[3] الزبيدي، الواضح ٩٤.

[4] انظر كتاب سيبويه ٣: ٥٦، والمقتضب للمبرد ٢: ٤٦.

[5] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ٩٩.

[6] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٢٨.

[7] الجرجاني، الجمل ٢٤، ٣٠.

[8] الزمخشري، المفصل ٢٥٢.

[9] الزمخشري، المفصل ٣٢٠.

[10] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٢.

[11] الشلوبيني، التوطئة ١٤٥.

[12] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٣ – ٢٧٤.

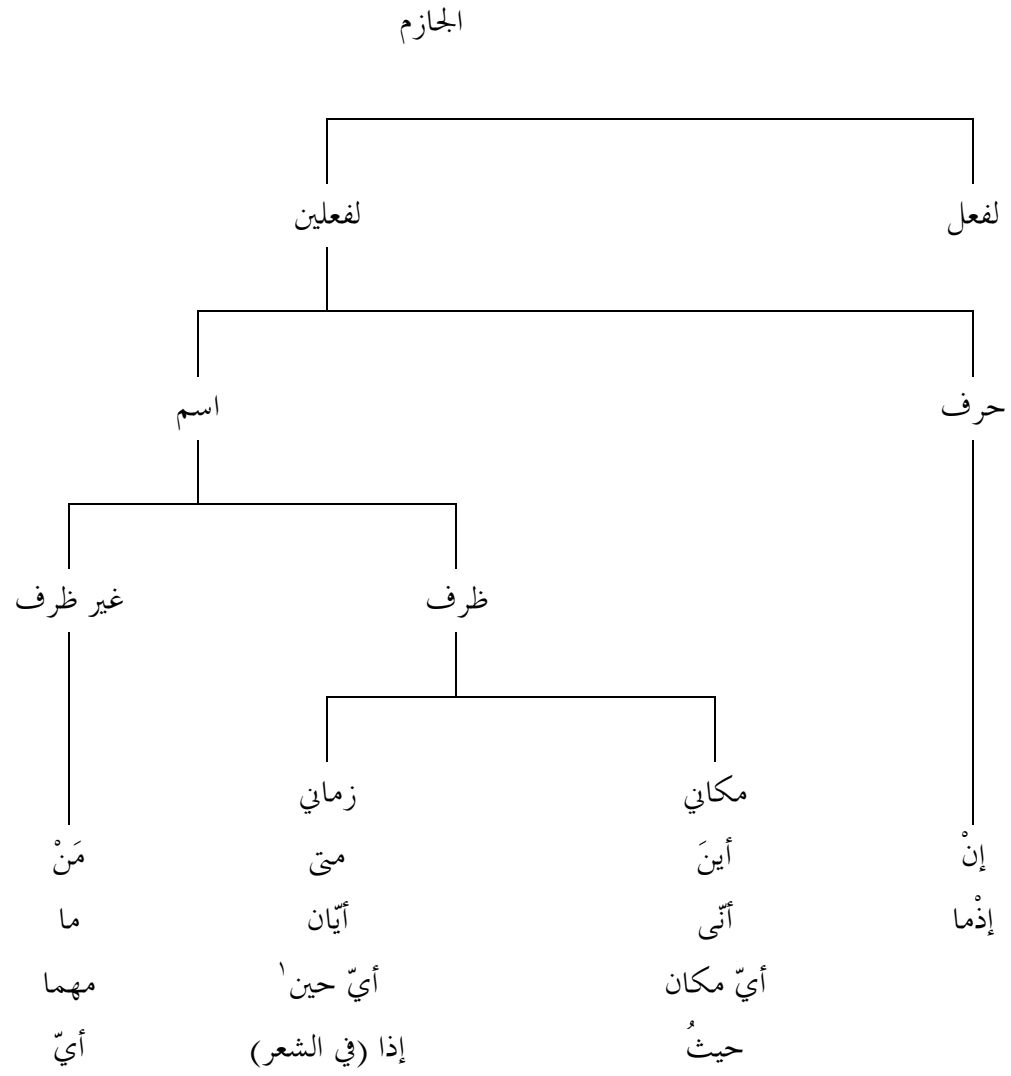

ونلاحظ أن ابن عصفور يتابع سيبويه في اعتبار (إذ ما) حرفا، وزاد من الأدوات: (أي مكان)، وتابع الرماني في ذكر (إذا)، وذكر (حيث) بدون (ما).

وممن تابع سيبويه ابن مالك فاعتبر (إنْ، وإذْ ما) في الألفية حرفين[٢]. والمالقي حيث درس (إنْ، إذْ مـــا) ما) على اعتبار أنَّهما حرفان[٣]. ومثله فعل المرادي وهو يدرس بعض الأدوات مثل: مهما، إذْ ما، متى، لأنها قد

[١] في الكتاب المطبوع قسمت (أي حين) وجعلت (أي، وحين) وهو وهم وقع فيه الناسخ أوخطأ مطبعي. والدليل على ذلك ذكره (أي (أي مكان) بعد ذلك، انظر المقرب لابن عصفور ١: ٢٧٤، والأداة ذكرها سيبويه في الكتاب ٣: ٥٦.

[٢] انظر نص الألفية في شرح ابن عقيل ٢: ٣٠٨

[٣] المالقي، رصف المباني ٦.

قد تعتبر حروفا أحيانا[1]. أما أبوحيان فإنه فعل ما فعله ابن عصفور من تشقيق في التقسيم[2]. وتابع ابن هشام سيبويه أيضا فاعتبر (إذْ ما) حرفا[3].

أما الزركشي فهو متابع لابن السرا[4]، والسيوطي لا يفصح عن تقسيم واضح[5].

وقد ظهر اتجاه بعد ابن عصفور الذي كرر (أي) في ثلاثة مواضع إلى اعتبار (أي) حسب ما تضاف إليه[6].

نجد من العرض السابق لتقسيم الأدوات الشرطية عند النحاة أنَّ مَن يقسم الأدوات مِن النحاة متفقون اتفاقا تاما على تقسيمها إلى حروف وأسماء، ولكن الخلاف يقع في تصنيف بعض الأدوات، حيث نجد من يصنفها في الحروف ومن يصنفها في الأسماء. ونشأ خلاف حول بعض الأدوات: أتعتبر اسما أم ظرفا. وهذه الأدوات هي:

(١) إذ ما: يتفق النحاة على أن (إذ) ظرف، ولكنها تصير إلى الحرفية بعد لحوق (ما) لها عند سيبويه[7]. وهذا هو الاتجاه الأول الذي تابعه فيه بعض النحاة منهم المبرد[8]، الذي ينسب إليه القول ببقائها على الظرفية[9]. وهذا هو الاتجاه الثاني على أن أول من نجده صنفها في الظروف ابن السراج (٢) وتابعه في ذلك جماعة من النحاة[10].

---

[1] المرادي، الجنى الداني ٦١١ – ٦١٢.

[2] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٩٧، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤.

[3] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٣٣٣.

[4] الزركشي، البرهان ٢: ٣٥٩.

[5] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٥٧.

[6] انظر ذلك عند: المرادي في شرح الفية ٤: ٢٤١. ابن هشام، شرح شذور الذهب ٣٣٣، السيوطي، همع الهوامع ٢: ٥٧.

[7] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٦.

[8] تابعه: المبرد، المقتضب ٢: ٤٦، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٧٣ والزبيدي، الواضح ٩٤، وابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٧، وذكر أنه يمكن أنه يمكن اعتبار (إذ) المركبة مع (ما)، غير (إذ) الظرفية. أما ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٧ فذكر الرأيين و لم يرجح، وتابعه الشلوبيني، التوطئة ١٤٥، وابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٤، وابن مالك، شرح ابن عقيل نشرة النجار ٢: ٣٠٨، والمالقي، رصف المباني ٦١، والمرادي الجنى الدائي ١٩١، أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٩٧.

[9] نسب إليه في شرح الكافية للرضى ٢: ٢٥٤، والجنى الداني للمرادي ١٩١، ومغني اللبيب لابن هشام ١: ٩٢، و لم نجد ما يؤيد ذلك لا في المقتضب ولا في الكامل، ونقلنا متابعته لسيبويه في الهامش السابق.

[10] تابعه: الفارسي، الإيضاح ٣٢١، الجرجاني في الجمل ٣٠ والمقتصد ١٠٣٦. والزمخشري، المفصل ٣٢٠. والزركشي، البرهان ٢: ٣٥٩.

(٢) إذا ما: يذهب ابن يعيش إلى أنَّ القياس أنْ تكون حرفا[١].

(٣) مهما: صنفها المبرد في الأسماء غير الظروف[٢]. وتابعه بعض النحاة[٣]. ويذكر ابن مالك أنَّها ترد ظرفية[٤]. وتابعه الرضى[٥] ونسب إلى خَطَّاب[٦] والسُهَلِي القول لحرفيتها[٧].

وان يكن ثمة تعليق فهو أنَّ اعتبار سيبويه (إذ ما) حرفا هو أرجح القولين، لأنه لا يتعارض مع ما يحب أن يكون للأداة من مكانه تكتسب خصائصها من موقعها في الجملة ووظيفتها التي تؤديها، وإنْ يكن مصطلح (أداة) أكثر ملائمة لأنه يعتمد الوظيفة النحوية لا التصنيف الصرفي.

ولا فائدة في الخلاف حول (مهما). والنحاة يحتجون بعود الضمير إليها في الآية (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيةٍ) [الأعراف ١٣٢] يقول ابن بابشاذ (فالهاء في (به) عائدة على (مهما) والعوائد إنما تعود على الأسماء)[٨]، وهي وهي حجة واهية فليس ثمة ما يمنع أن يعود الضمير على (آية)، وقال (به) ليدل على أن (آية) مفعول غير مباشر، إذ لوحذفت به لأصبح (من آية) فاعلا وهذا غير مقصود.

وقد أثار قضية تصنيف بعض الأدوات في الأسماء بعض المناقشات التي لا طائل تحتها، ونتج ذلك عن البحث عن الخصائص الصرفية للاسم في هذه الأدوات، فالمبرد يسأل المازني عن (ما، مَن) أهما في الاستفهام والجزاء معرفة أم نكرة، وكذلك عن (أي)[٩]. وحسبنا القول بأنَّ هذه الأدوات في الأصل ضمائر غير خاضعة لمعيار التعريف والتنكير لأنها ليست بأسماء.

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٧ يقول (فأما (إذا ما) فإن سيبويه لم يذكرها في الحروف والقياس أن تكون حرفا كـ (إذما) ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازى به من نحو: من، وما، ومهما).

[٢] المبرد، المقتضب ٢: ٤٦.

[٣] تابعه: ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٤، والزبيدي، الواضح في علم العربية ٩٤، وابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٣. والجرجاني، المقتصد ١٠٥٤ وابن الخشاب، المرتجل ٢٧٥. وابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٢، الشلوبيني التوطئة ١٤٥، ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٤، والرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٣. وابن حيان، ارتشاف الضرب ٨٠٢، والمرادي، الجنى الداني ٦٠٩، وابن هشام، المغني ١: ٣٦٧.

[٤] ابن مالك، التسهيل ٢٣٦.

[٥] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٣.

[٦] خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبوبكر الماردي وهوصاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبوحيان وابن هشام، توفي بعد ٤٥٠، انظر: بغية الوعاة للسيوطي ١: ٥٥٣.

[٧] نسب إليهما أبوحيان في ارتشاف الضرب ٨٠٢، وكذلك المرادي في الجنى الداني ٦١١ – ٦١٢، وإلى السهيلي وحده عند ابن هشام في المغني ١: ٣٦٧.

[٨] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٦.

[٩] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٠٥.

ومن المناقشات ما تردد حول (مهما)، ذكر ابن يعيش أنها اسم بكمالها[1]، وذكر ذلك الرضى وألفُها إما إما زائدة أو للتأنيث[2]، وتابع أبوحيان من قال بذلك معتبرا الألف إما للتأنيث أو للإلحاق وزوال التنوين للتأنيث[3]، وذكر ذلك المرادي غير أن زوال التنوين عنده للبناء[4].

قضية إعراب الأدوات:

كان من نتائج إعتبار بعض أدوات الشرط أسماء – وهذا ما تبين في القسمة الصرفية للأدوات – أن نشأ في النحو الشرطي ما يطلق عليه إعراب الأدوات، وهذه النتيجة متسقة والنحو العربي، فلابد لأسماء من أن تكون معربة.

وهذه النتيجة إنما هي دليل آخر يضاف إلى القسمة الصرفية نفسها، دليل على أن مفهوم (الأداة) لم ينله حظ من التحقيق، وأن المعنى النحوي الذي يجب أن يفهم من (الأداة) ليس دقيقا، ذلك أن للأداة وظيفة خاصة تنهض بها في الجملة دون النظر إلى الأصل الذي انحدرت منه الأداة سواء أكان اسميا أم فعليا، فكثير من حروف الجر أو ما يسمى في النحوالعربي (ظروفًا) نحو: (أمام) و(خلف) و(فوق) و(تحت)، كثير من هذه الحروف التي هي (أدوات) على أي حال، وهي ذات أصل اسمي، ولكنها وهي في مكانها المعين من الجملة تفارق الأسمية ولا يصح أن ندرجها في جداول الأسماء بل هي لها وظيفتها المحددة دون تصنيف صرفي يماثل تصنيف الأسماء.

وكان يجدر (بالحرف) الذي هو قسيم الاسم والفعل في القسمة الثلاثية للكلام، أن يكون متسعا ليضم ما يطلق عليه (الأداة).

وواضح أن عدم توسيع دائرة التقسيم خلق كثيرا من اللبس والاختلاط، فجعل الضمائر تحت قسم الأسماء قاد إلى إطلاق مصطلح الاسم على أنواع من الضمائر فكان هناك اسم الإشارة، والاسم الموصول، وكان ينبغي أن يسمى اسم الإشارة (ضمير إشارة) واسم الموصول (ضمير موصول)، ثم إنَّ الاسم الموصول نفسه فيه خلط أيضا حيث يعتبر (مَنْ) و(الذي) اسمي موصول، والأوفق أن تعتبر (الذي) (صفة موصولة)[5].

ومتى اعتبرنا أدوات الشرط ذات وظيفة خاصة تؤديها في الجملة تفارق وظيفة الأسماء والضمائر، متى اعتبرناها كذلك وجدنا أنَّا لسنا بحاجة إلى ذلك التقسيم الصرفي إلى حروف وأسماء، ولا بحاجة إلى معرفة الموقع الإعرابي الذي يكون للأسماء عادة.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٢.

[2] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٧٣.

[3] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٢.

[4] المرادي، الجنى الداني ٦١٢.

[5] يمكن إدراك ذلك من مراقبة وظيفة كل منهما في الجملة حيث نقول: جاء الرجل الذي رأيناه أمس ولا نقول: جاء الرجل من رأيناه أمس، ونقول: جاء من رأيناه أمس، أما قولنا جاء الذي رأيناه أمس فمن حلول الصفة محل الموصوف.

ولعل هذه القضية لم تكن لتشغل بال النحويين لولا اهتمامهم الذي كان يتزايد بالعمل والعامل، وما أدل على ذلك إلا أنَّ سيبويه رغم أنه قسم الأدوات إلى حروف وأسماء لم يحفل بإعراب هذه الأسماء. وقد نشأ إعراب أدوات الشرط عند الفراء في معاني القرآن[١]، وحذا حذوه معربوالقرآن كالنحاس[٢]، ومكي[٣]، وابن الأنباري[٤]، والعُكْبَري[٥].

ويقدم ابن السراج مفتاحا لمعرفة موضع الأداة الأسمية من الإعراب بأن نجعل موضعها (إنْ)[٦]. وبين الفارسي أن العامل في (أسماء الشرط) – إذا نُصِبَتْ – فعل الشرط[٧]. وقسم المبتدأ إلى نوعين: نوع عار من معنى الشرط والجزاء ونوع يتضمن معنى الشرط والجزاء[٨]. وبسط الجرجاني القضية، وتدور الأفكار عنده حول ما يلي:

(١) تكون الأدوات مرفوعة بالابتداء إنْ لم تكن ظرفا ولا مفعولا[٩].

(٢) العامل في الأسماء والظروف هو فعل الشرط[١٠].

(٣) لا يعمل في الاسم فعل الشرط وفعل جواب الشرط معا[١١].

وقد استفاد الشلوبيني من المفتاح الذي قدمه ابن السراج وبسط القول فيه. ذهب إلى أن ما كان من أدوات الشرط حرفًا فلا موضع له من الإعراب. أما الأسماء فيعرف موضعها بتحويل الجملة بإدخال (إنْ)، واسم في معناه. ووضعها موضعه من الجملة، فالجملة (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) تتحول إلى (إنْ تَضْرِبْ أحَدًا أَضْرِبْ)، فالاسم مفعول به والاسم إذا تقدم و لم يشتغل عنه الفعل لفظا فهو منصوب على أنه مفعول مقدم وعلى هذا يكون إعراب (مَنْ)، ويجوز رفعه على الابتداء على ضعف. وإن اشتغل الفعل بضميره فالاختيار

---

[١] الفراء، معاني القرآن ١: ٣٠٦، ٣: ٧٩.

[٢] النحاس، إعراب القرآن ٤١، ٦٩، ٧٤، ٨٤، ١٦٩، ١٧٠، ٣٤٨، ٨٦٩، ١١٥٤، ١٥٢٨.

[٣] مكي، مشكل إعراب القرآن ١: ٣٩، ١: ٥١، ١: ٤٣٤، ٢: ١٥٦، ٢: ٣٧٩، ٢: ٣٩٤، ٢: ٤١٥، ٢: ٤٩١.

[٤] ابن الأنباري، البيان ١: ٥٦، ١: ٧٦، ١: ٨٨، ١: ٩٩، ١: ١١١، ١: ١٧٨، ١: ١٩٥، ١: ٢١٣، ١: ٢٨٤، ١: ٣٧١، ٢: ١٠٨، ٢: ٢٧٧، ٢: ٥٢٧.

[٥] العكبري، التبيان ١: ٥٤، ١: ١٠١، ١: ١١٤، ١: ٥٩٠، ٢: ٨٣٦.

[٦] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٥، ٢: ١٧١.

[٧] الفارسي، الإيضاح ٣٢١.

[٨] الفارسي، الإيضاح ٥٣.

[٩] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٠.

[١٠] م. ن.، ص. ن.

[١١] م. ن.، ص. ن.

الرفع بالابتداء ويجوز النصب بإضمار فعل، ويقاس عليه إعراب (مَنْ تَضْرِبْه أَضْرِبْه). وفي (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه) تتحول إلى (إنْ يَقُمْ أحَدٌ أَقُمْ مَعَه) فالاسم فاعل والفاعل إذا تقدم صار مبتدأ وعلى هذا تكون (مَنْ) مبتدأ[1].

وإذا كان الشلوبيني قد توسع في تتبع إعراب (مَنْ) فإنَّه لم يتعرض لغيرها اكتفاءً بها. ولكن ابن عصفور بعده كان أكثر إحاطة بالقضية فتحدث عن إعراب الأدوات في حيز واحد على نحوما فعل الشلوبيني، دون أن يفصل في (مَن) أو يشير إلى معيار ابن السراج بل حاول رصد أحوال الأدوات مستفيدا من الجرجاني[2].

و لم يناقش ابن عصفور القضية الخلافية وهي تحديد العامل في أداة الشرط أهو فعل الشرط، أو فعل الجزاء، وذلك لأنه يعتبر العامل فيها هو فعل الشرظ. على أن الرضى فيما بعد يعود إلى نبش القضية.
يكرر الرضى ما قيل في إعراب (أسماء الشرط)[3]. ويذهب في إعراب أسماء الشرط (مَنْ، ما، أي) إلى أنه ينظر إلى الشرط لا الجزاء لتحديد إعرابها متى تكون مبتدأة ومتى تكون مفعولة[4].

وحاول تأييد القول بأن العامل في الداة فعل الشرط لا فعل جواب الشرط بأنه لوجوز عمل فعل جواب الشرط في الأداة لكانت مفعولة له أو لفعل مضمر يفسره الجزاء[5]، وضرب أمثلة لذلك، ولكنه لم يبين لماذا لا يجوز أن تكون في تلك الأمثلة مفعولة للجزاء، وبدلا من الانطلاق من واقع الأمثلة والنصوص اللغوية لجأ إلى النظر العقلي الذي لا يجدي كثيرًا في دراسة اللغة، وذلك بقوله: إنَّ السر في جواز عمل فعل الشرط دون فعل جواب الشرط هو صدارة الأداة فالقياس أَلَّا يعمل فيها لفظ وإن كان متأخرا. ولأن مرتبة العامل التقدم ولكونه عاملا فإنه إذا عمل فيها صار لها مرتبة التأخر بسبب (المعمولية) مع تقدمها لفظا، ولكن جوَّز أن يعمل فيها ما يليها بلا فصل كفعل الشرط أم فعل الجزاء فلفرط تأخره لم يجوَّز عمله[6]. ويستدل على عدم عمل الجزاء أيضا بأنه لم يُسمع مع الاستقراء نحو: أيَّهم جاءَك فاضرب، بنصب (أيهم)[7].

وتبلغ القضية ذروتة التعقيد عند أبي حيان حيث يسرد طائفة من الأحوال يتراوح بينها إعراب (أسماء الشرط) بين المبتدأ والمفعول به، ولسنا بحاجة إلى ذكر ذلك هنا، لأن الهدف إعطاء فكرة عامة عن إعراب (أسماء الشرط) في النحوالعربي، وليس من المفيد المضي في تتبع القضية على نحواستقصائي وتفصيلي، خاصة أنها

---

[1] الشلوبيني، التوطئة ١٤٨ – ١٤٩.

[2] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٧ – ٢٧٨.

[3] الرضى، شرح الكافية ٢: ٩٩.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] م. ن.، ص. ن.

[6] م. ن.، ص. ن.، وأعاد جملة الأفكار في ٢: ١١٠.

[7] الرضى، شرح الكافية ٢: ٩٩.

بلغت عند أبي حيان[1] ذروتها، بحيث لا نجد عند ابن هشام[2] ولا السيوطي[3] من بعده جديدا. ونجد بعض الكتب الكتب التعليمية المعاصرة تدرس هذه القضية تحت عنوان خاص بها هو (إعراب أسماء الشرط)[4].

وناقش النحاة أثناء مناقشاتهم إعراب (أسماء الشرط) قضية صرفية وهي (إعراب وبناء) الأدوات.

يذهب ابن الشجري إلى أن (الظروف) مبنية لتضمنها معنى (حرف الشرط)[5].

ونجد فكرة البناء تتردد عند ابن الأنباري، فـ (من) مبنية لأنها تضمنت (حرف الشرط)[6]، ولبناء (إذا) (إذا) ثلاثة أسباب أحدها تضمنها معنى (حرف الشرط)[7]، و(أي) مبنية (لأن القياس يقتضي أن تكون (أي) مبنية لوقوعها موضع الاسم الموصول، أو الاستفهام أو الجزاء، كما بنيت (مَن) و(ما)[8].

ومثّل المُطَرِّزي للمبنى اللازم بأدوات الشرط[9].

خلاصة

نخلص من هذا العرض كله إلى النقاط الآتية:

(١) كل ادوات الشرط مبنية.

(٢) أدوات الشرط (الحروف) لا محل لها من الإعراب مثل: إنْ.

(٣) أدوات الشرط (الظروف) منصوبة على الظرفية مثل: متى.

(٤) أدوات الشرط (الأسماء) مرفوعة بالابتداءِ، أو منصوبة المفعولية، أو مجرورة بحرف الجر. مثل: مَن، ما.

أما النقطة الأُولى فهر نظرة جيدة تنطلق من واقع اللغة نفسها، وهي وصف دقيق يحسن الاستفادة منه، فهذه الأدوات ذات تركيب صرفي معين لا يتأثر بالتراكيب النحوية، أي أنَّها ذات شكل ثابت.

والنقطة الثانية موفقة من حيث اعتبرت الأداة غير ذات محل، وليس لأنها (حرف) ذلك أن مصطلح حرف ليس بالمصطلح الدقيق، والذي يهمنا هو أن الأداة ليست ذات محل.

---

[1] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٥ – ٨١٦.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٥١٩.

[3] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٤.

[4] انظر: أحمد زكي صفوت، الكامل في قواعد العربية ٢:٣٥٩. أمين على السيد، في علم النحو٢:٢٥١.

[5] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ٢: ٢٦١، ٢: ٢٦٢، ٢: ٢٦٣.

[6] ابن الأنباري، البيان ١: ٨٦.

[7] ابن الأنباري، البيان ١: ٥٦ والسببان الآخران هما: أنها تضمنت معنى (في) وأنها لا تفيد مع كلمة واحدة كما أن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة. أي فيها شبهان (شبه معنوي وشبه افتقاري)

[8] ابن الأنباري، البيان ٢: ١٣٠ – ١٣١.

[9] المطرزي، المصباح في علم النحو٥٥.

أما النقطة الثالثة، وهي الظروف فقد قلنا سابقا إن كثيرًا منها خاصة المبهم إنَّما هي أدوات، ولا تختلف عن حروف الجر من حيث الوظيفة التي تؤديها في الجملة، ففي مثل هذه الجملة: جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ، ففي محاولة البحث عن المفعول في هذه الجملة لا نستطيع اعتباره (حيث) وحدها، ولا (زَيْدٌ جَالِسٌ) وحدها وإنما (حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ)، ولذا فنحن أمام (عبارة) يحتاج بعضها إلى بعض.

وفي مثل أدوات الشرط (الظرفية) لا يفيدنا شيئا اعتبارها منصوبة على الظرفية، خاصة أنها تؤدي وظائف جديدة كالربط بين جملتين بسيطتين وجعلهما جملة مركبة، وكذلك الدلالة الشرطية، هذا إلى الدلالة المكانية أو الزمانية التي تتضمنها.

أما النقطة الرابعة فهي أكثرها إشكالا، وقبل أن نناقشها نود أن نبين مفهوم (الإعراب)، فهو عندنا له جانبان، جانب تحليلي، وجانب تفسيري، أم الجانب التحليلي فهو تعيين وظيفة الكلمة في الجملة، أما الجانب التفسيري فهو الذي يعلل التغير الذي يحدث في الحركة الأخيرة من الأعلام والأسماء الظاهرة وهي التي لها إمكانية التغير، كما يعلل التغير في حركة الفعل المضارع.

ولذا فليس للجانب التفسيري مجال في الأدوات مَن، ما، أي. أما الجانب التحليلي، فكما قلنا سابقا: هذه ضمائر موصولة، وهذا يعني أنها لا يمكن أن تشغل وظيفة وحدها، ففي الجملة: حَضَرَ مَنْ لَقِينَاهُ أَمْسِ، فإنَّ الفاعل ليس (مَنْ) وليس ما بعدها وإنما هما معا، فالفاعل العبارة (مَنْ لَقِينَاهُ أَمْسِ). وحينما تستخدم هذه الضمائر للشرط فإن هذه الضمائر تتخذ وظائف متعددة: الدلالة الشرطية، والربط بين جملتين والدلالة على الشخص المقصود بالشرط.

ولذلك نستطيع أن نقول إن هذا الضمير هو، أساسًا، جزء من (جملة الشرط) ثم قدم. ويحقق تقديم الضمير من أجل إجراء الجملة الشرطية شمولا تقتضيه طبيعة الشرط، ذلك الشمول الذي لا يكون في الجملة البسيطة، ويحقق شيئا آخر وهو الانسلاخ من الصفات المحددة فليس هناك دلالة على إفراد أو جمع، ولا تذكير ولا تأنيث. ولأن الشخص المقصود بالشرط غير معين كان تقديم الضمير مناسبا،وذلك ليسند (فعل الشرط) إلى الغائب حينما يكون الشخص فاعلا، وكذلك الضمير المفعول غائبا إذا كان الشخص مفعولا به.

وبهذه لا نكون بحاجة إلى إعراب ادوات الشرط – على نحو ما فعل النحويون – إعرابا ليس منه كبير فائدة.

وقبل أن نترك هذه القضية نحب أن نقول إنها هي نفسها قادت إلى قضية خلافية أُخرى وهو تحديد خبر (اسم الشرط) إذا كان مبتدأ. وقد فصل هذه القضية الرضى في شرح الكافية[1].

[1] الرضى، شرح الكافية ١: ٩٠.

ومهما يكن من أمر هذا الخبر، أكان الشرط أم كان الجواب، فإن إعراب الجملة الشرطية على هذا النحو سوف يعود بنا إلى اعتبارها جملة بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر، وليست هذه طبيعة الجملة الشرطية إذْ هي جملة فارقت البساطة إلى التركيب.

٢ ـ البساطة والتركيب:

تتعلق جملة الأفكار المقدمة في هذه القضية بالبناء الداخلي للأداة، فالأداة إما ان تكون بسيطة – أي مؤلفة من وحدة صرفية واحدة – أو تكون مركبة، فتكون مؤلفة من ضميمتين. وعرضت القضية على انها دراسة لما تلحقة (ما) من الأدوات الشرطية. وهذا هو ما سوف نحاول بسطه ومناقشته.

يمكن ان نفهم من (الكتاب) أن الخليل وسيبويه يقسمان الأدوات إلى ثلاثة أقسام من حيث البساطة والتركيب، ونحن نقول يقسمان من قبيل التجوز وإلا فنحن نفهم هذا من معطيات أفكارهما فقط، أما هذه الأقسام الثلاثة فهي:

(١) ما يجب أن يكون مركبا وهي: (حيثما وإذ ما)، يقول سيبويه، (ولا يكون الجزاءُ في حيث ولا في إذْ حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير إذ مع ما بمنزلة إنَّما وكأنَّما، وليست ما فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد)[١] ونفهم من موضع آخر أن الخليل يقول بذلك[٢].

(٢) ما يجوز أن يكون بسيطا أو مركبا، وهي الأدوات: (متى، إنْ، أين، أي)، وقد ذكر سيبويه هذ الأدوات بشكلها البسيط في أول الباب[٣]. ثم ذُكرتْ في معرض إجابة للخليل هي والشكل المركب لها، فكانت بعد إضافة (ما) إلى كل منها على النحوالآتي: متى ما، إنْ ما، أين ما، أيّاما[٤].

ونضيف إلى هذه الأدوات الأداة (ما) فالخليل وسيبويه يريان أنها قد تلحق بها (ما) على نحوما أُلحقت بالأدوات السابقة فتكون (ما ما) ولكن هذا الشكل تحول إلى الأداة (مهما) وكان سيبويه قد سأل الخليل عن (مهما)[٥] فبين له ذلك وفسر تحول (ما ما) إلى (مهما) بقوله: (ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا ما ما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى)[٦]. هذا رأي الخليل وسيبويه في (مهما)، ولكن سيبويه قال بعد ذلك: (وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما)[٧].

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٦ – ٥٧.

[٢] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣.

[٣] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٦.

[٤] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩ – ٦٠.

[٥] م. ن.، ص. ن.

[٦] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٠.

[٧] م. ن.، ص. ن.

وقد فهم أن هذا هو رأي سيبويه وأنه يخالف به الخليل، وهذا وهم شاع وكثر تداوله[1]، فواضح من عبارة سيبويه أنه يورد ذلك من قبيل الاحتمال الرياضي، ذلك أن قضية تفسيرية مثل هذه القضية ما لم يستند تفسيرها إلى معطيات تاريخية حاسمة، تبقى كل الأقوال فيها من قبيل الاحتمالات.

والتفسير الذي قدمه الخليل ليس بعيدا، ولذلك قبله سيبويه، والدليل على أن سيبويه يرى رأي الخليل أنه لم يذكر (مهما) ضمن أدوات الشرط في أول الباب مكتفيا بذكر (ما).

(٣) ما يكون بسيطا وهي: من.

وقد تابع كثير من النحاة الخليل وسيبويه فيما قالا من أنَّ (حيث، وإذْ) لا تكونان جازمتين في الشرط ما لم تلحق كلا منهما (ما)[2] وخالفهما الفراء فهو يقول: (إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ (ما) مثل قوله: أينما، ومتى ما، وأي ما، وحيث ما، وكيف ما، و(أيَّاما تدعوا). كانت جزاءً و لم تكن استفهاما. فإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، جاز فيها الجزاء)[3]. وهو بهذا يعتبر (كيفما) أداة شرط، وتابعه في ذلك ابن كيسان[4].

وقد أنكر النحاس على الفراء مذهبه ورماه بالتخطيط، يقول النحاس: (ومذهبه في هذا حسن لولا ما فيه من التخطيط. ذكر (حيثما) وهي لا يجازى بها إلا ومعها (ما) وذكر (كيف) وهي لا يجازى بها البتة، وذكر (أين) وهي يجازى بها مع (ما) وبغير (ما) فجمع بين الثلاثة أشياء مختلفة)[5].

---

[1] ممن ردد ذلك: ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٥. الرماني، حروف المعاني ٨٦. ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٦ وقد ذكر الرأي دون تصريح باسم سيبويه كما لم يذكر الخليل، ولكن المحقق نسب رأي الخليل إلى البصريين والقول الآخر إلى الكوفيين ولا أدري لماذا نسب القول الذي جوزه سيبويه إلى الكوفيين، ونسب القول ببساطتها إلى ابن هشام، وهوليس له إذ ورد قبل ابن هشام إذ نجد القول ببساطتها عند الأنباري في البيان ١: ٣٧١ وعند ابن يعيش في شرح المفصل ٤: ٨، ٧: ٤٣. وعند الرضى في شرح الكافية ٢: ٢٥٣، ووردت نسبة القول إلى سيبويه أيضا عند ابن الشجري في أمليه ٢: ٢٤٧. ونسب الرضى القول إلى الزجاج في شرح الكافية ٢: ٢٥٣ وهذا وهم فقد ذكر القول بعد كلمة (وقالوا) وهويرجح القول الأول، انظر معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٠٨، ويؤيد هذا أن النحاس نقل عنه الرأي فقال: (قال ابواسحاق، قال بعضهم:....) إعراب القرآن ٣٧٥. نسب أبوحيان القول إلى الأخفش والزجاج والبغداديين، ارتشاف الضرب ٨٠٣. ونقل عنه ذلك المرادي في الجني الداني ٦١٢.

[2] المبرد، المقتضب ٢: ٤٨، ٢: ٥٤، الكامل ١: ٢٩٠. ابن السراج، الأصول في النحو٢: ١٦٦. النحاس، إعراب القرآن ١٣٦. الفارسي، الإيضاح ٣٢١. ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٧. الجرجاني، المقتصد ١٠٥٦ – ١٠٥٧. الزمخشري، المفصل ١٧٠ – ١٧١. ابن الشجري، الأمالي ٢: ٢٤٥. ابن الخشاب، المرتجل ٢٧٣. المطرزي، المصباح ١٠٦. العكبري، التبيان ١٢٧. وقد ذكر حيث فقط. ابن يعيش، شرح المفصل ٤: ٩٢، ٧: ٤٦. الشلوبيني، التوطئة ١٤٥. ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٤. الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٤. أبوحيان، اكتشاف الضرب ٨١٥. المرادي، الجنى الداني ١٩٠ (ذكر إذ ما). ابن هشام، المغني ١: ٩٢، ١: ١٤١. السيوطي، همع الهوامع ٢: ٥٨.

[3] الفراء، معاني القرآن ١: ٨٥، وانظر أيضا ٣: ١٨٩ – ١٩٠.

[4] ابن كيسان، الموفقي فيالنحو، مجلة (المورد) العراقية، عدد ٢ سنة ١٩٧٥ ص ١٠٨.

[5] النحاس، إعراب القرآن ١٣٦٠.

ولعل ما يذهب إليه الفراء إنما هو ترديد لما كان شائعا بين النحاة من أنه يجازى بكل شيءٍ يستفهم به، وكان سيبويه قد رد هذا محتجا بأن ثمة ما يجازى به ولا يستفهم به، وذلك: إنْ، حيثما، إذْ ما[1].

وإلى ذلك لا نستطيع التحقق من موقفه من (مهما) فهي ليست أداة استفهام و لم يذكرها الفراء في النص الذي اقتبسناه.

أما بالنسبة للأدوات: متى، إنْ، أين، أي، ما – وهي الأدوات التي يجوز أن تلحقها (ما) – فيمكن القول إنّ ذلك يتمشى مع فكرة الفراء[2] في شكلها العام.

ويتابع المبرد الخليل وسيبويه في إجازة دخول (ما) على بقية أدوات الشرط، يقول: (فأما سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فأنت في زيادة (ما) وتركها مخير. تقول: إنْ تَأتِنِي آتِكَ، وإمّا تَأتِنِي آتِك، وأيْنَ تَكُنْ أَكُنْ، وأيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وأيًّا تُكْرِمْ يُكرِمْك، و(أيًّا مَا تَدْعُوا فَلَه الأَسْمَاءُ الحُسْنَى))[3].

وتبقى من الأدوات (ما) فهل تزاد عليها (ما) أيضًا ذلك أنه لم يمثل لها فيما مثل، وهو قد أورد قول الخليل وسيبويه في (مهما)[4] وهو أنها (ما) مكررة، وقلنا إنَّ سيبويه اكتفى بذكر (ما) عندما عدد أدوات الشرط، ولكن المبرد ذكر (ما) و(مهما)، أيعني ذلك أنه متابع لهما في تركيب (مهما) ام أنه أثبت (ما)، و(مهما) لأن كل واحدة منهما أداة بغض النظر عن أصل تركيب (مهما) ؟، وأحسب أن الأمر الثاني هو الذي قصد إليه المبرد، فإذا كان هذا صحيحا أصبح لدينا أداتان لا تلحقهما (ما)، وهما: الأداة (مهما)، وتبقى (مَن) لا تلحقها (ما) وكذلك (أنَّى)، وهذا استنتاجلأنه لم يذكرها موصولة بما، وإن كان النص الذي اقتبسناه يوهم بأن جميع أدوات الشرط غير (حيثما) و(إذما) يجوز فيها إدخال (ما) وحذفها. ومصدر هذا الغموض هو عدم الدقة الكافية في تحرير القضايا.

وأورد ابن السراج فحوى ما اقتبسناه عن المبرد سابقا ولكن على شَيء من الدقة مبينا أن (ما) أداة الشرط لا تزاد بعدها (ما) إلا لتوليد الأداة (مهما)[5]، وهو بهذا لا يخرج (مهما) من تعداد الأدوات ولا يجوِّز زيادة (ما) بعد (ما) على نحوما تزاد في غيرها. ولكن يظل الكلام غير دقيق فلابد من اعتبار (مهما) أداة لا تزاد (ما) بعدها، وصمت كما صمت المبرد من قبل عن إمكان زيادة (ما) بعد (أنَّى)، و(مَن).

ومن الذين تابعوا الخليل وسيبويه النحاس[6]، والزُبيدي[1]، والرماني[2]، وابن بابشاذ، ولكنه يضيف إلى ما ما يجوز اتصال (ما) به (أنى)[3]، كما يضيف إلى ما يجب اتصال (ما) به (إذا) فهي عنده مثل (حيثما وإذ ما)،

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩.

[2] الفراء، معاني القرآن ١: ٨٥.

[3] المبرد، المقتضب ٢: ٥٤، وانظر الفكرة في الكامل ١: ٢٨٩ – ٢٩٠. والآية من سورة الإسراء ١١٠.

[4] المبرد، المقتضب ٢: ٤٨.

[5] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٦.

[6] النحاس، إعراب القرآن ٤١، ٧٢، ٢٣٥، ٣٧٥، ١٣٦٠.

فتكون (إذا ما) فتَجزِم، يقول (فأما إذا فلا خلاف أنها ظرف على بابها، لأنها لم ينتقل معناها، لأنها موضوعة للزمان المستقبل، فلم يدخل عليها ما يخرجها عن أصلها. وإلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر إذا كان معها ما)[٤]، وهذا هو نص النسخة التي اعتمد عليها المحقق، ولكنه أثبت في الهامش رقم: (١) نص نسخة دار الكتب المصرية ورمزها (د) وهو الرأي الصحيح في رأينا، وهو الذي عليه بنينا ما نسبناه إليه، يقول: (و لم يدخل عليها ما يخرجها عن أصلها، إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر إذا لم يكن معها ما. فإن كان معها ما شرط بها في الشعر وغيره)[٥]، ويؤيد ذلك ما نقله في الهامش نفسه عن نسخة المتحف البريطاني ورمزها (م) وهو ما نصه (إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر. إلا إذا كان معها ما)[٦].

وتابعه في ذلك فيما بعد ابن يعيش[٧]. ونجد بعد ابن بابشاذ من تابع الخليل وسيبويه منهم: الجرجاني[٨]، وابن الشجري[٩]، والأنباري[١٠]، والشلوبيني[١١]، وابن عصفور وقد قسم الأدوات إلى ثلاثة أنواع: ماتلزمه (ما): (إذ وحيث)، ومالاتلزمه (ما): (إنْ، أين، أي، متى، أيّان، إذا)، وما لا تلحقه (ما) (وهو ما بقي)[١٢]. وما تبقى من الأدوات هي – كما نستنتج ذلك من تعداده لأدوات الشرط – (من، ما، مهما)[١٣].

ويورد الرضى القولين في (إذا ما): القول بأنها لا تجزم والقول بأنها تجزم، وهو يرجح الرقول الأول كما ظهر من عبارته[١٤].

وذكر أبوحيان أنه لا تزاد (ما) بعد (مهما)، و(ما)، و(مَنْ)، و(أنَّى)، ونسب القول بجواز دخولها على (أنَّى) إلى الكوفيين[١٥]، أما الأدوات: إنْ، أين، متى، كيف، أيّان، وأي – إذا لم تضف إلى ضمير – وكلها يجوز

---

[١] الزبيدي، الواضح في علم اللغة العربية ٩٤.

[٢] الرماني، معاني الحروف ١٣١.

[٣] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٧.

[٤] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٦ – ٢٤٧.

[٥] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٨ هامش ١.

[٦] م. ن.، ص. ن.

[٧] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٦

[٨] الجرجاني، المقتصد ١٠٥٦، وقد وقع خطأ في النص وهوقوله: (ويجوز أن ترفع (ما) بعد متى وأين) والصحيح ما في النسختين (ب، ج)، وهو: (يقع). إلا أن تكون (ترفع) بمعنى تحذف.

[٩] ابن الشجري، الأمالي ٢: ٢٤٥.

[١٠] الأنباري، البيان ١: ٧٥، ١: ٢٦١، ٢: ٩٧.

[١١] الشلوبيني، التوطئة ١٤٥.

[١٢] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٤.

[١٣] م.ن.، ص. م.

[١٤] الرضى، شرح الكافية ٢: ١١٦.

[١٥] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٥.

دخول ما عليها[1]. أما (إذ) و(حيث) فيشترط في الجزم بها اتصال (ما)، ونسب إلى الفراء القول بجواز الجزم بهما اتصلت (ما) أم لم تتصل، وهذا وهم، فالفراء قال ذلك عن (حيث) وليس عن (إذْ)[2]، فلم نجد في النصوص التي تحدث فيها عن هذا المسألة ذكرا لـ (إذْ). وأبوحيان بهذا متابع للخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما على طريقتهما وهو مذهب الجمهور كما يسميه[3].

ويذهب ابن هشام إلى زيادة (ما) بشكل عام بعد أداة الشرط[4]، سواء أكانت جازمة كما في الآيتين: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ) [النساء ٧٨]، و(وإِمَّا تَخَافَنَّ) [الأنفال ٥٨]، أو غير جازمة كما في الآية: (حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوها شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ) [فصلت ٢٠] ونقل السيوطي قول أبي حيان دون تغيير في الأفكار[5].

ويمكن القول في نهاية هذا كله أن القضايا المطروحة هي على نوعين: تفسيرية تناولت تركيب الأداة (مهما) رجح القول ببساطتها، ومعيارية تناولت دخول (ما) على الأدوات، فقسمها البصريون إلى ثلاثة أنواع: ما تلزمه (ما) من الأدوات. وما يجوز، وما لا تلزمه واكتفى الكوفيون بزعامة الفراء بالقول بجواز دخولها على جميع الأدوات.

وقد أُطلق على (ما) هذه تسميات كثيرة تعكس اختلافات النحاة[6].

---

[1] م.ن.، ص. م.

[2] الفراء، معاني القرآن ١: ٨٥، وانظر ٣: ١٨٩ – ١٩٠.

[3] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٥.

[4] ابن هشام، المغني ١: ٣٤٧.

[5] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٥٨، ٢: ٦٣، ٢: ٦٤.

[6] يذهب الخليل وسيبويه إلى أن اتصال (ما) بـ (حيث وإذ) ليس بـ (لغو)، واتصالها بغيرهما (لغو) أي لا تفقد الأداة بذهابه دلالتها وعملها. انظر الكتاب (٣: ٥٦ – ٥٧، ٣: ٥٩) ويسمى الفراء (ما) صلة لأنها توصل بالأدوات انظر معاني القرآن ٢: ٣٠٥. ويجعل المبرد (ما) (لازمة) مع (حيث وإذ) و(زائدة للتوكيد) مع غيرهما. انظر المقتضب ٢: ٥٤. واستخدم ابن السراج مصطلح (ملغاة) انظر: (أصول النحو٢: ١٦٦ (ويرادفع (زائدة للتوكيد) ٢: ١٩٥ ويقبلهما (لازمة) ٢: ١٦٦ وعند النحاس (زائدة للتوكيد): إعراب القرآن ١٣٦٠. وعند الرماني (زائدة): معاني الحروف ١٣١، (المسلطة) مع (حيث وإذ) لأنها تسلطهما على الجزم ١٥٦. وذكر الهروي تعدد المصطلحات عند النحاة فقال: (ويسمي بعض النحويين ما الصلة زائدة، ولغوا، وبعضهم يسميها توكيدا للكلام، ولا يسميها صلة ولا زائدة لئلا يظن ظان أنها دخلت لغير معنى البتة): انظر الأزهية ٧٦. نجد عند مكي أن ما (للتأكيد): مشكل إعراب القرآن ٢: ٢٤٥. وعند ابن الشجري ما مع (حيث وإذ) مسلطة: الأمالي ٢: ٢٤٥ ومع غيرهما (صلة مؤكدة): ٢: ٢٤٦. وعند الأنباري (زائدة للتوكيد) البيان ١: ٧٦، ٢: ٩٨، ويسميها (المسلطة) لأنها سلطت نون التوكيد على الفعل، فهويقصره على المتصلة بـ (إن): البيان ١: ٧٦. وعند العكبري (زائدة للتوكيد): التبيان ٢: ٨٣٦ وعند ابن يعيش (زائدة مؤكدة): شرح المفصل ٤: ١٠٥. وعند الشلوبيني أكثر من مصطلح: (توكيد) مع متى، إن، أين. (عوض من الإضافة) مع حيث (توكيد وعوض من الإضافة) مع أيا، إذا. انظر: التوطئة ١٤٥. وعند الرضى (كافة) مع (حيث، إذ) و(زائدة) مع غيرهما: =

ومهما يكن من أمر فالقضية تحتاج إلى دراسة تاريخية جيدة، وتحتاج إلى نصوص كثيرة يمكن من استقرائها التحقق من ثبات تلك القواعد. ومن المهم في هذه القضية الموازنة بين التراكيب التي تكون فيها (ما) ملحقة بالأداة والتراكيب التي تكون بدونها.

ويمكننا القول على سبيل الاجتهاد النظري فقط إنَّ أدوات الشرط في البداية كانت: إنْ، لو، ما، من، أي. فهي أدوات بسيطة.

ثم اقتضى التوسع في الاستخدامات تعيين الأبعاد المكانية والزمانية، وتم ذلك بإدخال ادوات الزمان والمكان على الأداة الشرطية (ما)، لأن (ما) يشترط بها على غير الأشخاص. ونضرب لذلك مثال: تقول: (ما تفعل أفعل).

فهذا اشتراط على الحديث أو المفعول، ولكن يُحتاج أحيانا إلى الاشتراط على مكان وقوع الفعل، أو زمن الفعل، أو حال الفعل، ومن أجل ذلك يجعل قبل (ما) الأداة التي تفيد ذلك والأدوات التي تضاف كثيرة ويمكن أن نضرب أمثلة على ذلك تقول: مَا تَلْعَبْ أَلْعَبْ.

فاذا أردت مكان اللعب جئت بكيف. كَيْفَ مَا تَلْعَبْ أَلْعَبْ.

وكذلك يمكن أن تدخل حروف الجر لتؤدي مهمتها في الجملة تقول:

فِي مَا تُؤْمِنْ أُوْمِنْ

عَنْ مَا تَسْأَلْ أَسْأَلْ

وكذلك على أدوات أخرى من أدوات الشرط تقول:

بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ

عَلَى مَنْ تَعْطِفْ أَعْطِفْ

ولكن يبقى أن نعلل لورود استخدام الأدوات الداخلة على (ما) وحدها من دون (ما)، وتعليل ذلك هو أن كثرة استخدام هذه الملصقات في أسلوب معين يجعل الاكتفاء بجزء منها أسهل فقد تهمل بعض أجزاء الأدوات نتيجة للكسل، ولنسيان المهمة الأصلية وهي الدلالة الشرطية وتحتفظ بقية الأداة بالدلالة الشرطية إلى دلالتها التي ألصقت من أجلها وهي: الزمانية أو المكانية أو الحالية، أو غير هذه من دلالات الأدوات.

ولعل مما استأنس به في هذا الموضع ما أو رده العكبري عن (مهما) وذلك أثناء حديثه عن تركيبها الداخلي، فهو يذكر أن في تركيبها ثلاثة أقوال أهما الأول بالنسبة لنا في هذا الموضع يقول:

= شرح الكافية ٢: ٢٥٤. عند المرادي (زائدة للتوكيد) مع (إن، إذا): الجنى الداني ٣٣٢. (زائدة عوض من الإضافة) مع (حيث، إذ) ٣٣٣. (زائدة مهيئة) مع ادوات الشرط: ٣٣٥.

(أحدها أن (مه) بمعنى أكفف، و(ما) اسم للشرط، كقوله: (مَا يَفْتَحِ اللهُ للنّاسِ مِن رّحْمَـــة) [فـــاطر ٢])[١]، وهذا في ظني يؤيد ما ذهبنا إليه من أن أصل أدوات الشرط هو (ما) الشرطية وما ألصق بها من قـــوادم تخدم غرضا في الجملة لا تفيده (ما) وحدها.

وبعد هذا العرض المفصل لتقسيم الأدوات صرفيا عند النحاة يمكن أن نلخص إلى أن هناك اتفاقا تامـــا بينهم من حيث الفكرة الأساسية، وهو التقسيم إلى حرف واسم، رغم أن هذا التقسيم قدم في أطر مختلفة تعبر عن جهة التناول.

وتصنيف الأدوات صرفيا لم يعتمد على دراسة وظيفة الأداة في الجملة بعد التركيب، وإنما من مراقبتها في جمل أخرى تختلف عن الجملة الشرطية مثل جمل الاستفهام، أو الجمل الخبرية الأخرى. ورغـــم أن أدوات الشرط قد تكتسب مبنى جديدا يخالف مبناها في جمل وتراكيب أخرى، فإنّ صورتها تلك هي التي تلفت انتباه النحاة.

وعكس لنا اضطرابهم في تصنيف (إذ ما) أن مفهوم الحرفية والإسمية كان غائما، ورغم أن قضية كهذه على جانب كبير من الخطورة لا نجد في النحوتوفرًا على دراستها دراسة وافية. والمشكلة انبثقت من التقســـيم القاصر للكلام، حيث قسم الكلام بنظرة شديدة التعميم إلى أقسامه الثلاثـــة المشـــهورة: الفعـــل، والإســـم، والحرف، واتخت هذه الأقسام الثلاثة تعريفات غير علمية وغير دقيقة. ومن ينظر فيما أورده أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي من تعريفات للإسم والفعل والحرف ينسبها إلى النحاة ويورد معها ما ينقضها[٢]، يدرك مـــدى التخبط الذي حدث في توزيع الكلمات العربية، والسبب في ذلك أن الكلمات قد أخذت تصنيفها في أذهانـــه قبل أن يحاولوا وضع معايير تضبط ذلك، خاصة أنهم كانوا ضيقوا على أنفسهم في هذه القسمة، وما يقـــوم في الذهن هو الذي يكون له الغلبة، مثال ذلك ما ننقله من الصاحبي: (الاسم ما صلح أن يكون فاعلا، قال: وذاك ان سيبويه قال: ألا ترى أنك لوقلت: إنّ يضرب يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلاما كما تقـــول: إنَّ ضـــاربك يأتينا. قال فدل هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل. قال: وعارضه بعض أصحابه في هذا بأن كيـــف وعند وحيث وأين أسماء، وهي لا تصلح أن تكون فاعله[٣].

نلاحظ من هذا النص أن اسمية كيف والأدوات التي معها قائمة في الذهن، و لم يدعهم المعيار المطروح إلى مراجعة تصنيفها، وهذا يعني أن الظاهرة اللغوية المدروسة متى كانت غير متجانسة عسر العثور لهـــا علـــى وصف شامل.

---

[١] العكبري، التبيان ١: ٥٩٠. وانظر أيضا قبل العكبري، مكي، القيسي في مشكل إعراب القرآن ١: ١٣٣، والأنبـــاري في البيـــان ١: ٣٧١.

[٢] أحمد بن فارس الصاحبي ٨٢ وما بعدها.

[٣] أحمد بن فارس الصاحبي ٨٣.

وهذا لا يعني أن المعيار المطروح كاف وحده من أجل تصنيف الاسم، بل إن الاقتصار على معيار واحد فقط لابد أن يخل بدقة التصنيف. فمن أجل تصنيف كلمة لابد أن ندرك كل صفاتها، وقد تتفق كلمتان أو أكثر في صفة أو أكثر ولكن يبقى في النهاية ما يقطع باختلافهما، ومن هذه المواصفات التي يمكن أن ترصد بناء الكلمة، المعاني الصرفية وظيفتها في التركيب. وللباحثين المحدثين جهود مشكورة في هذا المجال من أمثال تمام حسان[1].

ونخلص من هذا كله إلى أن تقسيم الأدوات ذلك التقسيم الصيرفي قد بنى على أساس غير سليم، وأنه غير ذي جدوى،بل إنه قاد الدرس النحوي إلى مناقشات لا فائدة فيها ولا حاجة إليها، ذلك أن اعتبار بعض هذه الأدوات أسماءً استتبع أحيانا دراسة بنائها، إعرابها.

ومن المهم القول إنه يجب أن تعطى الوظيفة التي تشغلها الكلمة في التركيب نصيبا كبيرا في تصنيف الكلمة، وإذا جاز في مثل هذا التركيب: (جاء يزيد) أن أصنف (يزيد) في الأعلام، لأن الوظيفة التي يشغلها في الجملة هي وظيفة اسم لا فعل، ولا يغيب عنا أن هذا هو فعل نقل إلى خانة الأعلام، ومثل هذا النقل يجري في الأدوات فليس ببعيد أن أكثرها كان أصله اسما أو فعلا، ومن الكلمات ما يستخدم فعلا مرة وأداة مرة، وذلك هو الفعل (علا) وحرف الجر (على) تقول:

علا زيد الجبلَ، وزيد على الجبلِ

وهناك أسماء تتحول في بعض التراكيب إلى ما أطلق عليه في النحوالعربي مصطلح (ظروف) – وإن كنت أرى تصنيفها في حروف الجر لأنها تعمل عملها – مثال هذه الأسماء: أمام وخلف، ففي قولنا: (تقدم إلى الأمام وتأخر إلى الخلف) نجد أنهما اسمان، وفي قولنا: (وقف أمام الملك، وقعد خلف الستار)، فهما هنا حرفا جر.

والقول بإدخال الظروف في حروف الجر ليس بجديد فهو مؤسس على رأي كوفي نقله لنا ابن السراج:

(ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض، أمام، وقدام، وخلف، وقبل وبعد، وتلقاء وتجاه، وحذاءَ، وإزاء، ووراء، ممدودات، ومع وعن وفي وعلى ومن، إلى وبين، ودون وعند، وتحت وفوق وقباله، وحيال، وقبل، وشطر وقرب، ووسط، ومثل وسوى، وسواء ممدودة، ومتى في معنى وسط، والباء الزائدة والكاف الزائدة، وحول وحوالي....)[2].

ونضرب مثالا من التغيرات الحديثة في اللغة، فمن يلاحظ استخدام (طال + ما) في لغة أنصاف المثقفين يجد أنه تحول إلى أداة ويمكن أن نلاحظ الفرق في مراقبة الجملتين الآتيتين:

---

[1] انظر كتابه ن اللغة العربية معناها ومبناها.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو١: ٢٤٦.

- طالما جئنا إلى هذا المكان.
- طالما جئنا إلى هذا المكان فدعنا نجلس.

ثالثا: العمل النحوي:

استحوذت الأداة على نصيب كبير من اهتمام النحويين من حيث هي عامل، فجل العوامل لديهم أدوات. والعمل من أهم الأركان التي يعتمد عليها النحوالعربي. وقد نالت الأدوات أهمية بقدر ما للعمل والعامل من أهمية، وقد ظهر ذلك جليا في المؤلفات النحوية[1].

وقد جنت دراسة الأداة باعتبارها عاملا على دراسة الجملة العربية بشكل عام فقد اهملت جوانب مهمة فيها مثل: الزمن، كما لم تلق توفرا على رصد التراكيب المختلفة، ولا أنماط الجملة في التركيب الواحد. وأهملت دراسة التراكيب المتلازمة كدراسة الاستفهام مع الجواب، والإثبات مع النفي.

وليس معنى هذا أنَّ كل هذه القضايا أهملت إهمالا تاما فقد درست ولكن في إطار دراسة العوامل، فلذا لم تعط حقها من الدرس.

ولسنا نرمي إلى اجتثاث نظرية العامل من أُصولها، فهي في الأساس ليست بذات خطر على المنهج العلمي، ولكنها بشكلها الذي انتهت إليه في النحوالعربي وجمدت عليه جعلت النحويين يتوخون ضروبا من التعصف في فهم اللغة ونصوصها، حتى لقد دفعهم حرصهم على اطراد قواعدهم إلى لَيِّ أعناق النصوص لموافقاتها دون معاودة النظر في القواعد نفسها، غافلين عن أن اللغة تنتطوي على حيوية تستعصي على صرامة القوانين.

ولقد كانت نظرية العامل جيدة حيث فسرت مسألة الحركات المتغيرة التي تنتهي بها بعض الكلمات، ولكنها لم توفق حينما جعلت هذه الحركة لازمة من لوازم الوظيفة التي تؤديها الكلمة.

يجزم الفعل المضارع بجملة من الأدوات من بينها أدوات الشرط.

والجزم حالة من حالات المضارع الإعرابية تقابل حالتي الرفع والنصب. والجزم مقصور على الأفعال كما أن الجر مقصور على الأسماء[2]. وعلامة الجزم السكون، أو حذف المعتل يقول ابن الخشاب عن الجزم إنه: (إسكان أو حذف يجري مجرى الإسكان)[3].

---

[1] تجلى الاهتمام بالأدوات في ثلاثة مظاهر:

الأول: تأليف كتب خاصة لدراستها مثل (معاني الحروف) للرماني و(الأزهية في علم الحروف) للهروي، و(رصف المباني) للمالقي، و(الجنى الداني) للمرادي، و(مغني اللبيب) لابن هشام، أولطائفة منها مثل (اللامات) للزجاجي.

الثاني: عقد فصول خاصة لها في الكتب وإطلاق اسمها على الباب.

الثالث: في الفصول المعقودة لدراسة تراكيب مثل الاستفهام والشرط يكون جل الدراسة على الأداة وعملها.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٩.

[3] ابن الخشاب، المرتجل ٢١١.

وقد اختلفت الأقوال حول ما هية السكون أهو حركة أم غير حركة[1]. والحقيقة أن السكون رمز كتابي كالفتحة والضمة يدل على القيمة الخلافية التي تؤديها حالة آخر الفعل المضارع عاطلا من الحركة.

وليس السكون وحده الرمز الدال على الجزم، فالحذف كذلك دال على الجزم في الفعل معتل الآخر. ولكنا نستطيع أن نفسر الجزم صوتيا بأنه سلب لحركة قصيرة آخر الفعل المضارع مثال ذلك فيا لفعل الصحيح:

يَكْتُبُ مُحَمّدٌ ← لَمْ يَكْتُبْ مُحَمَّدٌ

Yaktubu M. > Lam Yaktub M.

فهكذا سلبت الحركة القصيرة وهي الضمة ('__ :u) ووضع السكون (___)، للدلالة على حذف حركة آخر الفعل.

ومثال المعتل:

مُحَمَّدٌ يَدْعُوزَيْدًا ← مُحَمَّدٌ لَمْ يَدْعُ زَيْدًا

M. Yad^{c}uu Z. > Lam Yad^{c}u Z.

تحولت الحركة الطويلة (و) إلى حركة قصيرة (ضمة) لأنها مكونة من ضمتين أي حركتين قصيرتين، فلما سلبت إحداهما بقيت الأخرى[2].

ولكن لماذا تجزم الأدوات ؟

وللإجابة على ذلك ننقل ما يقوله ابن بابشاذ في ذلك:

(وإنما جزمت لما اختصت بالدخول على الأفعال، ومن شأن الحرف إذا اختص و لم يتنزل منزلة الجزء من الكلمة أن يعمل)[3].

---

[1] لقد بسط كمال بشر قضية السكون في النحوالعربي بسطًا جيدًا في كتابه (دراسات في علم اللغة ١٧٥.

[2] يتغير الفعل الأجوف تغيرًا خاصًا في الجزم مثال ذلك:

يَقُولُ محمدٌ > لَمْ يَقُلْ مُحمدٌ Yaquulu M. > Lam yaqul M.

نلاحظ أن سلبت حركة الآخر وقصرت الحركة الطويلة التالية للقاف. وتفسير ذلك أن سلب الحركة القصيرة آخر الفعل للجزم ؛ ولكن هذا أحدث مقطعًا مفرطًا في الطول فاحتيج إلى تقصيره فحولت الضمة الطويلة إلى قصيرة لتحويل المقطع المفرط في الطول إلى طويل فقط، والتغير على النحوالتالي:

يَقُولُ مُحمدٌ > لَمْ يَقُولْ مُحَمَّدٌ > لَمْ يَقُلْ مُحَمدٌ . Yaquulu M. > Lam yaquul M. > Lam yaqul M

إذن فالمقطع (quu) تحول إلى مفرط في الطول بسبب الجزم (quu) فأرجع إلى حالته بتقصير الحركة qul). وانظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة (ط١، دار الثقافة للطباعة والنشر: القاهرة ١٩٧٨) ٦٤، عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (ط١، مكتبة دار العلوم: القاهرة ١٩٧٧ م) ٤٢، ٨٥، رمضان عبد التواب (التطور اللغوي وقوانينه) مقالة في مجلة كلية اللغة العربية: الرياض، ع ٥، ١٩٧٥ م) ١٤٤، الطيب البكوش، التصريف العربي (لا. نا: تونس ١٩٧٣ م) ١٨٦.

[3] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٣.

وبمثل ذلك قال ابن يعيش[1]. وقد حاول الإجابة على سؤال طرحه هو، وذلك: (لم كان عمل بعض الحروف المختصة بالأفعال الجزم وبعضها النصب ؟ فالجواب عن ذلك أن ما نقله إلى معنى لا يكون في الإسم عمل فيه إعرابا لا يكون في الإسم ولما كان الشرط والأمر والنهي لا يكون إلا في الأفعال عملت أدواته فيها الجزم الذي لا يكون إلا في الأفعال)[2].

وتنبه إلى أن هذا الكلام يسري على النواصب فقط فقال:

(فإن قيل فالحروف الناصبة نحوأن ولن إذن وكي قد أحدثت في الفعل ما لا يكون في الأسماء فهلا كانت جازمة قال لعمري لقد كان القياس فيها ما ذكرت غير أنه عرض فيها شبه من أن الثقيلة فعملت عملها على ما سبق)[3].

وقد استهدفت هذه المقولة للنقد من قبل الدارسين المحدثين فهذا على أبوالمكارم يقول:

(كيف استمد النحاة مقومات هذه النظرية بأحكامها الكلية ؟ ولقد وضع النحاة في الاعتبار مجموعتين من الحروف، وأهملوا ما سواهما، مجموعة (حروف الجزم) ثم مجموعة (حروف الجر). وقد عملت حروف الجزم في الأفعال العمل الخاص بالأفعال وهو الجزم. كذلك عملت حروف الجر في الأسماء العمل الخاص بالأسماء وهو الجر، وإذن (فقد عمل كل حرف في القبيل الذي يدخل عليه العمل الخاص به)، وإذن من الممكن أن يكون الاختصاص محور العمل. وهكذا وجدت النظرية وتحددت أحكامها)[4].

ومضى يفند هذه النظرية، فذكر أنها تتناقض مع غير حروف الجز والجزم، فهناك حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال فكان حقها طبقا لهذه النظرية ألا تعمل ومع ذلك فهي تعمل، مثل: (ما) (لا)، (إن) النافيات، و(حتى) و(كي) التعليلية. وهناك حروف مختصة كان ينبغي أن تعمل لكنها مهملة، مثل (ها) للتنبيه، و(ال) للتعريف ويختصان بالأسماء، و(قد) و(السين) و(سوف) وهي تختص بالأفعال. كذلك لا يقتصر عمل ما يعمل من الحروف على الحركة الخاصة بالنوع الذي يعمل فيه، فإن منها ما يعمل النصب والرفع مثل: (إنَّ) واخواتها، و(أَنْ) وأخواتها، والأوليات تختص بالأسماء وتعمل النصب والرفع والأخريات مختصة بالأفعال وهي تنصبها. والنصب والرفع مشتركان بين الأسماء والأفعال[5].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٠.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤١.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤١.

[4] على أبوالمكارم، تقويم الفكر النحوي ١٩٣ – ١٩٤.

[5] على أبوالمكارم، تقويم الفكر النحوي ١٩٤.

وينجزم فعل الشرط، وفعل جواب الشرط. ويكاد يتفق النحويون على أن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط. أما فعل جواب الشرط ففي جازمة خلاف.

والقول الأول ما مجده عند سيبويه حيث يقول:

"واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله"[١].

ووجد السيرافي هذا النص ملبسا لأنه يحتمل دلالتين، فقال: "وقوله وينجزم الجواب بما قبله يجوز أن يكون بجملة ما قبلها وهو إنْ والشرط، ويحتما أنْ يكون بإنْ وحدها والاختيار عندي أنْ يكون بإنْ وحدها وقد مضى ذكر اختياري رفع خبر الابتداء بالابتداء"[٢].

ولكن السيرافي لم يتنبه إلى نص آخر عند سيبويه يقيد هذا النص بدلالة محددة وذلك قوله: (وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تَأتِيني بِإنْ تَأتِيني)[٣]، وقد عورض سيبويه في ذلك بحجة أن الفعل لا يجزم الفعل، فاحتج بأن الأداة والفعل بمنزلة الأمر الذي يعمل عمل الأداة[٤].

وتابعة المبرد[٥] وابن جني[٦] في أن الجازم هو (إنْ) والفعل معا.

والقول الثاني هو أنه مجزوم بالأداة بمعنى أن الأداة جازمة لفعل الشرط وفعل جواب الشرط، وممن يقول بهذا: الزجاجي[٧]، والسيرافي كما تبين من النص الذي نقلناه[٨]، والرماني[٩]، وذهب الأنباري في (الإنصاف) (الإنصاف) إلى أن هذا مذهب جمهور البصريين[١٠].

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٢.

[٢] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٢٩. وقد وهم المرادي فذكر أن السيرافي عزا إلى سيبويه القول بأن الأداة وحدها هي الجازمة للجزاء، وواضح من النص أن هذا مذهب السيرافي واختياره و لم يزد السيرافي على أن بين احتمالات دلالة النص. انظر المرادي، شرح ألفية ابن مالك ٤: ٢٤٤.

[٣] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٣، وقد شرح السيرافي هذا النص دون أن يتنبه إلى دلالته على النص السابق قال السيرافي (كما أن حرف الشرط وفعله هوالجازم للجواب وذلك قوله وإنما إنجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني بإن تأتني) انظر شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤٩.

[٤] الفارسي، أقسام الأخبار، تحق: على جابر المنصوري (مجلة المورد ٧ ع ٣، ١٩٧٨) ص ٢١٥.

[٥] المبرد، المقتضب ٢: ٤٩.

[٦] ابن جني، الخصائص ٢: ٣٨٨.

[٧] الزجاجي، الجمل ٢١٧.

[٨] انظر ص ١٩٤.

[٩] الرماني، شرح كتاب سيبويه ٣: ١٦٠.

[١٠] الأنباري، الإنصاف ٢: ٦٠٢، ومن هؤلاء النحويين: الهروي الواضح ٩٤. ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٥. الجرجاني، الجمل ٢٤. المطرزي، المصباح ١٠٢. ابن معطي، الفصول الخمسون ٢٠٦. الشلوبيني، التوطئة ١٤٥. ابن عصفور، المقرب ٢: ٢٧٣. المالقي، رصف المباني ١٠٤. والمرادي، الجني الداني ٢٠٧.

والقول الثالث أنه مجزوم بفعل الشرط وحده. ولم يذكر صاحب الإنصاف من يقول به، غير أن نجده منسوبا إلى الأخفش في (شرح الكافية)[1]. وقد أخذ بهذا القول ابن مالك فقال: (وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافا لزاعمي ذلك)[2].

والقول الرابع وقد ذكره صاحب التصريح فقال: (وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما ترفعا وهذا نقله ابن جني عن الأخفش)[3].

والقول الخامس وهو تفسير الأنباري وهو أن العامل في فعل جواب الشرط هو الأداة ولكن بوساطة فعل الشرط[4]. وهذا التفسير محاولة لتعديل التفسير الأول ويتابعه في هذا ابن الخشاب[5] وابن يعيش[6].

والقول السادس وهو أن فعل جواب الشرط مجزوم على الجوار أي لمجاورته فعل الشرط، وقد نسب الأنباري هذا إلى الكوفيين[7].

وقد شك أحد الدارسين المحدثين وهو محمد خير الحلواني في هذه القضية ذاهبا إلى أن كتب الكوفية لا تذكرها[8].

والقول السابع وهو أن فعل جواب الشرط مبني على (الوقف). ونسب الأنباري هذا القول إلى أبي عثمان المازني[9].

---

[1] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٤.

[2] ابن مالك، التسهيل ٢٣٧.

[3] الأزهري، شرح التصريح ٢: ٢٤٨.

[4] الأنباري، الإنصاف ٢: ٦٠٨ وذهب يدعم رأيه بقياس من خارج اللغة ليزيد فكرته إيضاحا فشبه جزم الأداة لفعل جواب الشرط بوساطة فعل الشرط بتسخين النار الماء بوساطة القدر.

[5] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٦.

[6] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٢.

[7] الأنباري، الإنصاف ٢: ٦٠٢.

[8] محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي ٢٧٠، يقول المؤلف: (ففي المسألة التي دار الخلاف فيها حول جزم جواب الشرط يسوق على ألسنة الكوفيين قوله تعالى (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) على أن: المشركين معطوف مجرور على الجوار، ويبين في رده عليهم أنها معطوفة على: أهل الكتاب وساق على ألسنتهم أيضا أنهم احتجوا بقوله تعالى: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) على أن: أرجلكم مجرورة على الجوار، فتأول الجر ولم يثبت رأيهم.

هذا الذي ذكره أبوالبركات لا تثبته الكتب الكوفية الموجودة، فابن خالويه لا يختلف عن أبي البركات في إعراب الآية الأولى، وأما الآية الثانية فقد وقف عندها الفراء دون أن يذكر الجوار، الذي نسبه الأنباري إلى الكوفيين).

[9] الأنباري، الإنصاف ٢: ٦٠٢.

وقد نسب ابن الخشاب وابن يعيش والرضى إلى المازني: أن فعل الشرط وفعل جواب الشرط مبنيان[1]. مبنيان[1].

ويعرض الأنباري ومن جاء من بعده إلى مناقشة كل تفسير مناقشة منطقية فيرد منها ما يرد ويقبل منها ما يرتضي. وكل هذه التفسيرات وما نتج عنها من مناقشات منطقية ليست بذي فائدة للغة لأن اللغة لها قوانينها الخاصة بمعزل عن المنطق.

وقد استغرقت التفسيرات الاحتمالات الرياضية الممكنة. واعتمدت تفسيرات البصريين على العامل اللفظي، واعتمد التفسير المنسوب للكوفيين عاملا معنويا (الجوار) أما تفسير المازني فهو يلغي العمل.

وربما يكون التفسير الذي يذهب إليه جمهور البصريين وهو أن الأداة جازمة للفعلين ربما يكون أكثر سهولة.

ويلاحظ أن هذه التفسيرات تدور حول الفعل حسب ما جاء في الصورة الأساسية للجملة الشرطية. وما دامت الأفعال مجزومة في الصورة الأساسية فإن هذا الحكم لابد أن يعمم على الأفعال في الصور الأخرى، وسوف نتعرض لهذه الصور في موضع آخر. ومعنى هذا أن آراء النحاة حول جازم فعل الشرط وفعل جواب الشرط لم تكتف بالتفسير للجزم وإنما جعلت الجزم أساس وحكما عامًا.

تقسيم الأدوات إلى جازمة وغير جازمة:

قلنا في الحديث عن أهمية الأداة أنها اكتسبت أهميتها من حيث العمل، فإذا كان للأداة أثر بارز على الحركة الإعرابية فإنها تحظى بدراسة النحاة، ولذلك نجد هنا أبوابا معقودة للنواصب والجوازم وما إلى ذلك، ولكن أدوات مثل أدوات الاستفهام نجد الحديث عنها مبعثرًا لا يضمه حيز واحد.

ونلحظ أثر الاهتمام بالأدوات العوامل في مراقبة دراسة أدوات الشرط، فغالبا ما تذكر أدوات الشرط العاملة ويستكمل الحديث عن سائر الحروف أثناء الدراسة، ويكون حديثا عارضا.

وبهذا يكون قد نشأ ما أطلقنا عليه بالتقسيم النحوي فقد قسم النحاة الأدوات إذن إلى قسمين: أدوات عاملة وأدوات غير عاملة، ولكن هذا التقسيم لم يظهر بشكل واضح إلا في فترات متأخرة في الكتب التعليمية، أما في كتب النحوالمتقدمة فهو مفهوم من طريقتهم في دراسة الأدوات دون أن يكون منهم قصد مباشر إلى تقسيمها، ولعل ذلك راجع إلى شعورهم أن الأصل في الأدوات الشرطية العمل، وأن الجزم سمة من سمات الأداة الشرطية فوصفوا الأدوات الهوامل بأن فيها معنى الشرط.

---

[1] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٦. وابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٢. والرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٤، ويبدوأنهم استفادوا بذلك من العبارة التي وردت في الإنصاف ٢: ٦٠٩: (فكذلك فعل الشرط) ففهم من ذلك مبنى كفعل جواب الشرط لأنهما لم يقعا موقع الاسم.

وبدأت هذه القسمة عند سيبويه، إذ عدد الأدوات العاملة، ثم تحدث بعد ذلك عن أدوات أخرى. وهي: (كيف) و(إذا)، أما (كيف) فإنه يروي عن الخليل استكراه الجزم بها فهي ليست (من حروف الجزاء، ومخرجها عن الجزاء)[1]، وهذا يعني أمرين: الأول إخراج (كيف) من أدوات الشرط، والثاني ربط الشرط بالجزم.

ومن هنا يمكن أن نفهم أيضا الكلام على (إذا) فهي ليست من أدوات الشرط، وإلا في مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر في الشعر تجزم الفعل[2]، ويسأل سيبويه الخليل عن السبب الذي من أجله لا يستخدمون (إذا) في الشرط فيجيبه بأن (إذا) إنَّما تجيءُ وقتًا معلوما[3]، ومعنى ذلك أنها إنَّما تعين نقطة التقاء حدثين في المستقبل، دون أنْ تجعل حدوث أحدهما مشروطا بحدوث الآخر. ولكنها في الشعر كما تلاحظ من الشواهد المذكورة[4] تضطلع بتلك الوظيفة الشرطية، فتجمع إلى تعيينها نقطة التقاء الحدثين في المستقبل ترتب حدوث أحدهما على الآخر، فتمتاز بذلك على (أنْ).

وننتهي من هذا إلى أن جذور القسمة النحوية للأدوات قد بدأت في الكتاب، فرغم ربط (حروف الجزاء) بالقدرة على الجزم، ومحاولة إقصاء (كيف) عن مجموعة (حروف الجزاء)، والسكوت عن حرف مثل (لو)، رغم ذلك نقول إنَّ هذا يشي بوجود أدوات الشرط الهوامل.

واتخذت الأدوات العوامل تقسيما داخليا، وهو:

(١) ما يجزم في مستوى معين من الاستخدام اللغوي وهو الشعر: وهي الأداة (إذا).

(٢) ما يجزم في المستويات المختلفة للاستخدام اللغوي، وهي ما عدد سيبويه من أدوات في بداية باب الجزاء[5].

ونستطيع القول إننا أمام محورين من محاور التقسيم: الأول هو محور الإعمال والإهمال ؛ والمحور الثاني مستوى الاستخدام. وسوف نراقب مراعاة هذين المحورين فيما يأتي من محاولات تقسيم نحوية.

وتابع المبرد سيبويه في اعتبار (إذا) أداة جزاء في مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر، وبين كيف أنها لا تصلح أن تكون أداة شرط[6]. فشرح بذلك مصطلح (مؤقتة) الذي يقابله مصطلح (مبهمة)، ويكثر دوران هذين المصطلحين في الحديث عن (إذا)، ويفهم من مصطلح (مؤقتة) أن وقت وقوع الحدث محدد بهذه الأداة، ومن مصطلح (مبهمة) أن الأداة لا تحدد وقتا لوقوع الحدث إذْ تجعله مفتوحا.

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٠، ومخرجها على الجزاء أي: المعنى المفهوم من الجملة هوما يفهم من الجملة الشرطية.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٦١.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٠.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٦١ – ٦٢.

[5] سيبويه، الكتاب ٣: ٥٦.

[6] المبرد، المقتضب ٢: ٥٥ – ٥٦.

وسكت المبرد عن (كيف) وكذلك سكت عن (لو) في (المقتضب) غير أنه تحدث عن (لو) في الكامل في غير موضع، فقرر أنها تشارك (حروف الجزاء) في ابتداء الفعل وجوابه[١]، وأنها قد تتسع فتصير في معنى (إنْ) الواقعة للجزاء نحو: أَنْتَ لَا تُكْرِمُنِي ولَوأَكْرَمْتُكَ، تريد (إنْ)[٢]، رغم هذا فهو يخرجها من (حروف الجزاء)، فلا تجزم كما تجزم (إنْ)، لأن (حروف الجزاء) إنما تقع لِمَا لَمْ يقع، ويصير الماضي معها في معنى المستقبل، و(لـــو) تقع في معنى الماضي[٣].

ولكن هذا الحديث عن (لو) يحمل في ثناياه اعترافًا بأن (لو) أداة من أدوات الشرط لا تختلف عنها إلا في أنها لا تجزم.

وبهذا لا نجد عند المبرد سوى القسمة الداخلية لعوامل المجازاة، وباستخدامه مصطلح (عوامل المجازاة)[٤] يؤكد متابعته سيبويه في ربط الأداة بالعمل.

وتابع ابن السراج بعد ذلك سيبويه والمبرد فأشار باقتضاب إلى أنَّ (إذا) يجازى بها في الشعر ضرورة[٥]، ضرورة[٥]، أي أنها تستخدم أداة شرط جازمة. وهذا إلحاح على مراعاة مستوى الاستخدام، غير أن النحـــاس ينسب إلى النحاة جميعا القول بجواز الجزم بـــ (إذا) وجعلها بمنزلة (حروف المجازاة) لأنها لا تقع إلا على فعـــل وهي تحتاج إلى جواب وهكذا (حروف المجازاة)[٦]. ويستثني الخليل وسيبويه والفراء الذين يختارون عدم الجـــزم بها لأن ما بعدها مؤقت[٧]. ويعني عدم الجزم بها عند سيبويه إخراجها من ادوات الشرط.

وفي حديثه عن (لو) ينطلق من معطيات كتاب الكامل للمبرد فهو يعدها مشبهه (لحروف الشـــرط) [(٨)]، فهي لا يليها إلا فعل[٨]، ولابد لها من جواب[٩]، ولكنها رغم أن فيها معنى الشرط والمجازاة لا يجازى بها[١٠]. بها[١٠].

ويورد قول المبرد في تعليل ذلك[١١].

---

[١] المبرد، الكامل ١: ٢٧٨.

[٢] المبرد، الكامل ١: ٢٧٧.

[٣] المبرد، الكامل ١: ٢٧١، ١: ٢٧٧.

[٤] المبرد، المقتضب ١: ٤٦.

[٥] ابن السراج، الأصول في النحو٢: ١٦٦.

[٦] النحاس، إعراب القرآن ١٣٠١ – ١٣٠٢.

[٧] النحاس، إعراب القرآن ١٣٠٢.

[٨] النحاس، إعراب القرآن ٥٩٧، ١٣٣٩.

[٩] النحاس، إعراب القرآن ٦٩.

[١٠] النحاس، إعراب القرآن ٨٩٣.

[١١] النحاس، إعراب القرآن ٦٩.

ولا نستطيع أن نفهم من شبه (لو) بـــ (حروف الشرط) ومن تضمنها لمعنى الشرط والمجازاة إلا كونها أداة شرط ولعل مفهوم (يجازى بها) بدأ يقتصر على معنى (يجزم بها) ويورد الرماني ما يقال من تضـــمن (لـــو) لمعنى الشرط، فهي عنده من الحروف الهوامل[١]، وما منعها من العمل – وفيها معنى الشـــرط – إلا مخالفتـــها (حروف الشرط) بأنها لا ترد الماضي مستقبلا[٢].

أما ابن فارس في الصاحبي فهو يقول عن (إذا): (تكون إذا شرطا في وقت مؤقت، تقول: إذا خرجت خرجت)[٣] ومعنى هذا أن ابن فارس لا يربط الشرط بالجزم أوانه ممن يجيز الجزم متابعا في ذلك من أشار إلـــيهم النحاس من قبل[٤].

على أن ابن فارس لغوي يهتم بالمعاني الدلالية أكثر مما يهتم بالقضايا النحوية، ولذا لا نجده يتحـــدث عن (كيف) الشرطية[٥].

أما عن (لو) فهو يورد قول الفراء بأنها تقوم مقام (إنْ)، لأن فيها معنى الشرط[٦].

ويعد القزاز الجزم بـــ (إذا) ضرورة شعرية متابعا بذلك سيبويه، أما الجزم بها فلمشـــابهتها (حـــروف الشرط) بردها الماضي إلى المستقبل[٧].

وهي عند الهروي ظرف زمان للمستقبل في معنى (الجزاء)[٨]. ويؤكد القيسي أن (لو) فيها معنى الشرط الشرط ولكنها لم تجزم لأنها خالفت (حروف الشرط) لاختلاف المعاني فهي لا ترد الماضي مستقبلا[٩] وكذلك يعلل لعدم الجزم بـــ (إذا) في كل الكلام بأنها مخالفة (حروف الشرط)[١٠]. ولعل هذه النظـــرة إلى (لـــو) هـــي التمهيد الطبيعي لظهور التقسيم الواضح في الكتب التعليمية لأدوات الشرط إلى جازم وغير جازم.

ويضيف ابن بابشاذ أدوات الشرط في الحروف الجازمة حيث يدرسها أثناء دراسته للحـــرف الجـــازم (إنْ) الشرطية، ذلك أن بقية الأدوات محمولة عليها[١١]. ويذكر (إذا) عرضا ويشترط للجزم بهـــا أن تكـــون في

---

[١] الرماني، معاني الحروف ١٠١.

[٢] الرماني، معاني الحروف ١٠٢.

[٣] ابن فارس، الصاحبي ١٣٩.

[٤] انظر ص ٢٠٢. والنحاس، إعراب القرآن ١٣٠١.

[٥] ابن فارس، الصاحبي ١٥٩.

[٦] ابن فارس، الصاحبي ١٦٣.

[٧] القزاز، ضرائر الشعر ٢٢٨ – ٢٢٩:

[٨] الهروي، الأزهية ٢١١.

[٩] القيسي، مشكل إعراب القرآن ١: ٦٦، وانظر حديثه عن (إذا) في ٢: ٢١٩، ٢٦٤.

[١٠] القيسي، المشكل ٢: ٣٤٨ وانظر حديثه عن (إذا) في ٢: ٢١٩، ٢٦٤.

[١١] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٢.

الشعر ومعها (ما)، وينسب الجزم بـــ (كيفما) إلى الكوفيين دون البصريين[1]، ونلاحظ أن ابن بابشاذ تحـــدث عن الجزم أو عدم الجزم في (إذا) و(كيفما)، ولكنه لم يذكر شيئا عن معنى الشرط فيهما.

أما الجرجاني فقد تحدث في المقتصد عن (إذا) وذكر الشبب الذي من أجله لم تستعمل أداة للشـــرط وهو ما وجدناه سابقا عند الخليل وسيبويه، وهو بذلك لم يقتصر على الحديث عن الجزم بها وعدمـــه وأكـــد بذلك أن الشرط بها مرتبط بالجزم، وإذا استخدمت أداة شرط صارت بمنزلة (إنْ)[2].

ونجد لأول مرة عند الزمخشري في المفصل تصريحا بأن (لو) أداة شرط مثل (إنْ) يقول الزمخشري عـــن (إنْ) و(لو): (يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطا والثانية جـــزاء كقولـــك: إنْ تَضْـــرِبْنِي أَضْـــرِبْك ولَوجِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ)[3].

والزمخشري بهذا يضرب صفحا عن قضية الجزم فرغم أن (لو) غير جازمـــة لم يخرجهـــا مـــن أدوات الشرط، وهذا يعني أن أدوات الشرط على نوعين: جازم وغير جازم. وفي (الأنموذج) يذكر (إنْ ولو) في فصل (حرف الشرط)[4].

ولا نجد عند ابن الشجري إلا ترديد سبب عدم الجزم بـــــ (إذا) دون الالتفـــات إلى صـــلة الجـــزم بالشرط[5]، وعلى أية حال فليس عند ابن الشجري تقسيم لأدوات كما ذكرنا سابقا. وكمـــا لم نجـــد لقـــول الزمخشري صدى عند ابن الشجري كذلك لا نجد له عند ابن الأنباري أيضا فهو يكتفي في حديثه عن (لـــو) بتكرار القول بأن فيها (معنى الشرط) ومع ذلك فهي لم تجزم لأنها لا تنقل الماضي إلى المستقبل بخلاف حـــرف الشرط، والشرط إنما يكون بالمستقبل[6].

وهذا ما ردده العكبري أيضا[7]. أما ابن يعيش فهو يفصل فكرة الزمخشري عن (لو) ويقول إن الخلاف الخلاف بين (لو) و(إن) في الزمان وإنْ كانت (لو) مثل (إنْ)، يقول ابن يعيش عن (لو): (فهي خـــلاف إنْ في الزمان وإنْ كانت مثلها من جهة كون الأول شرطا للثاني ولذلك قال صاحب الكتاب فيهما (إنهما يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطا والثانية جزاءا كقولك إنْ تَضْرِبْنِي أَضْرِبْك ولَوجِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ) فيتوقـــف وجود الضرب الثاني على وجود الضرب الأول كما يتوقف الإكرام على وجود المجيء)[8] ومن أجـــل هـــذا

---

[1] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٧ – ٢٤٨.

[2] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٢.

[3] الزمخشري، المفصل ٣٢٠.

[4] الزمخشري، الأنموذج في النحو(ط ١ مط الجوائب: قسطنطينية ١٢٩٩) ١٠٤.

[5] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٣٣٣.

[6] ابن الأنباري، البيان ١: ١١٥ – ١١٦.

[7] العكبري، التبيان ١٠١.

[8] ابن يعيش، شرح المفصل ٨: ١٥٦.

الخلاف يقول إنَّ فيها (معنى الشرط)[١]. وأنها تشبه أداة الشرط[٢]. المهم أن ثمة إحساسا بوجود أدوات شرط غير غير جازمة وإنء لم يكن التقسيم واضحًا. وهذا الاحساس نجده عند الشلوبيني إذ يقول عن (لولا): (لولا زيد لأكرمتك، فإنَّ هذا من باب الشرط والجزاء من حيث كان سببا ومسببا عنه، ولم يكن فيه جزم)[٣]، ولكننا لا نستطيع الجزم بأن صورة التقسيم متضحة عنده لأنه يدرس أدوات الشرط في إطار الأدوات الجازمة ويصنفها في الجازم المقتضي فعلين[٤] وكذلك وصنفها ابن عصفور في جوازم الفعل المضارع وسماها جازم فعلين ولذلك لم نجد عنده ذكرا لأدوات غير جازمة[٥].

أما ابن مالك فإنه يصرح في التسهيل بأن (لو) (حرف شرط)، واستعمالها في الماضي غالبا، فإذا لم يجزم بها إلا اضطرار[٦]، وكذلك (كيف) جوزي بها معنى لا عملا[٧]، أي أنها من أدوات الشرط غير الجازمة، ونفهم من ذلك أن الجزم ليس لازمة في كل أدوات الشرط، فثمة أدوات شرط جازمة وأخرى غير جازمة ولكن يظل عدم التصريح بالقسمة موجودا. ولعل ذلك راجع إلى أن ادوات الشرط تدرس فس إطار الجوازم أساسا، ثم تلحق بها ملاحظات عن أدوات شرطية غير جازمة، وذلك واضح من ألفية ابن مالك فبعد أن أنهى الكلام على أدوات الشرط الجازمة عقد فصلا للأداة (لو) وحدها[٨].

وعند الرضى في شرح الكافية ما وجدناه عند متقدميه من اعتبار (لو) أداة شرط فالكلام الذي يساق حولها مأخوذ فيه هذا الاعتبار، فـ (لو) عنده موضوعه لشرط مفرض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه لعدم جزائه[٩]. ولكنا أيضا لا نجد تصريحا بتقسيم أدوات الشرط إلى أدوات جازمة وأُخرى غير جازمة.

وينظر المالقي إلى (لو) مرة على أن فيها (معنى الشرط) وإن لم يكن لفظها كذلك، ولا عملها، وتخلص الفعل أبدا إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط[١٠]، ولكنه يعود مرة أُخرى فيقول إنَّها (حرف شرط)

---

[١] م.ن.، ص. ن.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ١٠.

[٣] الشلوبيني، التوطئة ٢٣٦.

[٤] م.ن.، ص. ن.

[٥] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٣.

[٦] ابن مالك، التسهيل ٢٤٠، وكذلك صرح بذلك في الألفية قال:

((لو) حرف شرط، في مضى ويقل

إيلاؤها مستقبلا، لكن قبل)

انظر شرح ابن عقيل ٢: ٣٢٦.

[٧] ابن مالك، التسهيل ٢٣٦.

[٨] انظر نص الألفية في شرح ابن عقيل ٢: ٣٢٦.

[٩] الرضى، شرح الكافية ١: ١٠٩.

[١٠] المالقي، رصف المباني ٢٩٠.

بمنزلة (إنْ)، إلا أنها لا يجزم بها، كما يجزم بـــ (إنْ)[1] ، وهذا يعني أنها أداة شرط غير جازمة، ولكنا نعود فنقول فنقول إنَّ فكرة التقسيم لم تظهر جلية بَعْدُ خاصة أن المالقي لم يتخلص بَعْدُ من فكرة إخراج (لو) مـــن أدوات الشرط).

وينقل المرادي اختلاف النحاة في (لو) فيقول: (اختلف في عد (لو) من حـــروف الشـــرط. فقـــال الزمخشري وابن مالك: (لو) حرف شرط، وأبى قوم تسميتها حرف شرط، لأن حقيقة الشرط إنما تكـــون في الاستقبال، و(لو) إنما هي للتعليق في المضي فليست من أدوات الشرط)[2] وكان كلام المرادي على (لو) طويلا ولكنه لا يفيدنا في التعرف على ظهور الاتجاه نحوتقسيم الأدوات الشرطية إلى جازمة وغير جازمة. وليس لنـــا أن نتوقع مثل ذلك في كتب الحروف بسبب طبيعة تصنيفها المعجمي لذلك لا نجد عند ابـــن هشـــام اتجاهـــا نحوتقسيم الأدوات، ولكنه فصل الكلام على (لو) مستفيدا مما جاءَ به المرادي من أقوال وأعاد تنظـــيم المـــادة تنظيما جيدًا وهي عنده على خمسة أوجه، ويهمنا الوجه الأول والثاني، فالأول المستعمل في نحـــو: (لوجـــاءني لأكرمته) فهذه تفيد الشرطية، أي عقد السببية والمسببة بين الجملتين بعدها، وتفيد تقييـــد الشـــرطية بـــالزمن الماضي، وتفيد الامتناع [٦]، والقسم الثاني: أنها تكون حرف الشرط في المستقبل، إلا أنها لا تجزم[3]، وذلك لغلبة لغلبة دخول (لو) على الماضي، ولوأُريد بها معنى إن الشرطية[4].

ولعل هذين الوجهين يفسران لنا ما وجدناه عند المالقي سابقا من النظر إلى (لو) على أن فيها (معـــنى الشرط) مرة وعلى أنها (حرف شرط) مرة أخرى[5].

وتحدث ابن هشام عن (كيف) على اعتبار أنها شرطية وأورد الخلاف في جزمهـــا[6]. أمـــا (إذا) فلـــم يوردها في المعنى. ويردد السيوطي كثيرًا من الأفكار التي أُثيرت حول (لو) دون أن يأتي بجديد، بل إنه دون من سبقوه تنظيما ووضوحا[7].

ونستطيع الآن القول إنَّ محاولة تقسيم أدوات الشرط مرت بمراحل، المرحلة الأولى هي المرحلة المتقدمة والتي يمثلها سيبويه والمبرد، وفي هذه المرحلة كانت أدوات الشرط تدرس في باب خاص هو (باب الجـــزاء) أو (المجازاة)، ولكن (الجزاء) في تلك المرحلة كان مرتبطا بالجزم فأداة (الجزاء) لابد لها أن تكون جازمة، لـــذلك

---

[1] المالقي، رصف المباني ٢٩١.

[2] المرادي، الجنى الداني ٢٨٣.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٢٨٨.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٣٠٠.

[5] ذكرنا هذه الملاحظة في ص ٢٠٧ – ٢٠٨ وانظر: المالقي، رصف المباني ٢٩٠ – ٢٩١.

[6] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٢٢٥.

[7] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٤، ٢: ٦٥، ٢: ٦٦، ٢: ٦٧.

نوقشت أداوت أخرى أثناء الدراسة تشابه أدوات الشرط أي أدوات (الجزاء) من حيث المعنى الذي تؤديه في الجملة، ولكنها لا تجزم، لذلك لا تعد من أدوات الشرط.

وكان هناك فرصة بعد ذلك لتعميق مفهوم الشرط وأدواته، ولكن المرحلة التالية كانت أكثر اهتماما بالعمل والعامل، فنظر إلى أدوات الشرط من حيث هي عوامل، لذلك صنفت في الحروف التي تجزم الفعل الضارع. وعد ابن السراج للشرط حرفا واحدا هو (إنْ)، وقد يحذف وتنوب عنه أسماء. ويذكر ابن السراج (لو) وأوجه شبهها بأدوات الشرط، غير أنها لا يجازى بها، ويفهم من استعماله (لا يجازى بها) أنه (لا يجزم بها).

ويتردد بعد ذلك ذكر ما في بعض الأدوات مثل (لو) من دلالة على الشرط بحيث لا تختلف عنها إلا بعدم الجزم ونجد ذلك عند الرماني والقيسي وبعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة وفيها يصرح الزمخشري بكون (لو) أداة شرط مثل (إنْ) ويدرسهما تحت فصل (حرف الشرط) ولكن دراسة أدوات الشرط في جوازم المضارع ظلت متبعة منذ بدأت عند ابن السراج، واستمرت إلى الشلوبيني وابن عصفور اللذين فرقا بين ما يجزم فعلا وما يجزم فعلين وضمنوا القسم الثاني أدوات الشرط وهي المرحلة الرابعة وظلت تدرس الأدوات غير الجازمة ضمنا دون أن تخصص بفصل خاص، وتأتي المرحلة الخامسة وهي التي يمثلها ابن مالك ذلك أنه خصص للأدوات غير الجازمة فصلا ألحقه بالأدوات الجازمة، وأتبعه في ذلك من جاء بعده من شراح ألفيته كابن هشام وابن عقيل وغيرهما[1].

رابعا: الجانب الدلإلى:

من أبرز ما يميز أداة الشرط عن غيرها من الأدوات جانبها الدلإلى، وقد ركز النحاة في حديثهم عن جانب الأداة الدلإلى على أمرين: الأول أن دلالتها عامة ومبهمة، والأمر الثاني: أن فيها (معنى الشرط) أو (معنى الجزاء) أو معنى المجازاة وكل هذه المصطلحات مترادفة وغالبا ما يقصد بمعنى الشرط وما يرادفه التعليق، أي الربط الشرطي بين حدثين.

ومهما يكن من أمر فإن هذا الجانب على شيء من الغموض يحتاج معه إلى شيء من البسط لذا سنتناول في الصفحات التالية قضية الإبهام والعموم، ثم نحاول معرفة ما يقصد بمعنى الشرط، وبعد هذا نعقد دراسة لأداة يقال إن فيها معنى الشرط وهي (أمَّا).

[1] واتبعه أيضًا بعض المؤلفين المحدثين الذين ألفوا كتبا نحوية تعليمية متأثرة في منهجها بالألفية، وقد سمى بعضهم الفصل الذي يدرس به لو(أدوات الشرط غير الجازمة)، من هؤلاء: محمد عيد (النحوالمصفى) ٢٩٠، أمين علي السيد (في علم النحو) ٢٧٢.

١ - الإبهام والعموم في الأداة الشرطية:

إنَّ من اللوازم التي لابد أن تكون لأداة الشرط هو أن لا تدل على محدد وإنما تكون دلالتها مبهمة وعامة، فالأداة (إنْ) في الجملة: (إنْ يَدْخُلْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عمرٌو) لا تحدد وقتا وإنما تكتفي بهذا الربط الشرطي بين الحدثين، وهي بهذا تختلف عن (الظرف) (إذا) إذْ تعين (إذا) نقطة التقاء الحدثين، (فتجيء وقتا معلوما) كما يقول الخليل[١]، وذلك سماها المبرد (مؤقته)[٢]، وكأنها تضطلع بتعيين وقت حدوث الحدث الرئيسي في الجملة.

يقول سيبويه: (وسألته عن إذا، ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في (إذ)، إذا قلت: أَتَذْكُرُ إذْ تَقُولُ، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى. ويبين هذا أن إذا تجيء وقتا معلوما، ألا ترى أنك لوقلت: آتِيك إذا إحْمَرّ البُسْر كان حسنا، ولوقلت: آتيك إنْ إحمرَّ البُسْرُ، كان قبيحا. فإنْ أبدا مبهمه، وكذلك حروف الجزاء. وإذا توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه. وقال ذوالرمة:

تُصغِي إذَا شَدَّهَا بالرَّحْلِ جَانِحَةً

حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِها تَثِبُ)[٣]

ويمكن أن تتضح الفكرة إذا قلنا: إنَّ (إذا) كالضمير الموصول لا تحول الجملة التي هي فيها من البساطة إلى التركيب ولكنها في الشعر كما يرى سيبويه تأتي مثل (إنْ) ولكن ذلك من قبيل الاضطرار، يقول:

(وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لابد لها من جواب.

وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذَا قَصُرَتْ أَسَيَافُنَا كَانَ وصْلُهَا خُطَانَا إلى أعْدَائنَا فَنُضَارِبِ)[٤]

ولابد أنها في هذه الحالة ستنسلخ من الدلالة الظرفية الخاصة حيث لم يعد ما بعدها صلة لها، والمعيار الذي جاء به الخليل لا يضطرب هنا فلوأحللنا مكانها (إنء) لكان الكلام مستقيما على هذا النحو.

[إن] قَصُرَتْ أَسَيَافُنَا كَانَ وصْلُهَا خُطَانَا إلى أعْدَائنَا فَنُضَارِبِ

ولابد من التأكيد على أن ما بين (إنْ) و(إذا) هو أمر مشابهة، لكن (إذا) تزيد على (إن) في الدلالة الظرفية المجلوبة ونستطيع القول: إنها تساوي من حيث الدلالة هنا (متى ما)، ويكون ابن مالك على صواب إذ اعتبرها محمولة على (متى)[٥].

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٠.

[٢] المبرد، المقتضب ٢: ٥٥ وقد ورد المصطلح عند الفراء قبل المبرد في معاني القرآن ٢: ١٠٣.

[٣] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٠.

[٤] سيبويه، الكتاب ٣: ٦١.

[٥] ابن مالك، التسهيل ٢٣٧.

وفي (إذا) مسألتان مشكلتان، الأولى أنه لا يمكن لنا أن نركن إلى مسألة الجزم بإذا من أجل تحديد دلالة (إذا) أهي شرطية أم موصولة ومن ثم اعتبار الجملة، شرطية أو غير شرطية، والسبب أن إذا قد يأتي بعدها أفعال ماضية لا يظهر فيها جزم وهذا كثير، ونصادف في النحوكثيرًا من الاضطراب في تحديد دلالة (إذا) ولا مفر في هذه الحالة من الاحتكام إلى السياق، وإلى مضمون الجملة، فالمضامين الشرطية تكون كالقوانين التي لا ترتبط بوقت محدد إذا كان الزمن هو موضوع الشرط.

والمشكلة الثانية قصر (إذا) الشرطية على الشعر وجعل ذلك ضرورة، فهذا الحكم يحتاج إلى كثير من التمحيص والمراجعة، ذلك أنه لا يمكن قبول قضية معيارية لا تستند إلى كثير من الاستقراء لظاهرة لغوية معينة في جميع المستويات اللغوية، ولوروجعت النصوص النثرية لربما وجدت (إذا) الشرطية مستخدمة فيها، ونضرب مثالا على ذلك من استخدام أحد النحويين الذي يتابعون سيبويه فيما ذهب إليه وهو المبرد[1]. يقول المبرد في معرض حديثه عن (من) وأنها لما يعقل:

(وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه، لأن المتكلم يبين به ما في الآخر وان كان لفظة مخالفا)[2]

فالمبرد يقرر في الجملة التي تحتها خط قاعدة عامة، ولاشك أن استخدامه لـ (اذا) في الموضعين كان استخداما شرطيا؛ وقضية الابهام متصلة بقضية الصلة،فان انعتاق الاداة من أن يكون ما بعدها صلة لها يحقق ما يراد لها من الدلالة على الابهام والعموم،ومن أجل هذا وجب أن تكون (من)، و(ما) غير موصولتين في الشرط، ومن أجل ذلك تفقد (من) الدلالة الشرطية اذا دخلت عليها (ان) لأنها تدخل على الجملة البسيطة وقد ذكر سيبويه أن (مَن) تتحول من الشرطية إلى الموصولية إذا دخلت عليها (إنّ) وغيرها مما يدخل على المبتدأ والخبر[3].

وعلل لذلك ابن السراج فيما بعد بقوله:

(ولوأدخلت إنَّ المشددة على (مَن) لقلت: إِنَّ مَنْ يَزُورُنَا نَزورُه، لأن المجازاة لا تقع هاهنا، فإن قلت: فَلِمَ لا تعملُ (إنّ) في(مَن) وتدعها للمجازاة كما أعملت إنَّ الابتداء ؟ فلأن (إنْ) التي للمجازاة لا تقع ها هنا لأن إنَّ المشددة، توجب بها والمجازأو أمر مبهم، يعني أنه لا يقع (إنْ) التي للمجازاة بعد (إنَّ) الناصبة، والمجازاة ليس بشيء مخصوص إنما هو للعامة وإنَّ الناصبة للإيجاب، وكذلك: لَيْتَ مَنْ يَزُورُنا نَزُورُه، ولَعَلَ وكَانَ ولَيْسَ،

[1] المبرد، المقتضب ٢: ٥٥.

[2] المبرد، المقتضب ٢: ٥١.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٣.

لأنك إذا قلت: مَنْ يَزُورُنا نَزُورُه[1]، وما تُعْطي نأخذ[2]، فأنت تبهم ولا توضح، وهكذا يجيء الجزاء بمن وأخواته، فَإنْ أوضحت منه شيئًا بصلة ذهب عنه هذا العمل وجرى مجرى (الذي)[3].

ويبين الجرجاني لماذا تلازم دلالة الشياع أدوات الشرط منطلقا من الوظيفة التي تؤديها بها في الجملة، يقول الجرجاني: (اعلم أن هذه الأسماء نابت مناب (إنْ) لضرب من الاختصار والتقريب وذلك أنه كان يجب أن يقال: إن تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْ، إنْ تَضْرِبْ عَمْرًا أَضْرِبْ، إنْ تَضْرِبْ خَالِدًا أَضْرِبْ، إلى ما يُقدر على استيفائه ويمتنع الغرض منه فتأتي باسم عام يشمل على الجميع، تُرك استعمال إنْ معه فقيل: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، فدل على كل إنسان، وقام مقام إنْ كما دل (كم) على العدد والاستفهام، وكذا، مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ،لأن (ما) مبهم يقع على كل شيءٍ فلما قُصد الشياع أُتيَ به وجُعِلَ نائبا عن حرف الشرط فجزم ما بعده كما تجزم إذا قلت: إنْ تَصْنَعْ شَيْئًا أصْنَعْ، وهذا حكم (أي) لأنه مبهم مثل (مَا) و(مَنْ)، فإذا قلت: أَيّهم تَضْرِبْ أَضْرِبْ، كان بمنزلة قولك: مَنْ تَضْرِبْ مِنْهُم أَضْرِبْ، وإنْ تَضْرِبْ إنْسَانًا مِنْهُم أَضْرِبْ، وقوله تعالى (أَيًّا ما تَدْعُوا) التقدير فيه أيًّا تدعوا و(ما) مزيدة وتدعوا خطاب للجماعة دون الواحد فالأصل تدعون وسقط النون للجزم)[4].

ولهذه الصفة التي تلازم أداة الشرط نجد لبعض الكلمات دلالة شرطية، وقد قسم أبوعلىالفارسي الأسماء المبتدأة إلى قسمين: قسم عار من معنى الشرط والجزاء، وقسم متضمن معنى الشرط والجزاء وهو الأسماء الموصولة والنكرة الموصوفة[5]. وقد فصّل ذلك الجرجاني في (المقتصد).

يقول الجرجاني بعد تفسير الصلة:

(وذلك أن الموصول يسري فيه معنى الشرط والجزاء فيدخل الفاء في خبره. ويكون ذلك بعد حصول شريطتين. إحداهما أن تكون الصلة من الفعل. والثانية: أن يكون الموصول غير مخصوص ويكون شائعا. ومثال ذلك قوله عز وجل (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمَوالَهُمْ)[6] ألا ترى أن الصلة في قوله تعالى (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمَوالَهُمْ) ينفقون وهو فعل، وليس يراد بالذين قوم بأعيانهم بل الغرض الجنس والكثرة، فالذين مبتدأ ولهم خبره. وكقولك زيد له نصيبه، وقد دخل الفاء كما ترى، لأن فيه معنى الشرط والجزاء. ألا ترى أنه بمنزلة قولك: مَنْ أَنْفَقَ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا، وإنْ يُنْفِقْ إِنْسَانٌ فَلَه الأجر)[7].

---

[1] هكذا في الكتاب المطبوع وصحتها: من يزرنْا نزرهْ.

[2] هكذا في الكتاب المطبوع وصحتها: وما تعطِ نأخذْ.

[3] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٧١ – ١٧٢.

[4] الجرجاني، المقتصد ١٠٥٢ والآية: (الإسراء ١١٠).

[5] أبوعلي الفارسي، الإيضاح ٥٣.

[6] البقرة ٢٦٢.

[7] الجرجاني، المقتصد ٢٦٤ – ٢٦٥.

ونحب أن نشير إلى أن في الشريطتين اللتين ذكرهما الجرجاني بعض التناقض، وذلك أن الدلالة على العموم تتناقض مع كون الموصول [الصفة الموصولة] موصولة بالفعل، فكان ينبغي أن يقال أن الموصول [الصفة الموصولة] إذا نقلت لتكون أداة شرطية فإنها تتصدر وتنعتق من صلتها بعدها جملة فعلية هي جملة الشرط وذلك إذا دلت على العموم.

ويعلل الجرجاني لشريطة الشياع في الموصول فيقول: (وأما اعتبار معنى الشياع فيه فلأجل أن الجزاء لا يكون إلا في الشياع والشائع. تقول: مَنْ يَخْرُجُ فَلَهُ دِرْهَم، ولا تقول: زَيْدٌ يَخْرُجُ فَلَه دِرْهَم، فتأتي بالمخصوص. وكذلك إذا قلت: الَّذي يَأتِيني، وأنت تريد واحدًا بعينه قد عهده المتكلم لم يجز أن تدخل الفاء في خبره فتقول: الَّذي يَأتِيني فَلَهُ دِرْهَم. كما لا يجوز أن تقول: الرَّجُلُ فَلَهُ دِرْهَم)[1].

ويأتي الموصول أداة شرط ولكنه لا يجزم وتعليل ذلك عند الجرجاني (أنه لم يوضع على الجزاء في الأصل وإنما سرى ذلك فيه بما تضمنه من الشياع)[2].

إذن يمكننا اعتباره أداة شرط غير جازمة. ومثل الموصول في ذلك أيضًا ما يطلق عليه في النحو العربي (النكرة الموصوفة) يقول الجرجاني: (وكذا تقول: كُلُّ رَجُلٍ أَتَانِي فَلَهُ دِرْهَم، فيكون جزاء في المعنى، ولا يجوز: كُلُّ رَجُلٍ يَأتَنِي فَلَهُ دِرْهَم، بالجزم لأنه لم يوضع على معنى حرف الجزاء كما وضع مَنْ وما ومتى وأين وما أشبه ذلك. وليس لأحد أن يقول: كيف لم يبنوا كل ظرف على معنى حرف الجزاء، كما لا يجوز أن يقال كيف لم يصوغوا الذي على معنى الاستفهام كما صاغوا مَنْ وما)[3].

وإن يكن لنا تعليق فهو أنَّ هذه التعليلات لا فائدة فيها، ويكفي أن نقبل الواقع الوصفي وهو عدم الجزم، أما العلة فأحسب أنها غير ذات قيمة، لأن الجزم وعدم الجزم أمر غير معلل ولسنا نجد وراءها سببًا حقيقيًا، فهذه أدوات الشرط بعضها يجزم وبعضها لا يجزم، وكذلك أدوات النفي بعضها يجزم وبعضها لا يجزم. وعلينا أن نعرف الملابسات التي يكون فيها الفعل مجزوما، ومن هذه الملابسات أن يلي بعض الأدوات.

ودلالة العموم التي في (ما) وغيرها من الموصولات لا سبيل إلى معرفتها إلا من السياق نفسه، ولكن فهم السياق قد يتعدد في بعض الأحيان، ونضرب على ذلك مثالات من القرآن الكريم. قال تعالى: (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِك) [النساء ٧٩] فالأخفش يعتبر (ما) بمعنى الذي، وغيره يعتبرها شرطية، ويؤيد النحاس قول الأخفش مستندَين في ذلك إلى شاهد من خارج النص، وهو مناسبة الآية، والمناسبة هي أنها نزلت في شيءٍ بعينه من الجدب[4].

---

[1] الجرجاني، المقتصد ٢٦٥.

[2] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٢.

[3] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٢ – ١٠٦٣.

[4] النحاس، إعراب القرآن ٢٣٥.

ولكن المتأمل في الآية يرى أنها جملة شرطية صريحة ولا تعارض بين الآية ومناسبة النزول، فتكون الآية تنزل في شكل جملة شرطية إنما لتضع قانونا عاما ليس لحادثة النزول وحدهما وإنما لكل الحوادث والدليل على عموم (ما) هو استخدامه (من) وهي قرينة بينت بجرها (حسنة) أنها مستغرقة للحسنات كلها.

وقد فصّل الفراء القول على هذه القرينة[1].

[1] الفراء، معنى القرآن ٢: ١٠٣ – ١٠٤.

٢ ـ معنى الشرط:

يطلق مصطلح (معنى الشرط) على دلالة بعض الأدوات التي تخالف أدوات الشرط في بعض أحكامها، ولكنها تؤدي كما يفهم النحاة الغرض الذي تؤديه الأداة الشرطية نفسها.

ولا نجد هذا المصطلح عند سيبويه، وإنما نجد تعبيرا آخر عنه وذلك في إجابة الخليل له على سؤاله عن (كيف) (وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها على أيِّ حال تكنْ أكنْ)[١].

فما هو مخرج الجزاء ؟ وهل يعني ما نجده عند غيره وهو (معنى الجزاء) ؟

ونقل لنا ابن السراج عن أُستاذه المبرد رأيه في (كيف) وهو رأي لم نجده في المقتضب ولا الكامل، كتب ابن السراج:

(وقال سيبويه: سألت الخليل عن (كيف) لم لم يجازوا بها ؟ فقال: هي مستكرهة وأصلها من الجزاء لأن معناها عَلَى أَيِّ حَال تَكُنْ أَكُنْ، وقال محمد بن يزيد، والقول عندي في ذلك أن علة الجزاء موجودة في معناها، فما صح فيه معنى الجزاء جوزي به وما امتنع فلا جزاء فيه، وإنما امتنعت (كيف) من المجازاة لأن حروف الجزاء التي يستفهم بها كانت استفهاما قبل أن تكون جزاءًا،....[٢] ثم رأيت أنه ما كان من حروف الاستفهام متمكنا يقع على المعرفة والنكرة جوزي به، لأن حروف الجزاء الخالصة تقع على المعرفة والنكرة وتقول: إنْ يَأتِنِي زَيْدٌ أته، وإنْ يَأتِنِي رجلٌ أُعْطِه، فكذلك مَنْ، وما، وأي، ومتى، وأَنّى. وذلك إذا قلت في الاستفهام: مَن عندَك ؟ جاز أن تقول: زيدٌ، أو رجلٌ، أو امرأة. وكذلك كلما[٣] ذكرناه من هذه الحروف. وأما كيف فحق جوابها النكرة، وذلك قولك كيف زيد ؟ فيقال: صالحٌ أو فاسدٌ، ولا يقال: الصالح، ولا أحوك، لأنها حال، والحال نكرة، وكذلك (كم)[٤] لم لجازوا بها، لأن جوابها لا يكون نكره إذا قال: كم مالك، فالجواب مائة أو ألف أو نحوذلك والكوفيون يدخلون (كيف وكيفما) في حروف الجزاء ولوجازت العرب بها لاتبعناها)[٥].

وسوف نحاول الاستفادة من هذا النص في فهم مصطلح الخليل وسيبويه (مخرج الجزاء)، فابن السراج ذكر في روايته أن (كيف) عندهما (أصلها الجزاء) وإنْ كان يكره المجازاة بها، وأحسب أن ذلك يعني أنه يفهم

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٠.

[٢] حذفنا استدلاله على هذه القضية للاختصار.

[٣] هكذا في المطبوع ولعله (كا ما).

[٤] في النص المطبوع (لم) وهوخطأ مطبعي وصحته ما ذكرناه.

[٥] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٠٦ – ٢٠٧.

من النمط الذي ذكره سيبويه ما يفهم من الجملة الشرطية فهي أداة بعدها جملتان فعليتان على هذا النحو: كيف + جملة فعلية + جملة فعلية.

ولكن الذي دعا الخليل إلى استقباح المثال الذي جاء به سيبويه هو الجزم، فـ (كيف) عنده غير جازمة فإذا كانت غير جازمة خرجت من (حروف الجزاء) لأن الجزم والجزاء لا ينفكان عند الخليل وسيبويه ولكن الذي لاحظه الخليل هو تلك المشابهة بين نمط جملة (كيف) ونمط الجملة الجزائية، وأمر آخر هو المعنى الذي يمكن أن تترجم إليه (كيف) في جملتها تلك وهو: (على أي حال)، فهذه الدلالة هي دلالة العموم التي لابد لأداة الشرط من التحلي بها وهذا ما فسر به الرضى (مخرج الجزاء) يقول: (وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في نحوقولهم: كَيْفَ تَكُونُ أَكُونُ، لأنها في معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط)[1].

أما محاولة المبرد للوصول إلى معنى الجزاء بالمقولة العامة التي قالها فهي محاولة غير موفقة، لأنا لا نجد علاقة بين دلالة الأداة على المعرفة والنكرة وتضمنها (معنى الشرط).

وقد كانت (كيف) محط خلاف بين النحاة من حيث تصنيفها في الكلام[2]، ومن حيث المجازاة بها[3].

والسؤال الآن هو هل يدل (معنى الجزاء) على شيءٍ غير العموم، يمكن تلمس ذلك بالنظر في أدوات أخرى قيل إنَّ فيها (معنى الجزاء).

من هذه الأدوات (لو) فمع أن المبرد يذكر أنَّها تشارك أدوات الشرط بابتداء الفعل وجوابه[4]، وأنها تتسع فتكون بمعنى (إنْ) الشرطية[5]، فهو يخرجها من أدوات الشرط بحجة أن أدوات الشرط تقع لما لم يقع، وتجعل الماضي في معنى المستقبل بخلاف (لو)[6].

ويلحظ ابن السراج شبه (لو) بـ (إنْ) دون أن يفصح عن مسألة الجزم بها وعلاقة ذلك بالجزاء، وهو لم يدرسها ضمن دراسته لأدوات الشرط، يقول ابن السراج:

(ومنها (لو) وهو كـ (إنْ) التي للجزاء لأن إنْ توقع الثاني من أجل وقوع الأول، ولو[7] تمنع الثاني من من أجل امتناع الأول تقول: إنْ جَئْتَنِي أَكْرَمْتُك، فالأكرام إنَّما يكون منى إذا كان منك مجيء وتقول لَوجَئْتَنِي أَكْرَمْتُك، والمعنى امتنع إكرامي من أجل امتناع مجيئك)[8].

---

[1] الرضى، شرح الكافية ٢: ١١٧.

[2] العكبري، مسائل خلافية في النحو٥٤.

[3] الأنباري، الإنصاف ٢: ٦٤٣، وقد تحامل على الكوفيين ورد أقوالهم بحجج واهية.

[4] المبرد، الكامل ١: ٢٧٨.

[5] المبرد، الكامل ١: ٢٧٧.

[6] المبرد، الكامل ١: ٢٧١، ٢٧٧.

[7] في نص الكتاب المطبوع (لم) وهوخطأ مطبعي وصحته (لو).

[8] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٢٠.

فالشبه إذن هو الوظيفة التي تؤديها كل من الأداتين وهي ما يمكن أن سميه: الربط الشرطي، وهو ربط جملتين بحيث تكون إحداهما متعلقة من حيث الحدوث بالأُخرى.

ولنا أن نفهم أن ذلك هو (معنى الشرط) الذي جعل (لو) أداة شرط بعد ذلك. فعند النحاس يكون شبهها بأدوات الشرط من قِبَلِ أنها لا يليها إلا الفعل[1] ولابد لها من جواب[2]، ولكن رغم أن فيها (معنى الشرط الشرط والمجازاة) لا يُجازى بها[3] ومعنى ذلك أنها غير جازمة.

وبهذه الدلالة نجد التعبير (لا يجازى بـ) يعني عند السرافي (لا يجزم بـ)، وذلك في معرض محاولته بيان مدلول (معنى المجازاة).

ونحس عند السيرافي بشيءٍ من الغموض في موقفه من بعض الأدوات ثم فيما يترتب على ذلك من تفسير لـ (معنى الجزاء).

يقول عن (إذْ): (واعلم أن إذ لا يجازى بها لأنها مقصورة على وقت بعينه ماض. وإذا دخلت عليها ما وركبت معها صارت مبهمة وجاز المجازاة بها وحلت محل متى فيجازى بها مع ما فهي إذا جوزي بها حرف وليست باسم)[4].

ويقول عن (إذا): (ولا يجازى بإذا عند أهل البصرة من قبل أنها اسم لوقت معلوم آت والمجازاة والشروط هي معقودة على أنها يجوز أن تكون ويجوز أن لا تكون)[5] ويقول أيضا: (فلما كانت إذا لوقت معلوم لم يجازَ بها وإنْ كان فيها معنى المجازاة)[6].

ويقول أيضًا: (إلا أن يُضطر شاعر فيجازى بها في الشعر لكون معنى المجازاة فيها)[7].

ومنشأ الغموض هو أننا لا ندري ما يقصده بالمجازاة بـ (إذْ ما) أهو الجزم أم التعليق أم هما معا على نحوما يذهب إليه سيبويه من التلازم بين الجزم والربط الشرطي (التعليق). أما (إذا) فهي لا تجزم عنده في النثر رغم أن فيها (معنى المجازاة) وسبب ذلك أنها لوقت معلوم، فكيف يجتمع (معنى المجازاة) فيها مع الدلالة على الوقت المعلوم أي (معنى الظرفية) ؟ وكيف يكون (معنى المجازاة) الذي يكون في (إذا) في النثر مسوغا للجزم بها في الشعر ؟

---

[1] النحاس، إعراب القرآن ٥٩٧، ١٣٣٩.

[2] النحاس، إعراب القرآن ٦٩.

[3] النحاس، إعراب القرآن ٨٩٣.

[4] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٧٣.

[5] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٧٤.

[6] م. ن.، ص. ن.

[7] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١: ٧٥.

ولقد أحس السيرافي بما يمكن أن تثيره أقواله من تساؤل فقال: فإن قال قائل ما معنى قولكم فيها معنة المجازاة ولا يُجازى بها فالجواب ذلك أن معنى المجازاة فيها هو أنَّ جوابها يقع عند الشرط كما يقع المجازاة عند وقوع الشرط و لم يُجازَ بها في اللفظ فتجزم ما بعدها لما ذكرناه من توقيتها وحصولها على وقت معلوم مثل ذلك قولك: الذي يأتِيني فلَه دِرْهَم، فيه معنى المجازاة ولا يجازى به وإنَّما كان فيه معنى المجازاة لأن بالاتيان استحق الدرهم، ووجه الكلام أنْ ترفع شرطها وجوابها)[1].

الفرق عنده بين استخدام (إذا) في النثر والشعر أنها لا تجزم في النثر وتجزم في الشعر. ولكن سيبويه لا يقصد من المجازاة بها في الشعر الجزم بها، والدليل على ذلك أنه فرّق بين استخدام (إذا) و(إنْ) في النثر على أساس من الدلالة الدقيقة التي تؤديها فبيّن نقلا عن أُستاذه الخليل، أنه يَحسُن القول: أجِئتُكَ إذَا احْمَرَّ البُسْرُ، ولا يحسن أجِئتُكَ إنْ احْمَرَّ البُسْرُ، لأن احمرار البسر أمر يقع في وقت محدد بمعنى أنه لا محالة واقع فليس ثمة إمكانية أُخرى، والشرط بإنْ يكون مفتوحا ذا إمكانيتين: الوقوع وعدم الوقوع، لذلك يمكن أن يشترط الحدث الذي قد يقع أو لا يقع، أما الواقع لا محالة فلا قيمة لاشتراط وقوعه، إذن ماذا تفيد (إذا) في المثال السابق ؟ إنها تحدد لقاء حدثين في المستقبل، ففي (أجِئتُكَ إذَا احْمَرَّ البُسْرُ) حدثان: المجيءُ والاحمرار، أما المجيءُ فهو الحدث المخبَر به أما الاحمرار فهو المحدد لزمن وقوع الفعل الأول، وليس في الفعلين أية إمكانية لعدم الحدوث أما في حالة الشرط فإنَّنا إذا قلنا (أجِئتُكَ إنْ خَرَجَ زَيْدٌ) فالمجيء الأول قد يحدث وقد لا يحدق، لأن خروج زيد يمكن أن يقع أو لا يقع، و(إنْ) تجعل بينهما تلازما لكنها لا تجعل بينهما التقاءً في نقطة زمنية معينة.

ومن أجل هذا فإنَّ سيبويه يعتبر الفعل بعد (إذا)[2] وصلا لها على خلاف (إنْ) فإنَّه ليس وصلا لها. وما دام الفعل وصلاً لها فهي إذن ليست بأداة شرط ولابد من أن نسجل هنا بعض الملاحظات حول أفكار سيبويه عن (إذا).

- نلاحظ أن (إذا) مُنع (الجزاءُ) بها في نمط معين من الجملة الشرطية وهو النمط القيدي وهو النمط الذي تتوسط فيه الأداة، هذا في النثر، وأُبيح في الشعر في نمط الجملة الشرطية الجزائية[3].
- جاءَ الاستدلال على الجزم من مراقبة أفعال جواب الشرط أو المعطوفة عليها، وكلها قواف تحكمها حركة روى القصيدة كلها، فليس بالضرورة اعتبار الحركة حركة إعرابية[4].

---

[1] م.ن.، ص. ن.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٠.

[3] انظر الشواهد في الهامش (١) ص ٢٢٦.

[4] الشاهد الأول هوقول قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُها خُطَانَا إلى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِب

فالشاهد جزم (نضارب) لعطفها على محل (كان). (سيبويه، الكتاب ٣: ٦١) والشاهد الثاني هوقول الفرزدق:

والخلاصة إذن أنَّ سيبويه لا يقصد بـــ (يُجازى بـــ) يُجزم بـــ، لأنه لا يمكن أن نفهم قوله (الأسماء التي يجازى بها) على أنه الأسماء التي يجزم بها، ولا معنى للتعليل بعدم الجزم بـــ (إذا) في النثر بأنها موقوتة. وهذا لا يعني أن سيبويه لا يلتفت إلى عمل الأداة وهو الجزم. فهو يرى أن الجزم والدلالة على الربط الشرطي (التعليق) أمران متلازمان في الأداة الشرطية، ولكن الربط الشرطي هو الأمر الأهم في الأداة، لذلك فهو يروى عن الخليل رأيه في المثال (كَيْفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ) أنَّ ذلك مستكره وأنَّ (كيف) ليست من (حروف الجزاء)، وليس لأن إمكانية الجزم غير متحققة وإنما لأن كيف لا تربط الجملتين ربطا شرطيا على نحوما تفعل (حروف الجزاء) رغم أنها تربط بين الجملتين ولكن ليس كل ربط بين الجملتين هو ربط شرطي ولذلك فمخرجها على الجزاء لأن معناها كما قال (عَلَى أيَّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ).

ويكتفي بعد ذلك الرماني[1] ثم القيسي[2] بذكر سبب عدم الجزم بـــ (لو) وبهذا تكون عندهما أداة شرط غير جازمة، ومن أجل ذلك جعلها الزمخشري من أدوات الشرط مثل (إنْ) وتحدث عنهما في موضع واحد بحكم مشترك[3].

ومن الأدوات التي فيها (معنى الشرط)، (أمَّا)يقول سيبويه: (وأمَّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء. كأنه قال: عَبْدُ اللهِ مَهْما يَكُنْ مَنْ أَمْرِه فَمُنْطَلِقٌ. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا)[4].

يمكن فهم ما في (أمّا) من (معنى الجزاء) من أمرين: الأمر الأول المعنى الذي يفهم من الجملة بالطريقة التحويلية التي عمد إليها سيبويه فهو حول لنا الجملة: أمَّا عَبْدُ اللهِ فَمُنْطَلِقٌ عن جملة: عَبْدُ اللهِ مَهْما يَكُنْ مَنْ أَمْرِه فَمُنْطَلِقٌ، وبغض النظر عن صحة التحويل، فلا شك أن الجملة الأخيرة هي جملة شرطية ومن هنا فهم سيبويه أن في (أمّا) (معنى الجزاء) أي أن الأداة ذات دلالة شرطية.

وسوف نبحث تلك الدلالة في موضعها فيما بعد إنْ شاء اللهُ[5].

تَرْفَعُ لِي خِنْدَفٌ واللهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إذا خَمَدَتْ نِيرَانُهُم تَقِدِ

فالجزم في (تقد) وهي محكومة أيضا بحركة روى القصيدة.

والشاهد الثالث قول بعض السلوليين:

إذا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِ دَارٍ عَرَفْتَها لَها واكفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمِ

والجزم في (يسجم) وهومحكومة بحركة الروى.

[1] الرماني، معاني الحروف ١٠٢.

[2] القيسي، مشكل إعراب القرآن ١: ٦٦.

[3] الزمخشري، المفصل ٣٢٠، الأنموذج في النحو١٠٤.

[4] سيبويه، الكتاب ٤: ٢٣٥.

[5] انظر ص ٢٣٠.

الأمر الثاني مؤيد للأول وهو وجود الفاء في التركيب ونجد الفاء أيضا في الجملة المحولة، وهي فيها رابطة ومن هنا سيبويه أن الجملة التي فيها (أما) جملة شرطية.

وقد يكون وجود الفاء أمرا مهما لتحديد دلالة الجملة على (الشرطية) في أدوات أُخرى مثل الصفات الموصولة (الذي، الذين)، فهذه الأدوات لابد أن تكون فيها الدلالة على (العموم) أو (الشياع) هذا من حيث المعنى ومن حيث الشكل لابد أن يربط الجواب بالفاء وقد مر بنا ذكر تلك الأدوات سابقا، إذن من حيث الشكل يجب أن تكون تلك الأدوات بهذا التركيب:

الذي..... فـ.....

الذين..... فـ.....

وهذا الشكل يشبه شكل الأداة (أما):

أمّا..... فـ.....

ولعل هذا ما أغرى سيبويه بأن يفهم من الأداة (أما) دلالتها على (معنى الجزاء).

ومن هذه الأدوات التي فيها معنى الشرط الأداة (كلَّما) فقد اعتبرها الزمخشري أداة وهذا ظاهر كلامه في الكشاف إذْ يعتبر الجملة التي دخلت عليها (كلما) جملة شرط[1].

ويقول الرضى إنها شابهت أدوات الشرط لما فيها من العموم والاستغراق الذي يكون فيه (كلمات الشرط)، ولذلك فهي لا تدخل إلا على الجملة الفعلية، كما جاز أن يكون الفعل الماضي بعدها بمعنى الاستقبال أحيانا[2].

واعتبر أبوحيان (ما) التي في (كلما) مصدرية توقيتية شرط من جهة المعنى[3]. وتابعه في ذلك ابن هشام في المغنى[4].

نخلص من ذلك كله إلى أن (معنى الجزاء) أو معنى الشرط الذي تدل عليه بعض الأدوات فهم من قرائن معنوية وأخرى شكلية، أم القرائن المعنوية فتتمثل في دلالة الأداة على العموم، وعلى الربط الشرطي، وهو ربط جملتين بحيث يجعلهما جملة واحدة متلازمة الأركان، تربطهما علاقة شرطية، فيكون ركن متضمنا للشرط وركن لما يترتب عليه، ودلالة الأفعال بعدها على المستقبل.

أما القرائن الشكلية، فهي أن الجملة التي تكون فيها الأداة هي على نمط جملة شرطية، ويشمل هذا: الترتيب، وهو أن تكون الأداة وبعدها جملتان، ونوع الجمل بعد الداة، فلابد أن تكون الجملة التي تلي الأداة فعلية، ولابد من جواب وهو الجملة الثانية، ومن القرائن الشكلية أيضا وجود الفاء في الجواب.

---

[1] الزمخشري، الكشاف ١: ٦٣٣.

[2] الرضى، شرح الكافية ٢: ١١٤.

[3] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٧، البحر ١: ٩٠.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٢٢٢.

والملاحظ أن هذه الأدوات جميعا غير جازمة على رأي البصريين وهو الرأي الشائع في النحـــوالعربي، والجزم دالة على شرطية الأداة عندهم، فالأداة التي تجزم فعلين هي أداة شرطية.

إذا نظرنا إلى هذه القرائن مضافا إليها الجزم رأيناها على وجه التقريب هي الأحكام التي تمثلـــها (إنْ) في الصورة الأساسية للجملة الشرطية، (فمعنى الجزاء) أو معنى الشرط هو (معنى إنْ الشرطية)، وهكذا أُطلـــق عليه في بعض الكتب النحوية إلى جانب مصطلح (معنى الشرط)[1]. وهذه الأحكام هي ما تناولناه بالدراسة في الصفحات السابقة فإذا كانت تلك القرائن إنما تدل على (معنى إنْ الشرطية) فما هو معنى (إنْ) ؟ وفي ســـبيل الإجابة على هذا السؤال نورد ما قاله الرضى: (وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم مـــن وجـــود مضـــمون أُولاهما: فرضا حصول مضمون الثانية، فالمضمون الأول مفروض ملزوم، والثاني لازمة)[2].

فإذا كان هذا هو معنى الشرط، فإنا قد نجده في جميع الأدوات الشرطية جازمة وغير جازمة، ولكـــن أداة من هذه الأدوات التي فيها معنى الشرط تشكل بعض الأشكال، فنحن لا ندري كيف يمكن تطبيق معـــنى الشرط عليها، وهذه الأداة هي (أمَّا) فقد كانت مثار نقاش طويل في كتاب النحو، ولذلك نـــؤثر أن نخصـــها بشيء من التفصيل.

٣ - الأداة (أما)، هل فيها معنى الشرط ؟:

ذكرنا سابقا أن سيبويه اعتبرها أداة فيها (معنى الجزاء) ونقلنا نص كلامه في ذلك، وحللنـــا فكرتـــه، فرأينا أنه ذهب إلى ما ذهب إليه بسبب تحويله جملتها عن جملة شرطية، مستفيدا من وجود الفاء في جملتها.

ولقد لقي هذا القول الذي قاله مصادقة من طائفة كبيرة من النحويين من بعده[3] ولكن (أمّـــا) بهـــذا الفهم الذي ذهب إليه النحاة متابعة لسيبويه قد جعلها أداة على شيء من الشذوذ الذي جعلهم ينســـاقون في جملة من التخريجات لكي يردوا هذه الأداة وجملتها إلى النمط الذي يعرفونه للمجلة الشرطية.

---

[1] الرضى، شرح الكافية ٢: ١٠٩.

[2] الرضى، شرح الكافية ٢: ١٠٨.

[3] المبرد، المقتضب ٣: ٢٧، النحاس، إعراب القرآن ٣٢، ١٢٣٦، الزبيدي، الواضح في علم العربي ١٧٧، ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢٦٨، الخصائص، ١: ٣١٢، الهروي، كتاب الأزهية ١٥٣، القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢: ٢٧١ ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٥١ – ٢٥٢. الزمخشري، المفصل ٣٢٣ الكشاف ١: ٢٦٦، ابن الشجري، الأمالي ١: ٢٨٩، ٢: ٣٤٨، الطبرسي، مجمع البيان ١: ١٤٥، الأنباري، البيان ١: ٦٦، ٢: ٣٣٨، ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ١١، ابن الحاجب، شرح الكافية للرضى ٢: ٣٩٩، ابن مالك، التسهيل ٢٤٥ الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٥، المالقي، رصف المباني ٩٧، أبوحيان، ارتشـــاف الضـــرب ٨١٨، البحر ١: ١١٩، المرادي، الجنى الداني ٩٧، ابن هشام، المغني ١: ٥٧، الزركشي، البرهان ٤: ٢٤٢، الســـيوطي، همـــع الهوامع ٢: ٦٧.

ففي الجملة: (أما زيد فمنطلق) يرون أن معناها مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيءٍ فَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ فالقضية التي تثار هو أن الفاء وهو رابطة جزائية تكون بين حدي الجملة في (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ) فلما تقدم الاسم (زيد) احتاجوا إلى تعليل ذلك، اما المبرد فقد ذهب إلى أنه قدم الاسم ليسد مسد المحذوف[1]. وقد صرح النحاس بهذه المشكلة التي تواجههم في (أما) فهو يقول: (وهذا الموضع[2] مشكل من الإعراب لأن (أمّا) تحتاج إلى جواب، ويسأل لم صار لا يلي (أما) إلا الاسم وهي تشبه حروف المجازاة ؟ وإنما يلي حروف المجازاة الفعل. وهذا أشكل ما فيها)[3].

ويورد النحاس الإجابة على هذا السؤال بما ذكرة ابن كيسان وهو أن معنى (أما) مهما يكن من شيء، فجعلت (أما) مؤدية عن الفعل، ولا يلي فعل فعلا فوجب أن يليها الاسم وتقديره أن يكون بعد جوابها[4].

وقد بسط ابن جني القول في هذه المشكلة معتمدا في ذلك على أستاذه الفارسي وهو ينسب القول إليه في (الخصائص)، و(سر صناعة الإعراب)، ويمس المشكلة التي يثيرها تفسير (أما) بـ (مهما يكن نت شيءٍ) فعلى هذا التقدير يجب أن تلي الفاء (أما) وهذا طرح للقضية من جهة الفاء وقد سبق أن طرحت من جهة تقديم الاسم، ولا أحسب أن القضية مختلفة، ونورد قول ابن جني لما فيه من تفصيل ووضوح:

(فمن ذلك قولهم: أمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فنجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين، مقدمة عليهما. وأنت في قولك: (أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول: أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟ كما تقول فيما هو في معناه: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقُ، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ.

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإنْ كانت جوابًا و لم تكن عاطفة فإنَّها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلوقالوا: أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، كما يقولون: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف، وهو أما. فتنكبوا ذلك لما ذكرناه، ووسطوها بين الحرفين، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة، فقالوا أمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ، كما تأتى عاطفة بين الاسمين في نحوقَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو. وهذا تفسير أبي على رحمه الله تعالى وهو الصواب)[5].

وقد تحدث ابن الشجري في مواضع متفرقة من أماليه عن (أما)، ملما بما تثيره من قضايا، فذكر العلة في أنها لا تلاصق الفعل[6]، وهي العلة التي قال بها ابن كيسان[1]، وذكر أنها حرف وضع لتفصيل الجمل وقطع ما

---

[1] المبرد، المقتضب ٣: ٢٧.

[2] الموضع في الآية (فأما إن كان من المقربين) الواقعة ٨٨.

[3] النحاس، إعراب القرآن ١٢٣٦ – ١٢٣٧.

[4] النحاس، إعراب القرآن ١٢٣٧.

[5] ابن جني، الخصائص ١: ٣١٢ – ٣١٣ ووازن هذا بما جاء مفصلا في سر صناعة الإعراب ٢٦٨ – ٢٦٩.

[6] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٨٩، ٢: ٣٤٨.

ما قبله عما بعده عن العمل وأُنيبت عن جملة الشرط وحرفه[٢]، وأن الفاء لازمة في جوابها لا تحذف إلا ضرورة في الشعر[٣]، ويفصل بينها وبين (الفاء)[٤]، ولا يليها إلا الاسم مرفوعا بالابتداء أو منصوبا بفعل بعده [(٧)]، وتحدث عن حذف جواب (إنْ) الشرطية بعدها، وحذف جوابها[٥].

وذكر ابن الأنباري أن الأصل في الفاء أن تقع مقدمة على المبتدأ، إلا أنها أُخرت إلى الخبر لئلا يلي (حرف الشرط) فاءُ الجواب، وجعل المبتدأ عوضا مما يليه (حرف الشرط) من الفعل[٦].

وجمع ابن يعيش في التعليل لتأخر الفاء بين القول بإصلاح اللفظ متابعة للفارسي والقول بالعوض من فعل الشرط[٧].

وقد أفاض الرضى إفاضة كبيرة في الحديث عن (أما) فذكر أن لها معنيين، تفصيل مجمل، واستلزم شيءٍ لشيءٍ، ومن أجل هذا الاستلزم قيل إنَّ فيها معنى الشرط، والاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها[٨]. ويبين الرضى معنى الشرط فيها بالقول بأنها حرف بمعنى (إنْ) وجب حذف شرطها لكثرة الاستعمال، وليقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام[٩]، ويفسر ذلك بأن أصل: أمَّا زَيْدٌ فَقَائمٌ هو: أمَّا يَكُنْ مِنْ شَيءٍ فَزَيْدٌ قَائمٌ يعني إنْ يَكُنْ أي إنء يَقَعْ في الدنيا شَيءٌ يَقَعْ قيَامُ زيد[١٠].

وقال بأنه حصل من حذف الشرط، وإقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان: تخفيف الكلام، وقيام ما هو الملزوم، وحصل شغل حيز واجب الحذف بشيءٍ آخر، وحصل بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها[١١].

(قد تقع (كلمة الشرط) مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى (فَأَمَّا إنْ كَانَ مِنْ الْمُقرَّبينَ فَرُوحٌ ورَيْحَان) [الواقعة ٨٨، ٨٩] أي أمَّا يَكُنْ شَيء فَإِنْ كَانَ من الْمُقرَّبينَ فله روحٌ وريحان، فقوله فَرَوْحٌ جواب استغنى به عن جواب إنْ)[١].

---

[١] النحاس، إعراب القرآن ١٢٣٧.

[٢] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٨٩.

[٣] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٩٠.

[٤] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٨٨، ١: ٢٨٩.

[٥] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٣٤، ١: ٣٥٦.

[٦] الأنباري، البيان ١: ٦٦، ٢: ٣٣٨.

[٧] ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ١١.

[٨] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٥.

[٩] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٦.

[١٠] م. ن.، ص. ن.

[١١] م. ن.، ص. ن.

وجبت الفاء في جوابها و لم يجز الجزم وإن كان فعلا مضارعا لأنه لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط[٢].

أما تفسير سيبويه لها بـــ (مهما يكن) فليس لأنها بمعنى (مهما)، إذ هي حرف و(مهما) اسم، ولكنـــه قصد إلى المعنى البحت، لأن معنى: مَهمَا يَكُنْ مِن شَيْءٍ فَزَيْدٌ قَائِمٌ: إن كَانَ شَيْءٌ فَزَيْدٌ قَائِمٌ[٣].

لا تحذف الفاءُ إلا للضرورة الشعرية[٤]. ولا تقع بينها وبين فائها جملة تامة[٥] وقد يأتي بعدها ما يتكـــرر ذكره بعد فائها[٦]. وفصل في إعراب الاسم بعدها[٧].

وقد تحذف (أما) لكثرة الاستعمال (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ والرُّجْزَ فَاهجُرْ) [المدثر ٣، ٤، ٥][٨].

وهذا الذي لخصناه من كلام الرضى يبين لنا كيف أن حجم الكلام قد تضخم حولها وذلك راجع إلى محاولة النحاة سد ما قد يكون في مقولتهم عنها من ثغرات وهو رغم أنه بناء شامخ فهو واه لا يمكن أن يصمد للنظر السليم، فهو ينطوي على غير قليل من الخلط والتناقض.

وثمة نظرات كانت كفيلة بأن تكون أساسًا صالحا لدراسة هذا التركيب، ولكن تلك النظرات أُهملت و لم تجد طريقها إلى التطور فقد كان كل هم النحاة هو المحافظة على مقولة الخليل وسيبويه، و لم يكن النحـــاة بقادرين على النظر إليها نظرة نقدية، ولأن مثل هذة النظرة كانت ستخطيء مقولة الإمامين وهـــذا مـــا قـــد يتحاشاه النحاة، حتى إنهم ليعتذرون لها إذا ظهر خلل في كلامهما فقد مر بنا اعتذار الرضى لسيبويه في اعتباره (أما) بمعنى (مهما يكن)، وكيف رد ذلك إلى المعنى البحت، وإنما فعل الرضى ذلك لأن (أما) إذا كان لهـــا أن تنوب عن أداة فيجب أن تنوب عن أداة الشرط الأساسية وهي (إنْ) وهذا يذكرنا بما نلاحظه دائمـــا وهـــو الإنطلاق من الصورة الأساسية للجملة الشرطية.

أما النظرات التي قلنا إنها أهملت فنقصد ما ألمح إليه المبرد في قوله: (وجملة هذا الباب: أن الكلام بعـــد (أما) على حالته قبل أن تدخل إلا أنه لابد من الفاء، لأنها جواب الجزاء)[٩].

الذي يهمنا هنا هو أن (أما) تدخل على كلام تام ومعنى هذا أن (أما) من الأدوات التي تدخل علـــى الجمل وهذا أول فرق بينها وبين الأداة الشرطية، فالأداة الشرطية لا تدخل على كلام تام، بل على جملـــتين لا

---

[١] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٦ – ٣٩٧.

[٢] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٧.

[٣] م. ن.، ص. ن.

[٤] م. ن.، ص. ن.

[٥] م. ن.، ص. ن.

[٦] م. ن.، ص. ن.

[٧] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٧ – ٣٩٨.

[٨] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٩.

[٩] المبرد، المقتضب ٣: ٢٧.

رابط بينهما فتجعل منهما جملة واحدة مترابطة. إذن فالتركيب (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ) هو في الأصل: (زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ).

وعلينا بعد هذا أن نعلل لوجود الفاء، وهذه الفاء قد ساهمت في تضليل النحاة فحسبوها (فاءَ الجزاءِ) والالتباس الذي حدث سببه قصور في النظر، فالنحاة لم يلاحظوا الفرق بين الفاءين، وهو أن فاءَ الجزاء إنما تجيء في أحوال خاصة يكون الجزاءُ مما لا يصلح أن يكون شرطا، أما فاء (أما) فهي فاء تلازمها ملازمة شديدة، ولا يمكن أن يتم التركيب إلا بهما معا، ونخلص من هذا كله إلى أنه لابد من النظر إليهما على أنهما أداتان مزدوجتان يشكلان نمطًا تركيبيا على هذا النحو:

أَمّا ..... فـ .....

وتدخل هاتان الأداتان على الجمل البسيطة فتدخل (أما) على حد الجملة الأول، وتدخل الفاءُ على الحد الثاني. ففي الجملة: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، يقال: أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ.

وبهذا لا نكون بحاجة إلى التعليلات التي أوردها النحاة لتوسط الفاء، وتقديم الاسم، وهي: لكي لا يلي الفعل أما. وهي مضمنة معنى الفعل، أو لإصلاح اللفظ أو عوضا عن المحذوف، ويجب أن ننبه إلى أن التفسير الأول نظر إلى جملة مثل: (أَمَّا زَيْدًا فَاضرِبْ).

ولا شك أن هذه التفسيرات مضطربة ومتعارضة فالتفسير الأول يعتمد على أن (أما) مضمنة معنى الأداة والشرط، والقول بالتعويض يفترض حذف الشرط فقط، فالاسم المقدم عوض عن الشرط المحذوف فيبقى أن تكون الأداة (أما) مضمنة معنى أداة الشرط.

وعلى كل حال فكل هذه التفسيرات انَّما هي صادره من تصور خارج التركيب ، والتعليل يحاول ان يخلق مطابعه بين التركيب ، وتركيب آخر مفترض.

ويمكن أن نضيف القضايا التي بحثها النحاة إلى نوعين: قضايا وصفية، وقضايا تفسيرية. أما القضايا الوضفية من مثل: إنه يليها الاسم، وإن الفاء تتوسط، فهذا كله جيد ويمكن الاستفادة منه أثناء إعادة النظر في التركيب، أما القضايا التفسيرية من مثل التعليل لتوسط الفاء أو حتى التزامها فكل ذلك مضطرب ومتناقض وقائم على فكرة موفوضة أساسًا وهي فكرة أن (أما) متضمنة لمعنى الشرط.

ويمكن التخلص من هذا الركام التفسيري الذي لهجبه النحاة وذلك باطّراح الفكرة القائلة بأن في أما (معنى الشرط)، فنحن نرى أن (أما) ليس فيها دلالة شرطية أبدا.

وقد اضطرب النحاة في تحديد معنى (أما)، فكما مر بنا، وذكر لها معنيان: التفصيل، والدلالة الشرطية. أما عند الزمخشري فمعناها التوكيد، يقول: (وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد، تقول زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذاك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: أمَّا زيدٌ فذاهبٌ) [1].

ونضيف إلى ذلك معنى رابعا رواه النحاس عن الزجاج بقوله: (سمعت أبا اسحاق يُسأَل عن معنى (أما) فقال: هي للخروج من شيءٍ إلى شيءٍ (أي دع ما كنا فيه وخذ في شيءٍ آخر))[1].

وقد فات هذا المعنى الأخير ابن هشام فلم يذكره في المغني[2].

ونحب مناقشة هذه الدلالات، فأما الدلالة على التفصيل فهو دلالة مكتسبة من التركيب كله، ولا يمكن أن يدل التركيب على التفصيل ما لم يسبق التركيب أمر مجمل ولابد من أن يتكرر التركيب، مثال ذلك:

الجماعة تفرقوا: أما زيدٌ فخرجَ إلى السوق، وأما سعيدٌ فذهبَ يعودُ مريضًا، واما محمد ففي الحديقة.

فالتفصيل المفهوم جاء من ذكر الجمل المتعاقبة، وبذلك فصلنا القول في تفرق الجماعة، ويمكن الحصول على النتيجة نفسها بدون هذا التركيب.

أما الدلالة على الشرط فتجيءُ كما بين الرضى من أنها (لاستلزام شيءٍ لشيءٍ أي أن ما بعدها شيءٌ يلزمه حكم من الأحكام ومن ثم قيل إنَّ فيه معنى الشرط لأن معنى الشرط أيضا هو استلزام شيءٍ لشيءٍ أي استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني أي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عنه)[3].

والحقيقة أن هذا النص ينطوي على فهم جيد لوظيفة التركيب فهو حقا يفيد أن ما بعد (أما) شيء يلزمه حكم من الأحكام، ولكن الذي ننكره هو ربط هذا الاستلزام بالشرط، فليس كل شيئين تلازما فيهما معنى الشرط، لأن هذا التلازم بين حدود الجملة ما لم ينشأ هذا وتحصيل حاصل، إذْ لا تتحقق الفائدة من الجملة ما لم ينشأ هذا التلازم، فالمبتدأ والخبر متلازمان، والفعل والفاعل متلازمان، وليس في ذلك معنى الشرط، ولسنا نقصد أن التلازم الذي تحدثه (أما ..... فـ .....) هو بدرجة تلازم المبتدأ والخبر، بل هو– بلا شك – أقوى.

أما فهم النحاس لـ (أمّا) وهو الخروج من شيءٍ لشيءٍ، فلأنه يُستأنف بها كلام جديد، حيث أن التركيب له استقلال داخلي يفصله عما قبله مثال ذلك في الخطب بعد الحمد لله نجد الاستئناف بقوله: (أما بعد فـ ...).

أما المعنى الذي ذكره الزمخشري فلا يمكن إدراكه على المستوى الكتابي للغة وإنما على المستوى النطقي، ولابد لكي يفهم من التركيب التوكيد أن تُنغَّم الجملة على نحومخصوص وهذا التنغم المخصوص هو القرينة الوحيدة الدالة على التوكيد، وعلى هذا لا يكون التركيب دالا على التوكيد في الوضع، وإنما أضاف إليه التنغم قيمة توكيدية، ولاشك أن تنغم الجمل من الأُمور الخطيرة في اللغة، وينبغي مراعاته والالتفات إلى

---

[1] النحاس، إعراب القرآن ١٢٣٧.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ٥٧.

[3] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٥.

دراسته فالجملة الخبرية يمكن أن تكون استفهامية بما يصحبها من تنغم معين. والتنغم وغيره من القدرات الصوتية التي يلوّن بها المتكلم جملة تضفي على تلك الجمل معان تفقدها إذا كتبت.

أما الوظيفة التي نرى أن التركيب يؤديها فهي تحديد المحكوم عليه والحكم، فما بعد (أما) هو ما ينسب إليه ما بعد الفاء، ويتعلق به، لذلك يأتي بعد أما المخصوص بالعناية، والذي يدور معنى الجملة عليه سواء كان فاعلا أو مفعولا، وذلك نحو: (أما زيدٌ فقد خرجَ)، و(أما زيدًا فاضْربْ) وفي اللغة المعاصرة نجد أن التصريح بلفظ النسبة أو التعلق بدأ يأخذ مكانا في التركيب، فيقال (اما بالنسبة لزيد فمجتهد) و(أما فيما يتعلق بزيد فمجتهد).

والحقيقة أن هذا التركيب قد تتعدد وظائفه في الكلام فيستخدم في سياق التفصيل كما مر، أو الاستئناف كما فهم النحاس، والتوكيد كما قال الزمخشري، ولكن يجب أن تكون هناك دائما القرائن التي تحدد المعنى ويمكن أن نضيف دلالة جديدة وهي الاستثناء ففي قولنا: (خرج القوم، اما زيد فقاعد) فلاشك أن هذا السياق يمكن أن يفهم منه: خرج القوم إلا زيدا.

ولكن تبقى هذه الدلالات كلها سياقية تفهم من جملة السياق، ففي المثال الذي ذكرناه فهم الاستثناء من اختلاف الأحكام، فقد حكم على القوم بالخروج وحكم على زيد بالقعود، والخروج والقعود متضادان، وبسبب هذا التضاد خرج زيد في الحكم عن الجماعة ويمكن أن ندرك ذلك إذا اتفق الفعلان لفظًا ومعنى فقلنا: (خَرَجَ القَومُ، أمَّا زَيْدٌ فَخَرَجَ).

الفصل الثاني
جملة الشرط وجملة جواب الشرط

جمعنا دراسة الجملتين معا لتلازمهما ولاشتراكهما في القضايا المطروحة ودراستهما منفصلتين لا يحقق فائدة.

وتتخذ دراستهما منحيين: أحدهما يتناول الجانب الشكلي، والثاني يتناول الجاني المعنوي، أي يدرس المكونات الشكلية من جهة صرفية، ويدرس الدلالة الزمنية من جهة نحوية، والجانبان لا ينفك بعضهما عن بعض من حيث الواقع ولكن الدرس اقتضى الفصل بينهما لأن الجانب الشكلي إن هو إلا رصد لبعض الصور التي تأتي عليها الجملة الشرطية. أما الجانب المعنوي فهو دراسة للزمن في الجملة الشرطية دون ارتباط بشكل صرفي محدد.

أولاً: المكونات الشكلية:

تبين من دراسة طبيعة الجملة الشرطية أنها نتاج تركيب جملتين، وذلك ما يكاد يجمع عليه النحويون. وكان جديرا بهذه الفكرة أن تكون أساسا لجملة الأفكار والمناقشات التي طرحت حول الجملتين، لولا أن الصورة الأساسية للجملة الشرطية هي الأساس الذي تنطلق منه الأفكار، هذا من جهة، ومراعاة الحركة الإعرابية من جهة ثانية، والأمر الأخير ليس منفكا عن الأول لأنه هو علته أساسا. من أجل ذلك يغفل النحاة أحيانا عن حقيقة أنهم يتعاملون مع جمل، فيتعاملون مع أفعال. وأخذوا يصنفون صور الجملة الشرطية – بشكل معياري – حسب قربها وبعدها من الصورة الأساسية، اعتمادا على الأفعال.

ولا نجد ذلك التصنيف عند سيبويه بشكل مباشر، ولكن نجد من النصوص ما يبين الاهتمام بالصورة الأساسية للجملة الشرطية. ومن ذلك ما يقوله عن وظيفة (حروف الجزاء): (تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله)[1].

ويقول في موضع آخر:

(قبح في الكلام أن تعمل إنْ أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله)[2].

ويفصح هذا النص عن أمرين:

الأول: التركيز على تماسك الصورة الأساسية للجملة الشرطية.

---

[1] سيبويه، الكتاب ٢: ٦٢.

[2] سيبويه، الكتاب ٢: ٦٦.

الثاني: رد الصور الأخرى إليها، وهذا واضح من قوله (تجزمه في اللفظ) فهذه هي الصورة الأساسية، اما إذا انخرمت هذه الصورة، فإنه يلجأ إلى تأويلها.

أما الصور التي يذكرها سيبويه فهي الآتي:

(١) فعل الشرط ماضي – فعل الجواب مضارع مرفوع، (وقد تقول: إنْ أَتَيتَنِي آتِيك، أي أتيك إنْ أَتَيْتَنِي. قال زهير:

وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَة يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ)[1]

فالفعل المضارع لم يرفع على أنه جواب، وإنما رفع لأنه ليس جزءً من الجملة الشرطية، بل هو كلام سابق عليها، ولابد في هذه الحالة من القول بأن الجواب محذوف وسوف تجد هذه الحالة مزيدا من التفصيل فيما بعد.

(٢) فعل الشرط مضارع مجزوم – فعل الجواب مضارع مرفوع: (ولا يحسن إنْ تَأتِنِي آتِيك، من قبل أنَّ إنْ هي العاملة)[2] وقوله (لا يحسن) حكم معياري يشبه (يقبح)، فهذا المثال يمثل خرقا لقاعدته التي تقول إنّ (إنْ) إذا عملت في الفعل لفظًا فلابد لها من جواب مجزوم، (فالجواب) هنا ليس مجزوما، ولابد من التأويل بالتقديم، وبهذا تبقى الجملة بلا (جواب) مجزوم أيضا وهذا خرق للقاعدة مرة أُخرى[3]. ومن أجل ذلك قال (لا يحسن)، ولم يقل (قد تقول)، و(قد تقول) توحي بالندرة، وأن هذا أمر استثنائي. ولعله قال (لا يحسن) لأنه وجد أن هذا التركيب يكون في الشعر، حيث يقول:

"وقد جاءَ في الشعر، قال جريزي بن عبدالله البجلي:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابس يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

أي إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ. ومثل ذلك قوله:

هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُه والَمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَها ذِيبُ

أي والمرء ذئب إنْ يَلقَ الرُّشا. قال الأصمعي: هو قديم أنشدنيه أبوعمرو. وقال ذوالرُمة:

وإِنَّي مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجَانِبِ الذِي

بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجوَانِبِ نَاظرُ

أي ناظرٌ متى أُشْرف. فجاز هذا في الشعر، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزما، لأن المعنى واحد، كما شبه (الله يشكرها) و(ظالم) بإذاهم يقنطون، جعله بمنزلة يظلم ويشكرها الله، كما كان هذا

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] سيبويه، الكتاب ٢: ٦٧.

[3] يقول سيبويه: (ألا ترى أنك تقول: آتيك إن أتيتني، ولا تقول: آتيك إن تأتني ن إلا في شعر، لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لأن جوابا ينجزم بما قبله) الكتاب ٣: ٦٦.

بمنزلة قنطوا، وكما قالوا في اضطرار: إنْ تأتِنِي أَنا صَاحِبُك، يريد معنى الفاء، فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه"[1].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن سيبويه نظر إلى الشواهد نظرة تحكيمية، ففي البيت الأول يأخذ الجزء (إنْ يُصْرَعْ أخُوك تُصْرَعُ) شاهدًا على التركيب (إنْ تأتِنِي آتيك)، ولمزيد من الإيضاح نقول إنه يحلل الجملة (إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخُوك تُصْرَعُ) على النحوالآتي:

إنَّك	**إنْ يُصْرَعْ أخُوك تُصْرَعُ**

وتؤول على هذا النحو:

إنَّك	**تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخُوك**

وقلنا إنَّها نظرة تحكيمية لأن الجملة يمكن تحليلها على النحوالتالي أيضا:

إنَّك	**إنْ يُصْرَعْ أخُوك**	**تُصْرَعُ**

وعلى هذا الأساس تكون العبارة الداخلية معترضة. ولا نكون بحاجة إلى تأويل البيت، فنحن أمام نمط من الجمل جديد تكون العبارة الشرطية فيه معترضة لا متصدرة على نحوما هي عليه في الجملة الشرطية.

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٧ – ٦٨

ولوكان الفعل مجزوما كان لدينا تحيل واحد هو تحليل سيبويه. ولوكان الفعلان ماضيين لأمكننا تحليلها بالطريقتين. ولابد أن تعتمد أي من الطريقتين على كيفية إنشاء البيت، أي على نبر أجزاء الجملة وهذا أمر يصعب لمسه في الشواهد.

ولكن متى استطعنا فهم جملة دون تقدير أو تأويل كان أحسن.

(٣) فعل الشرط: ماضي، فعل الجواب: مضارع مجزوم.

(وقد يقال: إنْ أَتيْتَني آتِك، وإنْ لَمْ تأتِني أجْزِك لأن هذا في موضع الفعل المجزوم، وكأنه قال: إنْ تفعَلْ أَفْعَلْ.

ومثل ذلك قوله عز وجل: (مَنْ كان يُريدُ الحَيَاة الدُّنْيَا وَزِينتها نُوَفِّ إليْهِم أعْمَالَهُم فِيها) [هود ١٥] فكان فعَل. وقال الفرزدق:

دَسَّتْ رَسُولاً بَأَنَّ القوم إنْ قدَروا عَلَيْك يَشْفُوا صُدُورًا ذاتِ توْغِير

وقال الأسود بن يَعفُر:

ألا هلْ لِهَذا الدَّهرِ مِن مُتَعَلَّل عن النَّاس مَهْمَا شاءَ بالناس يَفْعَلِ)[١]

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك اختلافا من حيث المعنى بين التركيبين: (إنْ أَتيتْني آتِك) و(إنْ تأتِني آتِك). واعتمادا على هذا المعنى يجب النظر إلى الجزم، وعدم الجزم.

ويمكن تلخيص الصور التي ذكرها سيبويه على النحوالتالي:

الصورة	فعل الشرط	فعل جواب الشرط	المثال
الأساسية	مضارع مجزوم	مضارع مجزوم	إنْ تأتِني آتِك
فرعية ١	ماضي	مضارع مرفوع	إنْ أَتيْتَني آتيك
فرعية ٢	مضارع مجزوم	مضارع مرفوع	إنْ تأتِني آتِيك
فرعية ٣	ماضي	مضارع مجزوم	إنْ أَتيْتَني آتِك

وهناك صور أُخرى، ولكنها متعلقة بالفاء، نرجئها إلى الموضع الذي ندرس فيه الربط[٢].

كان المحور الذي اعتمد عليه سيبويه في مراقبته لصور الجملة الشرطية هو (الجزم)، أما الفراء فهو يعتمد على محور آخر هو ما يمكن أن نسميه (الشكل الصرفي). فالفراء يلاحظ أنَّ الأفعال في الصورة الأساسية للجملة الشرطية متفقة من حيث (الشكل الصرفي)، ويكون نتيجة ذلك تقرير مفاده أنه: (أكثر ما يأتي الجزاءُ

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٨ – ٦٩.

[٢] انظر ص ٢٨٨ وما بعدها.

على أن يتفق هو وجوابه. فإن قلت: إنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ فهذا حسن. وإن قلت: وإنْ فَعَلْتَ أَفْعَلْ كان مستجازا. والكلام إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ. وقد قال في إجازته زهير:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَه وَلَوناَلَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلم)[1]

ولكن هذا المحور الذي اعتمده لا يتيح له عرض الصور كلها أو أكثرها، على أنه ذكر لنا صورة جديدة لم نصادفها عند سيبويه وهي الصورة التي تكون فيها الأفعال ماضية، ولعل سيبويه لم يذكرها لأنه لم يكن معنيا بتتبع الصور التي تكون عليها الأفعال بقدر ما هو معنيّ برد الصور المنحرفة إلى أصلها أو بتأويلها في سبيل المحافظة على الصورة الأساسية.

ويبرز جعل الصورة الأساسية معيارًا بروزًا واضحًا عند المبرد في قوله (فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة، لأنه يعربها، ولا يعرب إلا المضارع)[2].

ولذا فهو يرد الصورة التي وجدناها عند الفراء إلى الأصل حيث يقول: (وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع. فتكون مواضعها مجزومة وإنْ لم يتبين فيها الإعراب)[3].

ومثال ذلك عنده:

إنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ

وإنْ جِئْتَنِي جِئْتُكَ

ويذكر المبرد في مواضع متفرقة بعض الصور التي وجدناها عند سيبويه للجملة الشرطية، وصورًا لم نصادفها عنده:

(١) ماضي – مضارع مجزوم:

(ولوقلت: إنْ أَتَيْتَنِي آتِك لصلح)[4]

(٢) مضارع مجزوم – ماضي:

(لوقال: مَنْ يَأتِنِي أَتَيْتُه لجاز)[5]

هذه الصورة لم نصادفها عند سيبويه، ويقول في موضع آخر إنَّ بعضهم قد يجيزه في غير الشعر[6].

(٣) مضارع مجزوم – مضارع مرفوع:

---

[1] الفراء، معاني القرآن ٢: ٦.

[2] المبرد، المقتضب ٢: ٤٩.

[3] المبرد، المقتضب ٢: ٥٠.

[4] المبرد، المقتضب ٢: ٥٩.

[5] المبرد، المقتضب ٢: ٥٩.

[6] المبرد، المقتضب ٢: ٧١.

وهي من الصور التي ذكرها سيبويه ويتابعه في أنها لا تجوز إلا في الشعر:

(وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو: إنْ تَأتِني آتِيك)[1].

ويعلل المبرد لذلك بما يذهب إليه سيبويه والبصريون فالعلة أن الأداة (قد جزمت، ولأن الجزاء في موضعه، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاءً إلا في الشعر)[2].

وهذه القاعدة التي يذكرها المبرد مصوغة بصرامة أشد مما عند سيبويه الذي وصف الاستخدام بالقبح ولا ندري – طبعا – المضمون الإشاري الدقيق لكلمة (يقبح) كما يستخدمها سيبويه، ويكفي أن نلاحظ تطور الحكم.

ويتابع ابن السراج المبرد في عدم إجازة الحالة (مضارع مجزوم – مضارع مرفوع) إلا في ضرورة الشعر على إضمار الفاء[3] ونسب إلى سيبويه إجازة الحالة (ماضي – مضارع مجزوم)[4].

ويبدأ عند الجرجاني حصر الاحتمالات التي تأتي عليها الأفعال حيث يقول:

(واعلم أنَّ الجزاء إذا كان فعلا لم يخلُ من ثلاثة أوجه)[5]:

(١) أن يكون الأول مضارعًا لفظًا، والثاني ماضيًا، ليس في الأول إلا الجزم وإبقاء الثاني على حاله[6].

(٢) أن يكونا مضارعين[7]، ولا يقصد بهما المجزومين وإنَّما يقصد الاحتمال الذي يكون الفعل الثاني مرفوعا، ويكون ضرورة في الشعر على التقديم والتأخير عند سيبويه، ولا يجوز هذا الاحتمال في غير الشعر[8].

(٣) الأول ماض والثاني مضارع. فيجوز في المضارع الرفع والجزم، والرفع لأنَّ (الجزاء) تابع (للشرط) فلمّا لم يظهر الجزم في الأول لأنه ماض حُمل الثاني عليه فلم يجزم، فهو موفوع لفظا مجزوم معنى[9] أما الجزم فلأن الأصل أنْ يُجزم[10].

نلاحظ أن الجرجاني أغفل حالتين:

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] م.ن.، ص. ن.

[3] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٧.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٥

[6] م. ن.، ص. ن.

[7] م. ن.، ص. ن.

[8] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٦، وعلل لذلك بقوله: (لأجل أنك إذا نويت به التقديم احتجت إلى أن تضمر جوابا نحوأضربك إن تضربني أضربك، وإذا أمكنك جزم هذا الذي وقع بعد الجزاء كان تقديرك فيه التقديم وإضمار جواب آخر خروجا من الحكمة، فلا يجوز حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن أوإقامة قافية.

[9] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٦.

[10] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٧.

الأُولى: إذا كان الفعلان مضارعين مجزومين، والثانية: إذا كانا ماضيين، وهو لم يذكر سبب إغفاله، ولكنا نرجع ذلك إلى وضوح الحكم فيهما، فالأولى الحالة الأساسية للجملة الشرطية. الحكم فيها الجزم، أما الثانية فلا يظهر الجزم وإنَّما هما في محل الجزم.

وملاحظة ثانية هي أنه خرّج الحالة (مضي – مضارع مرفوع) تخريجا يختلف عما وجدناه عند سيبويه، فسيبويه يقدر التقديم[١]، والجرجاني يجعله مجزوم المحل وتُرك جزمه لفظًا حملاً على لفظ سابقه.

وتتشابه بعد ذلك صياغة القضية عند النحاة حيث نجدهم متابعين – على نحوكبير – للجرجاني حيث يطرحون القضية طرحا شكليا على نحوما فعل، وهذا ما نجده عند الزمخشري[٢]، وابن الخشاب[٣]، وابن يعيش[٤]، يعيش[٤]، والشلوبيني[٥]، وابن عصفور[٦]، والرضى، وهو يعمد إلى ترتيب الإمكانات ترتيبا معياريا مبتدئًا من الأجود ثم ما دونه على هذا النحو:

(١) الأجود كونهما مضارعين.

(٢) ثم كونهما ماضيين لفظا أو معنى، أو أحدهما لفظًا والآخر معنىً.

(٣) وإنْ تخالفا ماضيًا ومضارعًا فالأولى كون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعا.

(٤) وعكسه أضعف الوجوه[٧].

أما من حيث الجزم فالأحكام على النحو الآتي:

(١) إنْ كانا مضارعين فهما مجزومان[٨].

(٢) أما إذا كان الثاني مرفوعًا فهو على التقديم والتأخير[٩].

(٣) إنْ كانا ماضيين فهما مبنيان في محل جزم[١٠].

(٤) إن كان الأول مضارعا والثاني ماضيا فالأول مجزوم[١١].

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٦.

[٢] الزمخشري، المفصل ٣٢٠.

[٣] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٩. وابن الخشاب يذكر الحالة الأساسية وهي حالة الفعلين المجزومين ويهمل الحالة الأخرى وهي التي يكون فيها فعل الجواب مرفوعا، ولكنه ذكر الإمكانات الأخرى كلها.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل ٨: ١٥٧.

[٥] الشلوبيني، التوطئة ١٤٥ وما بعدها.

[٦] ابن عصفور ن المقرب ١: ٢٧٤ وقد ذكر الاحتمالات بدقة.

[٧] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٠ – ٢٦١.

[٨] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٠.

[٩] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٩.

[١٠] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٠.

[١١] ن. ن.، ص. ن.

(٥) إنْ كان الأول ماضيًا والثاني مضارعًا ففي الثاني وجهان: الرفع والجزم، والثاني أكثر، وعند الكوفيين يجب الرفع لأن الجزم على الجوار، أما الرفع فلوجهين إما التقديم أو الفاء والوجهان للضرورة، فالأولى القول بتغير عمل (إنْ) وضعفها عن العمل في هذه الصورة لحيلولة الماضي بينهما[١].

وهكذا استقصى الرضى الإمكانات كلها، وبعد الرضى نجد ممن ذكروا الإمكانيات الصرفية والإعرابية للفعلين المالقي[٢] وأبا حيان، وتبلغ الإمكانات عند أبي حيان تسعة هي: (مضارعين)، (ماضي – مضارع)، (ماضي بلم – مضارع) (ماضيين بلم)، (ماضيين بدون لم) (ماضي بلم – ماضي)، (ماضي – ماضي بلم)، (مضارع – ماضي بلم)، (مضارع – ماضي)[٣].

ويلاحظ أنه خالف الرضى في الترتيب حيث جعل الحالة (ماضي – مضارع) في المرتبة الثانية وهي عند الرضى في المرتبة الثالثة. وأبوحيان لم يزد في إمكاناته التي ذكرها على الرضى دون تفصيل كتفصيل أبي حيان[٤].

إذن فقد بدأت دراسة الأفعال عند سيبويه بملاحظة الجانب النحوي فيها وهو التغير الإعرابي، ولاحظ الفراء التوافق الصرفي.

وكانت أحكام سيبويه أقل حدة حيث استخدم عبارات كهذه (يَقْبُح)، (لا يَحْسُن)، ولكنها منذ المبرد بعده اتَّخذت شكلا حادًا بتحولها إلى (لا يجوز).

وابتداءً من الجرجاني يدأ الجميع بين كل ذلك، فذكرت الاحتمالات النحوية والاحتمالات الصرفية. وإصدار الأحكام المعيارية بما يجوز ولا يجوز.

واتخذت القضية شكلا جامدا متكررا عند النحاة. ولم ينفذ النحاة ببصيرتهم إلى تلمس الدلالات المختلفة لهذه الاحتمالات، فقد اكتفوا منها بالوقوف على جانبها الشكلي أي الجانب اللفظي فقط.

ولم نجد مناقشة جادة للأفكار التي طرحها سيبويه ولا محاولة للنظر في طريقته في الاستدلال وفهمه للشواهد وقد تبين لنا من مناقشة شاهد لسيبويه أن الاحتمالات (مضارع مجزوم – مضارع مرفوع) هو نتيجة طبيعة لسوء فهم الشاهد حيث لفَّق بين عبارة اعتراضية وجزء من جملة.

---

[١] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦١.

[٢] المالقي، رصف المباني ١٠٤.

[٣] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٥.

[٤] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٥٨.

ولا يكاد يكون هناك خلاف في القضايا المعيارية. وإنما يكون في القضايا التفسيرية، فنجد في الصورة (ماضي – مضارع مرفوع) ثلاثة تفسيرات أولها عند سيبويه وهو التقديم والتأخير، والثاني للمبرد وهو إرادة الفاء، والثالث للجرجاني حيث جعله مجزوم المحل.

ثانيا: الدلالة الزمنية:

لم تجد دراسة الزمن في الجملة العربية حظا من اهتمام النحاة، وذلك أن الزمن ليس بذي صلة فعّالة في العمل والعامل. بمعنى أن الزمن لا يؤثر في تغير حركات أواخر الكلمات، وهذا مدار الدرس النحوي عندهم. بل إنَّ ما يحدث في الجملة من تغيير في الزمن قد ينسب إلى العامل فيكون أثرًا من آثاره فالجملة (يَحْضُرُ زَيْدٌ) حينما تنفى بـ (لم) تصبح (لَمْ يَحْضُرْ زَيْدٌ) وواضح أن الزمن قد تغير من (الحاضر) إلى (الماضي) وينسب هذا التغير إلى (لم) فهي أداة نفي وجزم وقلب، ولكن أحدًا لم يقل إن الدلالة على المضي جاءت من (لم + يفعل) بمعنى أن (يحضر) هي صيغة الحاضر من (حضر) ولكنها ليست حاضرة (اللفظ) ماضية (المعنى). ومثل هذا ما ينسب إلى (إنْ) الشرطية من قلب (الماضي) إلى (المستقبل) وهذا ما سنأتي إلى تفصيله فيما بعد.

وقد للنحاة في دراستهم للزمن عند تقسيمه تقسيما صرفيا أي عندما يفهم من صيغ الأفعال الصرفية وهو فهم لا يفي بأقسام الزمن المتعددة.

وتنقسم الأفعال العربية عند النحاة إلى ثلاثة أقسام: فعل ماضي وبناؤه (فَعَلَ)، وفعل مضارع[1] وبناؤه (يَفْعَل)، وفعل الأمر وبناؤه (افْعَل).

وهذا التقسيم للأفعال يختلف قليلا عن تقسيم الزمن فهذا التقسيم إنما هو مبين للصيغ التي عليها أفعال العربية. ويبدوأنه متأخر عنه في الظهور إذ نجده عند الجرجاني ومن بعده[2].

أما القسمة الزمنية فقد وجدت عند سيبويه وذلك في قوله: (وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون و لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)[3]. إذن فالأفعال تعبر عن ثلاثة أزمنة: الماضي، والمستقبل، والحاضر

وضرب سيبويه على ذلك أمثلة فقال:

(فأما بناء ما مضي فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكَثَ وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذْهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ، ومخبرا: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت)[4].

---

[1] مصطلح (مضارع) مصطلح بصري ولكنه شاع في الكتب النحوية وأطلق على الأفعال التي على يفعل لأنها في رأي البصريين تضارع أسماء الفاعلين في المعنى. انظر سيبويه ١: ١٠٤.

[2] انظر: الجرجاني، الجمل ٥، ابن مالك، التسهيل ٤

[3] سيبويه، الكتاب ١: ١٢.

[4] سيبويه، الكتاب ١: ١٢.

إذن فالزمن الماضي يقع فيه الفعل الماضي. والمستقبل يقع فيه فعل الأمر والفعل المضارع، والحاضر يقع فيه الفعل المضارع. ثم بدأت القسمة الزمنية تأخذ الشكل الآتي:

الماضي وهو نحو: فَعَل وحاضر نحو: يَفْعَل ومستقبل نحوسَيَفْعَل، وسَوْفَ يَفْعَل[1].

ومهما يكن من أمر فإن دراسة الزمن لم تتجاوز الزمن الصرفي ونقصد به الزمن الذي يفهم من الصيغ الثلاث (فعل، يفعل، افعل).

ولاشك أن في نظرة النحاة إلى هذه القضية شيئًا من عدم التوفيق ذلك أنه يمكن لنا أن نأخذ عليهم ما يأتي:

(١) اعتبار ما يسمى (فعل الأمر) فعلا فهو في الحقيقة صيغة طلبية تستخدم للأمر.

(٢) أن صيغة أفعل لا دلالة فيها على أي زمن البتة. ذلك أن الزمن إنما لفعل حدث أو يحدث أو سوف يحدث وهذا هو الشكل العام للزمن دون التقسيمات الداخلية، المهم أن الذي يأمر قائلا (اخرج) لا يعبر عن زمن كما لو قال: (خَرَجَ) أما الذي جعلهم يصنفونه في المستقبل أن (الخروج) سيقع حتما بعد الكلام وليس قبله لأن أحدا لا يطلب تنفيذ فعل ماض. وغاب عنهم أنه لا صلة بين الخروج والصيغة (أخرج)، إذن فالذي قد يحدث أولا يحدث هو الفعل المطلوب تنفيذه وليس ما يسمى بفعل الأمر.

(٣) استخدام صيغة (يَفْعَل) للحاضر والمستقبل أمر مرده للسياق وليس مفهوما من (يَفْعَل) وحدها.

وقد تعرضت دراسة الزمن في النحوالعربي للنقد من قبل الباحثين المحدثين. فقد ألقى العقاد محاضرة عن (الزمن في اللغة العربية)[2] محاولا درأ ما وصفت به اللغة العربية من قبل بعض المستشرقين من نقص في دلالة الزمن[3].

وتلت المحاضرة تعليقات من بعض أساتذة اللغة تظهر فيها مآخذ الباحثين على دراسة الزمن.

علق كمال بشر على المحاضرة فذهب إلى وجود التفريق بين الزمن المنطقي (Time) والزمن اللغوي (Tense) وبين أن تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر هو تقسيم فلسفي أدى إلى اللبس في كثير من الأحيان كما في الآية (إذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) [الانشقاق ١][4].

وعلق تمام حسان على المحاضرة، فذكر النقطتين المثارتين عند كمال بشر وهما التفرقة بين الزمن المنطقي واللغوي، وأن تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر هو تقسيم غير خال من الدلالة الفلسفية.

وتكلم تمام حسان على قضايا أخرى لا أهمية لإيرادها هنا[1].

---

[1] انظر: ابن السراج، أصول النحو ١: ٤١. الفارسي، الإيضاح ٧، ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ١٩٤.

[2] ألقيت المحاضرة بالجمعية الجغرافية المصرية في ١٦: ١٢: ١٩٥٧ م.

[3] انظر نص المحاضرة في مجلة مجمع اللغة العربية ١٤: ٣٧.

[4] انظر: مجلة مجمع اللغة العربية ١٤: ٤٥.

وقبل أن نورد بقية التعليقات تجدر الاشارة هنا إلى ما وقع من وهن عند كمال بشر وتمام حسان، حيث لم يفرقا بين تقسيم النحاة للفعل وتقسيمهم للزمن، فتقسيم الفعل هو كما ذكروه أما تقسيم الزمن فهو إلى: ماض وحاضر ومستقبل، وهذا يعنى أن الأمر داخل في المستقبل وأن المضارع مشترك بين الحال والمستقبل، ومع هو هذا فإن هذه الملاحظة لا تمنع من صحة ملاحظتهم أن الزمن اللغوي غير الزمن الفلسفي.

وعلق عبدالله درويش فنسب التقصير إلى درس اللغة وليس إلى اللغة نفسها وأكد على أن أنواع الزمن المختلفة موجودة في اللغة وإن لم تجد عناية من النحاة[٢].

وعلق إبراهيم أنيس فذكر أن دارسي اللغات السامية من المستشرقين لم يجدوا صيغا كثيرة تعبر عن الزمن على نحو ما في اللغات اللاتينية والإغريقية، فأخذوا على العربية أنَّ ثلاث صيغ تعبر عن أزمنة كثيرة، وقال إن الأساليب العربية تعبر عن الأزمنة المختلفة دون أن يكون لها صيغ بعدد الأزمنة وقد عالجت الموضوع بورود فعل بعد فعل أو أداة تلحق الفعل. وقال إنَّ المستشرقين أخذوا على النحاة ربطهم الصيغ بأزمانها ربطًا مطلقًا، وقال إنَّه ربط ما كان ينبغي أن يحدث[٣].

وقد حاول تمام حسان أن يسد هذه الثغرة في الدرس النحوي بأن يتتبع التراكيب التي تتوسل بها العربية للتعبير عن الزمن مقسما الزمن إلى ثلاثة أقسام: ماض، وحال، واستقبال، أما الأقسام الداخلية في الأزمنة وهي أقسام الماضي وأقسام الحال وأقسام الإستقبال فقد أطلق عليها مصطلح (الجهة)[٤]. ولكن هذه المحاولة تظل محاولة نظرية تحتاج إلى مزيد من معاودة الدرس ولكنها لاشك خطوة في سبيل المنهج الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة قضية الزمن. ونقول إنَّها محاولة نظرية، لأنها تفتقر إلى الأمثلة المستمدة من نصول اللغة. والصيغ المذكورة بحاجة إلى بيان المواطن التي تستخدم بها والملابسات التي يعبر عن الزمن بها، فمتى نستعمل الماضي المنقطع، والماضي القريب المنقطع، والدراسة لم تشر إلى أّثر تجاور الأفعال في جملة واحدة، ففي جملة مثل: (أَخْبَرْتُه خَبَرًا أَشْرَقَ لَه وَجْهُه) نحن أما فعلين ولكن أحدهما (أخبرته) أقدم ومنا من الآخر (أشرق).

وفي (أَخْبَرْته بِأَمْرٍ كَتَمْتُه مُدَّةً عَنْه): نحن أما فعلين أحدهما (أخبرته) أحدث زمنا من الآخر (كتمته).

خصصت الصيغة (كان يَفْعَل) للماضي المتجدد، ولكن هذا المعنى قد يرد في سياق ويتخلف في غيره ويمكن أن ندرك ذلك من المثالين الآتيين:

(١) كانَ يَقْرأُ فَي بَيْتِه كُلَّ يَوْم.

(٢) عنْدَمَا دَخَلْتُ عَلَيه كَانَ يَقْرَأُ.

---

[١] انظر: مجلة مجمع اللغة العربية ١٤: ٤٦.

[٢] انظر: مجلة مجمع اللغة العربية ١٤: ٤٨.

[٣] انظر: مجلة مجمع اللغة العربية ١٤: ٥٠.

[٤] تمتم حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ٢٤٠ وما بعدها.

فالزمن في الجملة (١) دال على الماضي المتجدد، ولكنه في الجملة (٢) دال على الماضي المستمر لأن ثمة فعلين أحدهما القراءَة المستمرة والثاني الدخول الذي التقى معه في نقطة من الزمن وكلاهما في الماضي.

وثمة محاولة أُخرى مختلفة وهي التي قام بها هنري فلش[١]. ويذهب فيها إلى أن العربية لا تحوي صرفيًا سوى (زمنين) (التام) و(غير التام)[٢]، ولكنها تكون صيغا متفرعة (ذات وظائف مازالت مجهولة لدارس اللغة كالمبالغة والمشاركة المعاملة، والمسبب، والمبالغة المتوسطة، والمتبادل، والمنعكس المبني للمعلوم، وهذا كله في حدود (زمنين حتى لقد يشعر الدارس بما يشبه الانقلاب في المعاني والأفكار)[٣].

ويقول إنه ينبغي تنظيم ذلك دون أن نحاول تركيب النظام الفرنسي للفعل على النظام الفرنسي للفعل على النظام العربي، فيؤدي ذلك إلى سوء الفهم.

ويذهب هنري فلش إلى أن الفعل العربي قائم على الصورة أو الشكل وليس على (الزمن)، وأُطلقت على أشكال (المدة) المختلفة ألقاب، حيث يمكن تصور (المدة) بطرق كثيرة: فالحدث إما في استمراره أو في نقطة من اطراده – ابتدائية، أو نهائية – والحدث إما قد وقع مرة واحدة أو تكرر كثيرا، وهو ذو توقيت وذو نتيجة، وهكذا ومن هنا تأتي مسميات مثل: أفعال مستمرة أو حينية، وأفعال تامة وأُخرى ناقصة، وأفعال شروع ومتكررة وانتهائية ومحصلة[٤].

ولا تكتفي اللغات المبنية على الصورة بلون واحد لها فهي تعكس الواقع مباشرة وهو غير بسيط وإذا كان نظام الفعل نعقدًا عند تحليل استعماله، فهو ليس بسيطا كالفعل (الزمني) فالزمن تجريد قابل للتجزئة[٥].

(والعربية لغة صورة ترتبط بدرجة تحقق الحدث، أو القضية، كما يقول اللغويون، وهي تفرد مكانا خاصا لعلاج الحدث المنجز، والحدث غير المنجز، فتعبر عن الأول بصيغة ذات اللواحق: فعل، وهو ما سميناه (التام)، وتعبر عن الثاني بصيغة ذات السوابق: يَفْعَل، وهو (غير تام) فالتعارض بين الشيئين قد جرى من كلا الوجهين، وقد اكتفت العربية بصيغتين فعليتين متصرفتين متعارضتين ومن أجل هذا لم يكن في العربية سوى (زمنين)، وهناك أيضا أشكال أُخرى للصورة: هناك الصورة المحصلة، والصورة العادية أو المكررة.... إلخ)[٦].

وينبه إلى أن اعتبار (المدة) ودرجة التحقق لا يؤثران على الفعل العربي فقط وإنما على طريقة التفكير ، فالعربية تلتزم دائما ذكر المراحل المختلفة لانتشار الأحداث وهي: البدء، الاستمرار، الانتهاء[٧].

---

[١] هنري فلش، العربية الفصحى ١٢٩.

[٢] هنري فلش، العربية الفصحى ١٣٦ – ١٣٧.

[٣] هنري فلش، العربية الفصحى ١٣٧.

[٤] هنري فلش، العربية الفصحى ١٣٧.

[٥] م. ن.، ص. ن.

[٦] هنري فلش، العربية الفصحى ١٣٨.

[٧] هنري فلش، العربية الفصحى ١٣٨.

ويذهب إلى أن العرب لم يكونوا يعيشون خارج الزمن وإنما يعرفون كيف يضعون عباراتهم في نطاقه ولابد من تمييز طريقتهم في ذلك، فإذا كان الفعل قد خصص للتعبير عن الصورة فإن الزمن ينبع من الجملة، وقد عُبر عنه استطرادا بواسطة العناصر المختلفة في الجملة، ما خلا الفعل، وذلك دون نظام ثابت، وبالتالي دون تماسك، ومع ذلك فإنَّ الزمن قد عبر عنه على أرحب مجالاته بلاشك: الحاضر، والماضي، والمستقبل، دون لجوءٍ إلى المبالغة في الدقة، كما هي الحال في الفرنسية.

فالمستقبل: يعبر عنه في غير التام (يفعل) بزوائد فعلية، هي السين وسوف، أو بظرف زمان أو مفعول فيه، أو بواسطة (لا) النافية حيث يسجل النفي حلا (وجهته المستقبل) والحاضر أو الحال: ويدل عليه غير التام (يَفْعَل) حيث تنعدم الإشارة إلى المستقبل، فحين لا يرد في الجملة شيء يدخل فكرة المستقبل، ينحصر غير التام تلقائيا وبالضرورة في نطاق الحال. ولهذا ترجمنا الفعل (يَقْتُل) بمعنى الحال خلال تحليلنا للتصريف.

والماضي: فالحدث المنتهي من الوجهة النفسية أدنى إلى أن يعتبر تاما، فالمعنى قد تحقق حيث أفاد التام (زمن الحكاية)، ولهذا ترجمنا (قَتَلَ) في التحليل السابق بمعنى المضي. بيد أننا لا نستطيع القول من أجل ذلك بأن (قتل) قد صارت (زمنا) لأن قيمة الصورة يمكن وحدها أن توجد فيها من ناحية، كما يمكن من ناحية أُخرى – في القصص – أن توجد إلى جانب القيمة الزمنية (لزمن الحكاية) قيمة للصورة متفاوتة الوضوح وليس من النادر أن يشعر بها المرء دون التباس.

على أنه من الواضح أن الزمن (الماضي) ينتج من الجملة، عندما يراد التعبير عن (غير تام) في الماضي. واللغة العربية تفصل بين العنصرين: الزمن والصورة، وتعبر عن الزمن بوسائل مختفة)[1].

بيّنا فيما مضى نظرية الزمن عند النحاة العرب ثم مآخذ الباحثين المحدثين عليها ثم بعض المحاولات لوضع أساس لدراسة الزمن، كل ذلك بإيجاز لأننا لسنا بصدد دراسة الزمن دراسة متكاملة ولا دراسته دراسة مفصلة وحسبنا أن نبين ما قدمه النحاة العرب في قضية الزمن في الجملة الشرطية خاصة.

يرجع النحاة إلى الصورة الأساسية للجملة الشرطية وهي الصورة:

(إنْ + فعل مضارع + فاعل + فعل مضارع + فاعل).

يجعلونها معيارا لغيرها من الجمل، ويجعلونها مصدرا لمعرفة القواعد. والزمن في هذه الصورة هو المستقبل ففي الجملة: (إنْ يَخْرُجْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرٌو).

يرون أن زمن هذه الأفعال هو الاستقبال، وذلك (لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع)[2]، بل إنه (لا يجوز أن تكون (إنْ) تخلو من الفعل المستقبل لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل)[3].

---

[1] هنري فلش، العربية الفصحى ١٣٨ – ١٣٩ – ١٤٠.

[2] المبرد، المقتضب ٢: ٥٠.

[3] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٩.

ولكن النحاة يواجهون بصور للجملة الشرطية تختلف عن الصورة الأساسية، وأكثر هذه الصور مخالفة للصورة الأساسية هي:

(إنْ + فعل ماضي + فاعل + فعل ماضي + فاعل)

فكيف يوفقون بين القول بأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع وبين هذه الأفعال الماضية أي الأفعال التي وقعت، وقد حاول النحاة حل هذا الإشكال بالقول بأن اللفظ ماض والمعنى مستقبل، يقول الخليل: (إنَّما يقع ما بعدها من الماضي في معنى المستقبل)[1] فالأفعال من حيث المعنى مضارعة ولذا فهي في محل جزم وإنْ لم يظهر عليها الإعراب، يقول المبرد:

(وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع. فتكون مواضعها مجزومة وإنْ لم يتبين فيها الإعراب)[2].

ويحاول المبرد أن يجد علة لتغير الأفعال من المضي إلى الاستقبال فقال: (فإن قال قائل فكيف أزالت الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنَّما هي لما مضى في الأصل ؟

قيل له: الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني، ألا ترى أنك تقول: زَيْدٌ يَذْهَبْ يا فتى فيكون لغير الماضي. فإنْ قلت: لَمْ يَذْهَبْ زَيْدٌ كان بـ (لم) نفيا لما مضى، وصار معناه: لَمْ يَذْهَبْ زَيْدٌ أمْس، واستحال لَمْ يَذْهَبْ زَيْدٌ غَدًا)[3].

وصورة أُخرى تثير إشكالا عند النحاة، وذلك نحو:

(إن كُنْتَ زُرْتَنِي أمْسِ أكْرَمْتُكَ اليَوْم)

فرغم أنَّ كان كما يقول الفراء (إنما خلقت للماضي إلا في الجزاء فإنَّها تصلح للمستقبل)[4]، رغم ذلك نجدها في هذه الجملة ماضية اللفظ والمعنى وهذا هو الإشكال الذي طرحه المبرد وحاول حله، قال:

(مما يسأل عنه في هذا الباب قولك: إنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أمس أَكْرَمْتُكَ اليَوْم، فقد صار ما بعد (إنْ) يقع في معنى الماضي فيقال للسائل عن هذا: ليس هذا من قبل (إنْ) ولكن لقوة كان. وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تقلب (إنْ) فتقول (إنْ كُنْتَ أَعْطَيْتَنِي فَسَوفَ أُكَافِيك، فَلا يكون ذلك إلا ماضيا، كقول الله عزَّ وجلَّ: (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) والدليل على أنه كما قلت، وأنَّ هذا لقوة (كان) أنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد (إنْ) غير (كان) إلا ومعناه الاستقبال لاتقول: إنْ جِئْتَنِي أمْسِ أكْرَمْتُكَ اليَوم)[5].

---

[1] ذكر ذلك ابن السراج في قول نسبه إلى سيبويه انظر أصول النحو٢: ١٩٩.

[2] المبرد، المقتضب ٢: ٥٠.

[3] م. ن.، ص. ن.

[4] الفراء، معاني القرآن ١: ١٨٠.

[5] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٩.

وانبرى ابن السراج يرد قول المبرد فقال:

(وهذا الذي قاله أبوالعباس – رحمه الله – لست أقوله، ولا يجوز أن تكون (إنْ) تخلومن الفعل المستقبل لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل وهذا الذي قال عندي نقض لأُصول الكلام. فالتأويل عندي لقوله: إنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أمْسِ أكْرَمْتُكَ اليَوم، إنْ تَكُنْ كُنْتَ مِمَّن زَارَنِي أَمْسَ أكْرَمْتُكَ اليَوم: وإنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أمْسِ زُرْتُكَ اليَوم، فدلت (كُنْتَ) على (تَكُنْ) وكذلك قوله عز وجل: (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة ١١٦] أي إنْ أكُنْ كُنْتُ أو: إنْ أقُلْ كُنْتُ قُلْتُه، أو أُقِرّ بهذا الكلام، وقد حكى عن المازني ما يقارب هذا، ورأينا في كتاب أبي العباس بخطه موقعا عند الجواب في هذه المسألة ينظر فيه واحسبه ترك هذا القول)[1].

وبهذا يحافظ ابن السراج على القاعدة النحوية دون أن يحفل بما لتقديره من أثر على تغير المعنى.

ويعيد الرضى لنا أفكار المبرد مرة أُخرى بعد أنْ ينظمها، فهو يذهب إلى أنَّ الأغلب في (إنْ) أن يكون فعل الشرط فيها مستقبلا من حيث المعنى، ولكن إنْ أُريد معنى المضي جعل الفعل لفظ (كان) مثال ذلك الآية (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة ١١٦] والآية (إنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) [يوسف ٢٦][2].

ويذهب إلى أن هذا خاص بـ (كان) لأن فائدتها في الكلام هو الزمن الماضي فقط فهي تدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث، فمعنى كان زيد قائما: في الزمن الماضي زيد قائم. وفي هذه الحالة لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص (كان) دون سائر الأفعال الناقصة فصار مثلا تدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه[3].

ويؤيد الرضى المبرد في قوله بأن (كان) للشرط في الماضي، ويستدل بالآية التي كانت موضع خلاف المبرد وابن السراج وهي (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة ١١٦]، ويقول إنَّ قول ابن السراج فاسد لأن الحكاية تجرى يوم القيامة وكون عيسى قائلا ذلك أو غير قائل إنَّما هو في الدنيا، ودليل آخر هو جواز مثل: (إنْ كُنْتَ أَعْطَيْتَنِي أَمْسِ فَسَوْفَ أُكَافِئُك اليومَ)[4].

وتكلم الرضى على قضية مهمة وهي استعمالات (إنْ) في الماضي، فذهب إلى أنَّها على ثلاثة أوجه:

(١) أن يُجوِّز المتكلم وقوع (الجزاء) وعدم وقوعه مثل الآية (إنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) [يوسف ٢٦].

(٢) أن يقطع بعدم وقوعه في الماضي وتستخدم لهذه الوظيفة (لو)، ومثال استخدام (إنْ): الآية: (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة ١١٦].

---

[1] ابن السراج، أصول النحو ٢: ١٩٩ – ٢٠٠.

[2] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٤.

[3] م. ن.، ص. ن.

[4] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٥.

(٣) أن يقطع بوجوده نحو: زَيْدٌ وإنْ كَانَ غَنِيًّا لكنَّه بَخِيل[١]. ويقول الرضى في موضع آخر إنَّ (كان) إذا كانت (فعل شرط) فهي تأتي لأمرين:

أحدهما: فرض الوقوع في الماضي نحو: (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة ١١٦].

(إنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) [يوسف ٢٦].

والثاني: الأمر المتحقق الوقوع نحو:

زَيْدٌ وإنْ كَانَ غَنِيًّا إلاَّ أَنَّه بَخِيل.

أما غير (كان) من الأفعال الماضية فقد يستخدم في متحقق الوقوع غير أنه قليل بالنسبة لاستخدام (كان)[٢].

ونأتي الآن إلى مناقشة قيمة عقدها ابن القيم في كتابة (بدائع الفوائد) ناقش بها المقولة النحوية التي تذهب إلى أن الزمن في الجملة الشرطية لابد أن يكون في المستقبل، قال ابن القيم[٣]:

(المشهور أن الشرط والجزاء لا يتعلقان إلا بالمستقبل فإن كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى كقولك إن مت على الإسلام دخلت الجنة ثم للنحاة فيه تقديران:

أحدهما: أن الفعل ذو تغيير في اللفظ وكان الأصل إنْ تَمِتْ مُسْلِمًا تَدْخُلْ الجَنَّة فغير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلا له منزلة المحقق

والثاني: أنه ذو تغيير في المعنى وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال وبقي لفظه على حاله.

والتقدير الأول أفقه في العربية لموافقته تصرف العرب في إقامتها الماضي مقام المستقبل وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن نحو(أَتَى أَمْرُ اللهِ) [النحل ١]، (ونُفِخَ فِي الصُورِ) [الكهف ٩٩]، ونظائره.

فإذا تقرر ذلك في الفعل المجرد فليفهم مثله المقارن لأداة الشرط وأيضا فإن تغيير الألفاظ أسهل عليهم من تغيير المعاني لأنهم يتلاعبون في الألفاظ مع محافظتهم على المعنى وأيضا فإنهم إذا أعربوا الشرط أتوا بأداته ثم اتبعوها فعله يتلوه الجزاء، فإذا أتوا بالأداة جاءوا بعدها بالفعل، وكان حقه أن يكون مستقبلا لفظا ومعنى فعدلوا عن لفظ المستقبل إلى الماضي لِمَا ذكرنا فعدلوا عن صيغة إلى صيغة وعلى التقدير الثاني كأنهم وضعوا فعل الشرط بالجزاء أولا ماضيين ثم أدخلوا عليهما الأداة فانقلبا مستقبلين والترتيب والقصد يأبي ذلك فتأمله)[٤].

---

[١] الرضى، شرح الكافية ٢: ١٠٩.

[٢] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٤.

[٣] يرجع الفضل في تنبيهنا إلى جهود ابن القيم النحوية إلى طاهر سليمان حمودة الذي كتب كتابا عن ابن القيم هو: ابن قيم الجوزية: جهوده في الدرس اللغوي (دار الجامعات المصرية: الاسكندرية ١٩٧٦ م) ص ١٣١ – ١٤٦

[٤] ابن القيم، بدائع الفوائد ١: ٤٤ – ٤٥.

ثم ناقش ابن القيم القضية الخلافية التي كانت بين المبرد وابن السرج ، وقد دارت على دلالة (كان) الزمنية، وأبرز مثال على ذلك الآية (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه) [المائدة ١١٦] ذكر ابن القيم أن الأداة دخلت على ماضي اللفظ، وإنه من حيث المعنى المعنى ماض قطعا، لأن عيسى إما أن يكون قال ذلك بعد رفعه إلى السماء أو حكاية قوله يوم القيامة، وعلى الحالين فزمن الفعلين في الجملة ماض، وقد أخطأ من فهم أن القول وقع في الدنيا قبل الرفع وأول الأية على ذلك بإن أن أَكُنْ أَقُولُ هذا فإنَّكَ تَعْلَمُه، فهذا تحريف للآية لأن هذا الجواب جاء بعد سؤال الله له عن ذلك والله لم يسأله وهو بين قومه وهم لم يتخذوه وأمه إلهين إلا بعد رفعه، فلا يجوز تحريف الآية انتصارا لقاعدة نحوية، أما مذهب ابن السراج القاضي بتأويلها كالآتي: إنْ ثَبَتَ[1] في المُسْتَقْبَلِ أَني قُلْتُه في الْمَاضِي يَثْبُتْ أَنَّكَ عَلِمْتَه، وكل شيء تكرر في الماضي كان ثبوته في المستقبل، وهذا القول ضعيف ولا يدل عليه اللفظ[2].

ثم يضرب أمثلة يبين بها فساد مقولة النحويين يقول ابن القيم:

(وليت شعري ما يصنعون بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (إِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِري اللهَ وَتُوبِي إِليه) هل يقول عاقل إن الشرط هنا مستقبل ؟ ! أما التأويل الأول فمنتف هنا قطعا، واما الثاني فلا يخفى وجه التعسف فيه وانه لم يقصد أنه يثبت في المستقبل أنك أذنبت في الماضي فتوبي ولا قصد هذا المعنى وإنما المقصود المراد ما دل عليه الكلام إنْ كَانَ صَدَرَ مِنْك ذَنْبٌ فِمَا مَضَى فَاسْتَقْبِليه بالتوبة. لم يرد إلا هذا الكلام)[3].

ثم يقدم ابن القيم تصوره الخاص للقضية، يقول: (وإذا ظهر فساد الجوابين[4] فالصواب أن يقال: جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقا محضا غير متضمن جوابا لسائل هل كان كذا ولا يتضمن لنفي قول من قال قد كان كذا فهذا يقتضي الاستقبال وتارة يكون مقصوده ومضمنه جواب سائل هل وقع كذا أورد قوله قد وقع كذا فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلا لا لفظا ولا معنى بل لا يصح فيه الاستقبال بحال كمن يقول لرجل هل أعتقت عبدك ؟ فيقول إنْ كُنْتُ قَدْ أَعْتَقْتُه فَقَدْ أَعْتَقَه الله فما للاستقبال هنا معنىً قط وكذلك إذا قلته لمن قال صحبت فلانا فيقول إنْ كُنْتُ صَحِبْتَه فَقَدْ أَصَبْتَ بِصُحْبَتِه خَيْرًا. وكذلك إذا قلت لفلان كذا وهو معلم أنه علم بقوله له فيقول: إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه.

فقد عرفت أن هذه المواضع كلها مواضع ماض لفظا ومعنى ليطابق السؤال الجواب، ويصح التعليق الخبري لا الوعدي، فالتعليق الوعدي يستلزم الاستقبال واما التعليق الخبري فلا يستلزمه.

---

[1] هكذا في النص ولعل صحتها (يثبت).

[2] ابن القيم، بدائع الفوائد ١: ٤٥.

[3] ابن القيم، بدائع الفوائد ١: ٤٥.

[4] يقصد بالجوابين القول بتغير اللفظ أوبتغير المعنى.

ومن هذا الباب قوله تعالي (إنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهو مِنَ الكَاذِبين وإنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهو مِن الصَّادِقِين) [يوسف ٢٦]، وتقول إنْ كَانَتْ البَيِّنَةُ شَهِدَتْ بِكَذَا وكَذَا فَقَدْ صَدَقَتْ) [1].

وهكذا رأينا ابن القيم من خلال ما نقلناه وما اقتبسناه من أقواله قد دلل على فساد المقولة النحوية، وكيف لم يلهه ما شجر بين المبرد وابن السراج من خلاف عن تبين الخطأ في قولهما معا، ثم كيف خرج إلينا بنظرية جديدة قسّم بها التعليق في الجملة الشرطية إلى نوعين، تعليق وعدى وتعليق خبري ثم بيَّن أن التعليق الوعدي لابد لزمنه أن يكون مستقبلا، أما التعليق الخبري فلا يجب أن يكون زمنه مستقبلا بل ماضيا.

الباب الثالث

تركيب الجملة الشرطية

بعد دراسة عناصر الجملة الشرطية في الباب السابق يأتي هذا الباب ليدرس في أربعة فصول علاقة هذه العناصر بعضها ببعض في حالة التركيب، أي دراسة لجملة من القضايا التركيبية وما قد يتولد عنها من قضايا أُخرى، وهذه القضايا هي: الربط، والرتبة، والحذف، وأجوبة التراكيب الإنشائية. ونقصد بالربط ما تحتاجه الجملة الشرطية من ربط ركنيها: الشرطي والجوابي. ونقصد بالرتبة المواضع التي يأخذها كل عنصر من عناصر الجملة فيها بالنسبة للعناصر الأُخرى وما يترتب على ذلك من اختلاف لهذا الموضع في أنماط أُخرى، أما الحذف فيتناول ما يتعرض له التركيب في التطبيق من ألوان لحذف بعض عناصره، أما دراسة أجوبة التراكيب الإنشائية فهي دراسة لتراكيب قد تكون متولدة في نمط من أنماطها عن حذف بعض عناصر الجملة الشرطية.

[1] ابن القيم، بدائع الفوائد ١: ٤٥ – ٤٦.

الفصل الأول

الرّبط

تشمل دراسة الربط دراسة مسائل الربط ودراسة الشروط التي يجب توفرها في جملة الشرط. والنحاة متفقون جميعا على ترابط أجزاء الجملة، حتى اشتهر تشبيه الجملة الشرطية بالمبتدأ والخبر. وربما شبهت بشكل تفصيلي باسم موصول – مبتدأ – وخبره فالاسم الموصول يقابل الأداة والصلة تقابل جملة الشرط، والخبر يقابل جملة جواب الشرط:

اسم موصول	أداة	صلة	جملة الشرط	خبر	جملة الجواب
	إنْ		يَدْخُلْ زَيْدٌ		يَجِدْ عَمْرًا
الذي		يَدْخُلُ		يَجِدُ عَمْرًا	

ويتحقق هذا الربط بثلاث وسائل:

(١) الجزم.

(٢) الفاء.

(٣) إذا.

الربط بالجزم:

نبه إلى ذلك الجرجاني بقوله: (كما أنَّ الجواب إذا وجد مجزوما علم أنه تابع للشرط، وغير منقطع عنه فلم يفتقر إلى الفاء)[١] وقال في موضع آخر: (فينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده أو اسما)[٢] ويقول أبوحيان: (ولوقيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع لع طريقان أحدهما بجزمه والأخرى بالفاء ورفعه لكان قولا)[٣].

[١] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٤.

[٢] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٢.

[٣] أبوحيان، الارتشاف ٨١٠.

الربط بالفاء:

يكاد يجمع النحاة على متابعة سيبويه في قوله الذي يذهب فيه إلى (أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو بالفاء)[1].

ويظهر للوهلة الأولى أنَّ هذا النص يهدم ما قلناه عن الصورة الأساسية للجملة الشرطية هدما – ولوجزئيا على الأقل – ذلك أن سيبويه يطرح أمامنا إمكانيتين للجواب: الفعل أو الفاء. ولكن يمكن القول – وهذا ليس محاولة لرأب صدع ما – أنَّ هذا النص لا يهدم ما ذهبنا إليه، ذلك أن سيبويه لا يقصد باستعماله الأداة (أو) مطلق التخيير، فثمة ترتيب ما، فالفعل إمكانية أُولى والفاء إمكانية ثانية. ويمكن تأييد فهمنا هذا بنص آخر يتحدث فيه عن الربط بـ (إذا): (وسألت الخليل عن قوله عز وجل: (وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذَا هُمْ يَقْنَطُون) [الروم ٣٦] فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاءِ في موضع الفعل)[2].

نتيجة ذلك كله أنَّ هنالك ثلاثة إمكانيات للجواب: الفعل، الفاء، إذا.

ونجد تأصيل هذه المسألة عند المبرد أكثر وضوحا فيقول في موضع: (ولا تكون المجازاة إلا بفعل، لأن الجزاء إنما يقع بالفعل أو بالفاء لأن معنى الفعل فيها)[3]. ويقول في موضع آخر: (فالأصل الفعل والفاء داخلة عليه)[4]، وذلك (لأنها تؤدي معناه، لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود)[5]. وسنعود لتفصيل القضايا المتعلقة بها.

الربط بـ (إذا):

وفي (إذا) خلاف بين النحاة فالخليل وسيبويه ومن تابعهما يعتبرون الربط بإذا كالربط بالفاء[6]. ولكن هناك من يقول بأنَّ الفاء تكون مقدرة قبل (إذا) كما في الآية (..... إذا هُمْ يَقْنَطُون)، رد الجرجاني القول

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣، وانظر: الفراء، معاني القرآن ١: ٤٧٥ – ٤٧٦، المبرد، المقتضب ٢: ٤٩، ٧٢، ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٤، النحاس، إعراب القرآن ٢٦٦، الفارسي، الإيضاح ٣٢٠، الزبيدي، الواضح ٩ – ٩٦، ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢٥٤ – ٢٥٥، الجرجاني، المقتصد ١٠٤٠، ابن الخشاب ن المرتجل ٢١٦، ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ٢، الشلوبيني ، التوطئة ١٤٧، المرادي، الجنى الداني ٦٦.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤.

[3] المبرد، المقتضب ٢: ٤٩.

[4] المبرد، المقتضب ٢: ٥٩.

[5] م. ن.، ص. ن.

[6] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤، تابعه الفراء، معاني القرآن ١: ٤٥٩، المبرد، المقتضب ٣: ١٧٨، الفارسي، الإيضاح ٣٢٠، الزبيدي، الواضح ٩٦، ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٦، الهروي، الأزهية ٢١٢، القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢: ١٧٩، الجرجاني، المقتصد ١٠٤٢ – ١٠٤٣، ابن الشجري، الأمالي الشجرية ٢: ٢٦٣، ابن الخشاب، المرتجل ٢١٨، العكبري، التبيان

بهذا دون أن يبين من صاحبه[1]، ثم نجد الرأي بعد ذلك منسوبا إلى الأخفش عند أبي حيان[2]. ولكن ما نجده عند الأخفش نفسه في معاني القرآن مناقض لما نسب إليه حيث يقول: (فقوله: (إذَا هُمْ يَقْنَطُون)، وهو الجواب، لأن (إذا) معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء)[3].

والأرجح أن يكون ابن السراج هو الذي يذهب ذلك المذهب، و لم نجده يقول ذلك صراحة. ولكنا نفهم ذلك فهما غامضا من قوله: (فلابد لشرط الجزاء من جواب، والجواب يكون على ضربين: بالفعل ويكون بالفاء)[4]. ويقول في موضع آخر: (وقد كنت عرفتك أن جميع جواب الجزاءِ لا يكون إلا بالفعل أو بالفاء، وحكى الخليل أنَّ (إذا) تكون جوابا بمنزلة الفاء، لأنها في معناها)[5].

ويذكر ابن الخشاب أن الجواب بـ (إذا) أقل استعمالا من الجواب (بالفاء)، ومن أجل هذا أهمل كثير من النحويين ذكرها في أجوبة الشرط[6].

ويقول ابن الحاجب إنَّ (إذا) تربط الجواب إذا كان جملة إسمية[7].

واشترط الرضى[8]، والمالقي[9] من بعده أن لا تكون طلبية. واشترط أبوحيان:

(١) أنْ لا تكون طلبية نحو: إنْ عَصَى زَيد إذا ويْلٌ لَه (*).

(٢) أَنْ لا يدخل عليها أداة نفي نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ إذا مَا عَمْرًا قَائِمٌ (*).

(٣) أنْ لا تدخل (إنَّ) عليها نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ إذا إنَّ عَمْرًا قَائِمٌ (*)[10].

وزاد المرادي شرطا رابعا وهو أن تكون الجملة بعد (إذا) جملة اسمية[11]. والحقيقة أنه ليس شرطا جديدا، فقد ذكر من قبل، وأبوحيان ذكر الشروط السابقة على أنها الشروط المطلوب تحقيقها في الجملة الاسمية التي تلي (إذا)، فاسمية الجملة شرط مضمن.

٢: ١٠٤١، ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ٣، الشلوبيني، التوطئة ١٤٧، الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٢، الملقي، رصف المباني ٦٢، أبوحيان، الارتشاف ٨٠٧، المرادي، الجنى الداني ٣٧٥، السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٠.

[1] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٣.

[2] أبوحيان، الارتشاف ٨٠٧.

[3] الأخفش، معاني القرآن ٢٩١.

[4] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٤.

[5] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٦.

[6] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٩.

[7] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٥.

[8] م. ن.، ص. ن.

[9] المالقي، رصف المباني ٦٢.

[10] أبوحيان، الارتشاف ٨٠٧.

[11] المرادي، الجنى الداني ٣٧٥.

وفي الجمع بين (الفاء) و(إذا) خلاف. فالخليل يرى أنه (لوكان إدخال الفاء على إذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها. فصارت إذا ها هنا جوابا كما صارت الفاء جوابا)[١].

وتابعه أكثر النحاة، وممن خالفه الزيادي فهو يرى أنه يجمع بين الفاء و(إذا)[٢]. وقد رد ذلك ابن جني بأنه يستغنى بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء واستدل بالآية (إِذَا هُمْ يَقْنَطُون)[٣]. وعند الجرجاني لوجمع بينهما لكان كالجمع بين فاء وفاء وهذا لا يجوز[٤]. ويقول أبوحيان إنه لا يجوز الجمع بين الفاء و(إذا) في (الشرط)، وإن كان ذلك جائزًا في غيره[٥]. ويعلل السيوطي لعدم جواز احتماعهما بأنه لا يجمع المعوض مع العوض. فـ (إذا) عنده عوض من الفاء[٦].

ويعلل السيرافي في استخدام (إذا) في موضع الفاء بتشبيهها بـ (إذا) التي للمفاجأة (لأن الشرط يؤدي إلى الجواب، فكأنه هجم عليه وأثاره وكذلك طريق المفاجأة ألا ترى أنك إذا قلت أصابتهم سيئة فإذا هم يقنطون كانت مفاجأة)[٧].

وعند ابن جني هي (إذا) المفاجأة وذلك (لِمَا فيها من المعنى المطابق للجواب وذلك أن معناها المفاجأة. ولابد هناك من عملين، كما لابد للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما حادثة عنهما)[٨].

قضايا متعلقة بالفاء:

ثمة قضايا كثيرة يثيرها النحاة حول هذه الفاء، من ذلك نوع الفاء أهي عاطفة أم غير عاطفة، ومن ذلك متى تكون واقعة في جواب الشرط، كما يتناولون بالدرس حذف الفاء، والجمل التي يجب أن تربط بالفاء. وسوف نحمل الكلام على هذه القضايا فيما يلي إن شاء الله.

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤.

[٢] ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٦٤.

[٣] م. ن.، ص. ن.

[٤] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٤.

[٥] أبوحيان، الارتشاف ٨٠٧.

[٦] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٠.

[٧] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٣١.

[٨] ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٦.

نوع الفاء:

الوظيفة الأساسية للفاء عند النحاة هي (العطف)، ولكنها إذا استخدمت في ربط جواب الشرط فإنها تنسلخ من تلك الوظيفة الأساسية متخذة دلالة وظيفة جديدة.

ولقد بدأ التنبه إلى هذه القضية على نحوغامض عند سيبويه فهو لم يسم لنا هذه الفاء تسمية جديدة وإنما اكتفى بإخراج أدوات عطف أُخرى من مشاركة الفاء استخدامها الجديد، فيذهب إلى أنه لا يجوز استخدام (الواو) أو (ثم) بدلا من (الفاء)، لأنها لا تصلح في الجواب في هذا الموضع، أي في الربط الشرطي[1].

يحق لنا إذن أن نفهم أن دلالة الفاء هنا ليست العطف.

واختلف بعد ذلك التسميات التي تطلق على الفاء.

ومن هذه التسميات (فاء الابتداء) يقول الأخفش: (والفاء إذا كانت جواب المجازاة، كان ما بعدها أبدًا مبتدًا، وتلك فاء الابتداء لا فاء العطف، ألا ترى أنك تقول: إنْ تَأتِنِي فَأمْرُكَ عِنْدِي عَلَى مَا تُحِب، فلوكانت هذه فاء العطف لم يجز السكوت حتى تجيءَ لما بعد (إنْ) بجواب)[2].

أما عند ابن السراج فمعناها (الإتباع)، فهي غير عاطفة ولذا (لا يجوز الجواب بالواو)[3]. يقول ابن السراج: (وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفة، إلا أَنَّ معناها الذاتي[4] يخصها، تفارقه، إنها تتبع ما ما بعدها ما قبلها في كل موضع)[5].

وقد أوضح ابن جني مفهوم الإتباع بقوله: (الثاني، وهو الذي يكون فيه الفاء للإتباع دون العطف، إلا أنّ الثاني ليس مدخلا في إعراب الأول، ولا مشاركا له في الموضع، وذلك في كل مكان يكون فيه الأول علة للآخر. ويكون فيه الآخر مسببا عن الأول، فمن ذلك جواب الشرط في نحوقولك إنْ تُحْسِنْ إلى فَاللهُ مُجَازِيك، فهذه هنا للإتباع مجردة من معنى العطف، ألا ترى أن الذي قبل الفاء من الفعل مجزوم، وليس بعد الفاء شيء يجوز أن يدخله الجزم، وإنما بعدها جملة مركبة من اسمين مبتدأ وخبر، وكذلك قولك: إنْ تَقُمْ فَأَنَا قَائِمٌ مَعَكَ، وإنما اختاروا الفاء هنا من قبل أنَّ الجزاء سبيله أنْ يقع ثاني الشرط، وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء)[6]. وعند الجرجاني أيضا تأتي الفاء (لإتباع الشيء الشيء)[7]، ويطلق ابن ابن الخشاب على وظيفة الفاء (التعقيب): (وهو كون الثاني عقب الأول أي بعده فلا مهلة)[8]، وأخذا الرضى

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣.

[2] الأخفش، معاني القرآن ٤٦.

[3] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٥.

[4] هكذا ولعل صحتها (الذي).

[5] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩١.

[6] ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٤.

[7] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٠، وهي للإتباع عند ابن يعيش في شرح المفصل ٨: ٩٥.

[8] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٧.

عنه ذلك[1]. ويطلق الرضى عليها مصطلح (علامة الجزاء)[2]. أما معناها عند المرادي فهو الربط يقول: (وأما الفاء الفاء الجوابية فمعناها الربط، وتلازمها السببية، قال بعضهم والرتيب أيضا)[3] وهو يلخص بطريقته المعاني السابقة (فالسببية) هي (الإتباع) و(الترتيب) هو (التعقيب).

ومهما يكن من امر فوظيفتها الظاهرة هي (الربط).

لماذا يربط بالفاء ؟:

يذهب السيرافي إلى أنَّ الذي أحوج إلى الربط بالفاء أنَّ أصل الجواب أنْ يكون فعلا مستقبلا و(إنْ) هي التي تربط فعل الشرط وفعل جواب الشرط ثم عرض أنْ ينوب عن الجواب الابتداء والخبر و(إنْ) لا تعمل فيهما، لذا أتى بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، واختيرت (الفاء) دون (الواو) و(ثم) لأن حق الجواب أنْ يكون عقيب (الشرط)[4].

ونجد تفصيل هذه القضية عند ابن جني فيبدأ بالسؤال: (وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط ؟)[5]، ويجيب على السؤال: (إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به، فالجملة في نحوقولك: إنْ تُحْسِنْ إلى فَاللهُ يُكَافِئُك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره)[6]. ثم يحاول ابن جني تفصيل فكرته، فيقول إنَّ (الشرط) و(الجزاء) لا يصحان إلا بالأفعال، لأنه إنما يقصد وقوع فعل بوقوع فعل غيره[7]. وقبل أن نمضي معه نحب أن نسجل ملاحظتين إحداهما أن هذه الفكرة تنسجم مع ملاحظته عدم قابلية الجواب المربوط بالفاء للجزم، وملاحظة ثانية هي ظهور ما قلناه من تناسي النحاة أحيانا أنهم يتعاملون مع جمل لا أفعال وهذا من شأنه أن يسبب إرباكا في الفهم والأحكام.

يقول ابن جني بعد ذلك إنْ هذا المعنى الذي يعقد بوقوع الأفعال لا يوجد في الأسماء ولا في (الحروف)[8]، (فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره، لأن أوله فعل، وآخره اسمان، والأسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله، ولا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها)[9].

---

[1] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٢.

[2] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٢، ٢٦٣.

[3] المرادي، الجني الداني ٦٦.

[4] السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٣٠.

[5] ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٤.

[6] ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٤.

[7] م. ن.، ص. ن.

[8] م. ن.، ص. ن.

[9] ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٤ – ٢٥٥.

ثم يضرب أمثلة على الجمل التي يجوز الابتداء بها، ولذا تربط بالفاء: (ومن ذلك قولك: إنْ يَقُمْ فَاضْرِبْه، فالجملة التي هي أضربْه: جملة أمرية، وكذلك إنْ يَقْعُدْ فَلاَ تَضْرِبْه، فقولك لاَ تَضْرِبْه جملة نهيية، وكل منهما يجوز أن يبتدأ بها فتقول: اضْربْ زَيْدًا، ولاِ تَضْرِبْ عَمْرًا)[1].

ويعقب على ذلك بقوله: (فلمَّا كان الابتداء بها مما يصح وقوعه في الكلام، احتاجوا إلى الفاء، ليدلوا على أنَّ مثالي الأمر والنهي بعدها ليسا على ما يعهد في الكلام من وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما، ومن هنا أيضا احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع الابتداء والخبر، لأن الابتداء مما يجوز أن يقع أولا غير مرتبط بما قبله)[2]. وبيّن أن طبيعة جواب الشرط أنه لا يجوز الابتداء به (ويزيد ما ذكرته لك وضوحا من أنَّ جواب الشرط سبيله ألَّا يجوز الابتداء به أنَّك لوقلت مبتدئا: فَاللهُ يُكَافِئُك لم يجز، كما لا يجوز أن تبتديء فتقول: فَزَيْدٌ جَالِسٌ، وكذلك لا يجوز أن تبتديء أيضا فتقول: فَاضْربْ زَيْدًا، ولا فَلاَ تَضْرِبْ مُحَمَّدًا، لأن الفاء حكمها أن تأتي رابطة ما بعدها بما قبلها، فإذا استؤنفت مبتدأة فقد انتفض شرطها. وهذا كله غير جائز أنْ يبتدأ به، كما أن الفعل المجزوم لا يجوز الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه. ألا تراك لا تقول مبتدئا: أَقُمْ، على حد قولك: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، فهذا كله يؤكد لك أنَّ جواب الشرط سبيله أن يكون كلاما لا يحسن الابتداء به)[3].

ولقد حدد ابن جني بما تحته خط في الاقتباس السابق المعيار الذي يحدد الجمل التي توصل بالفاء. وهذا المعيار هو (الابتداء). وليس هذا المعيار جديدا كل الجدة فقد وجدنا أُصوله عند الخليل وسيبويه فيما ننقله الآن (سألته عن قوله: إنْ تَأتِنِي أنا كَرِيمٌ. فقال: لا يكون هذا إلا أنْ يضطر شاعر، من قبل أن كريم يكون كلاما مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مصطرا)[4]. هذا الكلام على إجماله – شيئا ما – هو الأصل الذي بنى عليه ابن جني معياره بشيءٍ من التفصيل.

استطاع ابن جني بهذا المعيار أن يحدد لنا ثلاث جمل يجب ربطها بالفاء هي:

(١) جملة اسمية (مبتدأ وخبر).

(٢) جملة أمرية.

(٣) جملة نهيية.

ويأتي بعد ذلك الجرجاني ليأتي بمعيار آخر هو معيار (الجزم) يقول: (وإنما جاءَ الجواب بالفاء حيث لم يقدر على الجزم فقيل: إنْ تأتني فأنت مكرم لأن قولك: أنت مكرم، ليس مما ينجزم إذْ هو جملة من الاسم،

---

[1] ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٥.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٥٥ – ٢٥٦.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤.

والأسماء لا تجزم. فلما أُريد أن تجعل هذه الجملة جزاءً أُتي بالفاء فقيل: إن تَأتِني فَأنْتَ مُكْرَم، ليدل الفاء على هذه الجملة بالشرط من حيث أنَّ الفاء تأتي لإتباع الشيءِ الشيء، ولا تكون في ابتداء الكلام)[1]. ويقول في موضع آخر (ينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده أو اسما، فالاسم نحوما تقدم من قولك: إنْ تَأتِني فَأنْتَ مُكْرَمٌ، والفعل نحوقولك: إنْ تَلْقَ زَيْدًا فَأكْرِمْه، وذلك أن (أكرمه) امر موقوف فلا يمكن جزمه إذ الساكن لا يقدر على إسكانه. وكذا إذا قلت: إنْ يَلْقَ زَيْدٌ عَمْرًا فَلْيُكْرِمْه، لجل أنَّ الفعل قد انجزم بلام الأمر فلا تقدر على جزمه بإنْ، إذْ لا يجتمع عاملان على لفظ واحد في حال واحدة)[2].

ومعيار الجزم هذا مستفاد أساسا من ملاحظة ابن جني التي ذكرناها آنفا وهي أن ما بعد الفاء غير قابل للجزم[3]. وجاء الجرجاني فعمق ذلك.

ويتابع ابن الخشاب ابن جني حيث يتخذ من (الابتداء) علة لدخول الفاء[4].

ويردد ابن يعيش كل ما قاله ابن جني ويزيده بسطا[5] ولا يتخذ الشلوبيني معيارًا وإنما يكتفي برصد الجمل التي تربط بالفاء، وتأتي الفاء مع الجمل الآتية[6]:

(١) الجملة الأسمية، طلبية نحو:

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ.

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَهَلْ عَمْرٌوقَائِمٌ.

غير طلبية نحو:

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌوقَائِمٌ.

(٢) الجملة الفعلية الطلبية نحو:

(فَإمّا تَرَيَنَّ مِنْ الْبَشَرِ أحَدًا فَقُولِي) [مريم ٢٦].

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَهَلْ قَامَ عَمْرٌ.

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَلاَ تَقُمْ إلَيْه.

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَغَفَرَ اللهُ لَه.

(٣) مع الفعل المقرون بحرفي التنفيس نحو:

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَسَوْفَ يَقُومُ عَمْرٌو.

---

[1] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٠.

[2] الجرجاني، المقتصد ١٠٤٢.

[3] انظر ص ٢٨٥.

[4] ابن الخشاب، المرتجل ٢١٧.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل ٨: ٩٥، ٩: ٢.

[6] الشلوبيني، التوطئة ١٤٧ – ١٤٨.

(٤) مع الفعل المقرون بحرف مما ينفيه نحو:

إنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَلَنْ يَقُومَ عَمْرٌو.

(٥) مع الماضي لفظا ومعنى ولابد من (قد) نحو:

إنْ قَامَ زَيْدٌ فَقَدْ قَامَ عَمْرًا أمْسِ.

ويصل ابن عصفور إلى مزيد من الجمل التي تربط بالفاء بجملها فيما يلي:

(١) جملة اسمية.

(٢) جملة فعلية (أمر، نهي، دعاء، استفهام).

(٣) فعل دخلت عليه (قد، السين، سوف، ما، أنْ).

ونشهد عند ابن مالك مولد معيار جديد وهو أَنْ الفاء تدخل على الجواب الذي لا يصلح أنْ يكون شرطا، يقول في الألفية:

(واقرن فا حتما جوابا لوجعل شرطا لإنْ أو غيرها، لم ينجعل)[١]

وأخذه الرضى عنه واشتهر المعيار فيما بعد حتى لقد غودرت المعايير السابقة يقول الرضى:

(إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط لأنَّ بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وإنْ لم يصلح له فلابد من رابط بينهما وأولى الأشياء به الفاء)[٢].

ويطلق الرضى على الفاء (علامة الجزاء)[٣]. وتبلغ الجمل المربوطة بالفاء عند الرضى غايتها من التعدد نجملها فيما يلي[٤]:

(١) جملة طلبية: أمر، نهي، استفهام، التمني، العرض، التحضيض، الدعاء، النداء.

(٢) إنشائية، نعم وبئس، كل ما تضمن معنى إنشاء المدح والذم. عسى، فعل التعجب، القسم.

(٣) جملة إسمية، مصدرة بحرف مثل: (لا)، (إنَّ)، غير مصدره بحرف.

(٤) الفعلية المصدرة بحرف غير (لا، لم في المضارع) وهي:

- الماضي المصدر بقد ظاهرًا أو مقدرا.
- الماضي المصدر بـ (ما) أو (لا).
- المضارع المصدر بـ (لن)، و(سوف)، والسين، و(ما).

ويعقب على ذلك بقوله: (هذا كله لأن هذه الأشياء لم تقع شرطا فلا تقع أيضا جزاءً إلا مع علامة الجزاء)[١].

---

[١] شرح ابن عقيل (بعناية النجار) ٢: ٣١٦.

[٢] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٢.

[٣] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٢ – ٢٦٣.

[٤] م. ن.، ص. ن.

وتابع أبوحيان ابن مالك في معياره، وزاد على ما جاء به الرضى من الجمل الطلبية، الشرطية نحو: إنْ تَأتِنِي فَإنْ تُحَدِّثْنِي أُكْرِمْك.

والمصدرة برب نحو: فَإنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَارُبَ بَهْمَةَ[٢]، ويمكن إدخالها في النداء.

وتابعه أيضا المرادي، وإن يكن أحد مادته عن ابن حيان[٣].

وتابعه أيضا السيوطي دون جديد[٤]، والسيوطي يلخص ما وجد عند أبي حيان أيضا.

نلاحظ بوضوح أنَّ المعايير التي طرحت في سبيل تحديد الجمل المربوطة بالفاء وهي: (الابتداء)، و(الجزم) و(الصلاحية للشرط) كل هذه المعايير تعتمد على الناحية الشكلية من الجمل المربوطة أي تتعلق بالمبنى فقط ولكنها لا تتعمق ذلك إلى محاولة الربط بين دخول (الفاء) ولالات معينة لا يمكن الوصول إليها بدون الفاء. ويمكن أن نلمح اختلاف الدلالات من هذين المثالين الآتيين:

(١) إنْ خَرَجَ زَيْدٌ خَرَجَ عَمْرٌو.

(٢) إنْ خَرَجَ زَيْدٌ فَقَدْ خَرَجَ عَمْرٌو.

ففي المثال الأول نجد أنَّ ثمة ارتباطًا بين خروج كل من زيد وعمرو، حيث يكون خروج عمرومترتبا على خروج زيد وكأنه نتيجة عنه لما بينهما من تلازم مفروض. ثم إنَّه لابد من الترتيب في الحدوث حيث يكون خروج زيد أولاً ثم خروج عمروثانيًا.

وفي المثال الثاني يكون خروج عمروقبل خروج زيد، والهدف هو التعليل لخروج زيد ن وبيان أن هذا ليس أمرًا غريبًا. وتحتمل الجملة أيضا معنى آخر وهو نتيجة التلازم بين الحدثين فيكون المعنى أنه إنْ تحقق خروج زيد فمن تحصيل الحاصل خروج عمرو، ويكون خروج عمروقبل خروج زيد، ولابد في هذه الحالة من الاعتماد على السياق لتحديد أيٍّ من الدلالتين يعبر عنها الشكل المذكور.

ذُكرت في السابق الحالات التي يجب اقتران الفاء معها وبقيت حالة تعتبر عند النحاة متعادلة، بمعنى أنه يجوز اتصال الفاء معها وعدمه. وهي الحالة التي تكون فيها جملة الجواب ذات فعل مضارع مجرد أو مصدر بلا، وتعليل ذلك كما نجده عند الرضى أن الفعل في هذه الحالة كان صالحا للإستقبال قبل أداة الشرط فلا تأثير لها عليه ظاهرًا، فإن جيء بالفاء أو تركت فالفعل دال على الاستقبال[٥].

---

[١] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٣.

[٢] أبوحيان، الارتشاف ٨٠٧.

[٣] المرادي، الجنى الداني ٦٧، ويتضح أخذه من أبي حيان من الشواهد المشتركة.

[٤] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٠.

[٥] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٣.

ويمكن القول إن وضع القضية على هذا النحوإنما هو جمود عند الأشكال. فليس المهم هو جواز دخول الفاء وتركها وإنما المهم هو دلالة ذلك، أما الناحية الشكلية فهي لا تقدم علما حقيقيا، فنحن بصدد إمكانين من إمكانات التعبير: إمكان بالفاء وإمكان بدون الفاء، ولابد أن لكل من الإمكانين وظيفته الخاصة في التعبير اللغوي الذي لا يجعل مجالات للقول بجواز دخول الفاء وإنما بوجوب دخولها لأداء تلك الوظيفة الخاصة.

إن الوقوف عند الأشكال يهدم الحقيقة القائلة إن زيادة المبنى من زيادة المعنى، وثمة – بلا ريب – تضافر شديد بين المبنى والمعنى يستحيل معه الفصل بينهما.

ونتيجة للجمود عند الشكل نجد أنهم – رغم اتفاقهم على أن الفعل المضارع بعد الفاء مرفوع – يختلفون في تفسير ذلك –، ونشأت هذه القضية الخلافية من السؤال الآتي: ما دام الفعل المضارع قابلا للجزم فما الحاجة إلى الفاء ؟

فسر سيبويه ذلك بافتراض وجود مبتدأ يكون هذا الفعل المرفوع خبرا له[1]. ونجد عند الرضى ذكرا لهذا الخلاف، حيث يقول: (وقال (ومَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منْه) [المائدة ٩٥] مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الأخير ليكون جملة إسمية في التقدير.

وقال المبرد: لا حاجة إليها. وقال ابن جعفر مذهب سيبويه أقيس إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا أنه خبر مبيتدأ لم يدخل عليه الفاء. وعلى ماذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع[2] يسقط هذا التوجيه المذكور للأقيسة وإن ثبت نحوقولك: إنْ غِبْتَ فَيَمُوتُ زَيْدٌ، لم يكن لمذهب سيبويه وجه إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن ولا يجوز إلا بعد أنْ المخففة قياسا وبعد إنَّ وأخواتها للضرورة)[3].

ولقد حاولنا جاهدين البحث عن الرأي المنسوب إلى المبرد فلم نجده في (المقتضب) ولا (الكامل)، ولا في (الانتصار لابن ولاد).

و لم نصادف في المصادر التي اعتمد عليها هذا البحث أحدا أورد هذه القضية الخلافية غير الرضى.

حذف الفاء وتقديرها:

ترد نصوص وأمثلة تخرج عن القواعد المقررة ن حيث أنها مما يجب دخول الفاء عليها، ومع هذا جاءت بدون الفاء، ومن أجل أن تستقيم لهم القواعد أخذوا يلوون أعناق النصوص لتنطبق على القاعدة.

وسوف نضرب أمثلة لذلك:

أولا: إنْ تَأتِنِي أَنَا كَرِيمٌ

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٩.

[2] أوردنا الرأي ص ٢٩٢، وانظر شرح الكافية ٢: ٢٦٣.

[3] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٣.

يسأل سيبويه الخليل عن هذا المثال، فيحصره الخليل في مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر[1]. وفي موضع آخر يقول: (قالوا في اضطرار: إنْ تَأتِنِي أنَاَ صاحِبُك، يريد معنى الفاء، فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه)[2].

ولنا ملاحظتان على هذه القضية، الملاحظة الأولى أن حصرها في مستوى معين من الاستخدام هو أمر فيه شيء من التحكم لأنه لابد من الاستناد في ذلك إلى استقراء، و لم يقدم الخليل أو سيبويه ما ينبيء عن ذلك. والملاحظة الثانية هي إهمال الملابسات التي تجعل من الفاء موجودة مرة وغير موجودة مرة أخرى ن من هذه الملابسات النبر.

ففي الحالة: إنْ تأتني أنا صاحبك

يمكننا أن نوقع النبر على (أنا) وبهذه يكون المعنى:

إنْ تَأتِنِي تَجِدْنِي مُستعدا

وفي الحالة الثانية: إنْ تَأتِنِي أنَاَ صاحِبُك

بدون نبر (أنا) يمكن أن يكون المعنى على النحوالتالي:

إنْ تَأتِنِي فَلَيْسَ غَرِيبًا لِأَنَّنِي صَاحِبُك

مر بنا أن الخليل جعل حذف الفاء في مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر، أما سيبويه فهو لا يتابعه في ذلك وقد تبين ذلك من النص الذي نقلناه آنفا[3]. ويدل على هذا نقض المبرد له كما ننقله من الانتصار:

(ومن ذاك قوله في باب (أي): وتقول (أَيُّها تَشَاءُ لك) على معنى قولك: الذي تشاءُ لك. قال: وإنْ شئت قلت: (أيها تَشَأْ لك) فتضمر الفاء[4].

وقل محمد: وهذا خطأ وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء وهو قوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّر عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ

على أن الأصمعي أنَّ البيت مّنْ يَفْعَلْ الْخَيْرَ فَالرَّحْمنُ يَشْكُرُهَا وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضا من الضعف)[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٨.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٨.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٣٩٨.

[5] ابن ولاد، الانتصار ١٦٦.

وقد رد ابن ولاد على هذا النقض مبينا فكرة سيبويه ولا يعنينا هنا إيراد ذلك[1].

وقد التبس الأمر على المبرد فتوهم أن سيبويه قد ناقض نفسه بما رواه عن الخليل من قصر حذف الفاء على الشعر[2]، والحقيقة أن سيبويه لا تناقض عنده فالرأي للخليل وليس له، وقد وقع أبوحيان في وهم أيضا حيث فهم أن سيبويه لا يجيز حذف الفاء من الجملة الاسمية إلا في الشعر ن بينما نسب إلى المبرد إيجازته حذفها في الكلام[3]، وما اقتبسناه من كتاب (الان تصار) يرد هذا القول.

ويقول أبوحيان في الموضع نفسه (وفي محفوظي قديما أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة، وأنه زعم في البيت الذي استدل به على جواز حذف الفاء وهو قوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

أن الرواية: فَالرَّحْمنُ يَشْكُرُه)[4]

ونسب ابن هشام هذه الفكرة للمبرد أيضا[5]، ونقل السيوطي عن أبي حيان ما نسبه إلى سيبويه وكذلك ما نسبه إلى المبرد من منع حذف الفاء[6].

ولكننا نجد في المقتضب ما يخالف هذا القول المنسوب إلى المبرد، فهو يخرج الشواهد التي يقول سيبويه أنها على التقديم والتأخير بتقدير الفاء[7]، ومعنى ذلك أنه لا يمنع حذف الفاء في الشعر.

ثانيا: استشهد سيبويه على حذف الفاء في الشعر بما يلي:

(١) مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

والشَّرُّ بِالشَّر عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[8]

(٢) بَنِى ثُعَلٍ لَا تَنْكِعُوا العَنْزَ شِرْبَها

بَنِى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ[9]

استشهد الفراء[1] والمبرد[2] بالبيت الأول على إضمار الفاء، وقال المبرد إنه لا اختلاف بين النحويين في في أنه على إيرادة الفاء، لأن التقديم لا يصلح[3].

---

[1] ابن ولاد، الانتصار ١٦٦ – ١٦٧.

[2] انظر، ابن ولّاد، الانتصار ١٧٣.

[3] أبوحيان، الارتشاف ٨٠٧.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب ١: ١٧٨.

[6] السيوطي همع الهوامع ٢: ٦٠.

[7] المبرد، المقتضب، ٢: ٧٠ – ٧١ – ٧٢.

[8] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٥.

[9] م. ن.، ص. ن.

ثالثا: استشهد سيبويه بأبيات على أنها على التقديم والتأخير، وهي:

(١) وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسأَلَة يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي ولَاحَرِمُ[٤]

(٢) يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[٥]

(٣) هَذا سُراقَةُ للقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والْمَرءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَها ذِيبُ[٦]

(٤) وإنِّي مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجَانبِ الَّذِي به أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الْجَوانبِ نَاظِرُ[٧]

(٥) فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّهَا مُطَّبعَةٌ مَنْ يَأتِها لا يَضِيرُهَا[٨]

استشهد المبرد بالأبيات (١)، (٢)، (٤)، (٥) وهو يخرج هذه الشواهد على تقدير الفاء[٩]. ويقول إن البصريين يقولون إنه على إرادة الفاء ويصلح أن يكون على التقدير[١٠].

رابعا: يخرج الخليل وسيبويه التركيب الآتي على التقديم والتأخير (إنْ تَأتِنِي لأَفْعَلَنَّ)[١١].

وخالفهما المبرد وقال بتقدير الفاء حيث يقول: (ولكن القول عندي أنْ يكون الكلام – إذا لم يجز في موضع الجواب – مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء فكأنك قدرته وأنت تريد الفاء)[١٢].

ونلاحظ ان جملة الخلاف بين سيبويه والمبرد إنما هي في تفسير الظاهرة، وقضية التفسير ليست قضية خطيرة إذ كان همها تفسير ما يقع في الشواهد من الأشعار وغيرها من مخالفات. ولكن الخطورة تنجم من التحول في القضية من التفسير إلى المعيارية، أي جعل هذه الشواهد أساسا لبناء قاعدة ما وهي حذف الفاء حتى وإن حصرت في مستوى معين من الشعر. وينبغي في دراسة مثل هذه الشواهد أن تدرس في السياق الذي وردت فيه غير منفكة عن الملابسات التي جعلت الشاعر يتنكب ما تنكب من المخالفة، فقد يكون لذلك قيمة تعبيريه معينة تحسب للشاعر وتكون خاصة بلغته هو وحدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه ينبغي إعادة النظر في القاعدة الموضوعة لاتصال الفاء. فاتصال الفاء وعدم اتصالها إنما هو قضية دلالية قبل أن تكون شكلية.

---

[١] الفراء، معاني القرآن ١: ٤٧٧.

[٢] المبرد، المقتضب ٢: ٧٢.

[٣] المبرد، المقتضب ٢: ٧٣.

[٤] سيبويه، الكتاب ٦٦.

[٥] سيبويه، الكتاب ٦٧.

[٦] م. ن.، ص. ن.

[٧] سيبويه، الكتاب ٦٨.

[٨] سيبويه، الكتاب ٧٠.

[٩] المبرد، المقتضب ٢: ٧٠ – ٧١ – ٧٢.

[١٠] المبرد، المقتضب ٢: ٧٢.

[١١] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٥، وانظر تعليق السيرافي في هامش (الكتاب) رقم (٤) من الصفحة نفسها.

[١٢] المبرد، المقتضب ٢: ٦٩.

وقبل أن نغادر هذه القضية نقول إن الإلتفات إلى الشكلية خلق بعض الاضطراب في فهم بعض التراكيب من ذلك ما يتحدث عنه ابن جني في قوله: (تقول العرب: خرجت فإذا زيد.

واختلف العلماء في هذا الفاء: فذهب أبوعثمان إلى أنها زائدة وذهب أبواسحاق الزيادي إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط وذهب مبرمان إلى أنها عاطفة)[1].

ورد ابن جني قول الزيادي بأن التركيب ليس فيه (معنى شرط ولا جزاء)[2].

[1] ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٦٢.

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب ١: ٢٦٤.

الفصل الثاني
الرتبة

تتخذ الكلمات في الصورة الأساسية للجملة الشرطية ترتيبا معينا هو الآتي:

الأداة أولا، يليها فعل الشرط فالفاعل، ففعل الجواب فالفاعل. هذه من حيث النظرية، أما من حيث التطبيق فقد صادف النحويون كثيرا من النصوص تجور عن هذا النظام فعالجوا ذلك بوسيلتين: التقدير، والحذف، وبهذا يعود النص إلى حظيرة القاعدة.

يتمثل ذلك الجور الذي ذكرناه في صور من تقديم بعض أجزاء الجملة، مثل تقديم الفاعل في جملة الشرط على الفعل وتقديمه في جملة الجواب على الفعل أيضا، وتقديم المفعول في جملة الجواب على جملة الجواب أو على الجملة الشرطية، ومن ذلك أيضا أنْ تفقد الأداة صدارتها فيسبقها (الجواب).

وقد ألح النحاة على حكمين مهمين هما: وجود صدارة الأداة، ووجوب أن يليها الفعل، وهذان الحكمان مستنتجان من الصورة الأساسية للجملة الشرطية وينبني على تخلف أحدهما جملة من قضايا التقديم والتأخير. يتعلق بصدارة الأداة مناقشة تقديم المفعول عليها، وتقديم الجواب. ويتعلق بولاية الفعل بها تقدم الاسم على فعل الشرط. وهناك ألوان من التقديم لا ترتبط بهذين الحكمين، وفيما يلي تفصيل للحكمين وما يتعلق بهما وبيان لألوان التقديم المختلفة.

١ ـ صدارة الأداة:

يقصد بالصدارة أن الكلمة التي في أول الجملة يجب أن تحتفظ بهذه الأولية، (فلا يجوز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها)[١]، ففي الجملة الشرطية الآتية مثلا:

إنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أضْرِبْ عَمْرًا

لا يجوز: عَمْرًا إنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أضْرِبْ

وتبنى على (الصدارة) كثير من الأحكام حول الجملة الشرطية عند سيبويه ومن تابعه، ولكنها تفقد أهميتها عند آخرين.

ولا نجد عند سيبويه استخداما لمصطلح (الصدارة) ولا ما يقابله، ولكنه بدون شك عرف القضية، ودرسها دراسة عملية. وأقصد بالدراسة العملية، الدراسة من خلال الأمثلة، وذلك بمراقبة الاسم المقدم على الأداة، يقول سيبويه:

---

[١] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٤٣، وانظر ٢: ٢٣١.

(ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك: أَعَبْدُ اللهِ إنْ تَرَهُ تَضْرِبْه. كذلك إنْ طرحت الهاء مع قبحه فقلت: أَعَبْدُ اللهِ إنْ تَرَ تَضْرِبْ، فليس للآخر سبيل على الاسم، لأنه مجزوم، وهو جواب الفعل الأول، وليس للفعل الأول سبيل، لأنه مع إنْ بمنزلة قولك: أَعَبْدُ اللهِ حِينَ يَأتِينِي أضْرِبْ، فليس لعبد الله في يأتيني حظ، لأنه منزلوقولك: أَعَبْدُ اللهِ يَومَ الجُمْعَة أضربُ، ومثل زَيْدٌ حينَ أضْرِبُ يَأتِينِي لأن المعتمد على زيد آخر الكلام وهو يأتيني. وكذلك إذا قلت: زيدًا إذا أتاني أضْرِبُ، وإنما هو بمنزلة حين)[1].

نفهم من هذا النص أنَّ الاسم المقدم على أداة الشرط التي بعدها فعلان مجزومان يجب أن يكون مرفوعا، وذلك أنه مبتدأ وبهذا تكون الجملة الشرطية مستقله وليس الاسم جزء منها، وبهذا تكون الأداة متصدرة.

وحذا المبرد حذو سيبويه من حيث ضرب الأمثلة يقول: (ولوقلت: آتِي مَنْ أَتانِي، للزمك أن يكون منصوبا بالفعل الذي قبلها. وهذا لا يكون، لأن الجزاء منفصل كالاستفهام)[2].

ولعله يعني بالانفصال الاستئناف وبهذا يكون للأداة التصدر.

ونجد بعدهما ابن السراج يصرح بصدارة (إنْ) وغيرها من أدوات الشرط، فهو يقول: (ولكن لا يجوز أن تقدم (تضرب) على (أي) لأن هذه الأسماء إذا كانت جزاءً أو استفهاما فلها صدور الكلام، كما كان للحروف التي وقعت موقعها، فكذلك من وما إذا قلت: مِنْ تَكْرِمْ أُكْرِمْ، ومَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ)[3]. وتحدث عن (إنْ) في موضع آخر وهو الحروف التر تكون صدور الكلام فقال: (ومن ذلك (إنْ) التي للجزاء لا تكون إلا صدرا ولابد من شرط وجواب، فالجزاءُ مشبه بالمبتدأ والخبر إذ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا بالجميع، فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها لا يجوز أن تقول (زيدًا إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ))[4].

وقال الجرجاني في المقتصد في معرض حديثه عن بعض الأدوات: (وتلزمها صدر الكلام فإما أن تكون مبتدأة في المعنى واللفظ، وإما أن تكون مبتدأ في اللفظ دون المعنى فالمبتدأ في المعنى واللفظ قولك: مَنء يُكْرِمْنِي أُكْرِمْه، ومَنْ يَخْرُجْ أَخْرُجْ مَعَه. ومَا يُعْجِبْنِي آخُذْه. فهذه الاسماء مرفوعة بالابتداء، لأجل أن الفاعل لا يتقدم على الفعل)[5].

ويعلل في موضع آخر لعدم جواز تقديم معمول فعل الشرط بقوله: (لأن الجزاء منزلة الاستفهام في أن له صدر الكلام وبينهما من المناسبة ما لا يخفى)[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب ١: ١٣٢ – ١٣٣.

[2] المبرد، المقتضب ٢: ٦٨.

[3] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٥.

[4] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٤٥.

[5] الجرجاني، المقتصد ١٠٥٢ – ١٠٥٣.

[6] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٤.

ويقول الأنباري في البيان: (والشرط لا يعمل فيه ما قبله لأن الشرط صدر الكلام كالاستفهام)[1] وقال بذلك ابن يعيش أيضا[2]. وذكر ابن عصفور أدوات الشرط في أدوات الصدور[3]. وذكر ابن مالك أن (لأداة الشرط صدر الكلام)[4].

وعلل الرضى لعدم جواز تقديم فعل الشرط عند البصريين على أداة الشرط بقوله: (وعلة ذلك كله أن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام)[5].

وذكر أبوحيان أنَّ مذهب البصريين وهو أنَّ أداة الشرط لها صدر الكلام[6]. وكرر ذلك السيوطي أيضا[7].

فالبصريون إذن يرون وجوب تصدر الأداة وهم كما قلنا يبنون عليها أحكامهم، أو يجعلونها علة لهذه الأحكام.

ولكن الكوفيين لا يذهبون مذهبهم، ففي الجملة: (زَيْدٌ إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ).

يجيز الكسائي أن يكون (زيدًا) منصوبا بالفعل الأول وأجاز هو والفراء أن يكون منصوبا بالفعل الثاني[8].

وينبني على قضية الصدارة قضيتان خلافيتيان ذكرنا إحداهما وهي تقديم معمول فعل الشرط، والثانية تقديم الجواب، وسوف نناقش ذلك في الصفحة التالية إن شاء الله.

تقديم الجواب:

ترتبط هذه القضية بالحالة التي ذكرناها آنفا وهي حالة تقديم مفعول الجملة الجوابية، فكلا التقديمين متعلقان بصدارة الأداة، وقد ذكرنا أثناء دراسة قضية الصدارة أن تقديم الجواب قضية خلافية مبنية على قضية الصدارة. ذلك أن الجملة الشرطية قد ترد في صور وتراكيب تخالف التركيب العام الذي يقضي بأن يبدأ التركيب بأداة ثم جملتين، إذ قد تتوسط الأداة الجملة الشرطية حيث يسبقها كلام ويتلوها كلام وتتم بذلك جملة مفيدة، وتدور الأفكار المطروحة في هذا الصدد حول أمرين، الأمر الأول وهو الشروط المطلوبة لصحة هذا التركيب، والثاني الخلافعلى ما هية الكلام السابق على الأداة أهو جواب أو غير الجواب.

---

[1] الأنباري، البيان ١: ٢٤٦.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ١٧٩.

[3] ابن عصفور، المقرب ١: ٨٨.

[4] ابن مالك، التسهيل ٢٣٨.

[5] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٦ والتعليل هناك مفصل.

[6] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١١.

[7] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦١.

[8] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٤٥.

يفرق سيبويه بالنسبة لأحكام تقديم الجواب بين مستويين، مستوى الكلام ومستوى الشعر، ففي الكلام يذهب إلى أن أداة الشرط إذا لم تعمل فإنه يتقدم الجواب، يقول:

(وقبح في الكلام أن تعمل إن أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنك تقول: لآتيك إنْ أَتَيْتَنِي، ولا تقول آتِيكَ إنْ تَأتِنِي، إلا في الشعر، لأنك آخرت إنْ وما عملت فيه و لم تجعل لإنْ جوابا ينجزم بما قبله)[1].

ويبدوأنَّ تقديم الجواب إذا لم تعمل (إنْ) أرجح عنده، لأنه يقول بعد ذلك: (وقد تقول: إنء أَتَيْتَنِي آتِيك، أب آتِيكَ إنْ أَتَيْتَنِي.

قال زهير:

وإنء أَتَاه خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي ولاَ حَرِمُ)[2]

وواضح أنَّ الأمر عند سيبويه إنما هو تخريج لهذا البيت وتفسير لورود (يقول) مرفوعة.

وفي الشعر إذا لم يكن فعل الجواب مجزوما وفعل الشرط مجزوم فإنَّ الجواب يقدم، ولا يحسن وروده غير مقدم وإن يكن قد ورد في الشعر، يقول سيبويه:

(ولا يحسن إن تَأتِني آتِيكَ، مِنْ قِبَل أنَّ إنْ هي العاملة وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبدالله البَجَلِيّ:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

أي إنَّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ)[3].

وسيبويه يخرج البيت بتقدير التقديم كما فعل في بيت زهير.

إذن يمكن القول إن الجواب يقدم في الكلام إذا كان فعل الشرط ماضيا كما مر آنفا، هذه هي الحالة العامة التي تشترك بها أدوات الشرط، وثمة حالة خاصة بالأدوات: (مَنْ، ما، أي)، حيث يكون فعل الشرط معها مضارعا مرفوعا، يقول سيبويه:

(وتقول: آتِي مَنْ يَأتِينِي، وأَقُولُ مَا تَقُولُ، وأُعْطِيكَ أَيَّها تَشَاءُ. وهذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه قبيح أنْ تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده فلمَّا قبح ذلك حملوه على الذي)[4].

أما غيرها من الأدوات مثل (مهما، حيثما) فلا يجوز أن يكون الفعل المضارع بعدها مرفوعا، فلا يتقدم الجواب معها وفعل الشرط مضارع إلا مجزوما في الشعر[5]. والسبب هو أن الأدوات (مَنْ، ما، أي) يكون

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٦.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٧.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٠.

[5] سيبويه، الكتاب ٣: ٧١.

يكون الفعل لها صلة فيرفع، بخلاف (مهما)، (وحيثما) وغيرها، (فهذه الحروف بمنزلة إنْ لا يكون الفعل صلة لها)[1].

أما إذا ولى الأدوات (مَنْ، ما، أي) الفعل الماضي فإنه تنطبق عليه الحالتان الحالة العامة وهي تقديم الجواب لأن الأداة لم تفعل في الفعل لأنه ماضي، والحالة الخاصة وهي اعتبار الفعل صلة[2].

ورغم أنه يمكن أن يكون المضارع بعدها مرفوعا فإنه كما يقول سيبويه:

(قد يجوز في الشعر: آتِي مَنْ يَأتِنِي، وقال الهذلي:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأتِها لا يَضِيرُهَا

هكذا أنشدناه يونس، كأنه قال: لا يَضِيرُهَا مَنْ يَأتِها)[3]

وهو بهذا يجعل القاعدة شاملة وهي تقديم الجواب إذا كانت أداة الشرط جازمة وذلك في الشعر. وذكر سيبويه تخريجا آخر وهو إرادة الفاء في الجواب[4] وبهذا لا يكون ثمة موضع استشهاد.

ويقتصر المبرد بعد ذلك على إجازة تقديم الجواب إذا كان فعل الشرط ماضيا، وهو يخالف سيبويه في أشياء نذكرها في حينها.

وخصص المبرد بابا لدراسة القضية سماه (هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه ومالا يجوز إلا في الشعر اضطرارا)[5].

يقرر المبرد أنه (إذا كان الفعل ماضيا بعد حروف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب، لأن (إنْ) لا تعمل في لفظه شيئا، وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسد مسد الجزاء)[6]. ويقصد بحرف الجزاء هنا (إن)، وقد وقد ضرب على ذلك الأمثلة كما في قوله:

(أما ما يجوز في الكلام فنحو: آتِيك إنْ أَتَيْتَنِي، وأزورُكَ إنْ زُرْتَنِي. ويقول القائل. أَتُعْطِينِي دِرْهَما ؟ إنْ جاءَ زَيْدٌ وتقول: أَنْتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلت)[7].

أما الأدوات الأُخرى فله رأي فيها حيث يمنع توسط الأدوات (مَنْ، ما)، يقول:

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٠.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٠ – ٧١.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٧١.

[5] المبرد، المقتضب ٢: ٦٨.

[6] المبرد، المقتضب ٢: ٦٨.

[7] م. ن.، ص. ن.

(فإن قلت: آتي مَنْ أَتَانِي، وأصنعُ ما تَصْنَعُ – لم يكن ها هنا جزاء، وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها ولوقلت: آتي مَن أَتاني للزمك أنْ يكون منصوبا بالفعل الذي قبلها. وهذا لا يكون، لأن الجزاء منفصل كالاستفهام)[1].

وهو بهذا يخالف سيبويه مستخدما الأمثلة نفسها التي استخدمها. وسنورد نقد المبرد على سيبويه بعد قليل.

وقال عن الأدوات (الظروف): (ولوقلت: آتيك متى أَتَيتَني، أو أقومُ أين قُمْتَ – على أنْ تجعلْ (متى)، و(أين) ظرفين لما بعدهما – كان جيدا. وكانتا منقطعتين من الفعل الأول، إلا أنَّك لما ذكرته سد مسد جواب الجزاء. فإنْ أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال، لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله)[2].

وقد نقل لنا ابن السراج في (الأُصول) عن المبرد ما يأخذه على سيبويه، فالمبرد يأخذ عليه أنه عامل أدوات الشرط معاملة واحدة ثم أورد المبرد نص سيبويه الذي يتناول القضية بما في ذلك شواهد سيبويه، التي أخذ ينتقد مذهبه في تخريجها[3]، حيث يقول:

(وأما قولهم: وإنْ أتاهُ خَليلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ. تقول على القلب فهو محال وذلك كأنَّ [4] الجواب حقه أنْ يكون بعد (إنْ)، وفعلها الأول، يعني بالشيء موضعه، إذا كان في غير موضعه، نحوضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ لأن حد الكلام أن يكون بعد زيد وهذا قد وقع في موضعه من الجزا ء)[5].

يخالف المبرد سيبويه في تخريج الشواهد التي تكون فيها الأجوبة مما يخالف القاعدة، فهو لا يرتضي القول بأنَّ الجواب مؤخر والمراد به التقديم، (لأن الجواب في موضعه فلا يجب أنْ يقدر لغيره)[6] ويرى المبرد (أنْ (أنْ يكون الكلام – إذا لم يجز في موضع الجواب – مبتدءً على معنى ما يقع بعد الفاء، فكأنك قدرته وأنت تريد الفاء)[7].

والمبرد بهذا يكون أكثر محافظة على النمط الأساسي للجملة الشرطية من سيبويه.

وانتقل المبرد إلى رد وجوه من التقديم ذكرها سيبويه، يقول المبرد: (وأما ما ذكره من (مَن ومتى) وسائر الحروف فإنه يستحل في الأسماء منها والظروف من وجوه التقديم، والتأخير لأنك إذا قلت آتي مَنء أَتان وجب أن تكون (مَن) منصوبة بقولك: آتي ونحوه، حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها، فليس يجوز هذا إلا

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٠٠ – ٢٠٣.

[4] هكذا في النسخة المطبوعة ولعل صحتها (لأن).

[5] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٠٣.

[6] المبرد، المقتضب ٢: ٦٩.

[7] م. ن.، ص. ن.

أن تريد بها معنى الذي و(متى) إذا قلت: آتيك متى أَتيتني فمتى للجزاء وهر ظرف (لأتيتني) لأن حروف الجـــزاء لا يعمل فيها ما قبلها، ولكن الفعل الذي قبل متى قد أغنى عن الجواب)[1].

وناقش الشواهد بعد ذلك حيث قال: (وإنما قوله (مَنْ يَأتِها) فمحال أنْ يرتفـــع (مَـــنْ) بقولـــك: لا يضيرها، ومن مبتدأ، كما لا تقول: زَيْدٌ يَقومُ التي أنشدت كلها إلا تصلح على إرادة الفاء في الجواب. كقوله (اللهُ يَشْكُرُها) لا يجوز إلا ذلك)[2].

وقد وفق ابن السراج إلى رد حجة المبرد التي يمنع بها تقدير التقديم في الشاهد:

فَقيلَ[3] تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأتِها لا يَضِيرُهَا

فاعلا للفعل، بينما إنَّ تقدير تقديم (لا يضيرها) يجعل من (مَنْ) فاعلا للفعل، بينما هي مبتدأ في البيت، يقول ابن السيرافي:

(والجواب عما قال أبوالعباس أن التقدير في (لا يَضيرُها) أن يكون مقدما وفيه ضمير فاعل)[4].

وقولنا بتوفيق ابن السيرافي لا يعني موافقتنا سيبويه فيما يذهب إليه من تخريج.

وتتسع دائرة الخلاف، فتكون بين البصريين والكوفيين حول هذا المقدم، أهو جواب الشرط ؟ !.

وخلاصة الخلاف أنَّ البصريين يعتبرون هذا الكلام المتقدم على الأداة ساد مسد الجواب وليس الجواب نفسه فالجواب عندهم لابد أن يلي الأداة وجملة الشرط، أي يكون في موضعه من الجملـــة الشـــرطية. أمـــا الكوفيون فيذهبون إلى أن هذا الكلام الذي يرد قبل الأداة هو الجواب. وأن الأصـــل في الجـــواب أن يكـــون مقدما.

ولقد نقل لنا هذا الخلاف ابن السراج في كتابه (أصول النحو) وهو يناقش رأيا نسبه إلى الفراء يقول ابن السراج: (والفراء يقول: إنَّ نية الجزاء على تقديم العل نحوقولك: أقومُ إنء تَقُمْ، وإنْ شرط للفعل)[5].

و لم نجد في (معاني القرآن) للفراء ما يؤيد ذهاب الفراء هذا المذهب ويفهم من إعرابه للآيات أنـــه لا يختلف في القضية عن البصريين، مثال ذلك الآتي:

(فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية) [الأنعام ٣٥].

---

[1] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٠٣ – ٢٠٤.

[2] ابن السراج، أصول النحو٢: ٢٠٤.

[3] هكذا وردت في ديوان الهذلين ١: ١٥٤. أما في كتاب سيبويه ٣: ٧٠ فهي (فقلت).

[4] ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه ٢: ١٨٢.

[5] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٥.

فافعل، مضمرة، لذلك جاء التفسير، وذلك معناه. وإنما تفعله العرب في كل موضع يعرف فيه معنى الجواب، ألا ترى أنك تقول للرجل: إنْ اسْتَطَعْتَ أنْ تَتَصَدّقَ، إنء رَأَيْتَ أنْ تَقُومَ معَنا، بترك الجواب، لمعرفتك بمعرفته به)[1].

وبنتقده ابن السراج مبينا المذهب الذي يذهب إليه وغيره من البصريين حيث يقول:

(وهذا لاذي يذكره الفراء مخالف لمعنى الكلام، وما يجب من ترتيبه وللاستعمال، وذلك أن كل شيء يكون سببا لشيء أو علة له فينبغي أن تقدم فيه العلة على المعلول، فإذا قلت: إنْ تَأتِنِي أُعطِك دِرْهَمًا، فالأتيان سبب للعطية، به يستوجبها، فينبغي أن يتقدم، وكذلك إذا قلت: إنْ تَعْصِ الله تَدْخُلْ النَّارَ، فالعصيان سبب لدخول النار فينبغي أنْ يتقدم، فأما قولهم: أَجيئك أنْ جئتني، لأنَّك إنْ تأتِنِي، فالذي عندنا، أن هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم)[2].

ثم يبين ابن السراج أن للتركيب الذي تكون الأداة فيه متوسطة استخدامين، يقول:

(وإنما يستعمل هذا على جهتين: إما أن يضطر إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير، وإما أن يذكر الجزاء بغير شروط ولا نية فيه، فيقول، أجيئك فيعدك بذلك على كل حال ثم يبدوله ألايجيئك بسبب فيقول: إنْ جِئتَنِي، ويستغنى عن الجواب بما قدم، فشبه الاستثناء)[3].

وهذه ملاحظة ذكية أرجوأن نستفيد منها فيما بعد ونحن نعلق على هذه القضية.

ولا نجد بعد ذلك شيئا جديدًا فكل من ذكر القضية يضعها في إطارها الذي وضعت فيه من قبل[4].

إنَّ الخلاف الذي دار بين البصريين والكوفيين في حال توسط الأداة حول ماهية الكلام السابق عليها ليس خلافا حول تركيب واحد، وإنما هو خلاف ناتج عن اختلاف في التركيب موضوع الجدل، فيبدوأم كل مدرسة تتحدث عن تركيب يختلف عن التركيب الذي تتحدث عنه المدرسة الأُخرى.

التركيب الذي يدور كلام البصريين عليه هو تركيب الجملة الشرطية الجزائية، مثال ذلك: إنْ يَدْرُسْ زَيْدٌ يَنْجَحْ.

---

[1] الفراء، معاني القرآن ١: ٣٣١.

[2] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٥ – ١٩٦.

[3] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٦.

[4] انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢: ٣٩٦ (وحكم الجواب أن يكون بعد الشرط). الجرجاني، المقتصد ١٠٦٥ (لأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط). ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ٧ (لأن الجزاء لا يتقدم على ما ذكرنا، فإن رفعت وقلت آتيك إن أتيتني جاز ولم يكن ما تقدم جوابا وإنما هوكلام مستقل عقب بالشرط)، ابن مالك، التسهيل ٢٣٨ (فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى فهودليل عليه، وليس إياه، خلافا للكوفيين، والمبرد، وأبي زيد)، وقد تبين من آراء المبرد التي عرضناها أنه يعتبره سادا مسد الجواب وليس الجواب نفسه، الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٦ – ٢٥٨ وفيه تركيز على الخلاف بين الكوفيين والبصريين على ما في الإنصاف للأنباري ٢: ٦٢٣، أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١١ وفيه ذكر لبعض الآراء الفرعية، وأخذ عنه السيوطي في همع الهوامع ٢: ٦١ – ٦٢.

إذا نظرنا إلى هذه الجملة وجدناها مركبة من عبارتين:

- إنْ يَدْرُسْ زَيْدٌ (عبارة شرطية).
- يَنْجَحْ (عبارة جوابية).

ولا تعبر إحداهما عن معنى كامل في حال انفرادها.

أما التركيب الذي يدور كلام الكوفيين عليه فهو الذي سبق أن أشار إليه ابن السراج وقد نقلنا نص ذلك في الصفحات الماضية[1]. ولكن ابن السراج لم يتنبه إلى أنَّ هذا تركيب جديد وإنما اعتبر ما قبل الأداة كلامًا تامًا والأداة وما بعدها مؤلفا من جملة شرطية حذف جوابها. وليس الأمر كذلك وهو ما سيتبين في الآتي:

سَيَحْضُر زَيْدٌ إنْ يُدْرِكْ الْقِطار

هذه الجملة مركبة من: جملة خبرية بسيطة + عبارة شرطية، والفرق بين هذا التركيب، والتركيب السابق هو أنه في التركيب الأول لا يمكن الاستفناء عن حزءٍ من مكونات الجملة، أما التركيب الثاني فيمكن الاستغناء عن العبارة الشرطية، وتبقى الجملة الخبرية البسيطة ذات فائدة، ولكنها تكون قد فقدت المعنى الذي تؤدية العبارة الشرطية، وفرق آخر بين التركيبين أن الجزء الثاني وهو العبارة الجزائية في التركيب الأول تكون جزءً لتحقق الحدث المشروط في العبارة الأُولى، أما في التركيب الثاني فليس الجزء الأول جزاءً للعبارة الشرطية، وإنما يكون الجزءُ الثاني وهو العبارة الشرطية قيدًا على الجزء الأول، ولا حاجة لهذه العبارة الشرطية إلى عبارة جزئية، لأن الكلام قد تم بها، وليس للجزاء مكان في الجملة من حيث المعنى.

ننتهي من هذا إلى أن ثمة نمطين هما:

النمط الأول: الجملة الشرطية الجزائية:

أداة شرط + جملة فعلية بسيطة + جملة فعلية بسيطة

النمط الثاني: الجملة الخبرية المشروطة:

جملة خبرية + أداة شرط + جملة فعلية بسيطة

[1] انظر ص ٣١٢.

ولكن النمط الأول قد يلتبس بالنمط الثاني في بعض الأحوال وذلك حينما يقتضي سياق ما تقديم العبارة الجوابية على العبارة الشرطية، وبهذا يصبح مشابها من حيث ترتيب أجزائه للنمط الثاني وقد قصره ابن السراج كما مر بنا على ضرورة الشعر[1].

ولعل قصره على الشعر لأن الشعر محكوم بطريقة معينة للإلقاء أو الإنشاد تتيح هذه الطريقة قيمًا صوتية لا تكون في النصوص المكتوبة ونقصد بذلك (النبر)، فالشعر روى خلال العصور منشدًا ولابد أنه بفضل الإنشاد احتفظ بما فيه من نبر للكلمات وللجمل وأجزائها.

وإذا كان (للنبر) دور فعال في الشعر فلابد أن له دورا فعالا في لغة الحوار ولغة الحديث العادية، ولكني أحسب أن التقعيد لنحواللغة العربية لم يأخذ في اعتباره أن اللغة في الأصل ظاهرة منطوقة وإنما انصراف الاهتمام إلى لغة النصوص والشكل الكتابي للغة.

ولاشك أننا في الكتابة سنجد صعوبة في التمييز بين النمطين الأول – إذا حدث فيه تقديم – والثاني، أما في حالة النطق فإنه يسهل إذا راعينا الاعتماد على النبر، فالنمط الأول يحدث فيه تقديم خاصة في اللغة الانفعالية حيث يسلك المتكلم سلوكا يغاير سلوكه في الأحوال العادية، ففي الانفعال قد يعمد إلى التقديم وإلى الحذف وإلى تكرار وحدة صوتية ما، وإلى ضروب من التلوين الصوتي التي تضطلع بشحنة تعبيرية خاصة، وفي حالة تقديم العبارة الجوابية على العبارة الشرطية يكون مركز التعبير في الجملة هو هذه العبارة الجوابية فيكون النبر واقعا عليها، وتأتي العبارة الشرطية مكملة للجملة، أما في الأحوال العادية فإن النبر يقع على العبارة الشرطية. أما النمط الثاني فإن النبر يقع على العبارة الملحقة بالجملة وهي العبارة الشرطية.

ولا يسعفنا النظام الكتابي العربي إذا أردنا أن نفرق بين النمط الأول المقدم والنمط الثاني، وذلك لأنه ليس ثمة رمز كتابي للنبر على أهمية ذلك.

٢ - ولاية الفعل الأداة:

عرض سيبويه لهذه القضية في فصل (هذا باب الحروف التي لا تَقَدَّم فيها الأَسماءُ الفعل)[2]، ويرجع عدم تقدم هذه الأسماء إلى أنه (لا يجوز أن نفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنَّ وأخواتها بفعل)[3] من هذا، الحروف الجازمة (لم)، و(لا الناهية)[4]. أما ادوات الشرط فيقول عنها: (واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا)[5].

---

[1] انظر ص ٣١٢.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ١١٠.

[3] م. ن.، ص. ن.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ١١١.

[5] سيبويه، الكتاب ٣: ١١٢.

ويتابع النحاة سيبويه في القول بوجوب ولاية الفعل لها[1]. ولكنهم يختلفون في اتفسير ما يخالف هذه القاعدة وذلك حينما يكون الاسم بين الأداة والفعل.

يذهب سيبويه إذن إلى أن الأدوات الجازمة مثل (لم) لا يجوز أن تفصل عن الفعل، لأنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول[2]. وقياسا عليه فإنه (يقبح) تقدم الاسم على الفعل في جملة الشرط، فلا يفصل بين أداة الشرط والفعل[3]. وعبر سيبويه بقوله (يقبح)، لأن ذلك لم يصل إلى درجة الامتناع، وعدم الجواز، فهو يقرر أن هذه الظاهرة جائزة في مستوى معين من الاستخدام، وهو الشعر[4]. ويعلل سيبويه لذلك بأن أداة الشرط تختلف عن أدوات الجزم الأُخرى نحو: (لم) من جهتين: إحداهما أن الفعل بعدها قد يكون مضارعا أو ماضيا، بينما لا يجوز أن يكون بعد لم إلا مضارعا[5]. والجهة الأُخرى أن الأدوات – غير (إنْ) – قد تفارق الجزم حينما تخرج عن الدلالة الشرطية فبعضها قد يكون ما يطلق عليه (أسماء موصولة)[6]، وقد تكون تكون أدوات استفهام[7].

ومن أجل تعزيز الفكرة التي يذهب إليها يقرنها بظاهرة أُخرى لا صلة لها بها[8] يقول: (فلما كانت تَصَرَّف هذا التصرف وتفارق الجزم ضارعت ما يجر من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو: ضارِبِ عَبْدِ اللهِ، لأنك إن شئت نونت ونصبت، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر، يعني ضاربٍ، فذلك لم تكن مثل لَمْ. ولا في النهي، واللام في الأمر، لأنهن لا يفارقن الجزم)[9].

إذن فالفصل بين الأداة والفعل قبيح في الكلام جائز في الشعر. ولكن سيبويه يستثني من أدوات الشرط (إنْ) فهي الأداة الوحيدة التي يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالاسم في الشعر والكلام، على أنه يشترط في

---

[1] منهم: الأخفش (معاني القرآن ٢١٧)، المبرد (المقتضب ٢: ٧٤)، ابن السراج (أصول النحو٢: ١٦٤، ٢: ٢٤١)، النحاس (إعراب القرآن ٦٩، ١٢٣٦ – ١٢٣٧)، الفارسي (الإيضاح ٣٢٠)، الزبيدي (الواضح ٩٥)، الرماني (معاني الحروف ٧٤)، الهروي (الأزهية ٢١٣)، القيسي (مشكل إعراب القرآن ١: ٦٦، ١: ٣٥٦، ٢: ٢١٩، ٢: ٢٦٤، ٢: ٣١٦، ٢: ٤٣٥)، الجرجاني (المقتصد ١٦٥)، الزمخشري (المفصل ٣٢٣)، ابن الشجري (الأمالي ١: ٣٣، ١: ٢٧٨)، ابن الخشاب (المرتجل ٢١٦، ٢٢١)، الأنباري (البيان ١: ١١٥، ٢: ٩٧، ٢: ٣٨٣)، العكبري (التبيان ١: ٣٩٥)، ابن يعيش (شرح المفصل ٩: ٩)، ابن مالك (التسهيل ٢٣٦)، الرضي (شرح الكافية ٢: ٢٦٢، ٢: ٣٩٠)، أبوحيان (الارتشاف ٨٠٦)، المرادي (الجني الداني ٢٧٨).

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ١١١.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ١١٢.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] سيبويه الكتاب ٣: ١١٢.

[6] نفضل أن نطلق على (من) و(ما) مصطلح (ضمائر موصولة) أو(ضمائر وصل).

[7] سيبويه، الكتاب ٣: ١١٢.

[8] يرى النحاة أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، انظر سيبويه، الكتاب ٣: ٩، والمبرد، المقتضب ٤: ٨٢.

[9] سيبويه، الكتاب ٣: ١١٢.

الكلام أن يكون الفعل ماضيا[1]. ويعلل لهذا الاستثناء بقوله: (وإنما جاز هذا في (إنْ) لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وأنْ شَرًا فَشَرٌ)[2].

تتخذ التطبيقات على هذه القضية ترتيبا من حيث الضعف والقوة عند سيبويه. ويمكن أن نبينه على النحوالتالي:

(١) التقدم مع (إنْ) أقوى منه مع سائر الأدوات فالتقديم يكون معها جائزًا في الشعر والكلام.

(٢) التقديم في الشعر مع الأدوات والفعل ماض أقوى منه والفعل مضارع، يقول سيبويه: (ولوكان فَعَلَ كان أقوى إذْ كان ذلك جائزًا في إنْ في الكلام)[3].

(٣) التقديم مع غير (إنْ) من الأدوات جائز في الشعر ضعيف في الكلام.

(٤) يفترض سيبويه أن التقديم مع غير (إنْ) سيكون أقوى في الكلام لوأنَّ (إن) كان يجوز التقديم معها والفعل مضارع مجزوم في الكلام لأن التقديم جاز معها وفعلها ماضي. يقول سيبويه: (فلوجاز في إنْ وقد جزمت كان إذْ جاز فيها فَعَلَ)[4].

إذن فهناك مراتب محفوظة بين (إنْ) والأدوات في الشعر والنثر، يمكن تلخيصها على النحوالتالي مرتبة حسب القوة:

(١) التقديم مع (إنْ) والفعل ماضي، في الشعر.

(٢) التقديم مع (إنْ) والفعل مضارع، في الشعر.

(٣) التقديم (إنْ)، والفعل ماضي، في الكلام.

(٤) التقديم مع غير (إنْ)، والفعل ماضي، في الشعر.

(٥) التقديم مع غير (إنْ)، والفعل مضارع، في الشعر.

(٦) التقديم مع (إنْ) والفعل مضارع، في الكلام *، مراتب افتراضية.

(٧) التقديم مع غير (إنْ) والفعل ماضي، في الكلام *، مراتب افتراضية.

(٨) التقديم مع غير (إنْ) والفعل مضارع **.

تمثل الإمكانات: ١، ٢، ٣، ٤، ٥ الإمكانات الجائزة أما الإمكانات ٦، ٧ فهما مفترضان وقد نجمناهما بنجمة واحدة لتمييزهما يذهب سيبويه إلى أنه لوصح الإمكان (٦) لكان الإمكان (٧) هو على هذا

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ١١٢ – ١١٣.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ١١٣.

[4] م. ن.، ص. ن.

النحوالمذكور[1]. واستيفاءً للإمكانات الرياضية ذكرنا الإمكان (٨) وميزناه بنجمتين، ولا شك أنه الإمكان الذي يرده سيبويه.

ولا يزيد النحاة بعد سيبويه شيئا على ملاحظاته التي فصلناها تفصيلا كافيا غير أن السيرافي ينسب إلى الفراء والكوفيين أنهم يجعلون المرفوع مستحسنا في (إنْ) خاصة لقوتها[2]. وقد فهم السيرافي ذلك من قول الفراء: (وقوله (وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ [التوبة ٦] في موضع جزم، وإنْ فرق بين الجازم والمجزوم بـ (أَحَدٌ). وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء، لأنها شرط وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفلوا أنْ يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب)[(1)].

ويقول القيسي: (لا يجوز حذف الفعل مع شيءٍ من حروف الشرط العاملة، إلا مع (إنْ) وحدها، وذلك لقوتها وأنَّها أصل حروف الشرط)[3].

و لم يحدد القيسي مستوى معينا من الاستخدام كما فعل سيبويه وكذلك لم يفعل الفراء من قبل أيضا، ونجد القيسي يورد ما ينقض قوله المذكور آنفا وذلك قوله:

(وكذلك عند البصريين: (إذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) [الانشقاق ١] و(إذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) [التكوير ١] و(إذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) [الانفطار ١] وشبه ذلك كله مرفوع بفعل مضمر، لأن (إذا) فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى، والفعل مضمر بعدها يليها، وهو الرافع للاسم، وهو كثير في القرآن)[4].

وإذا نسب هذا القول إلى البصريين فليس سيبويه من جملتهم، لأن سيبويه لا يعتبر (إذا) أداة شرط إلا في الشعر[5].

ويقول أبوحيان: (ولا يتقدم الاسم إلا في (إنْ) فيجوز بشرط مضى فعل الشرط وكونه مصحوبا بلم. ووافقنا على ذلك الكسائي. وفي نقل وافقنا عليه الفراء.

وأجاز الكسائي تقديمه على فعل الشرط بعد مَنْ وأخواته نحو: مَنْ زَيْدًا يَضْرِبْ أَضْرِبْهُ. وأجاز الكسائي إضمار كان بعد من، ومنعه الفراء.

ومن الكوفيين من منع ذلك في المرفوع، وأجازه في المنصوب والمجرور نحو: مَنْ زَيْدًا يَضْرِبْ أَضْرِبْهُ، ومَنْ بِزَيْدٍ يَمْرُرْ أُكْرِمْهُ.

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ١١٣.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ١١١ هـ (١).

[3] القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢: ٣١٦.

[4] القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢: ٦٦.

[5] سيبويه، الكتاب ٣: ٦١.

ومنهم من قال لا يجوز تقديم المرفوع إلا فيما لا يمكن من أسماء الشرط أن يعود عليه مضمر نحو: متى. وأما ما يمكن فلا يجوز تقديم الاسم لا تقول مَنْ هو يَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ ويجوز: مَتى زَيْدٌ يَقُمْ أَقُمْ معه. وهذا مذهب أي على[1] صاحب المهذب)[2].

يمكن لنا بعد هذا أنْ نحدد محاور الخلاف وهي كالآتي:

(١) الأداة التي يجوز معها التقديم.

(٢) حالة الاسم المقدم الإعربية.

أما بالنسبة للأداة فكما رأينا لم يستثن سيبويه أداة ما فكلها يجوز التقديم معها في الشعر، اما النثر فلا يجوز إلا مع (إن) ن وما نقلناه بعد ذلك منسوبا إلى الكسائي والفراء والقيسي يقصر االتقديم على (إنْ) وحدها، ولا نجد سببا لذلك إلا إهمال مستوى الاستخدام، وأنَّهم لم يلتفتوا إلى شواهد سيبويه، فقُصر حديثهم على الكلام، وليس هذا بالأمر الغريب وهم يناقشون ذلك غالبا انطلاقا من نص القرآن.

أما بالنسبة للحالة الإعرابية للاسم، فإن سيبويه لم يلتفت إلا إلى حالة واحدة وهي حالة الرفع، اما من جاءَ بعده فقد رأينا أنهم يولون ذلك اهتمامهم، فقد ناقشوا تقديم الاسم المنصوب والمجرور كما تبين فيما نقلناه.

و لم ينته الخلاف عند هذا الحد وإنما استمر في محاولاتهم لإعراب الاسم المرفوع بعد الأداة، فالاسم المرفوع لابد له من رافع. فما هو؟

ذهبوا في تخريجهم إلى ثلاثة مذاهب.

الأول: قول سيبويه: (واعلم أن قولهم في الشعر: إنْ زَيْدٌ يَأتِكَ يَكُنْ كَذا، إنَّما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إنْ زَيْدًا رأيته يكن ذلك، لأنه لا تبدأ بعدها الأسماء ثم يبني عليها)[3].

إذن هو فاعل لفعل مضمر، وقد اشتهر هذا الرأي وتابعه جمهور النحويين من بعده[4]، فكثيرًا ما نصادف هذه الفكرة مصوغة على النحوالتالي: ولابد أن يليها الفعل مظهرًا أو مضمرًا، وذلك في الحديث عن (إنْ) أو (لو)[5].

الثاني: قول الفراء، نجد أن المصادر تنسب إليه وإلى الكوفيين[1] القول بأن الاسم المرفوع بعد الأداة هو فاعل الفعل المظهر، وقد نقلنا آنفا نصا من معاني القرآن يفهم منه القول بذلك[2]، وإنْ يكن النص غير صريح الدلالة، ولكن الفراء أيضا لم يكن ممن ذكروا رفع الاسم بفعل مضمر.

---

[1] أبوعلي، أحمد بن جعفر الدينوري (ختن ثعلب) (ت ٢٨٩ ه) انظر بغية الوعاة للسيوطي ١: ٣٠١

[2] أبوحيان، الارتشاف ٨٠٥.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ١١٣ – ١١٤.

[4] ذكرنا من تابع سيبويه في دراستنا لولاية الفعل للأداة وذلك في ص ٣١٧.

[5] انظر مثال ذلك القيسي، مشكل إعراب القرآن ١: ٦٦.

الثالث: قول الأخفش، وهو ما اشتهر من إعرابه الاسم المرفوع بعد الأداة مبتدأ[٣]، ولكن ما نجده في كتابه (معاني القرآن) يثبت أمرين: الأول، أنه يذكر إعرابين الأول الابتداء والثاني كونه فاعلا لفعل مضمر، الأمر الثاني ترجيحه للإعراب الثاني ووصفه بأنه أقيس الوجهين، وفيما يلي نص الأخفش:

(وقال (وإنء أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ) [التوبة ٦] فابتدأ بعد (إنْ)، وأنْ يكون رفع (أَحدا) على فعل مضمر أقيس الوجهين، لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكنها، وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ، كما قال:

عاوِدْ هَراهَ وإنْ مَعْمورُها خَرِبا

وقال:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعي

وقد زعموا أنّض قول الشاعر:

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتاها حِمَامُها فَهَلاَّ عَنْ الَّتي بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

لا ينشد إلا رفعا وقد سقط الفعل على شيءٍ من سببه، وهذا قد ابتديءَ بعد (إنْ) وإنْ شئت جعلته رفعا بفعل مضمر)[٤].

ونجد العكبري ينسب القول بالابتداءِ إلى الكوفيين وهذا ما يفهم من قوله:

((وإنء امْرأة): وامرأة مرفوع بفعل محذوف، أي وإنْ خافت امْرأةٌ، واستغنى عنه بخافت المذكور.

وقال الكوفيون: هو مبتدأ وما بعده الخبر. وهذا عندنا خطأ، لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل، ولذلك جاءَ الفعل بعد الاسم مجزوما في قول عدي:

وَمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيّوه وَتُعْطَفْ عَلَيْه كَأسُ السَّاقي)[٥]

فهل تأثر بأُستاذه الأنباري الذي ينسب إلى الكوفيين إعراب الاسم بعد إذا لأنه مرفوع بالابتداء ؟[٦].

يستند النحاة في عدم جواز الفصل بين الأداة والفعل إلى حجة من خارج اللغة، إذ يعتمدون على فرض مسبق، وهذا الفرض هو ولاية العامل للمعمول وبشكل أدق – فيما يتعلق بقضيتنا – ولاية الجازم للمجزوم. والمنطلق الوحيد الذي ينطلقون منه هو العمل. من أجل ذلك رأيناهم يقيسون الشرط على تراكيب أخرى كالنفي (بلم) بسبب ما يلاحظ من اشتراك في الإعراب ن منذ كان الإعراب عندهم ظاهرة لفظية

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ١١١ هـ (١)، الأنباري، الإنصاف ٢: ٦١٥.

[٢] انظر ص ٣٢٠ أومعاني القرآن للفراء ١: ٤٢٢.

[٣] انظر في نسبة ذلك إليه الإنصاف للأنباري ٢: ٦١٦.

[٤] الأخفش، معاني القرآن ٢١٧ – ٢١٨.

[٥] العكبري، التبيان ١: ٣٩٥.

[٦] الأنباري، الإنصاف ٢: ٦٢٠.

فقط. كل ذلك جعلهم يميلون عن جادة الصواب، وذلك أن المنهج العلمي يقتضي أن تعتمد إجازة تركيب ما وعدمه على الاحتكام إلى اللغة نفسها ويتم ذلك بالوسائل العلمية من استقراء وإحصاء وملاحظة دقيقة.

ويمكن أن نلاحظ معهم أن النفي بـــ (لم) لم يرد في اللغة أمثلة على فصلها عن الفعل ولكن ذلـــك لا يعطينا قاعدة شمولية تقول: لا يفصل الجازم عن المجزوم بله العامل عن المعمول، ولكنا نستطيع القول بأنـــه لا يفصل بين (لم) والفعل.

وهذا الجانب اللفظي من الاعراب وهو الجزم ليس كافيا لعقد نسب بين تركيبين مختلفين.

وهذا لا يدفع أن الملاحظ أن أداة الشرط يليها الفعل في الأغلب، وأن هذا هو الشائع، ولكن هـــذا لا يمنع وجود تراكيب يلي الأداة فيها الاسم. ولا ينبغي اعتبار هذه التراكيب شاذة أو منحرفة تحتاج إلى إصلاح سواء أكان هذا الاصلاح ذهنيا أو عمليا، بل تغييرات أوجبتها ملابسات، وأسباب خاصة.

وما وجدناه عند سيبويه من احكام يطلقها على التراكيب التي فيها فصل بين الأداة والفعل من مثـــل: قبيع، وضعيف وقوي، فهذه ألفاظ ليست ذات محتوى دقيق. وهي أيضا تتناول الجانب الشكلي من القضـــية فالقبيح والضعيف هو ما ابتعد عن التركيب الأساسي من حيث الشكل، أما من حيث المعنى فلا نجـــد التفاتـــا إليه، رغم أن أبرز سمة من سمات اللغة هذا الإئتلاف الشديد بين اللفظ والمعنى. وعلى ذلك يجـــب أن يكـــون الحكم مؤسسا على الشكل والمعنى معا. فإذا وجدنا أن التغير في التركيب يتبعه تغير في المعـــنى دون إخـــلال بالوظيفة التي يؤديها المقول كان التغيير مثمرا.

و لم يسأل النحويون أنفسهم لِمَ حدث هذا التغيير ؟ ونضرب مثالا على كيفية مواجهتهم للنصـــوص، ففي الآية (وإنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ فَأجره) [التوبة ٦] لم يحاولوا تلمس الفرق بـــين التـــركيبين، التركيب المذكور والتركيب: وإنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكينَ، فعند تأمل التركيبين نجد الأول لـــه دلالـــة واحدة، والثاني يمكن أن يكون له دلالتان الدلالة الأولى هي دلالة التركيب الأول إلى حدٍّ ما، وهي اســـتجارك مشرك، والدلالة الثانية هي: إنْ طلب أحد من الناس أن تجيره من المشركين. ولا نريد أن ننكر ما للسياق مـــن أثر في تحديد المعنى، ولكن نرى أيضا أن للتقديم هنا فائدة. وقد لا تكون هذه الدلالة هي فقط كل ما هنـــاك، فقد نجد بالتأمل أسبابا أخرى لعل من ذلك أن تقديم الفاعل يعطيه نوعا من الأولويـــة في التصـــوير الـــذهني، وخاصة أن الموضوع يدور حول العلاقة بالمشركين وليس همه الكلام على الاستجاره.

وما دام الفصل بين الأداة والفعل بالاسم مرفوضا فإن الأمثلة التي وردت احتاجت إلى تخريج، فعمـــد سيبويه ومن معه من البصريين إلى التقدير، تقدير فعل مضمر ولهذا يعود التركيب كما كان ولـــوفي الـــذهن وتسلم القاعدة بلي أعناق النص. وقال الكوفيون بأن الاسم المرفوع فاعل للفعل الذي بعده. ولكن القول بهذا يثير كثيرا من المشاكل عند البصريين، منها الفصل بين الجازم والمجزوم، ومنها أنهم لا يجيزون تقدم الفاعل على

الفعل[1]، لأنه لوتقدم صعب عليهم التمييز بين الفاعل والمبتدأ، ذلك أن الجملة المبدوءة باسم هي عندهم جملة إسمية مكونة من مبتدأ وخبر، أي أن:

جاءَ مُحمّدٌ، مُحمّدٌ جاءَ

هما جملتان مختلفان الأولى فعلية، والأخرى اسمية[2]. من أجل ذلك يبدوأن القول الثالث وهو إعراب الاسم المرفوع بعد الأداة مبتدأ نوع من المصالحة بين القولين المتقدمين. ولسنا بهذا نرجح هذا المذهب الثالث، لأنه ينطوي على عيب كبير وهو الانتهاء إلى أن جملة الشرط يمكن أن تكون اسمية، وهذا مخالف لطبيعة الجملة الشرطية.

أما رأي البصريين فنحن نرده لأنه ليس إلا محاولة لرأب الصدع الذي يجدونه بين النظرية والتطبيق أو بين القاعدة والنص. ولسنا بحاجة إلى تخريجهم لأنه يعبر عن منهج غير علمي في درس اللغة فلم يبق إلا الرأي الكوفي، ونحن نراه أدنى إلى الصواب وأسلم. ولا نرى بأسا في تقديم الفاعل على الفعل، وذلك للأسباب الآتية:

(١) إن أداة الشرط لا تدخل على الفعل وإنما تدخل على الجملة الفعلية، فإذا تقدم الفاعل فإن الأداة لا تزال داخلة على جملة فعلية.

(٢) إن تقدم الفاعل لا يقلب الجملة من الفعلية إلى الإسمية لأن الجملة ليست مستأنفة. وأداة الشرط لا تدخل إلا على جمل فعلية.

(٣) يجب أن لا يقتصر التفريق بين الجملة الإسمية والجملة الفعلية على أساس لفظي فقط[3].

---

[1] تكلم المبرد على هذه القضية كلاما مفصلا يرد به ضمنا على الكوفيين الذين لا يرون بأسا في تقدم الفاعل، وخلاصة قوله أنه في الجملة (عبد الله قام) يرتفع عبد الله بالابتداء، أما إعرابه فاعلا فمحال من جهات: إحداها أن (قام) فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا بالعطف. وكيف يرفع عبد الله وضميره، إذا جعلت مكان الضمير اسما ظاهرا نحو: عبد الله قام أخوه، تبين أن الضمير مكان (أخوه)، إذا قلت رأيت عبد الله قام زال الابتداء وبقي الضمير، وتقول عبد الله هل قام ؟ ومحال أن يعمل ما بعد (هل) بما قبلها، وتقول: ذهب أخواك، وأخواك ذهبا، ولوكان الفعل واحدا في الحالين لكان موحدا.

انظر: المبرد، المقتضب ٤: ١٢٨.

[2] انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٤٢٠.

[3] انظر تفصيل هذه القضية عند مهدي المخزومي، في النحوالعربي ٣٩ وهذا ملخصها: يوافق مهدي المخزومي على تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية. ولكنه لا يوافقهم على الأساس الذي منه ينطلقون وهوكون الاسمية ما صدرت باسم والفعلية ما صدرت بفعل، وناقش ابن هشام في ذلك، ورد كثيرًا من= =أمثلة الجملة الاسمية عنده، وقال إن المنطلق لفظي بحت، واقترح أساسا جديدا للتفريق وهودلالة الجملة، فإذا كانت ذات دلالة متجددة فهي فعلية، وإذا كانت ذات دلالة ثابتة دائمة فهي الاسمية، وينتهي إلى القول بأن الجملة الفعلية ما يكون المسند فعلا تقدم المسند إليه أم تأخر. واستكمالا للموضوع ننصح بقراءة المقال الذي كتبه عبدالقادر المهيري في حوليات الجامعة التونسية، العدد الخامس ١٩٦٨ ص ٧ – ١٦ وعنوانه (مساهمة في تحديد الجملة الاسمية) وفيه يناقش رأي المخزومي وما ينجم من مشاكل من مثل ما يلحق الفعل من لواحق عندما يكون الفاعل المقدم مثنى أوجمعا وهذه المشكلات التي واجه بها المبرد الكوفيين من قبل. انظر: المقتضب ٤: ١٢٨.

(٤) الفاعل هو ما أُسند إليه الفعل تقدم أم تأخر.

نستثني من الأدوات منْ، ما فلا يجوز تقديم الفاعل معهما إذا كان الفعل بعدهما مفرغا من الفاعل الظاهر نحو: منْ يَخْرُجْ أخْرُجْ مَعَهُ. فهنا لا تقديم لأن الفعل مسند إلى الغائب، لأن الاشتراط على فاعل عام ومبهم أما إذا كان الاشتراط على المفعول نحو: مَنْ يَضْربْ زَيْدٌ أَضْرِبْه فلا نرى بأسا بتقديم (زيد).

وقد تثار قضية في هذا الموضع وهي كيف الجمع بين فاعلين كما في الجملة:

إنْ القَوْمُ خَرَجوا خَرَجَ زَيْدٌ مَعَهُم [١]

والمقصود بالفاعلين ((القوم) والضمير في (خرجوا) والإجابة على ذلك بالقول بأن الاسم الظاهر المقدم هو الفاعل أما الضمير فهو دليل الاسناد وعلامه تبين علاقة الفعل بالفاعل، فليس هناك فاعلان وإنما هو فاعل واحد[٢].

٣ ـ تقديم فاعل فعل الجواب ومفعوله:

اختلف النحاة أثناء تعرضهم لهذه ا لقضية من حيث الأحكام والتفسيرات. ولكنهم يشتركون في أصول تفكير مشتركة، وهي الاهتمام بالأشكال اللفظية والمحافظة على مقولات مفروضة سلفا. ثم قلب القضية من الوصفية إلى المعيارية.

وتأتي هذه القضية عند سيبويه على نحوغامض يقول سيبويه: (فإن قلت: إنْ تَأتِنِي زَيْدٌ يَقُلْ ذاك، جاز على قول من قال: زَيْدًا ضَرَبْتهُ، وهذا موضع ابتداء. ألا ترى أنَّك لوجئت بالفاء فقلت: إنْ تَأتِنِي فأنا خَيْرٌ لَك، كان حسنا. وإن يحملوا على ذلك رفع وجاز في الشعر كقوله: اللهُ يَشْكُرُه)[٣].

وسوف نحاول فهم نص سيبويه اجتهادا.

نفهم من المثال المضروب أنه يتحدث عن (إنْ) وحدها و لم يشر إلى الأدوات، وهو يتحدث عن الظاهرة في الكلام لقوله (فإن قلت) فهل يقصر هذه الظاهرة في الكلام على (إنْ) كما فعل في تقديم فاعل فعل الشرط ؟. ونفهم أيضا أن فعل الجواب مجزوم كفعل الشرط وهذا شرط لأنه يقول كما نقلنا (وإنْ لم يحملة على ذلك رفع).

أما قوله (على قول من قال: زيدًا ضَرَبْتُه) فهو المنهج الذي تخرج عليه الجملة وتعاد إلى القاعدة النظرية، فالمتقدم ليس فاعلا للفعل المذكور بعده، وإنما لابد من تقدير فعل مضمر يفسره الظاهر وهذا هو الأمر

---

[١] أثيرت هذه القضية أثناء رد المبرد على الكوفيين القول بتقديم الفاعل على الفعل، انظر المقتضب ٤: ١٢٨.

[٢] انظر تفصيل هذه النظرية في مقال عبد القادر المهيري (مساهمة تحديد الجملة الاسمية) (حوليات الجامعة التونسية العدد الخامس ١٩٦٨) ص ٧ – ١٦.

[٣] سيبويه، الكتاب ٣: ١١٤.

في النظير المذكور فـ (زيدًا) لا يصلح أن يكون مبتدأ – لأنه منصوب – ولا مفعولا مقدما لأن الفعل الذي بعده شغل بضميره، ولا يمكن أن يكون الفعل عاملاً في زيد وضميره في آن.

أما قوله: (وهذا موضع ابتداء) يعني أنَّ جملة الجواب يجوز كونها اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر لذلك قال: (ألا ترى أنك لوجئت بالفاء قلت: إنْ تَأتِنِي فَأنا خَيْرٌ لَكَ، كان حَسَنًا).

ومعنى هذا أنَّ الاسم المقدم لا يخلومن أنْ يكون فاعلا أو مبتدًا ولابد من التمييز بينهما حتى لا يختلطا. ولهذا الاسم ثلاث أحوال[1]:

(١) أنْ يكون الفعل بعده مجزوما.

(٢) أنْ يكون الفاء قبله والفعل غير مجزوم.

(٣) أنْ يكون عاريا من الفاء والفعل غير مجزوم.

أما الحالة الأُولى فالاسم لابد أن يكون فاعلا لأنه لا يمكن تعليل جزم الفعل في خبر المبتدأ لوكان مبتدًا.

أما الحالة الثانية فلا يجوز اعتباره فاعلا لأن الجملة اسمية مبدؤه بمبتدأ وله خبره وهو الجملة، والفاعل لا يتقدم على فعله. ولوقدر فعل قبل الاسم لما صح وجود الفاء.

أما الحالة الثالثة فليس فيها الجزم الذي يقع لكونها للفاعل، ولا فيها الفاء التي تقطع بكونها للمبتدأ، لذلك حصرها سيبويه في الشعر ويخرجها على إرادة الفاء ولذلك اشترط رفع الفعل.

إذَنْ: يتصدر الاسم المرفوع عند سيبويه جملة الجواب على أنْ يكون الفعل بعده مجزوما ويكون الفاعل مرفوعا بفعل مضمر، وذلك في الكلام. أو يكون الفعل مرفوعا والاسم مبتدأ على إرادة الفاء في الشعر.

و لم يشر سيبويه إلى تقديم المفعول به على فعل الجواب بشيء، ولعل مرجع ذلك إلى أنه لا يمثل أشكالا كما يمثل الفاعل وهو فضله وليس بعمده.

ولكن المفعول به وجد اهتماما عند الكوفيين وهو موضع خلاف. يفهم من كلام الفراء أن الكوفيين لا يجيزون أن يتقدم الاسم جملة الجواب يقول:

(ومن فرق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمه المنصوب أو المرفوع، تقول: إنْ عَبْدَ اللهِ يَقُمْ يَقُمْ أَبُوهُ، ولا يجوز أبويَقُمْ، ولا أنْ تجعل مكان الأب منصوبا بجواب الجزاءِ. فخطأ أن تقول: إنْ تَأتِنِي زَيْدًا تَضْرِبْ)[2].

---

[1] ثمة حالة رابعة مرفوضة عند النحاة ويمكن فهم ذلك من النص أيضا وهي أن يكون الفعل مجزوما والفاء موجودة وهي حالة فرضية لا سند لها من الواقع.

[2] الفراء، معاني القرآن ١: ٤٢٢.

ولا يبين النص المذكور آنفا علة المنع، أما الكسائي فقد كان (يجيز تقدمه النصب في جواب الجـــزاء، ولا يجوز تقدمه المرفوع. ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجع ذكر الأول، فلم يســـتقم إلغـــاء الأول. وأجازه في النصب لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه، فقال: كأن المنصوب لم يكن في الكلام)[1].

وتتخذ القضية تصويرا جديدا على يدي الأنباري حيث يصوغ لنا رأي الكوفيين على النحوالتالي:

(ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجـــزم، وجـــب الرفع، نحو(إنْ تَأتِنِي زَيْدٌ يُكْرِمْكَ) واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو(إنْ تَأتِنِي زَيْدًا أُكْرِمْ) فأباه أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء، وأجازه أبوالحسن على بن حمزة الكسائي)[2].

ونلاحظ أنَّ القضية المثارة هي جزم الفعل وليس مبدأ التقديم، الذي ظهر جليا من نصوص الفراء أنـــه ممتنع عندهم، فكيف تحولت القضية إلى ما تحولت إليه ؟

وللاجابة على ذلك نقول إن الفراء يرى أنَّ (الجزاء لابد له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء)[3]، ويقول في معرض رده رأي الكسائي: (وليس ذلك كما قال، لأن الجزاء له جواب بالفاء. فإن لم يستقبل بالفاء اســـتقبل بجزم مثله و لم يلق باسم، إلا أن يضمر في ذلك الاسم الفاء. فإذا أُضمرت الفاء ارتفع الجـــواب في منصـــوب الأسماء ومرفوعها لا غير)[4].

إذن فالفراء لا يقر إلا إمكانين من الإمكانات التي ذكرناها في معرض تفسيرنا لرأي سيبويه فإمكـــان وجود اسم بعده فعل مجزوم مرفوضه لديه، وعلة ذلك فيما نعتقد أنه لا يقبل تقدير فعـــل محـــذوف يفســـره الموجود وهذا التقدير هو المخرج الذي أجاز به البصريون التقديم. ويؤيد ما نذهب إليه أن هذا ينســـجم مـــع رأي الفراء في إعراب الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلا لفعل الشرط دونما تقدير لفعل محذوف.

إذن فإنه لا مناص عند تقدم الاسم على فعل الجواب من ذكر الفاء أو إضمارها وفي هذه الحالة لابد أنْ يكون الفعل مرفوعا، وبعكس القضية يمكن القول مع ابن الأنباري أن الفراء لا يجيز جزم الفعل إذا تقـــدم الاسم عليه ولكنا نخالفه كما خالفه محمد خير الحلواني في الحجة التي نسبها إلى الفراء والكوفيين وهـــي أنهـــم يمنعون الجزم أثناء التقدم لأن فعل الجواب مجزوم على الجوار وينتفي الجوار بالتقديم فيذهب الجـــزم[5]. يـــذهب الباحث المذكور آنفا أن هذا من تلفيق الأنباري فالكوفيون لم يعرفوا ذلك[6].

وقد ذكرنا علة الفراء أثناء إيضاحنا لفهم الأنباري للقضية.

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] الأنباري، الإنصاف ٢: ٦٢٠ – ٦٢١.

[3] الفراء، معاني القرآن ١: ٤٧٥ – ٤٧٦.

[4] الفراء، معاني القرآن ١: ٤٢٢ – ٤٢٣.

[5] الأنباري، الإنصاف ٢: ٦٢١.

[6] محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي (دار القلم العربي: بحلب ١٩٧٤ م) ص ٢٠٩.

على أن الذي اشتهر هو فهم الأنباري وما لفقه للكوفيين من حجة، فقد ردد الرضى ذلك في عبارة تشبه عبارة الأنباري[1]. وعن الرضى أخذ مهدي المخزومي معلوماته وفاته مراجعة الآراء عند الفراء[2].

وأجاز ابن مالك تقديم الاسم على فعل الجواب مرفوعا أو منصوبا، فهو يوافق سيبويه على تقديم فاعل فعل الجواب المجزوم ويخالف الفراء الذي يمنع تقديم المفعول به على فعل الجواب المجزوم ومثل ابن مالك للفاعل بقوله: إنْ تَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلْ، وللمفعول به إنْ يَنْطَلِقْ خَيْرًا تُصِبْ[3].

وأضاف ابن مالك (ولا يمنع جزمه تقديم معموله عليه)[4].

وإن يكن لنا كلمة هنا فهي أننا لا نرى بأسا في تقديم الفاعل أو المفعول به سواء كان الفعل مجزوما أو غير مجزوم على أن يحتفظ بوظيفته فلا يعرب مبتدأ بل فاعلا مقدما، ويحسن ربط هذا التقديم بالدلالة المختلفة التي يحدثها.

---

[1] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٥ – ٢٥٦.

[2] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة (ط١ مصطفى الحلبي: القاهرة ١٩٥٨ م) ص ٢٨٨.

[3] ابن مالك، التسهيل ٢٣٧.

[4] م. ن.، ص. ن.

الفصل الثالث

الحذف

تتعرض الجملة الشرطية لألوان من حذف بعض أجزائها كما تتعرض للتوسيع. وقد اهتم النحاة بهذه القضية كثيرا، فأكثر الكتب التي تناولت الجملة الشرطية بالدراسة لم تغفل قضية الحذف. خاصة أن الحذف كما سيتبين ركن من أركان التفكير النحوي لديهم.

وسوف نعرض فيما يلي للمحذوفات التي تطرق إلى النحاة، وجملة الأفكار التي طرحت.

أولا: حذف الأداة:

المشهور أنها لاتحذف، ورغم هذا فقد ذكر السيوطي أن بعضهم قد أجاز ذلك و لم يذكر مَن الذي أجاز ذلك. قال: (لا يجوز حذف أداة الشرط، ولوكانت إنْ في الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف إنْ فيرتفع الفعل. وتدخل الفاء إشعارا بذلك، وخرج عليه قوله تعالى: (تَحْبِسُونَهُما مَنْ بَعْدِ الصَّلاةِ فَيُقْسِمانِ باللهِ)[1] [المائدة ١٠٦].

ثانيا: حذف فعل الشرط:

يعتبر فعل الشرط محذوفا في بعض صور الجملة الشرطية، وذلك حينما يلي الفاعل أداة الشرط، فمن النحاة من يعرب هذا الاسم على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر بعد الفاعل[2]. وهذه الظاهرة خاصة بـ (إنْ)، يقول القيسي: (ولا يجوز حذف الفعل من شيء مع حروف الشرط العاملة، إلا مع (إنْ) وحدها، وذلك لقوتها وأنها أصل حروف الشرط)[3].

أما على رأي الكوفيين فلا حذف هنا فهم يجعلون فعل الشرط ما بعد الاسم الذي يلي الأداة، فالاسم إنَّما هو فاعل قدم على فعله، ولا يكون – على القول الذي ذكره الأخفش – ثمة فعل فيحذف، فذلك القول يقضي باعتبار الاسم الذي يلي الأداة مبتدأ[4].

ومن حذف الفعل أيوضا ما يذكره ابن الشجري وهو يتحدث عن إضمار الفعل مع (إنْ) يقول: (وذلك في قولهم (النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأَعْمالِهِم إنْ خَيْرًا فَخَيْر وَإنْ شَرًّا فَشَرٌّ)[1] التقدير إن كان عملهم شَرًّا فجزاؤهم شَرٌّ ومثله في إضمار كان قول ليلى الأَخْيَلِيَّة:

---

[1] همع الهوامع ٢: ٦٣.

[2] سبق أن درست هذه القضية انظر ص ٣٢٣.

[3] القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢: ٣١٦.

[4] انظر ص ٣٢٣.

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آل مُطْرِّفٍ إنْ ظالِمًا فيهم وإنْ مَطْلُومًا

أي إنْ كُنتَ ظالمًا وإنْ كُنْتَ مَطْلومًا، ومثله قول النعمان ابن المنذر للربيع بن زياد العَبْسِيّ من أبيات في قصة جرت له مع نفر من بني عامر بن صعصعة:

قَدْ قيلَ ذَلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا فَما اعْتذارُكَ مِنْ شَيْيءٍ إذا قيلا.

أي إن كان حقا وإنْ كان كذبا)[2] وتابعة أبوحيان[3].

ثالثا: حذف جملة الشرط:

ذكر حذف جملة الشرط ابن الشجري في أمالية قال: (وتقول: افْعَلْ هَذا وإلاَّ هَجَرْتُك، فتحذف جملة الشرط، وجاءَ في شعر للأحوصابن محمد الأنصاري:

سَلامُ اللهِ يامَطَرٌ عَلَيْها وَلَبْسَ عَلَيْكَ يامَطَرٌ السَّلامُ

فَإنْ يَكُنِ أحَلَّ أُنْثى فَإنَّ نكاحَها مَطَرٌ حَرامُ

فَطلِّقْها فلسْت لها بِكُفْءٍ وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقك الْحُسامُ

أراد وإنْ لا تُطلِّقْها يَعْلُ)[4]، وقال أيضا (ومثل بيتالأَحْوصُ في حذف جملة الشرط قول الآخر:

أَقِيمُوا بَني النُّعْمانِ عَنَّا صُدورَكُم وإلاَّ تُقيموا صاغِرين الرُّءُوسا.

التقدير: وإن لا تُقيموا صُدُورَكُم تُقيموا الرُّؤس)[5]

وتابعة في ذلك ابن الخشاب[6]، وابن عصفور[7]. وابن مالك قال: (وكذا الشرط المنفي بـ (لا) تالية (إنْ))[8].

وتابعه أبوحيان[9]. وذكر أنه لا يحفظ مثل هذا الحذف إلا في (إنْ) وحدها ونسب إلى ابن عصفور وشيخه أبي الحسن الآبدي القول بأنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف ورد ذلك[10].

---

[1] انظر ص ٣٢٣.

[2] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٣٤١.

[3] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٣.

[4] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٣٤١.

[5] م. ن.، ص. ن.

[6] ابن الخشاب، المرتجل ٢٢١.

[7] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٦.

[8] ابن مالك، التسهيل ٢٣٨ – ٢٣٩.

[9] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٣.

[10] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٣.

رابعا: حذف العبارة الشرطية:

ثمة تراكيب لغوية معينة تشبه تركيب الجملة الشرطية من حيث أنها مكونة من عبارتين بينهما تلازم كالتلازم الذي يكون بين عبارتي الجملة الشرطية، ويكون الفعل المضارع في العبارة الجوابية مجزوما على نحوما يكون في الجملة الشرطية، ثمة إنَّ هذه التراكيب لها وظيفة تعبيرية تشابه وظيفة الجملة الشرطية، من أجل ذلك ذكر سيبويه أن الخليل يعتبر أن العبارة الأولى من هذه التراكيب متضمنة معنى العبارة الشرطية[١].

وسوف نفصل هذه القضية في موضعها إن الله[٢].

ولكن أبا علي الفارسي يذهب إلى أن العبارة الشرطية ليست متضمنة وإنما محذوفة يقول أبوعلي: (وقد يحذف الشرط في مواضع فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه. وتلك المواضع: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض. تقول: أَكرمني أُكْرِمْك والتأويل: أَكْرِمْنِي فَإِنَّك إنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْك. والنهي: لا تفْعَلْ يَكُنْ خيْرًا لك. والاستفهام: أَتأتيني أُحَدِّثْك، وأَيْن بَيتُك أَزُرْك، والتمني: أَلاَ مَاءَ أَشْرَبْه. والعرض: أَلاَ تنْزِلُ عِنْدَنا تُصِبْ خيْرًا. فمعنى ذلك كله: إنْ تَفْعَل أَفْعلْ)[٣] وتابعه في ذلك الشلوبيني[٤].

ومن حذف في العبارة الشرطية ما ذكره الفراء في إعرابه الآية (وَمَا كان مَعَهُ مِنْ إلة إذًا لَذهبَ كُلُّ إلهٍ بِما خلق) [المؤمنون ٩١]. قال الفراء: إذا جواب لكلام مضمر. أي لوكانت معه آلة (إذًا لذهب كل إله بما خلق) يقول: لاعتزل كل إله بخلقه، و(لعَلا بَعْضُهُم) يقول: لبغى بعضهم على بعض ولغلب بعضهم بعضا)[٥].

خامسا: حذف المصدر المؤول من جملة الشرط:

مثال ذلك ما يذكره النحاس في إعرابه الآية (إنْ يشأ يُذْهِبْكُم) [فاطر ١٦].

قال: (شرط ومجازاة، وفيه حذف تستعمله العرب كثيرا، والتقدير: إنْ يَشأ أَنْ يُذْهِبَكم يُذْهِبْكُم، وحذفت من (يشأ) الضمة التي كانت على الهمزة فلما سكنت جزمت الألف التي قبلها (وَيَأتِ) معطوف على يذهبكم)[٦].

سادسا: حذف العبارة الجوابية:

العبارة الجوابية هي أكثر أجزاء الجملة الشرطية تعرضا للحذف، وتحذف إذا دل عليها دليل أو كانت معروفة لا يحتاج إلى ذكرها أو كان لحذفها غرض بلاغي مثل دفع الذهن إلى تصوير عظمة أمر ما.

---

[١] سيبويه، الكتاب ٩٤.

[٢] انظر ص ٣٦٣.

[٣] أبوعلى الفارسي، الإيضاح ٣٢٢.

[٤] الشلوبيني، التوطئة ٢٣٦.

[٥] الفراء، معاني القرآن ٢: ٢٤١.

[٦] النحاس، إعراب القرآن ٨٩٤.

يقول الفراء إن العرب تحذف الجواب في موضع تعرف فيه معنى الجواب[١]. ويقول المبرد إنه (لا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال)[٢].

وتابعهما في أن الجواب يحذف إذا كان معلوما النحاة، منهم ابن الشجري[٣]، وابن الخشاب[٤]، وابن يعيش[٥]، والشلوبيني[٦] وابن مالك[٧]، والرضى[٨] وأبوحيان[٩]، والسيوطي[١٠].

يذهب النحاة إلى أن فعل الشرط في الجملة الشرطية محذوفة الجواب لابد أين يكون بصيغة الماضي. وهذا متابعة لسيبويه الذي لا يجيز أن تأتي العبارة الشرطية ذات الفعل المضارع المجزوم بلا جواب[١١].

قال ابن الخشاب: (ولا يكون هذا إلا والشرط ماضي اللفظ، ولا يكون قد ظهر الجزم فيه، وهو أن يكون مستقبلا، قال بعض المتأخرين لأنك أرهفت عامل الشرط غاية الإرهاف فلم يجز ألا تعمله في الجزاء[١٢]. وقال الشلوبيني: (ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط وإنما يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط، نحو: يَقُومُ زَيْدٌ إنْ قَامَ عمرو)[١٣].

على أن ابن مالك قال: (وإن حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفي بـ (لم) إلا قليلا)[١٤].

ويذكر أبوحيان أن الكوفيين سوى الفراء أجازوا حذف جواب الشرط وفعل الشرط مضارع قياسا على المعنى وذلك مثل: أَنْتَ ظالِمٌ إنْ تَفْعَلْ[١٥].

ويذكر أنه يجوز في مذهب سيبويه أنْ يأتي الفعل مضارعا مجزوما مع (مَنْ)[١٦]، ولكن عامة الكوفيين يمنعون ذلك معها ومع (الأدوات الأسمية) كافة. وقال بأنه لا خلاف في جواز: (أَتَيْتُكَ إنْ تَأتِنِي) على قبح[١].

---

[١] الفراء، معاني القرآن ١: ٣٣١.

[٢] المبرد، المقتضب ٢: ٨١.

[٣] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٣٥٥.

[٤] ابن الخشاب، المرتجل ٢٢٢.

[٥] ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ٩٣.

[٦] الشلوبيني، التوطئة ٢٣٦.

[٧] ابن مالك، التسهيل ٢٣٨.

[٨] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٠.

[٩] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٣.

[١٠] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٢، ٦٦.

[١١] سيبويه، الكتاب ٣: ٦٦.

[١٢] ابن الخشاب، المرتجل ٢٢٢.

[١٣] الشلوبيني، التوطئة ١٤٧.

[١٤] ابن مالك، التسهيل ٢٤٠.

[١٥] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١١.

[١٦] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٠.

ويجري حذف العبارة الجوابية في حالات عديدة نذكر بعضا منها فيما يأتي:

١ ـإذا عرف معنى الجواب:

سأل سيبويه الخليل عن حذف الجواب في مثل الآية: (وَلَوتَرى إذْ وقفوا عَلى النَّار) [الأنعام ٢٧] فقال: (إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، وعلم المخبر لأي شيءٍ وضع هذا الكلام)[٢]. وعن حذف الجواب في الآية:

(فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية) [الأنعام ٣٥].

قال الفراء: (فافعل، مضمرة، بذلك جاء التفسير، ذلك معناه. إنَّما تق=فعله العرب في كل موضع يعرف فيه معنى الجواب، ألا ترى أنك تقول للرجل: إنْ اسْتَطَعْتَ أنْ تَتَصَدَّق، إنْ رَأَيْتَ أنْ تَقُومَ مَعَنا، بترك الجواب، لمعرفتك بمعرفته به. فإذا جاءَ ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته كقولك للرجل: إنْ تَقُمْ نُصبْ خَيْرًا، لابد في هذا من جواب، لأن معناه لا يعرف إذا طرح)[٣].

ونجد عند الفراء أمثلة أُخرى[٤].

٢ ـإذا توسطت الأداة:

مثال ذلك الآية: (وَاللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطاعَ إلَيْهِ سَبيلا) [آل عمران ٩٧].

يذهب الفراء إلى أنه إذا نوى بـ (مَن) الاستئناف فهي (جزاء) ويكون الفعل بعدها مجزوما، واكتفى بما جاء قبلها من الجواب[٥].

ونسب النحاس القول بحذف الجواب في هذه الآية إلى الكسائي[٦].

ومثل هذا الحذف ابن السراج[٧]، وابن الخشاب[٨]، وابن يعيش[٩]، والشلوبيني[١٠]، وأبوحيان[١١].

---

[١] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١١.

[٢] سيبويه، الكتاب ٣: ١٠٣.

[٣] الفراء، معاني القرآن ١: ٣٣١ – ٣٣٢.

[٤] انظر الفراء، معاني القرآن ١: ٩٧، ٢: ٦، ٢: ٦٣، ٢: ٢٤٧.

[٥] الفراء، معاني القرآن ١: ١٧٩.

[٦] النحاس، إعراب القرآن ١٧٦.

[٧] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٧.

[٨] ابن الخشاب، المرتجل ٢٢٢.

[٩] ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ٩٣.

[١٠] الشلوبيني، التوطئة ١٤٧.

[١١] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١١.

٣) إذا توسطت العبارة الشرطية:

اذا جاءت العبارة الشرطية بين مبتدأ وخبر قثمة خلاف في الجواب: فيذهب سيبويه إلى أن الجملة هي الجواب، ويذهب المبرد إلى أن الجواب محذوف[١].

ومذهب أبي مالك أن الخبر يسد مسد الجواب[٢]. ورد ذلك أبوحيان وقال بأن الجواب محذوف[٣].

٤) في الجواب على الاستفهام:

يقول المبرد: (ويقول القائل: أَتُعْطِيني دِرْهَما ؟ فأقول: إنْ جاءَ زَيْدٌ)[٤]. ويقول أيضا: (فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب، لأن (إنْ) لا تعمل في لفظه شيئًا، وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء)[٥].

ومعنى هذا أن الكلام المتقدم ليس هو الجواب وإنما ساد مسده والجواب على هذا يكون محذوفا، وهذا ما يفهم من قول ابن الشجري: (وكذلك تقول: أتصير إلى، فيقول: إنْ انْتَظَرْتَني يُريد (إنْ انْتَظَرْتَني صِرْتُ إِلَيْك)، وحسن حذف الجواب لأن قول (أَتَصيرُ إلى) دل عليه)[٦].

٥) إذا توالت عبارتان شرطيتان فأكثر:

وهذه القضية مفصلة في بحث قضية التوسيع بتوالي العبارات الشرطية، ومفادها أن الجواب يكون لواحدة منها أما الباقية فهي محذوفة الجواب[٧].

---

[١] النحاس، إعراب القرآن ٥٦.

[٢] ابن مالك، التسهيل ٢٣٩.

[٣] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٤.

[٤] المبرد، المقتضب ٢: ٦٨.

[٥] م. ن.، ص. ن.

[٦] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٣٥٥.

[٧] انظر ص ٤٢١.

٦) إذا توالى قسم وشرط:

إذا تقدم القسم على العبارة الشرطية فإن الجواب يكون له، وأما جواب الشرط فهو محذوف، وقد فصلت هذه القضية في دراسة الجملة الشرطية والقسم[١] ويقول ابن مالك عن الحذف في الحالتين رقم (٥، ٦): (وإنْ توإلى شرطان أو قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما)[٢].

٧) إذا دخل على أداة الإستفهام:

يحذف جواب الشرط إذا دخلت على أداة الشرط أداة استفهام، لأن الجواب يصبح للاستفهام لا للشرط. وقد فصلت هذه القضية في دراسة دخول الاستفهام على الشرط[٣].

٨) إذا جاءت العبارة الشرطية بعد (أما):

إذا جاء بعد (أما) عبارة شرطية، فإن الجواب المذكور بعدهما ليس للعبارة الشرطية وإنما لـ (أما)[٤]. وذلك أن (أما) أسبق المجابين[٥]. أما جواب العبارة الشرطية فهو محذوف دل عليه الجواب المذكور[٦].

٩) إذا لم يكن الجواب مسببا عن الشرط:

يعد ابن هشام أن من حذف الجواب الآية:

(مَنْ كانَ يَرْجولقاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لَآت) [العنكبوت ٥].

يقول: (لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت)[٧].

وضرب على ذلك أمثلة عديدة من القرآن[٨].

١٠) إذا وقعت العبارة الشرطية بعد (واو) وتقدم ما يدل على (الجواب):

ذكر الرضى أن (الواو) قد تدخل على العبارة الشرطية، إذا تقدم دليل على الجواب، ولا تدخل هذه (الواو) إلا عندما يكون (الشرط) غير ملائم للكلام المتقدم وهو دليل الجواب، وإنما الملائم هو ضد ذلك الشرط، ومثال ذلك: (أُكْرِمُه وإنْ شَتَمَني).

---

[١] انظر ص ٤٤٢.

[٢] ابن مالك، التسهيل ٢٣٩.

[٣] انظر ص ٤٣٣.

[٤] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٣٤.

[٥] م. ن.، ص. ن.

[٦] م. ن.، ص. ن.

[٧] ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٧٢٢.

[٨] م. ن.، ص. ن.

فالشتم بعيد من إكرم الشاتم وضده وهو المدح أولى بالإكرام، وكذلك: (اطْلُبُوا العِلْمَ وَلَوبِالصِّين)[1].

وينقل عن الزمخشري أن هذه الواو للحال، فيكون الكلام المتقدم عاملا في (الشرط) النصب على الحالية[2].

ويقول الرضى أنه لا يصح ما اعترض به الجنزي[3] عليه من أن معنى الاستقبال الذي في (إنْ) يناقض معنى (الحال) الذي فيه (الواو)، وحجة الرضى أن حالية الحال إنما باعتبار عاملة أكان مستقبلا أو ماضيا. أما استقبالية (إنْ) فهي باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما[4].

أما الجنزي نفسه فهو يعتبر (الواو) عاطفة والمعطوف عليه محذوف وهو (ضد الشرط المذكور)، فالتقدير عنده: (زَيْدٌ إنْ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا وَإن كانَ غَنِيا فَبَخيل)[5].

واعترض الرضى عليه بأنه ملزم – في الاختيار – أن يأتي بالفاء فيقول: (زَيْدٌ وَإن كانَ غَنِيا فَبَخيل) لأن الشرط لا يلغي بين المبتدأ والخبر اختياراً[6]. والحل في مذهبه هو.

يذهب الرضى إلى أن هذه (الواو) الداخلة على (الشرط) إنما هي (اعتراضية)[7]، ويعرف الجملة الاعتراضية بقوله: (ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا عن طريق الإلتفات)[8]. وقد تأتي الاعتراضية بعد تمام الكلام[9].

فعلى حالة التوسط يقال: (زَيْدٌ – وَإن كانَ غَنِيا – نَبيلٌ)، وعلى حالة التأخر: (زَيْدٌ بَخِيلٌ – وَإن كانَ غَنِيا)[10]. وجواب الشرط عنده هو ما يدل الكلام عليه، أي: إن كان غنيا فهو يبخل فكيف إذا افتقر. والجملة كالعوض من الجواب المقدر، ولوأُظهر لم تذكر الجملة المذكورة ولا (الواو) الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليست جملة اعتراضية[11].

إذن فالجواب محذوف، أو أن العبارة الشرطية لا جواب لها كما يصرح بذلك الزركشي الذي يتابع الزمخشري في اعتبار (الواو) حالية.

---

[1] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٧.

[2] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٨.

[3] عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي (ت ١٤: ٤: ٥٥٠ ه) انظر بغية الوعاة للسيوطي ٢: ٢٢١.

[4] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٨.

[5] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٧ – ٢٥٨.

[6] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٨.

[7] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٧.

[8] م. ن.، ص. ن.

[9] م. ن.، ص. ن.

[10] م. ن.، ص. ن.

[11] م. ن.، ص. ن.

يقول الزركشي: (إذا دخل على أداة الشرط وأو الحال لم يحتج إلى جواب، نحو: أَحْسِنْ إلى زَيْدٍ وإنْ كَفَرَكْ، واشْكُرْه وإنْ أَسَاءَ إِلَيْك، أي أَحْسنْ إِلَيْهِ كَافِرًا لَكَ. واشكره مسيئا لك)[1].

ويذهب إلى أنه إذا أجيب (الشرط) كانت (الواو) للعطف لا للحال، نحو: أَحْسنْ إِلَيْهِ، وإنْ كَفَرَكَ فَلا تَدَعْ الإِحْسانَ إِلَيْه[2].

ويذكر أن ابن جني علل خلو(الشرط) من الجواب بأن الحال فضله وأصل الفضله أن تكون مفرده، ولذا لم يجب (الشرط) لأنه لوأجيب لصار جملة، والمفرد أولى بها من الجملة و(الشرط) وإن كان جملة فهو كالآحاد محتاج إلى جواب احتياج المبتدأ إلى خبره[3].

سابعًا: حذف الفاء:

قد نحذف الفاء التي تربط الجزاء بالشرط. وقد استُوفي الكلام على ذلك في موضع سابق[4].

ثامنًا: حذف المبتدأ من جملة الجواب الاسمية:

يذكر ابن يعيش أنه قد كثر حذف المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط نحو: إنْ تَأتِنِي فَمُكْرمٌ، وإنْ تُعْرِضْ فَكَرِيمٌ، ذلك لأنه قد جرى ذكره مع (الشرط) فاستغنى بذلك عن إعادته[5].

تاسعًا: حذف أجزاء من جملة الجواب الفعلية:

وقد ذكر هذا ابن الشجري في أماليه قال:

(ومن الحذف الطويل في قول أبي داؤد الإيادي:

إنَّ مِنْ شِيمَتِي لَبَذْلُ تِلادِي دُونَ عِرْضِي فَّإن رَضيتِ فَكُونِي

أراد فَكُونِي مَعي عَلَى ما أنت عليه فَإنْ لَمْ تَرضىْ فَبِينِى. فحذف هذا كله)[6]

عاشرًا: حذف جملتي الشرط والجواب:

---

[1] الزركشي، البرهان ٢: ٣٦٧.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] الزركشي، البرهان ٢: ٣٦٧.

[4] انظر ص ٢٩٤ من هذا البحث.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ٥.

[6] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٣٦١.

يقول ابن مالك: (ويحذفان بعد (إنْ) في الضرورة)[1] وينسب أبوحيان إلى ابن الأنباري القول بأنَّ (إنْ) (إنَّما صارت أم الجزاء لأنها بغلبتها عليه تنفرد، وتؤدي عن الفعلين فيقول الرجل: لا أقصد فلانا لأنه لا يعرف حق من يقصده، فتقول له: زُرْهُ وَإنْ. يراد وَإنْ كانَ كَذَلك فَزُرْه، فتكون إنْ من الشيئين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط. انتهى وقال بعض أصحابنا يقال: أتفعل هذا فتقول: أنا أفعله وإنْ، أي وإنْ لَمْ تَفْعَلْه أَفْعَلْه)[2].

واستشهد ابن هشام على حذف الكلام بجملته بعد (إنْ) الشرطية بالبيت:

(قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يَاسَلْمَى وإنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ:وإنْ

أي: وَإنْ كانَ كذلِكَ رَضِيتَه)[3]، و لم يخصّ ابن هشام بهذه الظاهرة الشعر.

وذكر السيوطي هذه المسألة وأورد البيت[4]، ونسب إلى ابن مالك القول بالضرورة[5]، وذكر أن أبا حيان قال بأن ابن مالك تبع في ذلك ابن عصفور وأنه لم ينص أحد غيرهما على أن ذلك ضرورة بل أطلقوا الجواز إذا فهم المعنى[6]. وعقب على ذلك السيوطي بقوله: (قلت وقد ورد في النثر في عدة من الآثار)[7].

وقدمنا في الصفحات الماضية جملة الأفكار التي طرحها النحوالعربي فيما يتعلق بحذف بعض أجزاء الجملة، وبملاحظة هذه الأفكار نجد أن بعضها يمثل نظرات وصفية ذات قيمة، وبعضها يمثل امتدادًا لأفكار مسبقة وتعتمد على تلك الأفكار فإنْ صَحّتْ صَحّتْ، وإنْ بَطُلَتْ بَطُلَتْ. ولابد لنا هنا من إلقاء بعض الضوء على تلك الأفكار.

رغم أن المشهور في الأداة أنها لا تحذف فقد أورد السيوطي رأيا يقول بحذفها وذكر آية تخرج عليها، ولكنه لم يذكر كيف تخرج الآية، ولا نجد فيها شبها تركيبيا بالجملة الشرطية. وأحسب أن الأداة إذا حذفت فقد التركيب عنصرًا جوهريا لا يقوم بدونه. والمهم أنه ليس لدينا استخدام لغوي يؤيد هذا القول.

أما حذف فعل الشرط إذا ولى أداة الشرط اسم فإنه يرجع إلى المقولة التي مفادها أنه لا يلي أداة الشرط إلا الفعل، فلما تقدم الفاعل على فعله اضطر البصريون خاصة إلى القول بأن هذا الاسم فاعل لفعل محذوف، والحذف والتقديم وجهان لعملة واحدة، ذلك أنه يحدث في حالة تقديم جزءٍ أو أجزاءٍ من التركيب

---

[1] ابن مالك، التسهيل ٢٣٩.

[2] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٣.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٧٢٤ والبيت منسوب في الخزانة إلى رؤبة بن العجاج ٣: ٦٣٠.

[4] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٢.

[5] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٣.

[6] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٣.

[7] م. ن.، ص. ن.

أن يقدر حذف جزءٍ أو أجزاء من التركيب، والذي دفع البصريين إلى هذا التقدير هو المحافظة على الصورة الأساسية للجملة، من حيثُ المحافظة على الرتبة بين: الأداة والفعل، وبين الفعل والفاعل، فالفاعل لا يتقدم على الفعل، وأمر آخر دفعهم إلى هذا التقدير هو أنَّ الفعل لا يكون له فاعلان، وفي حالة تقديم الاسم على الفعل سيكون الفعل مسندًا إلى ضمير مستتر أو ظاهر متصل، وفرارا من هذه المشكلات اضطر النحاة إلى القول بالحذف. وهذا عندهم حذف واجب بمعنى أنه لا يجوز إظهار الفعل في مثل هذا التركيب.

إذن القضية هنا ليست قضية لغوية، فاللغة براء منها ن وإنما هي لرأب الصدع الذي أحدثته قواعد البصريين، فقد رأينا في موضع سابق كيف أن الكوفيين أعربوا الاسم فاعلا للفعل الذي جاءِ بعده، وهذا إجراء تؤيده اللغة نفسها، والأداة داخلة على الجملة الفعلية وليس على الفعل وحده، فإذا تقدم الاسم في هذا الموضع فإنَّ الجملة الفعلية لا تفقد مقوماتها وخصائصها خاصة أن احتمال إعراب الاسم مبتدأ في هذا الموضع غير وارد، لأن الابتداء يكسب الجملة استقلالا داخليا عما قبلها.

وعدّ ابن الشرجي من حذف الفعل الحذف في قولهم: (والناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيْرًا فخيْرٌ وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ)، وسبب عدّه من حذف الفعل أنه قدر (كان) وكان الاسم بعدها لا يكونان جملة، أما على تقدير ابن جني وهو (فعلَ المرء) فالحذف حذف جملة وعلى هذا يختلف إعراب (خَيْرًا): فعند ابن الشجري تعرب خَبَرًا، وعند ابن جني تعرب (مفعولا به) والملاحظ في هذا الحذف أنه يحدث في حالة مجيء جملتين شرطيتين كلاما سابقا، فمحتواهما ليس جديدًا كل الجدة، وأهم عناصرهما هو ما أُبقي عليه وحذفت عناصر أُخرى من أجل إبراز هذه العناصر الباقية وكأنها هي لب الموضوع، ويرتبط هذا النوع من الحذف بالنصوص وبمستوى اللغة الأدبي. وليس هذا الحذف إلزاميا كحذف الفعل قبل الإسم المقدم على فعله في العبارة الشرطية، فالأجزاءُ المحذوفه هنا يمكن إعادتها. أما بيت ليلى الأخيلية وبيت النعمان فهما على شيءٍ من الاختلاف عن المثال من حيث أن الحذف في المثال جاءَ في العبارة الشرطية من الجملة الشرطية المكونة من عبارتين (شرطية وجزائية)، أما في البيتين فالحذف جاءَ في عبارة شرطية جاءَت مقيِّدة لكلام سابق.

ومن حذف جملة الشرط المحذوف الذي يأتي بعد (إلاَّ) كما مثل ابن الشجري لذلك بقوله (افْعَلْ هذا وإلاَّ هَجَرْتُك). والحقيقة أنَّنَا نتردد في قبول القول بوجود حذف هنا فلسنا نحس بوجود مثل هذا الحذف رغم أن النحاة استطاعوا تقدير المحذوف ولكن هذا التقدير يغير قليلا أو كثيرًا من المعنى الذي يعبر عنه التركيب، ونحس أن ثمة أداة مركبة هي (وإلاَّ) ولهذه الأداة معناها الخاص الذي تنهض به، وهذا المعنى هو (التهديدُ) تقول: أَقِمْ وإلاَّ عاقَبتُك. فالصدوع بالأمر (أقِمْ) يحتاج إلى ضمان وهو المأمور بالعقاب وشبيه بهذا الاستخدام استخدام (أو) في قولك: أَقِمْ أو أَعاقِبُك. فهذا تهديد أيضا.

ولكن أيكون التركيب: (إفْعَل هَذا وإنْ لا هَجَرْتُك) مردودا ؟ والجواب بالنفي فهذا التركيب ليس مردودا، ولكنه يختلف عن التركيب الأول: وأول هذا الاختلافات وهو فَكُّ الإدغام بين (إنْ) و(لا) والثاني هو

التوقيف الذي يحصل بعد النطق بـــ (لا)، والاختلاف الثالث في تنغيم كل من التكيبين فثمة اختلاف لا ينكر بينهما. ولا يزال استخدام (وإلا) مستمرا في اللعجات العربية الحديثة في مجال التهديد.

أما حذف العبارة الشرطية في بعض التراكيب، كالأمر والاستفهام والتمني والعرض وما ذكرناه غيرها فإنا نُرجيء التعليق عليه إلى موضعه في دراستها إنْ شاء الله.

نأتي إلى ما قاله النحاس من حذف المصدر المؤوّل من جملة الشرط في الآية (إنْ يَشَأ يُذْهِبْكم) [فـــاطر ١٦] فهو يقدر أن ثمة مصدرا محذوفا هو (أنْ يُذْهِبَكُم) وقال بأن كثير الاستخدام عند العرب. ونحن نلاحـــظ أن الحذف له علاقة شديدة بنوع الفعل المستخدم وهو (يشاء) فهذا الفعل وأفعال أخرى يكون لها استخدامان أحدهما استخدامها لازمة، والآخر استخدامها متعدية، وتستخدم لازمة حينما لا يراد تحديد المفعول به ومثـــل ذلك أن تقول: (إنْ يأكُلْ زَيْد نَأكُلْ) فليس مُهِمًّا ما يأكله زيد، وإنَّما المهم شروعه في الأكل، ولكن في حالة التعدية مثل: (إنْ يَأكلْ زَيْد خُبزًا نَأكُلْ) لا يلزمنا أن نأكل تفاحًا أو لحمًا إذا ما عمد إلى ذلك.

ننتهي من هذا إلى أن الفعل (يشاءُ) في الآية جاءَ لازما وليس محذوف المفعول به، والمراد مطلق المشيئة دون ارتباط بشيءٍ محدد[1].

نأتي بعد هذا إلى الحذف الذي يجري في العبارة الجوابية. وقد رأينا أنهم أرجعوه إلى حالتين رئيسيتين: الأُولى كون (الجواب) معروفا، والثانية وجود كلام يتضمن معنى الجواب وهو ما يسد مسده أو ما يدل عليه. وقد مثلوا للحالة الأُولى بحذف جواب (إنْ) أو جواب (لو)، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن يُـــؤتى بـــالجواب ولكنه حُذف عمدًا لغرض بلاغي يفهم من السياق، أما الحالة الثانية وهي حينما يكون ثمة دليل أو ما يســـد مسد الجواب، فإنها تشمل حالات مختلفة والحذف إلزامي فيها، فلا يمكن أن يؤتى به مع وجود ما يسد مســـد الجواب. وكان يمكن الاستغناء عن القول بالحذف لولا اعتقاد النحاة أن الأداة لا تأتي إلاَّ في الجملة الشـــرطية الجزائية، بمعنى أنهم لا يستسيغون ورود عبارة شرطية بدون عبارة جوابية. وقالوا بالحذف من أجل المحافظة على الرتبة في الجملة الشرطية. وإذا نظرنا إلى الحالات التي يقال بأنها محذوفة لدليل أو لوجود ما يسد مسد الجواب نجد أنها تبرير للقواعد النحوية وليس حذفا لغويا حقيقيا، فالأداة – إذا توسطت – يكون لدينا عبارة شرطية لا تتبعها عبارة جوابية فلابد من اعتبار ما قبلها جوابا وهذا غير وارد لديهم لأن (الجواب) لا يقدم على (الشرط) لأنه تابع له ومسبب عنه، ولأنه لوكان جوابا لصلح دخول الفاء عليه، هذه هي حججهم، وهناك اعتبار آخر وهو أن العبارة الشرطية ترد أحيانا بدون عبارة جوابية وهذا أمر لم يعرفوه، فليس في عرفهم إلا (شـــرط) لـــه (جواب) وإذن فلا مفر من اعتبار الجواب محذوفا وبهذا يسلم للجملة الشرطية لديهم تركيبها النظري.

---

[1] يفهم من هذا الكلام أن اللزوم هوعدم وجود مفعول للفعل في الجملة والتعدي وجود مفعول سواء وقع عليه في الفعل مباشرة أووقـــع عليه بوساطة حرف جر، وهذا مخالف للمفهوم السائد وهوأن اللزوم هوعدم وقوع الفعل مباشرة على المفعول وإنمـــا بوســـاطة حرف جر، وأن التعدي وقوعه مباشرة عليه.

ولكن كيف نستغني عن القول بالحذف ؟ وقبل الإجابة على ذلك نريد أن نقول إن المهم هو معرفة التركيب ومعرفة أهناك حذف أم لا، ثم الغرض من ذلك. وبعد فإنا إذا نظرنا إلى مثل هذا التركيب نجد العبارة الشرطية جاءَت مقيدة لجملة قبلها، و لم تأتِ لتكون لها (جزاءً)، ومعنى هذا أننا لسنا أمام جملة شرطية جزائية وإنما أمام جملة مقيدة بشرط. ويُشبه هذا التركيب تركيب الجملة الشرطية المقدمة (الجزاء) ولكن الاختلاف في التنغيم الذي يجري في التركيبين وفي كلا الحالين لا يكون ثمة حذف.

وحالة توسط الأداة لمجيء العبارة الشرطية مقيدة لكلام سابق هو ما يحدث في الحوار أو في جواب السؤال في مثال المبرد (ويقول القائل: أتعطيني درهما ؟) فأقول: إنْ جاءَ زيد)[1]، فالمحذوف هنا ليس العبارة الجوابية السابق على العبارة الشرطية، وهذا الكلام لا حاجة إلى قوله لأنه مفهوم من السؤال، بمعنى أن الجواب والسؤال، صارا في لغة الحديث سلسلة متصلة من الكلام ولوأُعيد إلى مكانه من الجملة لكان كالآتي:

- أتعطيني درهما ؟
- نعم، أعطيك درهما إن جاءَ زيد.

ويمكن عدّ العبارة الشرطية مقيدة في حالات أُخرى مثل: حالة توإلى الشرطين، وتوالي القسم و(الشرط) وحالة دخول أداة استفهام على أداة الشرط، وكذلك إذا وقعت العبارة الشرطية في وسط الجملة كأن تقع بين المبتدأ والخبر، فهي معترضة بين جزئي الجملة، والجملة موسعة بهذه العبارة الشرطية ولسنا أمام جملة شرطية، فالعبارة الشرطية جاءت لأداء وظيفة محددة جعلت العلاقة بين جزءي الجملة مقيدة الشرط.

وتأتي العبارة الشرطية بعد (أما) لتكون صفة للمتحدث عنه ففي الآية: (فأَمَّا إنْ كَانَ مِنْ الْمُقَرَّبين فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وجَنَّةُ نَعِيم) [الواقعة ٨٩] فإن السياق يتحدث عن مصادر الناس يوم القيامة، وهذه صفة المقرَّب الذي يدخل الجنة، فالنسان المقرب يُنَعَّم بالجنة وروحها وريحانها، ومعنى ذلك أن القرابة صفة مشروطة لمن أُريد له أن ينعم بذلك.

ونأتي بعد هذا إلى تركيب آخر ذكره الرضى ثم الزركشي من مجيء الجملة الشرطية بعد الواو الحالية عند الزمخشري والعاطفة عند الجِنْزِى والاعتراضية عنده، ويزعم أن الجملة الشرطية لا جواب لها، ولا يصح أن يؤتي بالجواب، ونحن نتفق معهم في أنه لا يصح أنْ يؤتى بالجواب، ولكنا نخالف في أمرين في أمرين: الأول هو اعتبار ما بعد الواو جملة شرطية، والثاني اعتبار الواو حالية أو عاطفية أو اعتراضية. فالعبارة هنا عبارة شرطية قيدية، أما الواو فجاءت للربط بين العبارة الشرطية والكلام السابق لها لأنه لا انسجام مباشر بين الدلالات، ومن أجل إيضاح هذا التركيب نضرب مثالين أحدهما خال من الواو، والآخر فيه الواو:

- أعْطِ الفَقِيرَ دِرْهمًا إن سَأَلَك.
- أعْطِ الفَقِيرَ دِرْهمًا وإن شَتَمَك.

[1] المبرد، المقتضب ٢: ٦٨.

ما الفرق بين التعبيرين ؟ الفرق هو أن الإعطاء الأول مقيد بالسؤال أي أن الإعطاء يجري بوجود الشرط، أما الثاني فإنه يجري رغم وجود الشرط. والشرط الأول إيجابي أي دافع على الفعل أما الشرط الثاني فهو سلبي دافع عن الفعل، ومن هنا جاءَت (الواو) لتدفع على الفعل رغم وجود هذا القيد أو الشرط، ونسطيع أن نعبر عن معنى التركيب الآتي: أعْطِ الفَقِيرَ دِرْهمًا رَغْمَ شَتَيمتهِ لَك، أما اعتبارهم الواو حالية وجعل المعنى: أعْطِ الفَقِيرَ دِرْهمًا شاتِمًا لك فهو اعتبار وفهم بعيد عن روح التركيب. ونسطيع أن نطلق على هذه الواو (واو الرغم) (أو) الواو الرغمية. أما وصفها بالاعتراضية فلا يبين معناها.

وآخر الحالات التي يقال إنها حالة حذف للعبارة الجوابية هي التي قال بها ابن هشام وذلك حينما لا يكون (الجواب) مسببا عن (الشرط) والسبب الذي جعله يقدر جوابا آخر غير (الجواب) المذكور هو أنه عامل القرآن معاملة الكلام العادي، والقرآن نص على درجة رفيعة من الفنية، و(الجواب) المذكور ليس هو (الجواب) المباشر على العبارة الشرطية، وهو يمثل انصرافا عن (الجواب) المباشر إلى (الجواب) غير المباشر ولا يرجع هذا إلى الحذف وإنما إلى غرض فني ودلالي يفهم من السياق أما الجمل الشرطية فهي كاملة ففيها العبارتان: الشرطية، و(الجوابية) ومن أجل إيضاح الأمر نقول إنَّ (الشرط) قد يجاب بأكثر من (جواب): (الجواب) المباشر و(الجواب) غير المباشر، وهو (الجواب) الذي يكون له علاقة شديدة بالجواب المباشر: فقد يكون متضمنا له، أو يكون مقتضيا له، أو لازما له. مثال ذلك: (وإنْ تَجْهَرْ بالْقَوْلِ فَإنَّه يَعْلَمُ السِّرَّ وأخْفَى) [طه ٧] يقدر ابن هشام (الجواب) بقوله (أي فاعلم أنه غني عن جهرك)[1] ثم يتبع ذلك بالجواب المذكور (فإنه يعلم السر)، أما نحن فنفهم أنه لم يأت بالجواب المباشر، وإنما بجواب آخر يفهم منه ذلك (الجواب) المباشر، و(الجواب) غير المباشر ليس المراد منه بيان غنى الله عن الجهر فقط وإنما بيان قدرته وعظمته.

وننتهي إلى أنه لا يبقى لنا من صور حذف العبارة الجوابية غير صورة واحدة، وهي الصورة التي ذكرها الفراء، وهي حينما يحذف (الجواب) لأنه معروف، ونحن لا نقف عند القول بأنه معروف وإنما حذف لأغراض بلاغية متعددة لا يمكن معرفتها إلا في سياقات مختلفة المهم في الأمر أن (الجواب) حذف لا لوجود ما يدل عليه أو ما ينوب عنه وإنما حذف لأن حذفه أمر اقتضاه المعنى المراد بيانه وإيصاله.

ونصل بعد هذا إلى ما قد يتعرض أجزاء العبارة الجوابية من حذف، فقد تحذف الفاء وقد سبق أن درست[2]. وقد يحذف المبتدأ من الجملة الاسمية إذا جاءت في العبارة الجوابية، وهذا أمر لا غبار عليه، أما الحذف الطويل الذي ذكره ابن الشجري في بيت أبي دؤاد الإيادي، فهو يشير إلى أن هذا المستوى من الاستخدام الشعري له خصائصه كما أن لكل شاعر لغته الخاصة، ومهما يكن من أمر فإن الحذف في الشعر كثير، وربما يعطي الحذف الشعر قيما تصويرية لا يعطيها الذكر، ولكن ينبغي أن تبقى ملاحظاتنا على الشعر

[1] ابن هشام، مغني اللبيب ٢: ٧٢٢.

[2] انظر ص ٢٩٤.

مقصورة على لغة الشعر. دون أن نجعل من مادة الأشعار ميدانا لاستقراء القواعد اللغوية التي نطبقها على لغة الكلام أو لغة الكتابة. ولا شك أن بين اللغة الفنية المتمثلة في الشعر وفي النصوص الفنية النثرية كالقرآن وغير القرآن وبين اللغة العلمية من الفروق ما توجبه وظيفة كل منهما.

وآخر أحوال الحذف هو ما يقال من حذف جملتي الشرط والجواب، ويتضح من الأمثلة التي ضربها النحاة أننا أساسا لسنا أمام جملة شرطية فالمثال (زره وإن) يمثل ما عبر عنه الزركشي بالجملة الشرطية التي تأتي بعد (واو الحال) وقد سبق أن درست في الصفحات السابقة، ومعنى هذا أننا أمام عبارة شرطية فالتركيب مكون من (جملة + و+ عبارة شرطية) ولكن هذه العبارة الشرطية ليست كاملة فقد حذف منها جملة الشرط، وفي بقاء الأداة ما يكفي للحصول على الدلالة المطلوبة، والمعنى (زره رغم ذلك)، وتأتي هذه الحالة من الحذف في حالة (الحوار) على نحوما مثل الأنباري نثرًا أو على نحوما جاءَ شعرا في قول رؤبة ابن العجاج:

قَالَت سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلاَ يَمُنّ
يَغْسِلُ جِلْدِي وَيُنْسِنِي الحَزَن
وَحَاجَةً ما إنْ لَها عِنْدِي ثَمَن
مَيْسُورَةً قَضَاؤُها مِنْهُ ومِن
قالت بنات العم: يا سلمى وإنْ
كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وإنْ [1]

نحن أما حوار بين سليمي وبنات عمها، ولم يأت الحذف في البيت الأخير إلا لتقدم ما يسوغه في البيات قبله فالمحذوف أمر معلوم، وحذفه إنما يعبر عن صدق فني في نقل الحوار الدائر، ولو حاولنا أن نعيد هذا المحذوف لكان الآتي:

قالت بنات العم: أتتزوجينه وإنْ كان فقيرًا مُعْدِما ؟ !
قالت: نعم. أتزوجه وإنْ كان فقيرا مُعْدما.

إذن فقد حذفت من جملة بنات العم الجملة كلها وأُبقى على العبارة الشرطية مسبوقة بـ (الواو الرغمية)، وحذف من جملة سليمى الجملة كلها وجملة الشرط ولم يبق سوى (واو الرغم) والأداة الشرطية (إنْ)، ولا نريد الخوض في تفصيلات فنية هي من اختصاص دراسي الأُسلوب والنقد الأدبي، ولكن نلاحظ أن الإتيان بباقي مكونات الجملة لا يعطي جديدًا فكلها معروف، أمَّا الإبقاء على (وإن) فهو يعطينا الهيكل العام للجملة فنعرف أن ثمة كلاما قبلها وكلاما بعدها، ومن الناحية الفن ية فإن الاقتصار على (وإن) فيه تركيز للرغبة، فكأن الحالة النفسية التي وصلت إليها سليمى في هذا الحوار الممتد متمثلة في هذه الكلمة (وإن) فهي قد وصلت إلى حالة من التعب ورفض التفصيلات فقد أفضت بكل شيء، فتظهر هذه الـ (وإن) كالتنهيدة التي

[1] انظر خزانة الأدب للبغدادي ٣: ٦٣٠.

لا تعبر عن تجاهل الفقر وحدة وإنما تجاهل كل العقبات، فـ (إن) لكل شيءٍ ورغما عن كل الظروف. فالحذف هناك وظيفة، وليس ضرورة كما يقول ابن مالك[1].

ويمكن لنا أن نلخص ما وصلنا إليه، وهو أن الأداة لا تحذف، وكذلك لا تحذف العبارة الشرطية ولا جملة الشرط ولا فعل الشرط، وذلك في الجملة الشرطية الجزائية أما في غيرها من التراكيب فقد تحذف جملة الشرط. أما حذف العبارة الجوابية فيقع إذا كان مضمونها معروفا أو دعا السياق إلى حذفه، ولا يكون وجود ما يسد مسده أو ما يكون دليلا عليه سببا في حذفه، وقد يحذف بعض أجزائها كالفاء والمبتدأ، أما حذف العبارتين الشرطية والجزائية فلا وجود لمثل هذا التركيب.

[1] ابن مالك، التسهيل ٢٣٩.

الفصل الرابع
أجوبة التراكيب الإنشائية

تعرض النحاة لدراسة تركيب يتألف من عبارتين متكاملتين تؤلفان جملة تامة، أما العبارة الأولى فهي جملة طلبية أما الثانية فهي جملة خبرية فعلية أو جملة مربوطة بالفاء. وأطلق النحاة على العبارة الثانية (جوابا)، ويكون الفعل المضارع في هذه الجملة مجزوما، ومن أجل هذا الجزم درس النحاة هذا التركيب، ولكنهم ألحقوا دراسته بدراسة الجملة الشرطية وجعلوه فرعا عليها.

عقد سيبويه لذلك بابا سماه (هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض)[1].ويبين العنوان لنا الدافع إلى الدراسة وهو انجزام الفعل، وأنواع الجمل الطلبية التي يكون لها جواب، وأن هذه الدراسة إنما هي (باب من الجزاء) فهي ملحقة بدراسة الجملة الشرطية.

ويضرب سيبويه للجزم بالأمر المثال: (ائْتِنِي آتك)[2]، وللنهي المثال: (لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لك)[3]، وللاستفهام المثالين: (أَلَا تَأتيني أُحدثْك[4] ؟ وأين تَكُونُ أزرْك)[5]، وللتمني بالمثالين: (ألا ماءَ أَشْرَبْه، ولَيْتَه عِنْدنَا يُحَدِّثْنا)[6] وللعرض المثال: (أَلَا تَنْزلْ تُصِب خَيْرًا)[7].

وتابع النحاة سيبويه في رصد أنواع الجمل الطلبية التي يكون لها جواب كالجواب في الجملة الشرطية. ومنهم من أشار إلى بعضها.

أشار الفراء إلى الأمر[8] والأستفهام[9]. وأشار الأخفش إلى الأمر[10]. وذكر المبرد الأمر ، والنهي، والأستفهام[11]. وذكر ابن السراج الأمر، والنهي، والأستفهام، والتمني، والعرض[12]. وذكر النحاس الأمر[13]

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٣.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] م. ن.، ص. ن.

[4] هذا المثال يصلح للعرض وليس للاستفهام.

[5] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٣.

[6] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٣.

[7] م. ن.، ص. ن.

[8] الفراء، معاني القرآن ١: ١٥٧، ١: ١٥٩، ١: ٤٤١، ٢: ٣٦، ٢: ١٦٢، ٢: ١٨٧، ٢: ٣٠٦، ٣: ٤٥.

[9] الفراء، معاني القرآن ١: ٨٦، ١: ٢٠٢، ٣: ١٣٢.

[10] الأخفش، معاني القرآن ٥٦، ١٨١.

[11] المبرد، المقتضب ٢: ٨٢.

[12] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٨.

[13] النحاس، إعراب القرآن ٤٢، ٥٢، ٤٢٠، ٦٢٥، ١٠٠٧.

وذكرها كلها الفارسى[١] والزُّبيدى[٢]. وذكر القيسى الأمر[٣]. وذكرها ابن بابشاذ وزاد عليها التحضيض والدعاء[٤]. وذكر الجرجانى الخمسة فقط[٥].

ومثله فعل الزمخشرى[٦]. وذكر ابن الشجرى الأمر، والنهى، والأستفهام[٧]. واكتفى الأنبارى[٨] والعُكْبَرى[٩] بذكر الأمر. وذكر ابن يعيش الخمسة[١٠]. وفعل مثلة ابن الحاجب[١١]. وتابع ابن عصفور ابن بابشاذ بابشاذ في ذكر التحضيض، والدعاء[١٢].

يذهب سيبويه إلى أن الذى أحدث الجزم في الجواب هو هذه الجمل السابقة عليه، ويقيس هذه الحالة على حالة أخرى وهى حالة الجملة الشرطية، حيث ينجزم الجواب بالعبارة الشرطية، يقول سيبويه:

(وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتنى، بإن تأتنى، لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء،كما أن إن تأتنى غير مستغنية عن آتك)[١٣].

ماذا يعنى هذا النص ؟ يمكن لنا أن نفهم ما يلى:

(١) أن لتركيب (الجزاء) أكثر من نمط فهناك تركيب الجملة الشرطية نحو: إنْ تَأتِنِى آتِكَ، وهناك التراكيب الطلبية أى: (جملة أمرية + جواب)، (جملة استفهام + جواب) وهكذا إلى آخر الجمل التى ذكرت آنفا.

(٢) تشابة هذه التراكيب الجملة الشرطية من حيث إنها مكونة من عبارتين

(٣) أن جزم الجواب في الجملة الشرطية يقع بالعبارة الشرطية،وفي التراكيب الطلبية المجابة يقع بالجمل الطلبية التى تشكل عبارة أولى في التراكيب.

---

[١] الفارسي، الإيضاح ٣٢٢.

[٢] الزبيدي، الواضح ٩٨.

[٣] القيسي، المشكل ٢: ١٣.

[٤] ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ١: ٢٤٩.

[٥] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٨ – ١٠٦٩.

[٦] الزمخشري، المفصل ٢٥٢.

[٧] ابن الشجري ن الأمالي ١: ٣٧٣.

[٨] الأنباري، البيان ٢: ١٢٠، ٢: ٢٣٣.

[٩] العكبري، التبيان ١: ٦٥.

[١٠] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٧.

[١١] انظر شرح الكافية للرضى ٢: ٢٦٥.

[١٢] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٢.

[١٣] سيبويه، الكتاب ٢: ٩٣ – ٩٤.

ويظهر أن هذا الذى يذهب إليه من تعليل جزم الجواب مخالف لمذهب أستاذه الخليل وهو المذهب الذى اشتهر عند النحاة فيما بعد. ولكن سيبويه لم يعمق رأيه تعميقا كافيا، إذ نجده ينقل لنا رأى الخليل ثم يتخذ منه أداة لتحليل الشواهد والأمثلة بعد ذلك.

فما هو مذهب الخليل ؟ !

ينقل سيبويه لنا ذلك في قوله:

(وزعم الخليل: أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال ائْتِني آتِك فإنَّ معنى كلامه إنْ يَكُنْ منك إتيانٌ آتِك، وإذا قال: أين بيتُك يريد به: أعلمني. وإذا قال ليته عندنا يحدثْنا، فإنَّ معنى هذا الكلام إنْ يكُنْ عندنا يُحدثْنا، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر. وإذا قال لونزلت فكأنه قال انزل) [1].

إذن فالخليل يُرجع الجزم إلى ما ضمن في هذه (الأوائل) من معنى (إنْ)، أي (معنى الشرط). ويبدوأننا أمام فكرتين مختلفتين رغم أن هذا الاختلاف قد يبدوخفيا بعض الشيء، فثمة فرق بين اعتبار الجواب مجزوما بهذه الأوائل على نحوانجزامه بالعبارة الشرطية – وهذا قول سيبويه – وبين انجزامه بتضمين معنى الشرط فيها، وهذا رأي الخليل.

فهل نستطيع القول بأنه ينبني على قول سيبويه كون هذه التراكيب تراكيب موازية لتركيب الجملة الشرطية، وينبني على قول الخليل كونها تراكيب منحرفة عن تركيب الجملة الشرطية وترد إليها بالتخريج ؟

كلا، فرغم ما يبدومن اختلاف الفكرتين ظاهريا فهما متكاملتان، إحداهما تتناول المبني والأُخرى المعنى. ويمكن القول بأن قول سيبويه يمثل الجانب الوصفي للظاهرة بينما يمثل قول الخليل الجانب التفسيري للظاهرة. فإذا كان سيبويه يقول بأنَّ الجواب مجزوم بهذه الأوائل فإنَّ أُستاذه يبين لماذا استطاعت هذه الأوائل الجزم. ولذلك لم يحس سيبويه باختلاف النظرتين.

وقد تابع بعض النحويين الخليل، منهم النحاس[1]، والزبيدي[2] وابن عصفور الذي يقول: (وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب، إذا ضمنت معنى الشرط، فإنَّها تحتاج إذ ذاك جوابا فتجزمه)[3].

أما سيبويه فقد تاعه الأخفش الذي يقول: (فإنما جزم الآخر لأنه جواب الأمر وجواب الأمر مجزوم، مثل جواب ما بعد حروف المجازاة)[4] وتابعه أيضا ابن الشجري حيث يذهب إلى أن الجزم إنما كان لأن (الأمر

[1] النحاس، إعراب القرآن ٦٢٥.

[2] الزبيدي، الواضح ٩٨.

[3] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٢.

[4] الأخفش ن معاني القرآن ٥٦.

في (زُرني أُكْرِمْك) باب من الشرط من حيث كان الثاني مستحقا بالأول ومسببا عنه كما يكون الجزاء مستحقا بالشرط) [٥] وفي المثال جزمت (أُكرمْك لأن قولك زُرْني قام مقام قولك إن تَزُرْني)[١].

ولكنا نجد إلى تفسيري الخليل وسيبويه لظاهرة الجزم تفسيرًا آخر وهو ما عليه أكثر النحاة، ويعمد هذا التفسير لاعتبار الجواب ليس جوابا للأمر وإنما (لشرط) يقدر بعد الجملة الطلبية.

نجد هذا المذهب عند المبرد فهو يقول: (وإنما انجزمت بمعنى الجزاء، لأنك إذا قلت: ائتني أكرمك، فإنما المعنى: ائتني فإن تأتِني أكرمك، لأن الإكرام إنما يجبُ بالإتيان)[٢].

ويقتضي هذا الفهم للتركيب أن يكون ثمة جزء محذوف، وهذا ما يصرح به ابن السراج بعد ذلك وهو يتحدث عن أحوال (حرف الجزاء) حيث يقول: (وأما الثالث: الذي يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه وفيما بقى من الكلام دليل عليه وذلك إذا كان الفعل جوابا للأمر والنهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض، تقول: ائتني آتك، فالتأويل: ائتني فإنَّك إنْ تأتِني آتك)[٣]، ونهج الفارسي نهجه بالتصريح بحذف العبارة الشرطية[٤]. وكذلك فعل العُكْبَري[٥].

إذن فالتركيب عندهم ليس كاملا، وإنما يحتاج لفهمه إلى تقدير المحذوف، والجزم إنما جاء نتيجة لهذه العبارة الشرطية المقدرة. وهذا هو ما يفهم من قول السيرافي الذي يتضمن ردًا لقول كل من سيبويه والخليل، يقول السيرافي: (جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله: والدليل على ذلك أن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهي، وليست بضمانات مطلقة، ولا عدات واجبة على كل حال، وإنما هي معلقة بمعنى إن كان ووجد وجب الضمان والعدة، وإن لم يوجد لم يجب. ألا ترى أنه إذا قال: (ائتني آتك) لم يلزم الأمر أن يأتي المأمورَ إلا بعد أن يأتيه المأمورُ... ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى والذي يكشفه الشرط، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء)[٦].

ويذهب الجرجاني إلى أنه لابد من التفسير على الإضمار، وأن حمل الكلام على ظاهرة مفض إلى الإحالة، أي يكون المعنى مستحيلا، يقول: (ولوحملت بالكلام على ظاهرة أحلت، لأجل أن الأمر بالإتيان لا

---

[١] م. ن.، ص. ن.

[٢] المبرد، المقتضب ٢: ٨٢.

[٣] ابن السراج، أصول النحو ٢: ١٦٨.

[٤] الفارسي، الإيضاح ٣٢٢.

[٥] العكبري، التبيان ١: ٦٥.

[٦] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٤ هامش (١)، وانظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤٨.

يكون موجبا بالإكرام. وإنَّما يوجب ذلك الإتيان، ولوكان جزم أكرمك بنفس ائتني على ما يظنه من لا خبرة له بهذا العلم، لوجب أن يقال: إنَّ المعنى في قولك: ائتني أُكرمْك: إنْ آمرك بالإتيان أُكرمْك)[1].

ويقرر ابن يعيش أن جواب الأمر وما شابهه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة لأن الجمل الطلبية (غير مفتقرة إلى الجواب والكلام بها تام، فأنت إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلا وكذلك النهي وهذا لا يقتضي جوابا لأنك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق فإذا قلت في الأمر ائتني أكرمك ن وأحسي إلى أشكرك فتقديره بعد قولك ائتني إن تأتني أكرمك كأنك ضمنت الإكرام عند وجود الإتيان ووعدت بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان وليس ذلك ضمانا مطلقا ولا وعدا واجبا إنما معناه إن لم يوجد لم يجب وهذه طريقة الشرط والجزاء[2].

وعرض الرضى لهذا الخلاف الذي تكلمنا عليه سابقا بين أقوال النحاة، فذكر قول الخيل وقول النحاة، مرجحا قول الخليل ومدللا على ذلك بدليل منطقي لا لغوي، يقول الرضى: (وانجزام الجزاء بهذه الأشياء لا بإن مقدرة ظاهر مذهب الخليل لأنه قال إنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ فلذلك انجزم الجواب. ومذهب غيره أنَّ إنْ مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم إلى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد، لأنه إذا جاز أن ينجزم الاسم المتضمن معنى إنْ فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا)[3].

ولا شك أن حجة الرضى قوية من حيث الناحية المنطقية، ولكنها مبنية أساسا على مقدمة غير جيدة، ونقصد بها التعليل الذي يقدمه الرضى تفسيرا لإجماع النحاة على تقدير (شرط) بين الجمل الطلبية و(الجواب). وليس الأمر كذلك فقد تبين من العرض السابق وجهات نظرهم، فقد نقلنا بعض النصوص التي تبين ذلك، ويمكن أن نلخص هنا الأسباب التي ذكرت:

١) يتحقق فعل الجواب بعد تحقق فعل آخر، وليس هذا في الأمر والاستفهام، وإنما يبينه (الشرط).

٢) القول بتضمن الطلب (للشرط) يقتضي التقدير: إنْ أطلب كذا (ائتني إن آمرك بالإتيان).

٣) الجمل الطلبية غير مفتقرة للجواب والكلام تام.

وسنناقش فيما يلي هذه الأفكار:

تمثل النقطة الأولى سوء فهم لرأي الخليل، فهم لم يدركوا تماما ما يقصده بتضمن معنى (إنْ)، فهو لا يزعم أنها تتضمن هذا المعنى أصالة وفي حالة انفرادها، وإنما تضمنت ذلك في التركيب، وحينما ينظر إليها مع الجواب، وليس بمعزل عنه. ثم إنَّ التركيب يفيد أنَّ تحقق مضمون الطلب هو مشروط، أي أن تحقق مضمون الجواب مرتبط بتحقق مضمون الطلب.

---

[1] الجرجاني ن المقتصد ١٠٦٨ – ١٠٥٩.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٧.

[3] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦ – ٢٦٦.

وتمثل النقطة الثانية سوء فهم للطلب، وذلك حينما يفهم أن (ائتني) تساوي آمرك بالإتيان، وليس الأمر كذلك فـ (ائتني) لا تعني غير (ائتني)، أما آمرك بالإتيان فهي جملة خبرية تؤدي المعنى بطريقة بنائية أخرى، وإذا جاز لنا أن نترجم (ائتني) إلى معناها أو إلى بنيتها العميقة نقول: (افْعَلْ الإتيان)، فإذا تضمنت الشرط فإنها ستكون (إن تفعل، الإتيان)، فـ (افْعَلْ) هي الصيغة، والإتيان هو (الحدث).

أما النقطة الثالثة فلعلها تحلوالغموض عن سر الاختلاف، ذلك أنه يبدوأن النحاة يتكلمون عن فهم آخر للتركيب، ويحدث هذا الفهم حينما يكون الانطلاق من نص مكتوب لا من لغة مسموعة، فالخليل يبدوأنه كان يتحدث وذهنه قريب جدا من اللغة المسموعة فأحس وهو يسمع التركيب – بما يصاحبه من تنغيم وترابط – أنه أما تركيب شرطي جزائي، أما النحاة فيما بعد فهم نظروا إلى الجمل الطلبية كما ينظرون إليها في غير هذا التركيب أعني أنهم يعمدون لشيء من التوقف بعد نطق الجملة وإن يكن توقفا بسيطا، ولكن من شأنه أن يجعل ما بعده من قبيل الكلام الجديد الذي لا يكون من وظيفته إلا تأكيد الجملة السابقة. مثال ذلك: ائتني، آتك.

ولاشك أن تنغيم هذا الكلام سيختلف عن تنغيم جملة الخليل (ائتني آتك). المهم أن النحاة يتحدثون عن جملتين بينما يتحدث الخليل عن جملة واحدة.

وهذا هو السر في وجود الفاء في تقديرهم، فأصل الجملتين: ائتني، فإنْ تأتِني آتِك.

ولولا هذا الفهم الجديد لما جاز أن يقول ابن يعيش بأن الجمل الطلبية تامة لا تحتاج إلى جواب، فهذا القول لا ينطبق على التركيب الذي درسه الخليل، فتلك الجمل الطلبية تفقد في التركيب استقلالها كما تفقده جملة الجواب.

فإذا كان الأمر على ما بينا، فكيف غاب عن أذهانهم ما جاء به سيبويه، ولماذا دفعوه ؟

ولسنا نجد سببا وراء ذلك غير ما انطبع في أذهان النحاة من صورة الجملة الشرطية، فهم لا يعرفون جملة ذات دلالة شرطية غير ما جاء مماثلا لصورة الجملة الشرطية الأساسية، فإذا اختلت الصورة أعيد لها التوازن. فإذا جاءت العبارة الشرطية قدرت العبارة الحوابية تقديرا واعتبرت محذوفة وإذا جاءت العبارة الجوابية قدرت العبارة الشرطية. ولسنا نزعم هنا أن النحاة مخطئون في اعتبارهم العبارة الشرطية محذوفة في هذه التراكيب، وإنما الخطأ في دفع الفهم الآخر.

والغريب أن النحاة فاتهم أن يتحدثوا عن (الفاء) التي يجلبونها مع العبارة الشرطية كما فاتهم استثمارها بتأييد آرائهم.

وينشأ عن فهم النحاة للتركيب ذلك الفهم الذي ذكرناه سؤال، وهو لماذا حذفت العبارة الشرطية ؟ والإجابة على ذلك قد تقدمت في النص المنقول عن ابن السراج[1]. وهي: وجود ما يدل عليه في الكلام.

---

[1] انظر ص ٣٦٨.

وتقتضي الدلالة عندهم أن يكون ثمة تطابق بين الدال والمدلول، أي بين الظاهر والمضمر، وهذه قضية خلافية، منشؤها هو هذا النزوع المنطقي.

والحقيقة أن اشتراط التطابق بين الظاهر والمضمر ينطوي على بعض التحكم، وسنبين فيما بعد كيف دفعهم ذلك إلى رد بعض الاستخدامات التي يمكن قبولها.

من النحاة الذين صرحوا بذكر هذا القيد الجرجاني حيث قال (والمضمر يجب أن يكون من جنس المظهر)[1] والزمخشري في قوله (وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر)[2] وقد تولى ابن يعيش تفصيل ما أجمل في القولين المذكورين فقال: (أعلم أن المعنى إذا كان مرادا لم يجز حذف اللفظ الدال عليه لأنه يكون إخلالا بالمقصود اللهم إلا أن يكون ثمَّ ما يدل على المعنى أو على اللفظ الموضوع بإزاء ذلك المعنى فيحصل العلم بالمعنى ضرورة العلم بلفظه وههنا إنما ساغ حذف الشرط واداته لتقدم ما يدل عليه من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فيلزم أن يكون المضمر من جنس الظاهر، إذ لوخالفه لما دل عليه فإذا كان الظاهر موجبا كان المضمر موجبا وإذا كان نفيًا كان المضمر مثله والأمر كالموجب من حيث كان طلب إيجاب والنهي كالنفي من حيث كان طلب نفي فلذلك كان حكم الأمر كحكم الموجب فكما يكون الموجب بأداة وبغير أداة نحوإنَّ زيدا قائمٌ وزيدٌ قائمٌ كذلك يكون الأمر بأداة وبغير أداة نحوليقُمْ زيدٌ وقُمْ يا زيدُ وكما لا يكون النفي إلا بأداة كان النهي كذلك نحولا تقم فإذا كان الظاهر أمرا كان المضمر فعلا موجبا وذلك إذا قلت أكرمني كان التقدير إنْ تُكْرِمْني أكرمْك وإذا قلت لا تعص الله يدخلك الجنة كان المعنى إنْ لا تعْصِه يُدْخِلْك الجنة)[3].

ونجد في مقابل مذهب النحاة هذا مذهبا آخر هو مذهب الكسائي الذي لا يرى بأسا في أن يكون المضمر على خلاف الظاهر وذلك إذا قامت قرينة تسوغ ذلك[4]. وقال الرضى بأن ما يذهب إليه الكسائي ليس ببعيد لوساعده نقل[5].

ونجد أن هناك من الناحية التطبيقية بعض الأمثلة التي يَرُدّها سيبويه كما يردها النحاة، وذلك لما تتصف به من الاستحالة، وأشهر الأمثلة التي ترددت في كتب النحوقولهم: (لا تَدْنُ مِنْ الأَسدِ يَأكُلْك).

أول من ذكر هذا المثال ورده سيبويه، قال:

(فإن قلت: لا تَدْنُ مِنْ الأَسدِ يَأكُلْك فهو قبيح إنْ جزمت، وليس وجه كلام الناس لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله)[1].

---

[1] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٩.

[2] الزمخشري، المفصل ٢٥٣.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٩ – ٥٠.

[4] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦٧.

[5] م. ن.، ص. ن.

فالتقدير الذي يقدره سيبويه هو: إنْ لا تَدْنُ مِنْ الأَسدِ يَأكُلْك وهذا مخالف لطبيعة الكلام.

وورد المثال عند المبرد و لم يجز لأنه محال[٢]. وعند ابن السراج[٣]، والجرجاني[٤]، والزمخشري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن عصفور[٧]. وتقدير المثال على مذهب هؤلاء هو:

لا تدن من الأسد فإن لا تدنُ منه يأكلْك، وهذا مخالف لطبيعة الكلام.

ولكن فهمًا مرنًا كفهم الكسائي لن يرد هذا المثال، على اعتبار أن القرينة قائمة على ما يراد من المثال، بمعنى أن الجواب جاءَ محذرا من مغبة الاقتراب.

ورغم أن المثال المرفوض من قبل سيبويه والنحاة هو مثال واحد فإن سبب الرفض مختلف.

يرجع رفض سيبويه كما تبين إلى أن الجواب لا يناسب الشرط. أما رفض النحاة فليس راجعًا إلى التركيب نفسه ولكن يرجع في حقيقته إلى ما في قاعدتهم من تحكم وهي قاعدة التطابق بين الظاهر والمضمر فهم حينما جاءُوا بالمضمر تبين الخلل في المعنى، وإذا كان سيبويه محقًا في رده المثال فإنهم ليسوا محقين، ذلك أن الحذف في الحقيقة لم ينشأ بسبب وجود دليل عليه، وإنما لأن المحذوف يمكن فهمه من جمل التركيب ومن الملابسات المحيطة بالمثال، فالكلام لا يقال إلى ذهن خال وإنما إلى ذهن زاخر بالتجربة التي يعول عليها في توجيه فهم الكلام، ولذا كان الكسائي محقا في مذهبه.

وإذا تذكرنا أننا أمام جملة جديدة تأتي في خدمة الجملة الطلبية السابقة وليست جوابا لها فإننا ندرك تماما أن الكلام المحذوف لابد أن يكون بحيث يخدم هذه الوظيفة.

ولمزيد من إيضاح هذه الفكرة يمكن لنا القول إن هذه التراكيب ذات العبارة المحذوفة هي من قبيل اللغة الانفعالية وتعتمد اللغة الانفعالية كثيرًا على القرائن، وتعول كثيرًا لفهم مضامينها على إدراك المتلقي، وتقتضي الحالة النفسية أنْ يأتي التركيب على صورة معينة، يختلف بها عن الحال في حالات نفسية لا يواكبها انفعال. مثال ما يكون من اللغة الانفعالية ما يصدر عن الصياد لزميله إذا لمح غزالا حيث يصيح: (الغزال.... الغزال) لا يسهل التكهن بمراده من هذا الترديد على وجه الدقة فالمضمون محكوم باتفاقات وأعراف سابقة تجعل من هذه الأصوات أكثر فعالية، ولكنا لا نستطيع أن نحول هذه الأصوات إلى جمل نكملها نحن كأن نقول: انظر الغزال، أو طارد الغزال، ولسنا ندرك من تكرار اللفظ أنه يريد التوكيد اللفظي كلا، كل ما

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٧.

[٢] المبرد، المقتضب ٢: ٨٢.

[٣] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٨٧.

[٤] الجرجاني، المقتصد ١٠٦٩.

[٥] الزمخشري، المفصل ٢٥٣.

[٦] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٧.

[٧] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٢.

يريده هو تنبيه زميله وإشراكه في التجربة الحيوية التي يعيشها، فهو بهذه الكلمات السريعة المتلاحقة ينقل زميله من حالة الانتظار والترقب إلى حالة جديدة وهي ممارسة الفعل ابتداءً من التنبه لميدان الفعل وهو (الغزال).

ومثل هذا الموقف من يحذر الطفل في المقال الذي رده النحاة وهو (لا تَدْنُ مِنْ الأَسدِ يَأكُلْك).

فالنحاة يرون أن (لا تدنُ) تعني تماما: ابتعدْ[1]، وليس الأمر كذلك، فليس المقصود مزاولة الابتعاد، وإنما المطلوب (عدم الدنو) والاحتفاظ بالمكان، فإذا كان الطفل يقع على مسافة مئة متر وسمع مثل هذا الكلام فهو سيفهم أن المقصود هو أن تظل المسافة كافية لحمايته وليس يفهم أن عليه أن يبتعد أكثر فأكثر.

والسؤال الآن كيف تأتي (يأكلْك) بعد قوله (لا تدنُ من الأسد) ؟ فالقول إنَّ الجواب يأتي معضدا لمضمون السابق، فالمطلوب أساسا هو التحذير من الأسد، فعبر عن ذلك بالنهي ثم أُطلق بجواب يؤكد الفكرة ويبين مغبة مخالفتها، فهو يقول:

(لا تدنُ من الأسد) ثم يحذر بـ (يأكلْك) كأنه يقول: (إن تدنُ من الأسد يأكلْك)، ولووجدت الجملة على هذا الشكل الآتي لما اعترض معترض: (لا تدنُ من الأسد فإنك إن تدنُ منه يأكلْك).

ولا يعني هذا أننا ننفي وجود جمل محالة، فهناك جمل تقضي القرينة باستحالتها مثال ذلك أن نقول: (لا تدرسْ تنجحْ).

فهذا المثال لا يمكن أن يقول به عاقل وهو يريد القول بأن عدم الدراسة مفض إلى النجاح.

وهم يقبلون الجملة: (لا تعص الله يُدخلْك الجنة)[2]، وويرفضون (لا تعص الله يُدخلْك النار)[3]، وذلك لأنهم يقدرون الأُولى بـ (لا تعص الله فإنْ لا تعصِه يدخلْك الجنة)، والثانية بـ (لا تعصِ الله فإن تعصِه يُدخلْك النار)، أما نحن فعلى فهم الكسائي نقبلهما على اعتبار الجواب في الأُولى للترغيب والجواب في الثانية للترهيب.

ويبقى لنا أن نقول إن السامع وهو يتلقى اللغة لا يحللها ويخرجها تخريج النحاة.

وإذا أنكر سيبويه (لا تَدْنُ مِنْ الأَسدِ يَأكُلْك) (بالجزم) فإنه يعطي بديلا عنها وذلك جعل (يأكلْك) مرفوعة (يأكُلُك) فيصير الكلام: لا تَدْنُ مِنْ الأَسدِ يَأكُلُك يقول سيبويه: (فإن رفعت فالكلام حسن كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلُك)[4]، فهل الفرق بين الحالتين إنما هو فرق ظاهرى متمثل في الحركة الإعرابية للفعل؟ كلا فهو يقول في موضع آخر:

---

[1] يقول المبرد: (وكذلك لا تدن من الأسد يأكلك لا يجوز، لأنك إذا قلت: (لا تدن) فإنما تريد. تباعد، ولوقلت: تباعد من الأسد يأكلك – كان محالا) المقتضب ٢: ٨٢.

[2] المبرد، المقتضب ٢: ٨٣، ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٥٠.

[3] المبرد، المقتضب ٢: ٨٣، ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٥٠.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٧.

(وتقول: ائتني آتِك، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أنْ لا تجعله معلقا بالأول، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا عنه، كأنه يقول: ائتني أنا آتيك)[1].

يفهم من هذا النص أننا أمام تركيب مختلف، ففي حالة (لا تدن من الأسد يأكلُك) نحن أما جملتين لا عبارتين: إحدهما جملة طلبية (لا تدن من الأسد) والأُخرى جملة خبرية مستأنفة (يأكلُك) ونستطيع في هذه الحالة أن نضع علامة ترقيم تفصل الجملتين إحداهما على الأُخرى على هذا النحو: (لا تدن من الأسد، يأكلك).

ولا شك أننا سنجد هذا الكلام منغما تنغيما خاصا في اللغة المنطوقة، تنغيما يكفل له أن يفترق عن غيره من التراكيب، ولكن الترقيم الكتابة، والتنغيم في النطق أمر لم يجد التفاتا من لدن سيبويه ولا غيره من بعده.

استشهد سيبويه على حالة الرفع هذه بثلاثة أبيات شعرية أحدها قول الأخطل:

وقالَ رائِدُهُم أَرْسُونُزَاولهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِيءٍ يَمْضي لِمْقدار[2]

فسيبويه يرى أنَّ الرفع على الاستئناف، وهو بهذا يحدد للبيت معنى خاصا، ولكن هذا المعنى منطلق من القاعدة أكثر من انطلاقه من ملابسات السياق، والبيت يعطي في هذه الحالة من البعد عن سياقه أكثر من معنى، فيمكن أن يكون المعنى: (أرسوا لنزاولها).

ويمكن أن تكون الجملة (أرسوا نزاولها) شرطية جزائية لكنه لم يجزم الفعل مخالفا بذلك القاعدة، فهذه وجوه محتملة، ولكن الذي يحدد أحدها هو المعنى الذي يريده الشاعر فعلا وهذا غائب لغياب القرائن والملابسات المحددة للمعنى.

أما البيت الثاني فهو قول عمروبن الإِطْنابَه الأنصاري:

يَا مال والحقُ عِنْدَه فَقِفُوا تُؤْتَوْنَ فِيه الوفاءَ مُعْتَرفَا[3]

وقال معلقا: (كأنه قال: إنكم تؤتون فيه الوفاءَ معترفا)[4]

ونحن لا نعرف السياق العام للقصيدة التي اشتملت على هذا البيت ولا المناسبة التي قيلت فيه، ولا شك أنه لا ينبغي له أن يدل على أكثر من معنى، ولكنه حينما انتزع من مكانه صار يفهم منه غير معنى، فأحد هذه المعاني أن تكون (تؤتون) بداية جملة جديدة، والبيت يعطي هذا المعنى، فنحن نستطيع الوقوف عند الشطر

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٥ – ٩٦.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٦.

[3] م. ن.، ص. ن.

[4] م. ن.، ص. ن.

الأول من البيت فثمة جملة تامة. ولكن البيت أيضا يعطي معنى آخي وهو: فقفوا لتؤتوا فيه الوفاء، ولكنه حذف اللام.

والبيت الثالث لمعروف الدبيري:

كُونوا كَمَنْ واسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا أو نَمُوتُ كِلاَنا[1]

وقدم سيبويه فهمين أحدهما فهمه الذي عليه الاستشهاد، وهو: (كونوا هكذا إنا نعيش جميعا أو نموت كلانا إنْ كان هذا أمرنا)[2].

ولا نفهم العلاقة بين شرطي البيت على هذا الفهم.

ويقدم فهما آخر هو للخليل: (وزعم الخليل: أنه يجوز أن يكون نعيش محمولا على كونوا، كأنه قال: كونوا نعيش جميعا أو نموت كلانا)[3] وهذا الفهم واضح إذا اعتبرت (كمن واسى أخاه بنفسه) معترضه.

ولكن البيت لا يزال غنيا بالمعنى فنحن يمكن أن نفهم منه غير معنى: أحدها اعتبار (نعيش جميعا أو نموت كلانا) تفسيرا للمثل المضروب قبلها. الثاني: اعتبار حذف (لام التعليل): (لنعيش جميعا أو لنموت كلانا). والثالث: جعل (نعيش) وما بعدها حكاية القول أي: كونوا كمن واسى أخاه بنفسه قائلا: لنعيش جميعا أو نمت كلانا.

والاحتمال الرابع جعل (نعيش) جوابا ولكنه لم يجزم مراعاة الوزن.

ونلاحظ في هذه الشواهد كلها أن الأفعال موضع الاستشهاد غير متجانسة من حيث المادة الاشتقاقية على عكس المثال: (ائتني آتيك)، ثم إن هذه الأفعال لم تأت وحدها كما في المثال بل جاءت في سياق يجعل تجاورها أمرا مستساغا.

وعلى أية حال فإن لغة الشعر لا تصلح أساسا لاستنباط قواعد تنطبق على الكلام وذلك لأمرين أحدهما ما للغة الشعر من مستوى استخدامي خاص يجعلها تختلف عن لغة النثر وعن لغة الكلام أيضا، والأمر الثاني هو ما تتسم به من فردية وذلك أن لكل شاعر لغته الخاصة التي قد يخالف فيها قواعد اللغة لأسباب فنية تقتضيها التجربة التي يحاول التعبير عنها أو خلقها.

وإذا تخالفت الأفعال مادة فإن تجاورها قد يكون منسجما مثال ذلك ما يذكره سيبويه (وتقول ائتني تمشي، أي ائتني ماشيا)[4] ويقوا إنه يمكن الجزم على الجواب[1].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٧.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] م. ن.، ص. ن.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٨.

وكذلك (قم يدعوك) لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه ويكون القيام سببا له، ولكنك أردت: قم إنَّه يدعوك. وإنْ أردت ذلك المعنى جزمت)[٢].

ولا غبار على ما يقوله سيبويه غير أنه لابد من الانتباه إلى ما تتصف به كل حالة من تنغيم في الصوت نطقا وعلامة ترقيم كتابة.

ولابد من التنبه إلى شيء آخر وهو أن الجمل لا تكون في اللغة معلقة في الهواء وإنما تأتي في سياق يحدد لها معناها فيحدد المعنى البنية التي تأتي فيها. ويجدر بنا دراسة المعاني فالتركيب، وليس الوقوف عند الشكل واستنطاق إمكاناته الدلالية.

وعقد سيبويه بابا آخر سماه (هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي)[٣] وهي تضم بعض التركيبات التي فرغت للدلالة الطلبية، وبعض الجمل الخبرية التي انتقلت دلاليا من الخبرية إلى الطلبية، أما التركيبات المفرغة للطلبية فهي ما اصطلح عليه بعد ذلك (بأسماء الأفعال)[٤] مثل: (حسبك، وكفيك، وشرعك)[٥]، ومثال ذلك: (حسْبُك يَنَمْ الناس)[٦] وضرب مثالا لهذه الجملة الخبرية: (اتقي اللهَ امرؤٌ وفعلَ خيرًا يثبْ عليه)[٧] يقول عنها سيبويه: (لأن فيه معنى ليتقِ اللهَ امروليفعلْ (خيراً))[٨].

وذكر هذا المثال ابن يعيش في شرح المفصل[٩].

وعرض ابن عصفور للقضية فقال: (والأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر، تجري مجراه في جزم الجواب، إذا ضمنت معنى الشرط، نحوقولك نِزَالِ أُكْرِمْك. وحسبك ينم الناس ومن ذلك قوله:

وقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي

وكذلك الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه أمر، يجزم الجواب إذا ضمن معنى الشرط. ومن كلامهم: اتقي اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يثبْ عليه)[١٠].

---

[١] م. ن.، ص. ن.

[٢] م. ن.، ص. ن.

[٣] سيبويه، الكتاب ٣: ١٠٠.

[٤] أطلق عليها ابن السراج (الأسماء التي سمى بها الأمر) أصول النحو٢: ١٩٤.

[٥] سيبويه، الكتاب ٣: ١٠٠.

[٦] م. ن.، ص. ن.

[٧] م. ن.، ص. ن.

[٨] م. ن.، ص. ن.

[٩] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٤٩.

[١٠] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٣.

عند تتبع الأمثلة التي ضربها سيبويه على تلك التراكيب موضوع القضية نجد أن الدلالة الشرطية واضحة جدًا في حالة (الأمر) نحو: (ائتني آتِك) ن فدلالتها واضحة جدا إذا روعي التنغيم المعين المشعر بتلازم حدى الجملة، فنحن ندرك تماما أن (ائتني آتِك) تعني (إن تأتني آتك)، ومثله في ذلك (النهي) وليس ذلك بمستغرب فما (النهي) إلا أمر سلبي، فمثال ذلك (لا تغادر بيتك آتك) فمعناها الواضح (إن لا تغادرْ بيتك آتك) أي إنْ تلزمْ بيتك آتك، اما الاستفهام فهو أقل وضوحا في الدلالة الشرطية، وهذه الدلالة لم تأته إلا بسبب انتقاله من وظيفة الاستفهام إلى وظيفة الأمر، مثال ذلك: (أين بيتك أَزرْك)، فأين بيتك ليس استفهاما وإنما أمر معناه أخبرني بمكان بيتك، وبدون هذا الفهم لا تكون هناك دلالة شرطية، وتكون الجملة على هذا الفهم: أعلمني بمكان بيتك أزرْك. وقد أدرك الخليل ذلك فهو يقول: (لأن قوله أين بيتك يريد به: أعلمني)[1].

أما (العرض) و(التمنى) فعلاقته بالدلالة الشرطية رثيثة جدا بل لعلها تكون مقطوعة، وذلك أنه لايسهل فهم الدلالة الأمرية فيهما

وذا جئنا إلى فهم النحاة الآخرين غير سيبويه ومن تابعه فإننا نجد أن (العرض) و(التمنى) أكثر ما يلائم ذلك الفهم، ففي حالة العرض كقوله (ألا تنزل تصبْ خير) تكون (تصبْ خيرا) غير لازمة عن (ألا تنزل) وإنما هي ترغيب في النزول وعلى هذا يكون التقدير جيدا على النحوالتالي:

(ألا تنْزل فإن تنْزل تصبْ خيرا)

ومثله (العرض) مثل: (ليته عندنا يحدثْنا) فليس هنا دلالة شرطية، فقوله (ليته عندنا) لا أمر فيها إنما هي تعبير عن رغبة تقوم في النفس أما (يحدثْنا) فهي تبين المثير لتلك الرغبة، وعلى هذا يكون التقدير الجيد لمعنى التركيب هو:

ليته عندنا فإنه إن يكن عندنا يحدثنا

أما (الاستفهام) فإن دل على (الأمرية) فهو ذو دلالة شرطية، وإن بقي استفهاما فهو على فهم النحاة، والذي يفصل بين الحالتين تنغيم الكلام.

أما (الأمر) و(النهي) فهما أقرب إلى الدلالة الشرطية ولكنهما مع ذلك يأتيان علىالمعنى الذي يفهمه النحاة، بل إنَّ النهي أحيانا لا يصلح إلا على فهمهم مثل المثال المشهور (لا تدنُ من الأسد يأكلْك)، و(لا تعصْ الله يدخلْك النار)، أما في مثل (لا تعص الله يدخلْك الجنة) فهو صالح للشرطية، ولغيرها. ويفرق بين الدلالتين بتنغيم الكلام.

إذن ففي الأمر والنمهي والاستفهام يكون السياق هو المحدد لطبيعة التركيب، أما في العرض والتمني فليس فيهما غير الفهم الذي قدمه النحاة غير سيبويه.

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٤.

وفي حالة الدلالة الشرطية للأمر والنهي والاستفهام لا يكون ثمة (محذوف) أما في حالة فهم النحـــاة، فإن الجملة الشرطية التي تأتي بعد الجمل موضوع البحث لا تكون تامة وإنما محذوفة منها (العبارة الشرطية).

الباب الرابع

الجملة الشرطيَّة والقضايا السياقيَّة

إن تكن الأبواب السابقة قد اهتمت بتفصيل قضايا الجملة الشرطية الخاصة بها، بصرف النظر عن وجودها قي سياق محدد، فإن هذا الباب يكاد يتناول قضاياها التي يثيرها وجودها في السياق، وذلك في فصلين:

يهتم الفصل الأول بدراسة القضايا السياقية الداخلية وهي ما تتعرض له الجملة الشرطية في السياق من ألوان التوسيع حيث ينضاف إلى عناصرها الأساسية عناصر أُخرى يتطلبها السياق.

ويهتم الفصل الثاني بالقضايا السياقية الخارجية وهي علاقات الجملة الشرطية بالتراكيب والأدوات التي تكون في سياقها.

ومباحث هذا الباب مفرقة في الكتب النحوية حاولنا جمعها وتنظيمها.

الفصل الأول
توسيع الجملة الشرطيَّة

إن تكن الجملة الشرطية تتعرض لحذف بعض عناصرها فإنها أيضا مختلفة مثل: إدخال جملة فعلية بعد جملة الشرط، وإضافة عبارة شرطية بعد العبارة الشرطية، وإقحام بعض الجمل المعترضة بين ركنيها، ويتم أيضا بالعطف على الجملة الشرطية أو على بعض عناصرها.

ويشتمل هذا لفصل على أربعة مباحث:

أولا: التوسيع بالحال والبدل.

ثانيا: التوسيع بالعطف.

ثالثا: التوسيع بالعبارة الشرطية.

رابعا: التوسيع بالمعترضات.

أولا: التوسيع بالحال والبدل:

لاحظ سيبويه أنه قد يقع بعد فعل الشرط فعل آخر، ولأنه يتعرض للتغير الإعرابي من حيث حركة آخره، فقد حرص على دراسته. فأفرض لهذا الفعل فصلا تناول فيه حالة الفعل إذا كان مرفوعا، وحالته إذا كان مجزوما، وسماه (هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما)[1]، ويمثل سيبويه للفعل المرفوع بالأمثلة الآتية:

- إِن تأَتِني تسْأَلُني أُعْطِك.
- إِن تأَتِني تمشي أمْشِ مَعَلك[2].

ويعلل لورود الفعل مرفوعا بقوله:

(وذلك لأنك أردت أن تقول إن تأتني سائلا يكن ذلك، وإن تَأتِني ماشيا فَعَلْتُ)[3].

إذن فالفعل يكون مرفوعا إذا كان (حالا)[4].

ويستشهد سيبويه بقول زهير:

وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ ولاَ يُغْنِها يَوْمًا مِنْ الدَّهْرِ يُسْئَم

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٥.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٥.

[3] م. ن.، ص. ن.

[4] الحال مصطلح من مصطلحات سيبويه. انظر سيبويه، الكتاب ٣: ٤٤.

ويقول: (إنما أراد: مَنْ لا يَزَلْ مُسْتَحْمِلاً يَكُنْ من أمره ذلك)[1]

والظاهر أن سيبويه ينظر إلى البيت نظرته إلى الأمثلة التي أوردها ونقلناها آنفا، ولكن الأمر غير ذلك إذ نجد أن الفعل المرفوع في الأمثلة هو فعل أُدخل إلى الجملة من قبيل التوسيع وذلك لإعطاء معنى جديد هو الحالية ويمكن بحذفه الإبقاء على جملة تامة. بينما الفعل المرفوع في البيت عمده لا يمكن الاستغناء عنه، وبدونه تختل الجملة معنى ومبنى، وفيما يلي تحليل الجملتين:

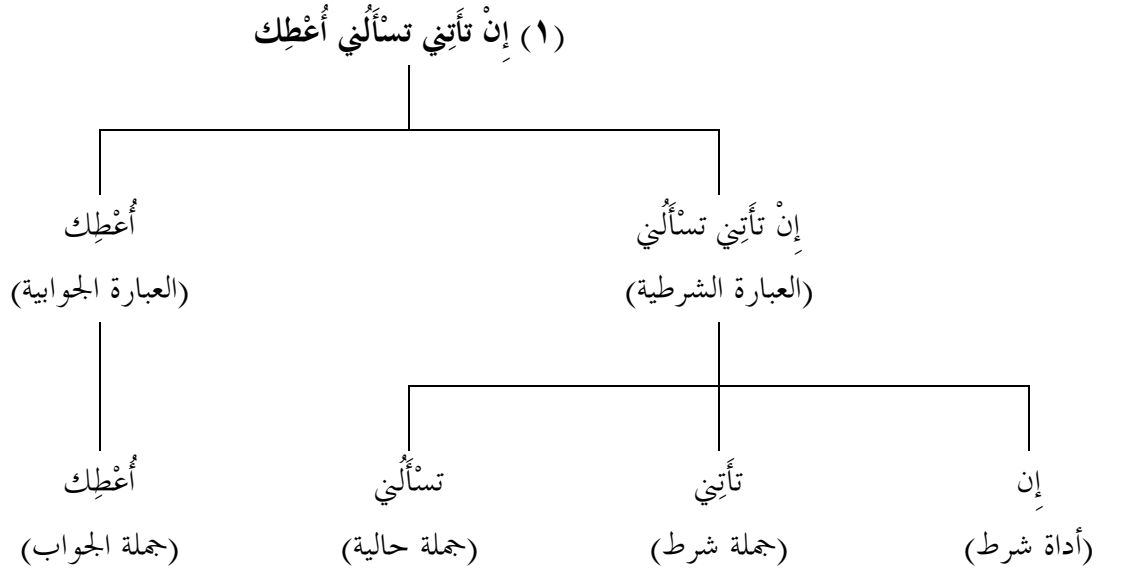

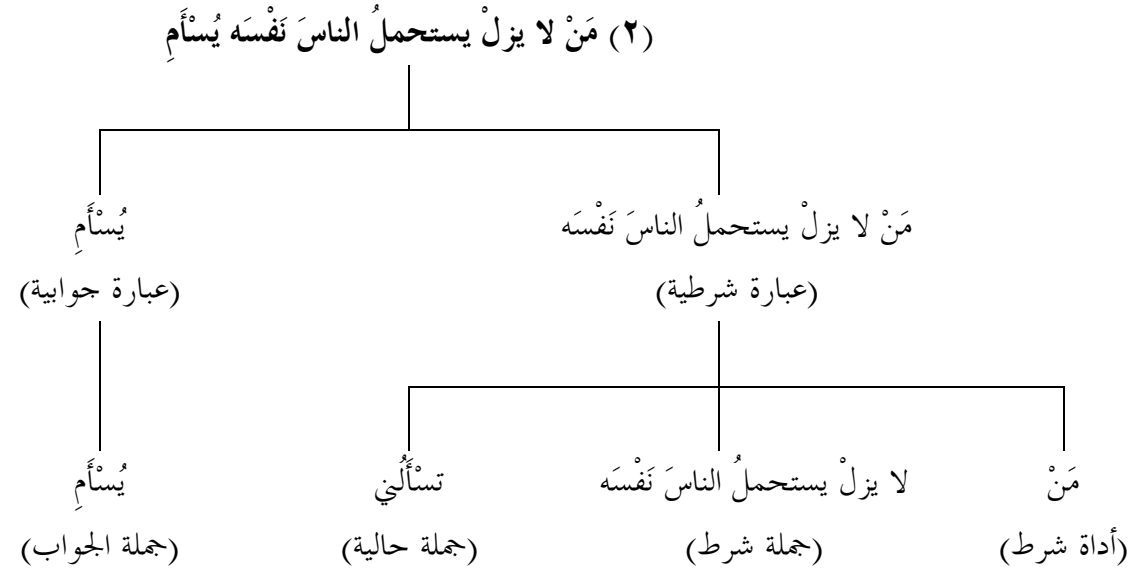

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٥..

وبإعادة تركيب المثال الأول مع الاستغناء عن الفعل المرفوع يكون الآتي:

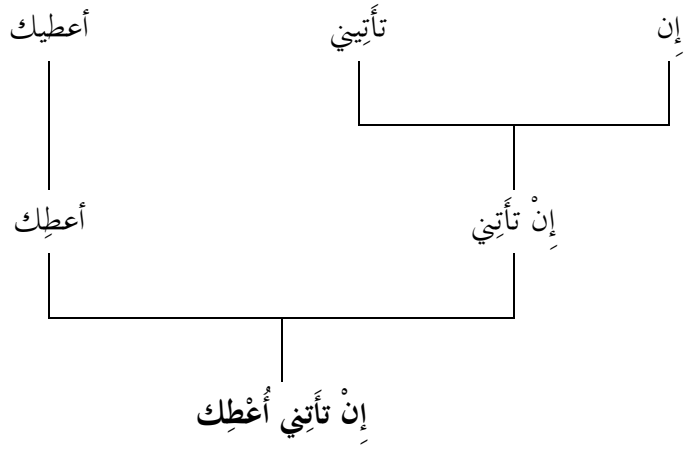

أما المثال الثاني:

فبإعادة تركيبه مع الاستغناء عن الفعل المرفوع يكون الآتي:

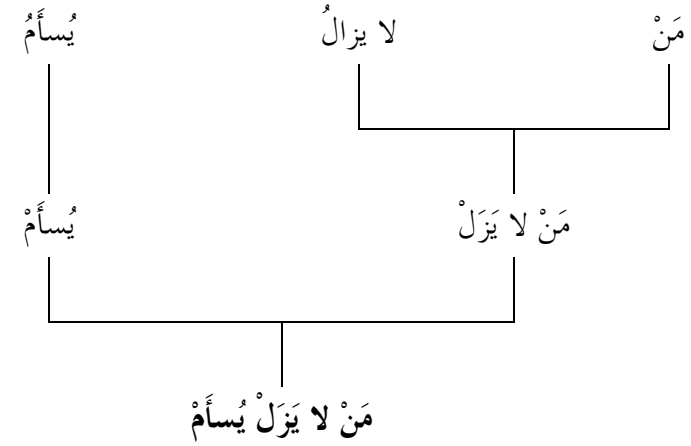

وهكذا يتبين أن الحالتين مختلفتان، وهكذا يكون سبب رفع الفعل ليس الحالية وإنما لأن الفعل المساعد (لا يزال) قد ولى الأداة فجزم، أما الفعل الأساسي فهو لم ينجزم لأنه يشكل مع الفعل المساعد الذي جاءَ قبله وحدة معنوية متكاملة لها وظيفة واحدة، وجزم (لا يزال) لا يعني أنه هو وحده فعل الشرط فليس ذلك بدليل لأنه يمكن الاستغناءُ عنه، بينما لا يمكن الاستغناءُ عن الفعل الأساسي (يستحمل).

واستشهد سيبويه أيضا ببيت الحطيئة:

مَتَى تَأتِه تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَاره تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِد[1]

ونلاحظ أن هذا البيت ينسجم مع الأمثلة المتقدمة من حيث رفع الفعل في الجملة الحالية.

ولكن ليس كل فعل يقع بين فعلي الشرط والجواب يكون مرفوعا، وهذا ما لاحظه سيبويه فسأل الخليل عنه قال: (وسألت الخليل عن قوله:

مَتَى تَأتِنَا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنارًا تَأجَّجا

قال: تُلْمِمْ بدل من الفعل الأول. ونظيره من الأسماء: مررت برجلٍ عبد الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر)[2].

ولا نحسب هذا التنظير قد وفق كثيرًا، فمن الصعب القول إن الشاعر أراد أن يفسر الإتيان وهو أمر معروف بالإلمام ، ونحن نحس الاختلاف بين مجرد الإتيان وبين الإلمام، ويمكن أن نفهم – رغم وجود الجزم – أن جملة (تلمم بنا في ديارنا) جملة حالية. أما الجزم فقد يكون الشاعر اضطر إليه بحكم البناء الموسيقي للبيت. ورغم هذا كله يمكن أن يكون الشاعر قد استخدم الفعلين المتقاربين معنى ليكون آخرهما (بدلا) من أولهما ولكن ليس للتفسير وإنما للتعبير عن حالة وجدانية معينة يمكن إدراكها إذا انتقلنا من فعل (تأتِنا) – وهو يعبر عن مجرد الوصول والانتهاء إلى غاية – إلى فعل (تلمم) والإلمام هو: (الزيارة غِبّا)[3]، إذن فالشاعر ينتقل في تعبيره من معنى عام وهو الإتيان إلى معنى خاص من الإتيان وهو الزيارة.

على أنه وفق في الشاهد الآخر وهو الآتي:

إنْ يَبْخَلوا أو يَجْبُنوا أو يَغْدروا لا يَحْفِلوا

يَغْدوعَلَيْكَ مُرَجَّلِيـ ـنَ كَأنَّهُم لَمْ يَفْعَلوا[4]

جاء الفعل في الشاهد (يعدوا) بدلا من الفعل السابق له (يحفلوا) ومهمته مع جملته تصوير سلوك القوم الذي أشار إليه الفعل (لا يحفلوا) فإتيانهم على هذه الصورة دليل على ذلك.

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الشاهد مسوق للدلالة على أن الاشتراك في الجزم للبدلية، وقد أورد هذا الشاهد رغم أنه يتحدث عن الفعل الذي يقع بين فعلي الشرط والجزاء، أي أثناء الحديث عن توسيع الجملة الشرطية بإدخال (جملة أُخرى) في العبارة الشرطية، ومعنى هذا أن الشاهد يزودنا بلون آخر من ألوان التوسيع وهو إدخال (جملة تفسيرية) في العبارة الشرطية ويمكن القول بإدخال فعل يكون (بدلا) من فعل الجواب.

نخلص من هذا إلى أننا أمام وسيلتين لتوسيع الجملة الشرطية: إحداهما إدخال (جملة حالية) في العبارة الشرطية، والأخرى إدخال جملة تفسيرية في العبارة الشرطية أو الجوابية.

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٦.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] الأزهري، تهذيب اللغة ١٥: ٣٤٩.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٧.

ويسأل سيبويه الخليل عن قضية أُخرى يبدوأنها مشكلة إمكان ورود ما حقه الرفع مجزوما، يقول: (وسألته: هل يكون إنْ تَأتنا تَسأَلْنا نُعطِك ؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول، لأن الأول الفعل الأخير تفسير له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه) [1].

وقد عرفت هذه الظاهرة فيما بعد ببدل الغلط، الحقيقة أن بحثها يجب أن يكون في دائرة ما يقع فيه الانسان من الغلط أثناء الممارسة النطقية للغة، ولا يمكن اعتبار مثل هذا التركيب صحيحا على هذا النحووالجواز فيه إنما يكون لامكانية الحدوث وليس لصحة الاستخدام فقد يقع الإنسان في مثل هذا الخطأ كما يقع في خطأ مثل:

شَرِبْتُ المِلْعَقَةَ بِالْحِسَاءِ

فهي جملة لا غبار عليها من حيث التركيب ولكنها مع ذلك خطأ.

إذن فالمثال الذي افترضه سيبويه هو مثال منطوق قد يقع، ولكن تركيب جملة يسقط من حسابه الكلمة غير المرغوبة. وعلى هذا لا يجوز أن توجد هذه الظاهرة في نص مكتوب. وهي في النطق خطأ كأي خطأ آخر يقع الناطق به.

ودراسة اللغة من أجل التعقيد يعتمد الصورة الأخيرة للتركيب.

وقد تعرض الفراء لهذه القضية فبينها بجلاء ولكنه لا يستخدم ما وجدناه عند سيبويه من مصطلحات. وخلاصة الفكرة عنده (أن كا مجزوم فسرته و لم يكن فعلا لما قبله فالوجه فيه الجزم، وما كان فعلا لما قبله وفعته)[2]. ويمثل لكل من الحالتين: للمجزوم بالمثال:

(إنْ تُكَلِّمْني تُوصِني بِالْخَيْرِ والبرِّ أَقْبَلْ مِنْك)[3]

ثم يقول: (ألا ترى أنك فسرت الكلام بالبر و لم يكن فعلا له، ولذلك جزمت، ولوكان الثاني فعلا للأول لرفعته)[4]. ومثل للمرفوع بالمثال:

(إنْ تَأتِنا تَطْلُبُ الخيرَ تَجِدْه) [5]

ثم يقول: (ألا ترى أنك تجد (تطلب) فعلا للإتيان كقيلك إنْ تَأتِنَا طالبا للخير تجده)[6] واستشهد ببيت ببيت الحطيئة وهو من شواهد سيبويه أوردناه آنفا[7].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٧.

[2] الفراء، معاني القرآن ٢: ٢٧٣.

[3] م. ن.، ص. ن.

[4] الفراء، معاني القرآن ٢: ٢٧٣.

[5] م. ن.، ص. ن.

[6] م. ن.، ص. ن.

[7] انظر ص ٣٨٦.

ويستخدم الفراء – كما تبين – التعبير (لم يكن فعلا لما قبله)[1] للدلالة على ما يطلق عليه سيبويه (حالا)، وتعبير (المفسر للمجزوم)[2] يدل عنده على ما يطلق عليه سيبويه (بدلا).

و لم يزد المبرد من حيث الأفكار في هذه القضية على سيبويه، بل أخذ عنه وتناول القضية في باب سماه (ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك)[3]، والشبه واضح بين عنواني البابين. واستشهد المبرد بشواهد سيبويه[4]. غير أن بعض الأمثلة التي يوردها المبرد اتسمت بالصبغة التعليمية، ويظهر ذلك ما فيها من افتعال وتعقيد، والغرض من ذلك التعليم، وتدريب الذهن على الإعراب بغض النظر عن إمكان ورود مثل تلك التركيبات – على ذلك النحومن التعقيد – في الممارسة العملية للغة. من ذلك المثال التالي:

(وتقول: مَنْ إِنْ يَأتِه زَيْد يكرمْه يُعْطِه في الدار. فـ (مَنْ) في موضع الذي، و(إنْ) للجزاء و(يكرمُه) حال معناها مكرما له. و(يُعْطِه) جواب الجزاء، و(في الدار) خبر (مَنْ))[5].

ولكن المبرد قد مثل لنوع من توسيع الجملة الشرطية يقع في العبارة الجوابية وذلك بإلحاق جملة حالية بها، مثال ذلك: (ولوقلت: مَنْ يَأتِني آتِه أُحْسِنُ إليه كانَ جيدا. يكون (أُحسنُ إليه) حالا)[6].

ولا نجد اختلافا جوهريا في النظر إلى هذه القضية عند النحاة بعد ذلك. وربما عرض لها بعضهم وأعرض بعض. فمن الذين عرضوا لها ابن السراج، ذكرها دون أن يعني بنقل شواهدها، ولا باستقراء إمكانياتها التركيبية[7].

واكتفى الزبيدي من القضية بالإشارة إلى حالة رفع الفعل (حالا)[8].

وأشار الزمخشري إلى القضية باختصار[9] بسطه ابن يعيش بعد ذلك وزاد في إيضاحها، حيث بين أن الفعل المضارع إذا جاء بين فعل الشرط وفعل جواب الشرط يكون على ضربين: الأول مرفوع على الحالية، وذلك إذا كان مخالفا فعل الشرط في المعنى. والثاني يكون مرفوعا أو مجزوما وذلك إذا كان في معنى الفعل فالرفع على الحالية، والجزم على البدلية، ولا يجوز ورود الضرب الأول مجزوما إلا على (بدل الغلط)[10].

و لم يشر ابن يعيش إلى الفعل المضارع إذا ولى العبارة الجوابية.

---

[1] الفراء، معاني القرآن ٢: ٢٧٣.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] المبرد، المقتضب ٢: ٦٥.

[4] المبرد، المقتضب ٢: ٦٢، ٦٣، ٦٥.

[5] المبرد، المقتضب ٢: ٦٦.

[6] م. ن.، ص. ن.

[7] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٦٦، ١٩٧.

[8] الزبيدي، الواضح ٩٦ – ٩٧.

[9] الزمخشري، المفصل ٢٥٤.

[10] ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٥٣.

ولعل ابن مالك قد استفاد من إشارة ابن يعيش إلى المعنى حيث قال: (وإنْ توسط بين الشرط والجزاء مضارع جائز الحذف غير صفة أبدل من الشرط إنْ وافقه معنى، وإلا رفع وكان في موضع الحال)[1].

نحن إذن أما شروط معينة يوردها ابن مالك، فإذا توفرت فالفعل (بدل) وإلا رفع على الحالية، أما الشروط فهي:

١-أن يجوز حذفه.

٢-ألا يكون صفة.

٣-أن يوافق فعل الشرط معنى.

ويستفيد الرضى مما ذكر عند ابن مالك من الشروط، ويزيد في التفصيل، وقد ظهر جليا أثر المنطق في محاولة استقصاء الاحتمالات النظرية التي يرد عليها فعل الشرط والفعل بعده – موضوع البحث – دلاليا. نجد الفعل الذي يتوسط فعل الجملة الشرطية على ضربين على ما بين الرضى: أحدهما ما يكون من ذيول فعل الشرط، والآخر ما ليس من ذيوله[2]. أما الذيول فهي الآتية:

١- أن يكون مفعولا ثانيا لفعل الشرط نحو: إنْ تَحْسَبْنِي أَعْصيك[3]. ومعنى ذلك أن يكون جزءً من جملة الشرط لا يجوز حذفه، وهذا داخل في شرط ابن مالك المذكور آنفا.

٢- أن يكون صلة نحو: إنْ تَضْرِبْ الذي أَضَرَبْه أَضْرِبْك[4]. وهذا داخل في شرط ابن مالك كالحالة السابقة، فالفعل (الصلة) لا يمكن حذفه من جملة الشرط، لأن الصفة الموصولة لا يتم بها معنى بدون صلتها.

٣- أن يكون صفة نحو: إنْ تَضْرِبْ رَجُلاً أَضربْه يضربْك.. وهذا مستفاد من الشرط الثاني عند ابن مالك ولعله يمثل له ويشرحه.

ثم يأتي الرضى غلى الفعل موضوع البحث، فينظر إلى العلاقة بين الفعل وفعل الشرط معتمدا على محورين: محور الاتفاق، والاختلاف، ومحور اللفظ والمعنى، ويحصى التباديل الرياضية الممكنة لهذه الحلول. وهذه الإمكانات هي:

١- (أنْ يتفقا لفظا ومعنى نحو: (إنْ تَزُرْنِي تَزُرْنِي أُحْسِنْ إليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا)[5].

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل ٢٣٩.

[2] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦١.

[3] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦١.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] م. ن.، ص. ن.

٢- (أن يختلفا لفظا ومعنى، نحو: إنْ تَأتِنِي تَسْأَلُ أُحْسِنْ إليك، فيجب رفعه حالا. وإنْ جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير أنْ نحو: إنْ تأمرْني أَذهبَ أطعْك، أي إنْ تأمرْني بأَن أَذهبَ، فهو منسوب المحل على أنه مفعول)[١].

٣- (أن يتفقا معنى لا لفظا نحو: (ومَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ آثَاما يُضَاعَفْ) [الفرقان ٦٨]. فهو بدل من الأول)[٢].

٤- أن يتفقا لفظا لا معنى نحو: إنْ تَضْرِبْ تَضْرِبُ أي تسير، وحكمه حكم المخالف للأول لفظا ومعنى[٣].

ويطبق بعد ذلك هذه الأحكام على الفعل الذي يلي فعل الجواب يقول: (وكذلك الحكم إنْ جاءَ الفعل بعد الجواب، فالمتفقان لفظا ومعنى نحو: إنْ تأتِنِي أحسنْ إليك أحسنْ إليك، والمختلفان لفظا ومعنى نحو: إنْ تزرْني أُكرمْك أُسرعُ والمختلفان لفظا لا معنى نحوإن تبعث إِلي آتك أَجيءْ والمختلفان معنى لا لفظا نحو: إن تأتِنِي أَضربْ أضربُ أي أسير)[٤].

ويمكن أن نلاحظ أن الرضى قد تنكب الطريق من أجل أن تتم له القسمة المنطقية دون أن يجعل اللغة مصدر أحكامه، فهو قد افترض تراكيب معينة ثم خلق من أجلها كلاما ظهرت الركاكة فيه، وليست كل الإمكانيات التي ذكرها مفتعلة، وإنما نقصد بكلامنا هذا الإمكان الأول وهو الاتفاق لفظا ومعنى حيث يكون الفعل توكيدا لفظيا، ومثله الاتفاق لفظا لا معنى.

ولسنا ننكر ظاهرة التوكيد اللفظي ذاتها، وإنما الذي ننكره هو استخدامها استخداما ساذجا يهمل الوظيفة الحقيقية التي يؤديها اللفظ المكرر، فلابد لنا من معرفة السياقات المعينة التي يجري بها التوكيد، فلا أحسب أن العملية عشوائية. ومهما يكن من أمر فلابد أن يكون مصدر استقرائنا ومنشأ أحكامنا اللغة نفسها، فاللغة جملة من العادات المنظمة. ورغم أن النظام اللغوي قادر على تزويدنا بأعداد لا حصر لها من التراكيب، فإن ما يمكن اعتباره صحيحا لغويا هو ما يستخدم من تلك التراكيب، وما يعتبره المتكلمون باللغة صحيحا.

وهذا لا يعني أن الإنسان غير قادر على خلق جمل جديدة وإبداع علاقات معنوية جديدة، بل إنَّه على ذلك لقادر، ولكن بالأنظمة، والأُطُر اللغوية لا المفترضة، فليس يمكن قبول جملة كالجملة التي افترضها الرضى مستخدما فيها توكيدا لفظيا، لأن هذه الجملة لا يضمها سياق، واللغة ليست جملا منفصلة وإنما هي سيل من الجمل المتتابعة ولكن الدارس اللغوي قد يعمد إلى اقتطاع جملة عن سياقها ليجري عليها دراسة لأسباب عملية،

[١] م. ن.، ص. ن.

[٢] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦١.

[٣] م. ن.، ص. ن.

[٤] م. ن.، ص. ن.

ولكنه لا يغفل عن ملابسات السياق وأهمية ذلك في استصدار الأحكام، ومن هنا تظهر خطورة ابتكار جمل ليست ذوات أسس لغوية.

ولا نجد عند أبي حيان جديدا بعد ذلك، بل إنَّه لم يفصل القضية تفصيل الرضى من قبله[١].

ونقل السيوطي ما عند أبي حيان مع تعديل في العبارات وبعض كلمات الأمثلة على أنه أشار لأول مرة إلى أن الماضي كالمضارع في الأحكام (وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل لأنه منه يظهر الأثر)[٢].

ويتبين من نص السيوطي أن الوازع على دراسة هذه القضية هو هذا الأثر الذي يظهر على الفعل المضارع.

ثانيًا: التوسيع بالعطف:

نقصد بالتوسيع بالعطف ما يجري في الجملة الشرطية من زيادة في تركيبها نتيجة للعطف على بعض أجزاء ذلك التركيب. ويجري العطف على الآتي:

١) فعل الشرط.
٢) فعل جواب الشرط.
٣) جواب الشرط المربوط بالفاء.

١ ـ العطف على فعل الشرط:

الفعل المعطوف على فعل الشرط هو (ما ينجزم بين المجزومين)[٣] عند سيبويه ومثال ذلك عنده:[٤]

إنْ تأتِني ثم تسأَلْني أعطك.
إنْ تَأتِني فَتَسْأَلْنِيْ أعطِك.
إنْ تَأْتِني وتَسْأَلْني أعطِك.

(وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول وكذلك (أو) وما أشبههن)[٥].

فالشرط إذن ليس مكونا من فعل واحد وإنما من فعلين اشتراكا في ذلك، وقامت أداة العطف بإعطائهما هذه الوظيفة المشتركة، ولذلك اشتركا في القرينة الإعرابية وهي الجزم.

---

[١] أبوحيان، الارتشاف ٨١٥.
[٢] السيوطي، الهمع ٢: ٦٣.
[٣] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٨.
[٤] م. ن.، ص. ن.
[٥] م. ن.، ص. ن.

ويتفق النحاة مع سيبويه على وجوب الجزم في حالة العطف هـذه[1]. ولا يجـوز أن يكـون الفعـل مرفوعا[2]. وعلة ذلك عند سيبويه أن هذا الفعل لا يمكن أن يكون (حالا) على نحوما كان الفعل الذي يلي فعل الشرط مرفوعا في مثل (متى تأته تعشو)، فالفعل (يعشو) مرفوع على الحالية، أي (متى تأته عاشيا)، وحـال أن يكون على هذا النحو: متى تأته وعاشيا[3].

ويظهر هنا أن القياس هو الذي دفع سيبويه إلى هذه المقولة. فإذا كان الفعل المرفوع في (مَتى تَعْشُـو) رفع على الحالية فليس كل فعل مرفوع يكون على الحالية ومعنى ذلك أنه إذا جاءَ بعد (واو العطـف) فعـل مرفوع فليس لأنه (حال) على نحوما كانت (تعشو) حالا.

وقد تنبه المبرد إلى ذلك، فقال بعد أن أورد علة سيبويه. (ولكن إنْ أضمرت جاز فقلـت: إنْ تأتِنـا وتسألُنا نعطِك. تريد: إن تأتِنا وهذه حالك نُعطِك)[4]. وهذا خاص بالواو وحدها[5].

ولاحظ سيبويه أن الفعل قد يأتي منصوبا بعد الفاء والواو، يقول: (وسألت الخليل عن قوله إنْ تَـأتِني فتحدثَني أحدثْك، وإنْ تأتِني وتحدثَني أحدثْك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه)[6].

وعلة النصب ترجع إلى أنه ليس المراد من الفعل (تأتني) الفعل نفسه وإنما المصدر وهو الإتيان، وعلـى هذا لا يمكن عطف الفعل بعده وهو (تحدثني) عليه لأنه لا يعطف الفعل على الإسم، ولذلك كان لابـد مـن تحويل هذا الفعل إلى مصدر أيضا وذلك بتقدير (أنْ) فيصير لدينا (أنْ تُحدثَني). ولأن (أنْ) لا تظهر فيا لجملـة قدرت تقديرا وبهذه الأداة المقدرة انتصب الفعل، وتأويل الجملة عند سيبويه هي: إنْ يَكُـنْ إتيـانٌ فَحـديثٌ آتِك[7].

وقد قال الخليل بأن الجزم الوجه هنا، لأن النصب الذي يحدث بوجود الفاء أو الـواو لا يقـدم في الجمل التي ذكرها سيبويه شيئا جديدا من حيث المعنى، وهذا واضح من تأمل التركيبين:

١) إنْ تَأتِني وتُحَدّثْني آتِك.

٢) إنْ تَأتِني وتُحَدّثَني آتِك.

ففي (١) يكون الإتيان الأخير جزاء الفعلين: الإتيان والحديث.

وفي (٢) الجزاء يكون للجمع بين فعلين: الإتيان والحديث.

---

[1] المبرد، المقتضب ٢: ٦٦، النحاس، إعراب القرآن ١٤١، الأنباري، البيان ٢: ٣٧٦، ابن مالك، الألفية (شرح ابن عقيل بعناية محمـد النجار) ٢: ١١٩، الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦١.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٨، المبرد، المقتضب ٢: ٦٥.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٨، المبرد، المقتضب ٢: ٦٥ – ٦٦.

[4] المبرد، المقتضب ٢: ٦٦.

[5] المبرد، المقتضب ٢: ٦٧.

[6] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٨.

[7] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٨.

وهكذا لا نجد فرقا في المعنى، وكذلك في الفاء التي يكون معها الإتيان سببا في الحديث، والمحصلة واحدة، وهذا ما فهمنا من نص الكتاب: (وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى، وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئا واحدا)[1]، ولعل تفصيل الجزم على النصب مع الواو والفاء راجع إلى أن النصب معهما إنما يحسن في سياق النفي[2]. ولذلك حسن النصب في بيت كعب بن زهير، يقول سيبويه: (وسألته عن قول زهير:

وَمَنْ لا يُقَدّمْ رِجْلَهُ مُطْمئِنَّةً فَيُثْبِتَها في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلِقِ

فقال: النصب في هذا جيد، لأنه أراد هاهنا من المعنى ما أراد في قوله: لا تأتينا إلا لم تحدثنا، فكأنه قال: من لا يقدم إلا لم يثبت زلق)[3].

يفهم من النص السابق أن المعنى هو: أنَّ الذي كلَّما قدم رجله لا يثبتها يزلق وعلى هذا لا يكون لكلمة (مطمئنة) دور كبير في المعنى، ونحن نفهم البيت فهما لعله على شيءٍ من الاختلاف قليل، وهو يعتمد على اعتبار كلمة (مطمئنة) ذات دور فعال، أما العبارة (فيثبتها في مستوى الأرض) فما هي إلا تفسير للكلمة (مطمئنة)، وعلى هذا يكون معنى البيت من لا يقدم رجله مطمئنة بحيث يثبتُها في مستوى الأرض يزلق ولوحذفت هذه العبارة لظل الكلام محتفظا بالمعنى الأساسي.

ونصب الفعل بالواو والفاء عند سيبويه على إضمار (أنْ)[4] وممن تابعه الأخفش[5]، والمبرد[6]. أما عند الفراء فعلى (الصرف) يقول الفراء: (وإنْ شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على ما يقول النحويون من الصرف، فإنْ قلت: وما الصرف ؟ قلت: أنْ تأتي بالواو على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف)[7].

وقد نسب ابن السراج مصطلح (الصرف) إلى الكوفيين وتابعهم فيه[8].

ونبه سيبويه إلى أن أداة العطف (ثم) لا يأتي الفعل بعدها منصوبا على نحوما جاءَ بعد (الواو) و(الفاء)، فهي لا تضمر بعدها (أن)، وليس فيها من معاني (الفاء) أو (الواو)[1].

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٣٨.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٨ – ٨٩.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٢٨، ٤١.

[5] الأخفش، معاني القرآن ٤٤.

[6] المبرد، المقتضب ٢: ٦٧.

[7] الفراء، معاني القرآن ١: ٣٣ – ٣٤.

[8] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٧.

ولابد أن يكون الفعل بعدها مجزوما، لأنه لا ينتصب بعدها على إضمار (أن)، ولأنه لا يرتفع، على الابتداء، لأن الكلام لّما ينقطع بعد[٢]، ولا على (الحال) على نحوارتفاعه مع (الواو) عند المبرد[٣].

واستكمالا للموضوع يتحدث سيبويه عن الفعل المضارع بعد (فاء) الربط الجزائي، فيقول إنَّ هذا الفعل لا يكون إلا مرفوعا لأنه لم يعطف على فعل الشرط فليس شريكا له وإنما هو ضمن جملة داخلية مستقلة[٤].

ولابد من القول هنا إن ثمة اختلافا في النبر بين ما يحدث حالة العطف وبين ما يحدث حالة الربط الجزائي. ويلاحظ ذلك في صورة اللغة المنطوقة، أما في الصورة المكتوبة فليس ذلك مبينا.

نخلص من ذلك كله إلى أن العبارة الشرطية يتم توسيعها باستخدام أدوات العطف ويكون للفعل المضارع المعطوف بعدها ثلاث حالات: حالة الجزم، حالة النصب، حالة الرفع. والجزم مع أدوات العطف كلها، حيث يعطف الفعل عطف نسق، والنصب مع (الفاء) و(الواو) و(أو)[٥]، على إضمار (أن) عند سيبويه، وعلى الصرف عند الفراء والكوفيين. والرفع مع الواو على (الحالية)، وذلك بإضمار مبتدأ بين (الواو) والفعل عند المبرد.

٢ ـ العطف على فعل جواب الشرط:

يأتي الفعل بعد أدوات العطف على ثلاث أحوال:

الأولى: حالة الجزم وذلك إذا عطفت تلك الأدوات الفعل على فعل جواب الشرط[٦]. وتتحقق هذه الحالة باستخدام أي أداة من أدوات العطف.

والثانية: حالة النصب، وتتحقق باستخدام (الفاء) أو (الواو)[٧]. ويكون النصب بالفاء والواو على تقديره (أن) عند سيبويه[٨]، والأخفش[١]، والمبرد[٢]. وعلى الصرف عند الفراء[٣] وابن السراج[٤] والرضى[٥]. ويذهب سيبويه إلى

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٩.

[٢] م. ن.، ص. ن.

[٣] المبرد، المقتضب ٢: ٦٧.

[٤] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٩.

[٥] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٩.

[٦] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٩، الفراء، معاني القرآن ١: ٢٠٦، الأخفش، معاني القرآن ٤٤، المبرد، المقتضب ٢: ٦٦، الزمخشري، المفصل ٢٥٥، الأنباري، البيان ٢: ٣٧٦، ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٥٥، ابن مالك، الألفية (شرح ابن عقيل طبعة النجار) ٢: ٣١٨، الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦١.

[٧] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٩، الفراء، معاني القرآن ١: ٢٠٦، الأخفش، معاني القرآن ٤٤، المبرد، المقتضب ٢: ٦٦، ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٧، الزمخشري، المفصل ٢٥٥، ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٥٥، ابن مالك، الألفية (شرح ابن عقيل طبعة النجار) ٢: ٣١٨، الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦١.

[٨] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٨.

إلى أن نصب الفعل المعطوف على فعل جواب الشرط ضعيف، لأنه ليس في سياق نفي أو طلب، ولكن سوغ ذلك مشابهة الشرط الاستفهام[٦].

ويذكر الفراء أنه إذا عطفت فنصبت ثم عطفت جاز في المعطوف الثاني الجزم، وقد استشهد على ذلك، وقال إنه كثير في الشعر والكلام[٧].

والثالثة: حالة الرفع وتتحقق بـ (الواو) و(الفاء) و(ثم)[٨]. والرفع مع (الواو) على وجهين، أحدهما على الحالية عند المبرد[٩]، والثاني على الاستئناف. ويقصد بالاستئناف ابتداء جملة ذات استقلال داخلي. وقد جاءَ الاستئناف لأن الكلام قد تم[١٠].

٣ ـ العطف على جواب الشرط المربوط بالفاء:

يكون للفعل المعطوف على جواب الشرط المربوط بالفاء حالتان عن سيبويه إحداهما جيدة وهي الرفع، والثانية جائزة وهي الجزم[١١]. أما الفراء فالحالات عنده ثلاث: الرفع، والجزم، والنصب[١٢]. وقال عن النصب: (ولوعلى ما تنصب عليه عطوف الجزاء إذا استغنى لأصيبت)[١٣].

ولكنه قال أيضا بأنَّ أكثر ما يكون النصب إذا لم يكن في جواب الشرط فاء، فإذا كانت الفاء فالرفع والجزم[١٤].

مثال حالة الرفع قوله تعالى:

---

[١] الأخفش، معاني القرآن ٤٤.

[٢] المبرد، المقتضب ٢: ٦٧.

[٣] الفراء، معاني القرآن ١: ٣٣ – ٣٤.

[٤] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٧.

[٥] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦١.

[٦] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٢.

[٧] الفراء، معاني القرآن ١: ٨٧، ١: ٤٢٦، ٣: ١٦٠.

[٨] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٩، الفراء، معاني القرآن ١: ٢٠٦، الأخفش، معاني القرآن ٤٤، المبرد، المقتضب ٢: ٦٦، الزمخشري، المفصل ٢٥٥، ابن يعيش، شرح المفصل ٧: ٥٥، ابن مالك، الألفية (شرح ابن عقيل طبعة النجار) ٢: ٣١٨، الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٦١.

[٩] المبرد، المقتضب ٢: ٦٧.

[١٠] سيبويه، الكتاب ٣: ٩١ – ٩٢. المبرد، المقتضب ٢: ٦٧.

[١١] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٠.

[١٢] الفراء، معاني القرآن ١: ٨٦، ٨٧.

[١٣] الفراء، معاني القرآن ١: ٨٧.

[١٤] م. ن.، ص. ن.

(وإنْ تُخْفُوها وتُؤْتُوها الفُقَراءَ فَهو خَيْرٌ لَكُم ويُكفرُ عَنْكُم مِنْ سَيِّاتِكم) [البقرة ٢٧١].

يقول سيبويه مبينا تفضيله لحالة الرفع:

(والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيد، لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء)[١].

ومعنى ذلك أن المعطوف بـ (الواو) داخل في الكلام المربوط بـ (الفاء)، فهو في جملة الجواب، والتوسيع حاصل ضمن الجملة الجوابية، وليس بتعدد العبارة الجوابية كما في حالة الجزم في قوله تعالى:

(ومَنْ يُضْلِلْ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ ويَذَرْهم في طُغْيانِهم يَعْمَهون) [الأعراف ١٨٦].

ويفسر سيبويه الجزم بأنه (حمل الفعل على موضع الكلام، لأن هذا الكلام في موضع يكون جوابا، لأن أصل الجزاء الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره)[٢].

وبتابع النحاة سيبويه في تفضيل الرفع على الجزم في مثل هذا الموضع[٣].

ويناقش سيبويه أمثلة قد تكون استثناءً على تفضيل الرفع:

١) يقول: (وتقول: إنْ تأتِني فَلنْ أَوذيكَ وأستقبلُك بالجميل، فالرفع ههنا الوجه إذا لم يكن محمولا على لنْ، كما كان الرفع الوجه في قوله: فهو خيرٌ لك وأكرمُك)[٤].

إذن فنحن أمام ثلاثة تراكيب: منها اثْنان متعادلان، واثْنان متفاضلان، أما التراكيب فهي:

أ) إنْ تَأتِني فَلَنْ أُوذيَك وأستقبلَك بالجميل.

ب) إنْ تَأتِني فلَنْ أُوذيَك وأستقبلُك بالجميل.

جـ) إنْ تَأتِني فلَنْ أُوذيَك وأستقبلْك بالجميل.

التركيب (أ) يعادل (ب) فليس احدهما افضل من الآخر.

التركيب (ب) أفضل من (جـ).

هذا من حيث الناحية النظرية البحتة. وذلك أن الحالة (أ) غير مقبولة لغويا لأن عطف (استقبلَك) على (أوذيَك) يفضي إلى شيءٍ من التناقض، فعدم الإيذاء مناقض لعدم الاستقبال الجمي. وهذا ما ينبه إليه السيرافي بحسه اللغوي الجيد[٥].

٢) ويقول أيضا:

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٠.

[٢] سيبويه، الكتاب ٣: ٩٠ – ٩١.

[٣] انظر: الفراء، معاني القرآن ١: ٨٦، الأخفش، معاني القرآن ٤٦، النحاس، إعراب القرآن ١٣٢.

[٤] سيبويه، الكتاب ٣: ٩١.

[٥] انظر الهامش (٣) في الكتاب لسيبويه ٣: ٩١.

(ومثل ذلك: إن أَتيتني لم آتك وأحسنُ إليك، فالرفع الوجه إذا لم تحمله على لَمْ، كما كان ذلك في لن)[1].

لدينا أيضا هنا ثلاثة تراكيب:

أ) أنْ أَتَيْتَني لم آتِك وأُحسنْ إليك.

ب) أنْ أَتَيْتَني لم آتِك وأُحسنُ إليك.

جـ) أنْ أَتَيْتَني لم آتِك وأُحسنْ إليك.

التركيبان (أ)، (ب) متعادلان لا تفاضل بينهما.

أما (ب، جـ) فإن (ب) هو الأفضل لأنه هو الإمكانية الموجودة، لأن (جـ) تلتبس مع (أ).

ويجب القول أخيرًا إنه من المهم جدًا التوفر على دراسة العطف دراسة فاحصة وذلك من أجل أن نتبين الفرق في الدلالات بين مختلف الصور الإعرابية التي ترد. والتحقق أيضا من ورودها حقا. وينبغي أن نفصل بين مستويات الاستخدام فلا ندرس نصوص الشعر والقرآن والكلام على صعيد واحد. ولابد لإثبات قاعدة ما من توفر كمية كافية من الشواهد، أما الشاهد أو الشاهدان فأحسب أنهما لا يستحقان بناءَ قاعدة عليهما.

ونضع هنا محاولة بسيطة لتحليل المثالين اللذين ذكرهما سيبويه وذلك بهدف التعرف على الفرق بين التراكيب المذكورة.

أولا: (إنْ تَأتِني فلَنْ أُوذيَك وأستقبلُك بالجميل)

(١) إن تأتني — فلن أُوذيَك — و — أستقبلْك بالجميل

عبارة شرطية — عبارة جوابية — عبارة جوابية

يكون الفعل مجزوما: (أستقبلْك)

ويمكن التحليل على هذا النحو:

إنْ تأتِنْي ← فلن أُوذيَك (عبارة جوابية)

و

أستقبلْك (عبارة جوابية)

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٩١.

والتوسع في الجملة الشرطية تمّ بتعدد العبارة الجوابية.

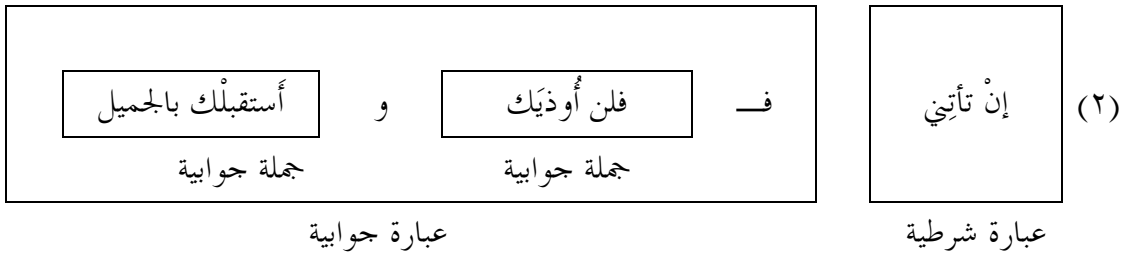

ويمكن التحليل على النحو التالي:

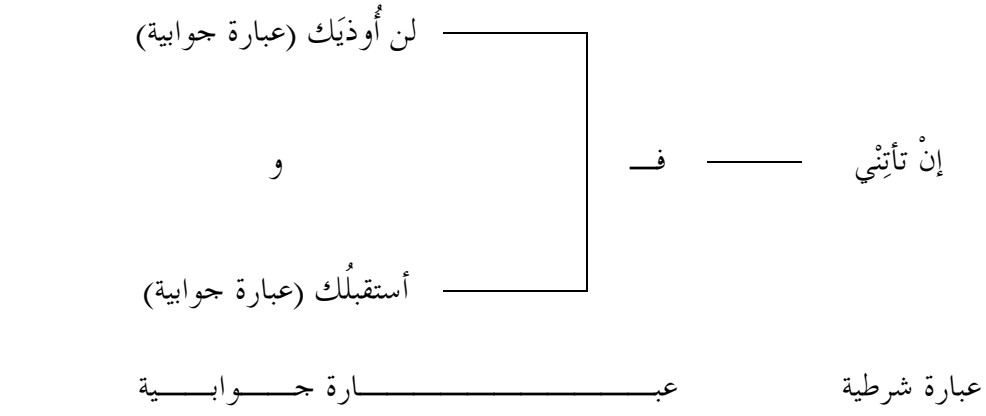

يكون الفعل مرفوعا، لأنه ضمن جملة مستقلة (داخليا والتوسيع في الجملة الشرطية تم بتوسيع العبارة الجوابية وذلك بتعدد الجملة الجوابية.

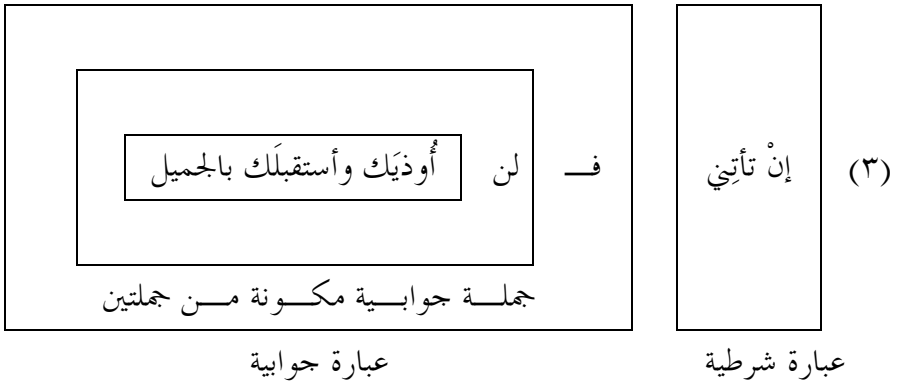

ويمكن تحليله على هذا النحو:

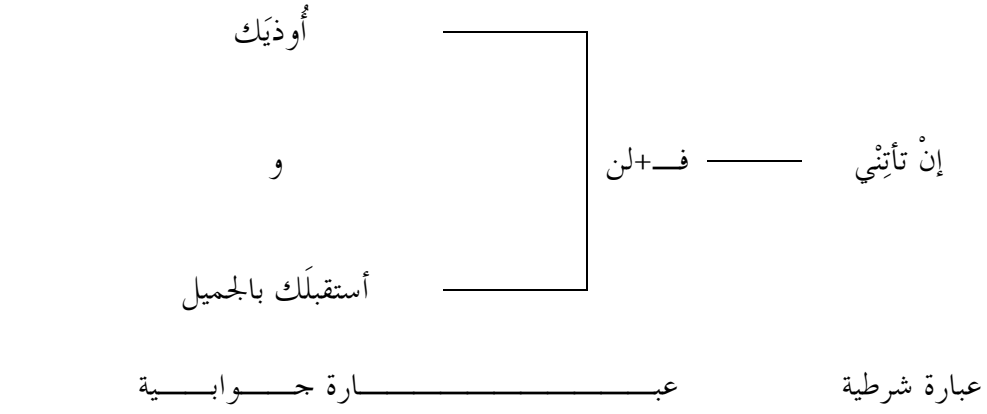

الفعل يكون منصوبا لأن لن داخله عليه.

ويمكن وضع الحالات الثلاث في الجدول الآتي:

إنْ تأتني +	فلن أُوذيَك وأَستقبلْك بالجميل.
إنْ تأتني + فـ	لن أُوذيَك وأَستقبلُك بالجميل.
إنْ تأتني +فـ + لن	أُوذيَك وأَستقبلَك بالجميل.

ثانيا: (إنْ أتيتني لم آتك وأحسن إليك)

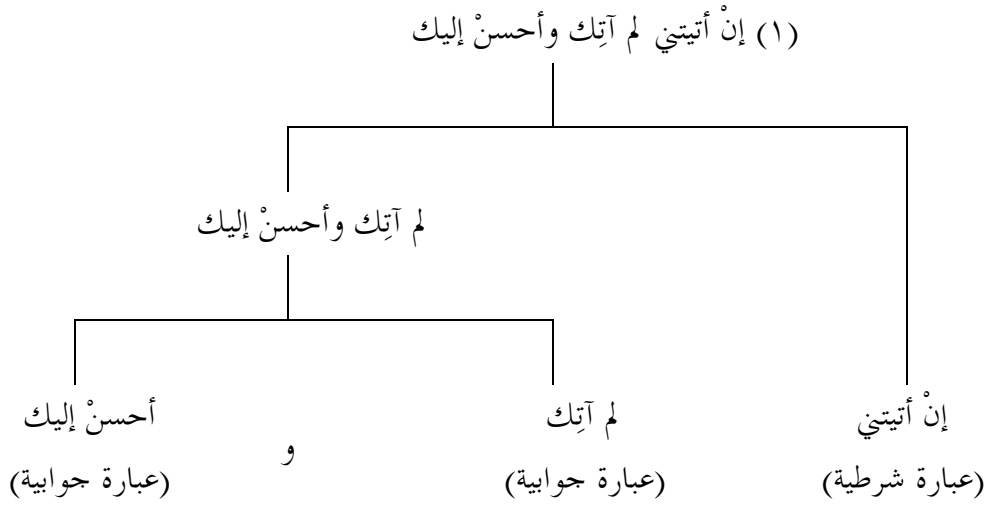

(٢) إنْ أتيتني لم آتِك وأحسنُ إليك

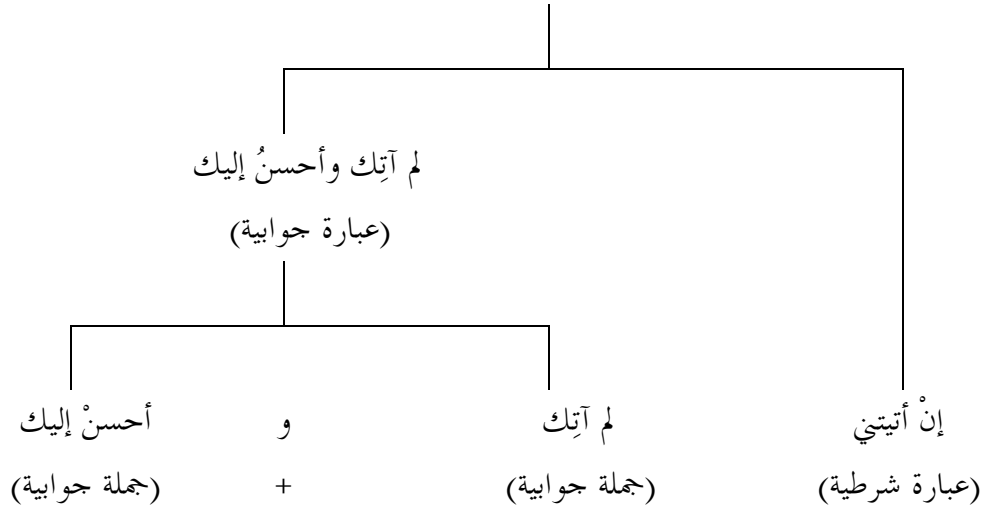

(٣) إنْ أتيتني لم آتِك وأحسنْ إليك

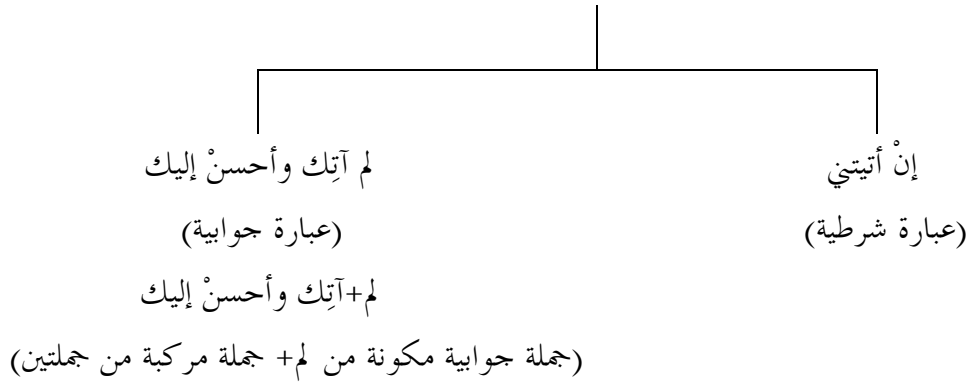

ويمكن رسمه على التحو التالي:

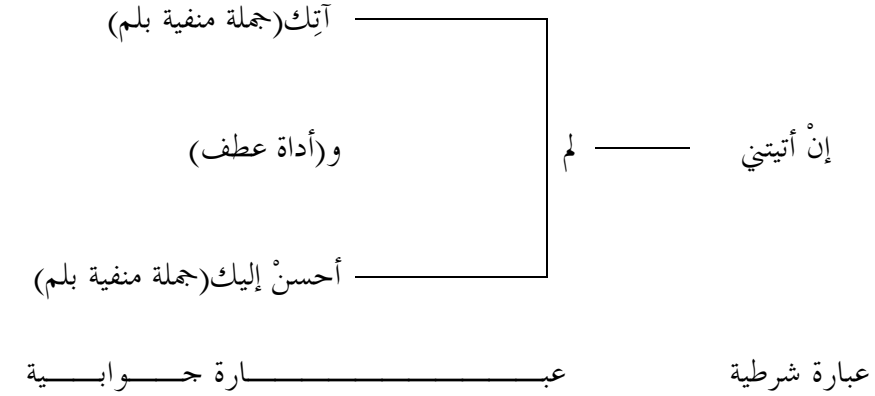

وقد اهتم ابن السراج بتوسيع الجملة الشرطية في نمطها الذي تتوسط فيه الأداة، فهو أول من وجدناه تعرض لذلك، يقول ابن السراج: (وإذا قلت: أقوم إن تَقُم، فنسقت بفعل عليها، فإنْ كان من شكل الأول رفعته، وإنْ كان من شكل الثاني ففيه ثلاثة أوجه: الجزم على النسق على (إنْ) والنصب على الصرف، والرفع على الاستئناف، فأما ما شاكل الأول فقولك: تُحْمَدُ أنْ تأمرْ بالمعروف وتُؤجَرُ، لأنه من شكل تُحْمَدُ. فهذا الرفع فيه لا غير. وأما ما يكون للثاني فقولك: تُحْمَدُ أنْ تأمرْ بالمعروف وتَنْه عن المنكر، فيكون فيه ثلاثة أوجه. فإن نسقت بفعل يصلح للأول ففيه أربعة أوجه: الرفع من جهتين: نسقا على الأول وعلى الاستئناف، والجزم والنصب على الصرف)[1].

واهتم ابن السراج بالمصطلحات، فهو يستخدم مصطلح (نسق) للدلالة على العطف بالأدوات التي توجب الاشتراك في الحكم الإعرابي (الاشتراك في حركة الآخر)، ويستخدم مصطلح (صرف) للدلالة على الحالة التي يكون الفعل بعد هذه الأدوات منصوبا، وهو ينسب هذا المصطلح إلى الكوفيين، يقول: (وهذا النصب يسميه الكوفيون الصرف، لأنهم صرفوه عن النسق إلى معنى غيره)[2]. ويستخدم مصطلح استئناف للدلالة على أن ما بعد الأداة جملة جديدة والفعل ليس داخلا فيما قبل الأداة.

ونشير أخيرًا إلى أن الفراء ذكر أن الفعل المعطوف يجوز أن يكون ماضيا، لأن فعل جواب الشرط يجوز أن تقع صيغة الفعل المضارع مكان صيغة الماضي وصيغة الماضي مكان صيغة المضارع[3].

ثالثا: التوسيع بالعبارة الشرطية:

يجري توسيع الجملة الشرطية وذلك بتعدد العبارات الشرطية وهو على قسمين: أحدهما عطف عبارة شرطية على أُخرى، والثاني توالي عبارتين شرطيتين بدون عطف.

أ) عطف عبارة شرطية على أخرى:

حيث تعطف عبارة شرطية أو أكثر على العبارة الشرطية وتستخدم لذلك أدوات العطف ويختلف المعنى حسب اختلاف أداة العطف. وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- العطف بالواو:

تشترك الواو العبارتين الشرطيتين المتعاطفتين بالجواب، يقول الفراء:

((إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ. وأَذِنَتْ لرَبِّها وَحُقَّتْ) [الانشقاق ١]، وقوله: (وإذا الأَرضُ مُدَّتْ وأَلْقَتْ مَا فِيها وَتَخَلَّتْ) [الانشقاق ٣] فإنه كلام واحد جوابه فيما بعده. كأنه يقول: (فَيَوْمَئِذٍ يُلاقِي حِسَابَه))[1].

---

[1] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٧ – ٢٩٨.

[2] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٧.

[3] الفراء، معاني القرآن ٢: ٢٧٦ وانظر ابن السراج في الأصول ٢: ١٩٨.

ويقول أبوحيان: (إذا عطفت على فعل الشرط بالواو، وتكررت أداة الشرط نحو: إنْ آتِك وإنْ أدْخُلْ دارك فعبدي حر، عتق بالفعلين كليهما)[٢].

وذكر ذلك ابن القيم في بدائع الفوائد[٣].

٢- العطف بـــ (ثم):

ذكر ذلك أبوحيان، وذلك نحو:

إنْ آتِك ثم إنْ أدْخُلْ دارك فعبدي حر.

ذكر أبوحيان أن العتق يقع بالفعلين إذا بدأ بالأول[٤].

٣- العطف بـــ (أو):

وذكر ذلك أيضا أبوحيان، وذلك نحو:

إنْ آتِك أو إنْ أدْخُلْ دارك فعبدي حر.

ذكر أن العتق يقع بالفعلين أو بأحدهما[٥].

٤- العطف بـــ (لا):

ذكر ذلك ابن القيم وذلك نحو:

إنْ خَرَجْتِ لا إنْ لبسْتِ فأنت طالق.

يقول: (فيحتمل هذا التعليق أمرين أحدهما جعل الخروج شرطا ونفي اللبس أنْ يكون شرطا. الثاني أنْ يجعل الشرط هو الخروج المجرد عن اللبس والمعنى إنْ خرجت لا لابسةً أي غير لابسة ويكون المعنى إنْ كان منك خروج لامع اللبس فعلى هذا التقدير الأول يحنث بالخروج وحده وعلى المثال لا يحنث إلا بخروج لا لبس معه)[٦].

٥- العطف بـــ (بل):

وذكر ذلك أيضًا ابن القيم، وذلك نحو:

إنْ خَرَجْتِ بَلْ إنْ لَبِسْتِ فأنت طالق.

---

[١] الفراء، معاني القرآن ١: ٢٣٨.

[٢] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٦.

[٣] ابن القيم، بدائع الفوائد ١: ٥٩.

[٤] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٦.

[٥] م. ن.، ص. ن.

[٦] ابن القيم، بدائع الفوائد ١: ٥٨.

يقول ابن القيم: (ويحتمل هذا التعليق أمرين أحدهما أن يكوت الشرط هو اللبس دون الخروج فيختص الحنث به لأجل الإضراب، والثاني أن يكون كل منهما شرطا فيحنث بأيهما وجد ويكون الإضراب عن الاقتصار فيكون إضراب اقتصار لا إضراب إلغاء كما تقول أعْطِه دِرْهما بل درهما آخر)[1].

٦- العطف بـ (لكن):

ذكره أيضا ابن القيم، وذلك نحو: إنْ لَبِسْتِ لكنْ إنْ خَرَجْتِ فأنت طالق. يقول (فالشرط الثاني وقع[2] لغا الأول لأجل الاستدراك بلكن)[3].

ب) دخول عبارة شرطية على أخرى:

توسع الجملة الشرطية بأن تتوإلى عبارتان شرطيتان فأكثر، ونقصد به التوالي الذي يتم بدون أداة عطف.

وتتوإلى العبارتان الشرطيتان وليس بعدهما غير جواب واحد. ولذا فقد اختلف النحاة في اعتبار الجواب لأي منهما، فذهبوا مذهبين:

أحدهما: المذهب الذي عليه ابن الشجري ومفاده أن الجواب للأسبق وهو يقيس هذه القضية على قضية توالي الشرط والقسم حيث يجعل الجواب للسابق منهما، وفيما يلي ننقل نصا يبين ما يذهب إليه ابن الشجري:

(إذا قال رجل لأمرأته: إنْ أكلْتِ إنْ شربْتِ فأنت طالق (الفُتْيا) أنَّها إنْ أكلَتْ ثم شربتْ لا يحنث، وإنْ شربَتْ ثم أكلَتْ حنث فيكون الشرط الثاني هو الأول في المعنى هذا هو الحكم بإجماع الفقهاء.

وأما العلة عند أهل العربية فينبغي أن تعلم أولا أنه متى كان في الكلام قسم وشرط فإنَّ الجواب يكون عن الأسبق منهما مثل أن تقول: والله إنْ قُمْتَ لأَقومنَّ، لأقومن جواب القسم والشرط معترض واجوابه في الكلام كما سنذكر. وإنْ تقدم الشرط كان القسم معترضا والجواب للشرط مثل إنْ قمْتَ والله قمْتَ ولا يجوز أن تقول: إنْ قمْتَ والله لأقومَنَّ فتأتي بجواب القسم وقد تقدم الشرط. ولا والله إن قمْتَ قمْتَ فتأتي بجواب الشرط وقد تقدم القسم.

فإذا استقر هذا وعلم عدنا إلى المسئلة، فقلنا: قوله، إن أكلْت إنْ شربْتَ فأنت طالق، فأنت طالق جزاء إنْ أكلْتِ، وإنْ شربْتِ شرط آخر جوابه وإنْ أكلْتِ فأنت طالق فقوله إنْ أكلْتِ في نية التأخير وإنْ تقدم لفظا فإذا فعلتْ الشرب الذي هو المقدم في المعنى وأكلَتْ بعده، وقع الحجنث ومثل هذا قولك ظننت فليس إلا إعمالها فإن توسطت جاز الإلغاء والإعمال تقول في الإعمال قَائمًا ظننتُ زيدًا، فقائما في نية التأخير. وإنْ

---

[1] ابن القيم، بدائع الفوائد ١: ٥٩.

[2] هكذا في النص ولعل (إن) قبل الفعل سقطت سهوا.

[3] م. ن.، ص. ن.

تقدم في اللفظ كذلك قوله: إنْ أكلْتِ إنْ شربْتِ فأنت طالق لما كان الجزاء عن الأول وجب أن يكـــون الأول بعد الثاني يتلوالجزاء حكما وتقديرًا فهذه علة المسئلة)[1].

والمذهب الآخر هو ما عليه العكبَري ومفاده يكون للعبارة الشرطية الثانية وتكون مع جوابها جوابًـــا للعبارة الشرطية الأُولى، ويتضح هذا من إعرابه لقوله تعالى: (ولا يَنْفَعكُم نُصْحِي إنْ أَرَدْتُ أنْ أنْصَحَ لَكُم إنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أنْ يُغْوِيَكُّمْ وإليه تُرْجَعُون) [هود ٣٤] قال: (قول تعالى: (إنْ أَرَدْتُ أنْ أنْصَحَ لَكُم إنْ كَـــانَ اللهُ): حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني والجواب جوابا للشرط الأول، كقولـــك: إنْ أَتَيْتَني إنْ كَلَّمْتَني أكرمْتُك، فقولك: الأول في الذكر مؤخرًا في المعنى حتى لوأتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب إكرامه.

وعله ذلك أن الجواب صار معوقًا بالشرط الثاني، وقد جاءَ في القرآن منه قوله تعـــالي: (إنْ وَهَبَـــتْ نَفْسَها للنبي إنْ أرادَ النبي) [الأحزاب ٥٠][2].

أما الرضى فهو يتابع ابن الشجري في مذهبه، ويجعل الفاء مميزًا بين المذهبين فإذا أُريد جعـــل العبـــارة الشرطية الثانية وجوابها جوابا للعبارة الشرطية الأُولى فلابد من ذكر الفاء تدخل على العبارة الشرطية الثانيـــة. أما إذا جعل الجواب للأُولى على أن تكون والجواب جوابا للثانية فلا فاء[3]، ويقول الرضى: (وإن قصدت إلغاء أداة الشرط الثاني لتخللها بين أجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى أعني الشرط الأول مع الجواب فلا يكـــون في أداة الشرط الثاني فاء كقوله:

فَإنْ عَثَرتْ بَعْدَها إنْ وأَلَتْ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولا لاَ لَعا

فهو بمنْزلة: واللهِ إنْ أَتَيْتَني لآتيَنَّك.

فثاني الشرطين لفظا أولهما معنى. ومثله:

إنْ تُبْتَ إنْ تُذْنبْ تُرْحَمْ

أي: إن تُذْنبْ فَإنْ تُبْتَ تُرْحَمْ وكذا إنْ كان أكثر من شرطين نحو: إنْ سَأَلْتَ إنْ لَقيتَني إنْ دَخَلت الدار أعطك، أي: إن دَخَلْتَ الدار فَإنْ سَأَلْتَني أُعْطِك فقوله: فإنْ سأَلْتَني مع الجزاء، جـــواب: فـــإنْ لقيتَني، قولك: فإنْ لقيتَني مع جزائه جواب: إن دخلْتَ وعلى هذا فقس إن كان أكثر)[4].

وتابع أبوحيان ابن الشجري والرضى في اعتبار الجواب للشرط الأول[5]، والرضى وأبوحيان يخالفان ابن الشجري في أنَّهما يعتبران الكلام دالا على جواب الشرط الثاني وليس الجواب نفسه، فالجواب عند أبي حيـــان

---

[1] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٤٠ – ٢٤١.

[2] العكبري، التبيان ٢: ٦٩٦.

[3] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٥.

[4] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٥.

[5] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٤.

محذوف، ويشترط على ذلك بشرطين: أن يكون الفعل بصيغة الماضي، وإنْ يكن قد جاء بالمضارع كما في البيت الذي ذكره:

إنْ تَسْتَغِثُوا بِنَا إنْ تَذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا الكَرَمُ

والشرط الثاني – عند بعض النحويين كما يذكر – تقييده بالحال الواقعة موقعه فكأنه قال في هذا البيت انْ تستغيثوا بنا تجدوا منا معاقل أزر إن تَذْعَروا، فأول الشرط يصير أخيرًا سواء أكانت مترتبة في الوجود أم غير مترتبة[1].

وذكر مثالات على المترتبة فقال:

(إنْ أَعْطَيْتُك إن وعدْتُك إنْ سَأَلْتَني فَعَبْدِي حر)[2].

فهذه الأمور مترتبة: السؤال ثم الوعد ثم الإعطاء، أما مثال غير المترتبة فقوله:

(إنْ جَاءَ زَيْدٌ إنْ أَكَلَ إنْ ضَحِكَ فعبدي حر)[3].

فهذه ليست مترتبة في الواقع ولكن ترتيبها يكون: الضحك ثم الأكل ثم المجيء. ثم يذكر اختلاف الفقهاء في هذه المسألة فيذكر المذهبين الذين سبق لنا بيانهما، وذكر قولا ثالثا وهو أن العتق يلزم بحصول هذه الأفعال كلها دون التفات إلى تقديم فعل منها وتأخيره[4].

ولخص لنا ابن القيم اختلاف الفقهاء و لم يزد في ذلك على أبي حيان، غير أنه ذهب إلى أن الأفعال في العبارتين الشرطيتين لا يخلوان من حيث التحقق في الوجود من أن يكون الأول متقدمًا والثاني متأخرًا، أو أن يكون الأول متأخرًا والثاني متقدمًا أو يكونان متعادلين في ذلك.

فإن كان الأول متقدمًا والثاني متأخرًا، كانت الفاء مقدرة في الثاني وبهذا يكون الشرط الثاني والجواب المذكور جوابا للأول. مثال ذلك: إنْ دخلْتَ المسجدَ إنْ صليتَ فيه فلكَ أَجر، تقديره فإنْ صليتَ فيه وحذفت الفاء لدلالة الكلام عليها[5].

فإن كان الأول متأخرًا والثاني متقدمًا في الوجود فإن الثاني يكون في نية التقدم، وما قبله جوابه والفاء مقدرة فيه مثله: إنْ توضأتَ فإنْ دخلْتَ المسجدَ فصلِّ ركعتين فالشرط الثاني هنا متقدم[6].

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٤.

[3] م. ن.، ص. ن.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] ابن القيم، بدائع الفوائد ١: ٦٠.

[6] ابن القيم، بدائع الفوائد ١: ٦٠.

وإنْ لم يكن أحدهما متقدما في الوجود على الآخر بل كان محتملا للتقدم والتأخر لم يحكم على أحدهما بتقدم ولا بتأخر، وإنما يرجع الحكم إلى المتكلم فأيهما قدره شرطا فالآخر جوابه وكان متقدرا بالفاء تقدم لفظه أو تأخر[1].

وإن لم تظهر نية المتكلم احتمل الأمرين[2].

على أن ابن القيم قال في موضع آخر كلاما وفق به إلى أن يعرض فهما صحيحا للغة نابعا من داخل اللغة وليس معتمدا على مسلمات نظرية لا شأن للغة بها، يقول ابن القيم:

(وأحسن من هذا أن يقال ليس الكلام بشرطين يستدعيان جوابين بل هو شرط واحد وتعليق واحد اعتبر فيه شرطه قيد خاص جعل شرطا فيه وصار الجواب للشرط المقيد فهو جواب لهما معا بهذا الاعتبار وإيضاحه أنك إذا قلت: إن كَلمْتِ زَيدًا إنْ رأيْتِه فأنتِ طالقٌ جعلت الطلاق جزاءً على كلام مقيد بالرؤية لا على كلام مطلق وكأنه قال إنْ كلَّمتِه ناظرةً إليه فَأنتِ طالق)[3].

وقد استفاد الزركشي من فكرة الرضى عن الفاء ومن حديث ابن القيم عن الوجود تقدما وتأخرا وجعل هذا ضوابط للمسألة[4] وردد السيوطي ما عند أبي حيان[5].

نستطيع أنْ نقول إنَّ هذا الخلاف الذي نجده في هذه القضية إنما هو امتداد للخلاف الأساسي حول جواب الجزاء من حيث التقديم والتأخير، ورأينا أن الفريقين يتحدثان عن تركيبين مختلفين أحدهما تركيب الجملة الشرطية المكونة من عبارتين عبارة شرطية وعبارة جوابية، والتركيب الآخر هو جملة خبرية ملحقة بها عبارة شرطية تقيد معناها. وفي هذه القضية نحن أمام رأيين – كما رأينا – أحدهما يجعل الجواب للشرط الثاني وهو وشرطه جواب للأول، ورأينا الرضى يشترط الفاء للتعبير عن هذا المعنى وابن القيم يقدرها إذا لم تكن موجودة، وهما بهذا يعيدان التركيب إلى حظيرة النمط الأساسي للجملة الشرطية ذات العبارتين (الشرطية والجوابية)، أما الرأي الآخر فهو الذي يجعل الجواب للأول وهو جوابه جواب للشرط الثاني. ولا بأس أن يكون الجواب متقدما، أو الجواب محذوفا عند البصريين، وبهذا يحافظون أيضا على الرتبة في الجملة الشرطية. ومهما يكن من أمر فإن الدرس يظل يقبع في ميدان الشكل دون سبر الدلالة للخلوص منها إلى فهم أعمق للشكل، وقد حاول ابن القيم شيئا من ذلك حينما ذكر مسألة الوجود والترتيب فيه، وهذه قضية زمنية ولكنه صاغها بطريقة منطقية صارمة، حيث وصل إلى قسمة منطقية لا يرتضيها الواقع اللغوي المتسم بالمرونة

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] ابن القيم، بدائع الفوائد ٣: ٢٤٧ – ٢٤٨.

[4] الزركشي، البرهان ٢: ٣١٣.

[5] السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٣.

والحيوية، فقد ذهب إلى ما هو سابق الوجود ومتأخر في الوجود، وما هو متعادل. ولكنه أصاب حينما ذكر في موضع آخر أن الشرط الثاني قيد للأول والجواب لهما.

المهم أن المرجع في هذه القضية لابد أن يكون إلى الدلالة، وهي وحدها التي تحدد أركان جملة من الجمل، فقد تتوإلى العبارات الشرطية ويكون لها جواب واحد، وسنمثل بمثال فرضي:

- إنْ تَلْعَبْ إنْ تَلْهُ إنْ تَغْفَلْ تَفْشَلْ في امتحانك.

فكل هذه الشروط هي أمثلة لما يمكن أن يسبب فشلا.

- إنْ تَدْخُلْ إنْ تَخْرُجْ يُشَاهِدْك الحارس.

فهذه الشروط يراد بها أن الحارس يقظ متنبه على أي حال.

- إنْ تَزُرْنِي إنْ تَجِدْ وَقْتًا أَزرْك.

فالزيارة المشروطة مقيدة وليست مطلقة، مقيدة بوجود الوقت، كأنك تقول: إنْ تَزُرْنِي متى تَجِدْ وقتا أَزُرْك.

- إنْ دخلْتَ الغُرفَةَ إنْ وَجَدْتَ الكتابَ فهو لك.

هذا التركيب خارج السياق يمكن أن يدل على أكثر من معنى، فيمكن أن يكون المعنى إنْ استطعت الدخول ثم عثرت على الكتاب فهو من نصيبك، والتركيب على هذا المعنى يكون جملة شرطية جزائية (إنْ دخلْتَ) شرطها والشرط الثاني وجوابه جوابها.

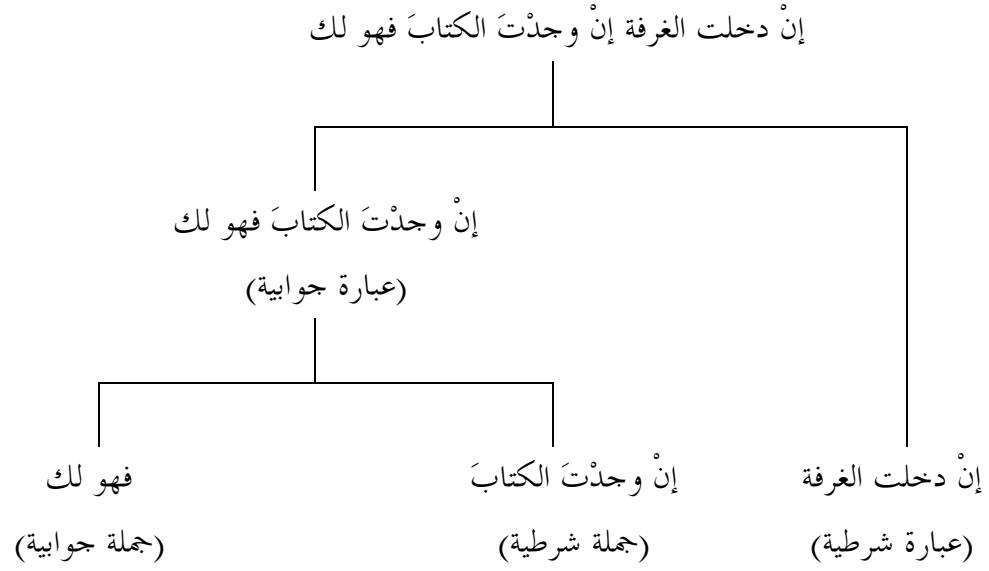

ويمكن فهم التركيب على معنى آخر وهو إن دخلت الغرفة بعد وجودك الكتاب أصبح من نصيبك، ففي التركيب تقديم وتأخير، ولابد من ظهور هذا في نبر أجزاء الجملة وفي تنغيمها. ومعناها: إن وجدت الكتاب فإن دخلت الغرفة فهو لك، أما القضية الفقهية التي طُرحت فهي افتراضية وكان نقاشها على الورق و لم يستند درسها إلى اللغة في شكلها المنطوق.

رابعا: التوسيع بالمعترضات:

يجري توسيع الجملة الشرطية بطائفة من الجمل والعبارات التي تعترض بين العبارتين الشرطية والجوابية، وفيما يلي أمثلة لذلك:

١ ـ الاعتراض بالنداء:

قال الأنباري في إعراب الآية:

(قُلْ ربِّ إما تُرِيَنِّ ما يُوعَدُون – ربِّ – فَلاَ تَجْعَلْنِي في القَوْمِ الظالِمين) [المؤمنون ٩٣، ٩٤].

(رب: أراد يارب، وهو اعتراض بين الشرط وجوابه بالنداء)[١].

ومثل لذلك الرضة بالآتي:

(إنْ تأتِنِي – يا زيدُ – آتِك)[٢].

٢ ـ الاعتراض بالقسم:

ومثل له الرضى بالمثال:

(إنْ تأتِنِي – والله – آتِك)[٣].

٣ ـ الاعتراض بالدعاء:

ومثل لذلك الرضى بالمثال:

(إنْ تأتِنِي – غَفَرَ اللهُ لك – آتِك)[٤].

٤ ـ الاعتراض بالجملة الاسمية:

ومثل لذلك الرضى بالمثال:

(وإنْ تأتِنِي – ولا فخر – أُكرِمُك)[٥].

---

[١] الأنباري، البيان ٢: ١٨٨.

[٢] الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٥٦.

[٣] م. ن.، ص. ن.

[٤] م. ن.، ص. ن.

[٥] م. ن.، ص. ن. وقد كتبت (فخر) في النسخة المطبوعة (فخذ) وهذا خطأ مطبعي.

الفصل الثاني
الجملة الشرطية في سياق الجملة العربية

يتناول هذا الفصل قضايا الجملة الشرطية حينما لا تكون قائمة بذاتها وإنما في سياق تراكيب وأدوات أخرى. فقد تكون الجملة الشرطية في سياق استفهام أو قسم أو أدوات أخرى سواء كانت عاملة أو غير عاملة وهي مثل غيرها من الجمل قد تكون جزء من جملة أخرى، فتقع مواقع متعددة متحتفظ بتركيبها الداخلي، وتقوم بأداء الوظيفة المعينة التي جاءت من أجلها ولا تختلف من حيث القدرة على أداء تلك الوظيفة عن غيرها من الجمل أو العبارات أو الكلمات.

وفيما يلي نذكر بعض المواقع التي تقعها الجملة الشرطية:

١-الخبر:تقع الجملة الشرطية خبرا، وقد عدها الفارسي من الجمل التي تقع خبرا[١]. قال: (والثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطا وجزاءً. وذلك نحو: زيدٌ إنْ تُكْرِمْه يُكْرِمْك، وبشرٌ إنْ تعطِه يشكُرْ عَمروفزيدٌ ابتداء، وقولك: إنْ تكرْمه يُكرمْك جملة في موضع خبره، وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ)[٢].

وأعرب القيسي الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ (اللائي) في الآية:

(واللائِي يَئِسْنَ مِنْ الْمحِيضِ مِنْ نِسَائِكُم إنْ ارْتَبْتُم فَعِدَّتُهنَّ ثلاَثَةُ أشهر) [الطلاق ٤]. قال: (والشرط وجوابه وما تعلق به خبر عن (اللائي)[٣] ونجد مثالا آخر عند الأنباري أيضا[٤].

٢-**صفة**:تقع الجملة الشرطية صفة من ذلك ما ذكره الأنباري في إعراب الآية:

(لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إنْ تُبْدَ لَكُم تَسُؤكُم) [المائدة ١٠١]

قال: (وإنْ تُبْدَ لَكُم تَسُؤكُم، جملة مركبة من شرط وجزاء في موضع آخر لأنها صفة لأشياء)[٥]. ونجد مثالا آخر عند العُكْبَري في التبيان[٦].

٣-**صلة**: تقع الجملة الشرطية صلة للموصول، مثال ذلك في إعراب الأنباري الآية:

(الَّذينَ إنْ مَكَّناهُم فِي الأرضِ أَقَامُوا الصَّلاَةِ) [الحج ٤١].

قال: (وهو (الذين) موصول بالشرط والجزاء)[١].

---

[١] أبوعلي الفارسي، الإيضاح ٤٣

[٢] أبوعلي الفارسي، الإيضاح ٤٧.

[٣] القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢: ٣٨٥.

[٤] الأنباري، البيان ١: ٤٠٢.

[٥] الأنباري، البيان ١: ٣٠٧.

[٦] العكبري، التبيان ١: ٢٧٢.

ويقول العكبري: (وكما يقع الشرط خبرًا يقع صلة وصفة وحالا)[٢].

على أن أهم القضايا التي طرحت هي ما يتعلق بالاستفهام والقسم، والأدوات الداخلة على الجملة الشرطية، ولذلك سوف نفصل ذلك في ثلاثة مباحث:

أولا: الجملة الشرطية والاستفهام.

ثانيا: الجملة الشرطية والقسم.

ثالثا: دخول الأدوات على الجملة الشرطية:

أولا: الجملة الشرطية والاستفهام:

تدخل همزة الاستفهام على الجملة الشرطية[٣]. ورغم أن بعض أدوات الشرط يستخدم في الإستفهام فإنه لا يكتفي بهذه الأدوات لأنها جاءت لأداء وظيفة خاصة هي (الشرطية)، فلابد من إدخال الهمز للإستفهام[٤].

يذهب سيبويه إلى أن الهمزة لا تحدث أي تغيير على الجملة الشرطية، مثال ذلك: أ إن تأتني آتك[٥]، ومثال دخولها على أدوات شرطية تستخدم في الاستفهام أيضا:

أمتى تشتمْني أشتمْك.وأمن يفعلْ ذلك أزرْه[٦]. ويعلل سيبويه لعدم تغيير الجملة الشرطية بقوله: (وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيره وإنما الألف بمنْزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغيير الكلام عن حاله، وليست كإذ وهل وأشبهاههما)[٧].

ويقول عن علاقة الهمزة بالجملة بعدها. (فإن قيل: فإن الألف لابد لها من أن تكون معتمدة على شيء فإن هذا الكلام معتمد لها، وكما تكون صلة للذي إذا قلت: الذي إن تأته يأتِك زيدٌ فهذا كله وصل)[٨].

ومعنى الاعتماد هنا هو مفهوم العلاقة بين الأداة الاستفهامية وما دخلت عليه، فما دام هناك أداة استفهام فلابد من مستفهم عنه، وهذا المستفهم عنه هو الشيء الذي عليه تعتمد الهمزة، إذن فالمستفهم عنه هو

---

[١] الأنباري، البيان ١: ١٧٧.

[٢] العكبري، التبيان ١: ٢٧٢.

[٣] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٢.

[٤] م. ن.، ص. ن.

[٥] م. ن.، ص. ن.

[٦] م. ن.، ص. ن.

[٧] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٢.

[٨] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٣.

الجملة الشرطية إذا دخلت عليها أداة الإستفهام، وهذا قياسا على وقوع الجملة الشرطية صلة للموصول على نحوما مثل آنفا.

وينقل لنا سيبويه قولا عن يونس أن همزة الاستفهام تغير من الجملة الشرطية بحيث يصبح الفعل الثاني – الذي يفترض أن يكون مجزوما على أنه فعل جواب الشرط – مرفوعا. يقول سيبويه: (أما يونس فيقول: أ إنْ تأتني لآتيك)[1] ويعلق سيبويه على ذلك بقوله: (وهذا قبيح يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام. وقال عز وجل (أَفإِنْ مِتَّ فَهُم الخالِدُون) [الأنبياء ٣٤]. ولوكان ليس موضع جزاء قبح فيه إنْ، كما يقبح أن تقول: أتذكر إذْ إنْ تأتني آتيك. فلوقلت: إنْ أَتَيْتَني آتيك على القلب كان حسنا)[2].

يرد سيبويه قول يونس معتمدا على أمرين: أحدهما قبح التركيب وهو مجيء (إنْ) جازمة ولا يكون لها جواب تجزمه لفظا، والاضطرار إلى إلى تخريج التركيب على التقديم والتأخير أو على (القلب) كما يطلق عليه. والأمر الثاني: هو الاستشهاد بالآية فقد جاءَت بعد همزة الاستفهام جملة شرطية تامة ولولا أنه موضع يصلح ورود الجملة الشرطية فيه لكان استخدام (إنْ) فيه قبيحا، وليس استخدامها في الآية قبيحا.

ويذهب الفراء إلى أبعد مما يذهب إليه يونس، وذلك أنه حتى وإنْ كان فعل جواب الشرط مجزوما فإنَّ ذلك لا يجعله جوابا للشرط وإنما للاستفهام المقدمة أداته على أداة الشرط، يقول الفراء: (كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه والجزاء شرط لذلك الخبر، فهو على هذا، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء)[3].

وقد تابع كل من وجدناه قد عرض لهذه القضية سيبويه، من أُولئك: الأخفش[4] والأنباري[5] وقد ورد ورد قول يونس باستحالة تقدير الآية (أَفإِنْ مِتَّ فَهُم الخَالِدُون) [الأنبياء ٣٤] على: أفهم الخالدون فإن مِتَّ. ورجع العكبري قول سيبويه موردا على ذلك حجتين: إحداهما الحجة التي ذكرها الأنباري وقد مرت بنا آنفا، والثانية صدارة الهمزة[6].

وتابع الرضى سيبويه أيضا ورجح قوله على قول يونس. وبين أن يونس لا يذهب إلى رفع الجزاء في غير الهمزة، يقول: (ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول: مَن إنْ أَضْرِبْه يضربْني، بالجزم، لا غير إتفاقا. لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام ويقول في

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] الفراء، معاني القرآن ١: ٢٣٦.

[4] الأخفش، معاني القرآن ١٥٠.

[5] الأنباري، البيان ٢: ١٦١.

[6] العكبري، البيان ١: ٢٩٦.

الهمزة أَإِنْ أَتيتَني آتيك بتقدير أَ آتيك إِنْ تأتني[1]، وكذا أمَنْ تَزرْه يكرمْك بالرفع. والحق هو الأول أعني مذهب سيبويه)[2].

وتابع أبوحيان سيبويه أيضا، وذكر قول يونس ولكن على نحويختلف عن الذي ورد عند سيبويه، يقول: (وذهب يونس إلى أنه يبني على أداة الاستفهام وينوي به التقديم إذ ذاك ويلزم أن يكون فعل الشرط إذ ذاك ماضيا فيكون التركيب: إنْ تأتِني آتيك ولا يجوز عنده جزمهما ولا أنْ يجزم الأول ويرفع الثاني نحو: إنْ تأتِني آتيك إلا في الشعر)[3].

والذي ذكره سيبويه[4] كما مر هو هذا التركيب الذي يقول أبوحيان إنَّ يونس لا يجيزه وهو: إنْ تأتِني تأتِني آتيك.

أما أدوات الاستفهام الأُخرى فإنها تغير من تركيب الجملة الشرطية، فلا تعود محتفظة باستقلالها الداخلي بحيث تظل أداة الشرط داخله على أفعال مضارعة مجزومة، وقد مر بنا قول سيبويه عن الهمزة: (وليست كإذ وهل وأشباههما)[5].

وينقل لنا أبوحيان بعضا من آراء النحاة حول أدوات الاستفهام، يقول:

(فلوكان الحرف هل فالقياس جريان الخلاف كالهمزة وأجاز الفراء في الثاني الجزم والرفع نحو: هل إنْ تزرْني أزورك وأزرْك. وأجاز الكسائي دخول الفاء فتقول: فأَزْورُك فإن تقدم (ما) على (إنْ) فأَجاز الفراء فيه الجزم والرفع نحو: ما إنْ تزرني أَزورُك وأَزرْك، وأبطل الفراء دخول الفاء في الفعل إذا تقدمت ما بخلاف هل وحكم لا النافية حكم ما في هذه المسألة)[6].

ولما كان الفراء يجيز الجزم كما مر بنا فإنه لا غرابة أن يذهب ابن عصفور إلى معاملة أدوات الاستفهام معاملة واحدة في دخولها على الجملة الشرطية، حيث يقول: (فإن اجتمع الاستفهام والشرط، بنيت الجواب على الشرط ويكون الاستفهام داخلا على جملة الشرط بأسرها نحوقولك، هل إنْ قام زيدٌ يقم عمرٌو)[7].

الملاحظ أن أقوال النحاة ما يذهب مذهب سيبويه أم ما يذهب مذهب يونس أم ما يجمع بينهما كل تلك الأَقوال لا تتعدى الجانب اللفظي من التركيب فالكلام يدور على حركة الفعل وعلى رتبته دون الالتفات

---

[1] هكذا في النص المطبوع ولعل صحتهما (أتيتني).

[2] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٤.

[3] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٩.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٣.

[5] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٢.

[6] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٩.

[7] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٧٦.

إلى معنى، والدلالة التي يمكن لها أن تتغير وفق متغيرات تركيبية متعددة من ذلك: الموقعية، والحركة الإعرابية، والسياق، والنبر (في اللغة المنطوقة).

وإذا حاولنا أن ننظر في التركيبين اللذين يمثل أحدهما قول سيبويه ويمثل الثاني قول يونس، فسنجد أن التركيب الممثل لقول سيبويه – وهو: (أ إنْ تأتِني آتِك)[1] – يعبر عن دخول همزة الاستفهام على جملة شرطية جزائية، أي على جملة مركبة من عبارتين متكاملتين إحداهما شرطية والثانية جوابية. أما التركيب الممثل لقول يونس – وهو: (أ إنْ تأتِني آتيك) (1) على اعتبار أنَّ أصل التركيب (أ آتيك إنْ تأتني) – فيعبر عن دخول همزة الاستفهام على جملة خبرية مقيدة بشرط وهو (إنْ تأتِني)، والرفق بين التركيبين أن الشرط في مثال سيبويه ركن في الجملة بينما هو في مثال يونس ليس بركن، لأن مثال يونس ليس بجملة شرطية جزائية.

والذي أردنا الإشارة إليه هو إهمال الناحية الدلالية على أهميتها في بحثهم لهذه القضية.

ولعلهم لو بحثوا القضية على النحوالدلالي الذي بيناه لتبين لهم أن الرجلين يتحدثان عن قضيتين مختلفتين، ولكن ذلك أمر يرفضه البصريون، لأنه ليس لديهم إلا نمط واحد يرد فيه الشرط وهو النمط الشرطي الجزائي، ففي الجمل التي تتوسط فيها أداة الشرط يقدرون أن الجواب محذوف.

والذي نخلص إليه أن الهمزة قد تدخل على جملة شرطية جزائية فلا تحدث في حركة أفعالها شيئا، وقد تدخل على جملة خبرية مقيدة، كما تدخل على أنواع كثيرة من الجمل، وليس لها أي أثر في حركات وحدات تلك الجمل.

وعلى هذا لا يمكن القول إنَّ الهمزة تدخل على الجملة الشرطية فيكون فعل الجواب على حالة مجزوما، على رأي، ومرفوعا على رأي آخر، هذا القول لا يستقيم لأنه لا يمكن التعبير بتركيبين مختلفين عن معنى واحد وذلك لأن المبنى والمعنى لا انفصام بينهما. واختلاف التركيب يقتضي اختلاف المعنى.

وبهذا لايكون في الآية (أَفإِنْ مِتَّ فَهُم الخالِدُون) [الأنبياء ٣٤] حجة لأنه لا خلاف في أن هذه الجملة التالية للهمزة جملة شرطية. ولكن هذا لا يعني أن الهمزة لا تدخل على جملة خبرية مقيدة بشرط. وقد توهم ابن الأنباري أن الآية تقدر قياسا قول يونس على النحوالتالي: أفهم الخالدون فإن مت. وقال إنَّ ذلك مستحيل[2]. والمستحيل في نظرنا هو أن يقدر يونس هذا التقدير، ولوقدر ليونس أن يركب الجملة على التركيب الذي يمثله قوله لقال:

أفهم الخالدون إن مِتَّ ؟

وإذا كان الأمر كذلك فما هو وجه القبح الذي ذكره سيبويه ؟

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٢.

[2] الأنباري، البيان ٢: ١٦١.

وللإجابة على ذلك نقول: إنّ وجه القبح هو وجود أداة الشرط وفعل الشرط المجزوم وهذا يقتضي وجود فعل جواب مجزوم، ولكن الفعل الموجود مرفوع ولذلك يخرج على التقديم.

وأمر آخر يمكن ملاحظته على دراسة النحاة لهذه القضية وهو عدم الاحتكام إلى الاستخدام اللغوي، فلم نجدهم استدلوا على أقوالهم بشواهد يمكن أن نفهم منها ما يذهبون إليه، خاصة قول يونس، فهل تستخدم اللغة ذلك التركيب الذي ذكره يونس وهو:

(همزة استفهام + أداة شرط + جملة الشرط + جملة فعلها مضارع مرفوع) وذلك بغض النظر عن تقدير التقديم ؟ !

أحسب أن هذا التركيب إنما هو مثال نظري، ولوافترض وقوعه لكان على شيء من التكلف، فهو يشبه تركيب الجملة الشرطية الجزائية إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ويأتي التكلف من تقدير التقديم، ولابد في حالة النطق من نبر الجملة على نحويوحي بأن العبارة الشرطية متأخرة عن الفعل المرفوع لأنها قيد عليه. وكان يمكن الاكتفاء بالتركيب الأصلي الذي يرد فيه الفعل ثم العبارة الشرطية القيدية.

ونقول أخيرًا إن الخلاف الذي وقع إنما يمثل جانبا من سيطرة المنطق على تفكير النحاة، حيث نشعر أننا أمام عرض للإمكانات النظرية لورود تركيب معين، ذلك أن الانطلاق فيما يبدومن مثال لا ينتمي إلى سياق ما، بل هو مثال معلق في الهواء، وهذا المثال يصبح مجالا للتجريب. فسيبويه مثلا يفترض مثالا كالآتي: إنْ تأتِني آتك، ثم يدخل عليها الهمزة: أ (إنْ تأتِني آتِكَ)، ونكون أمام احتمالين الأول: أَ إنْ تأتِني آتِك، احتمال الجزم. والثاني أَ إنْ تأتِني آتيك، احتمال الرفع، ومن هنا تأتي القاعدة ويأتي الخلاف، فيقال إذا دخلت الهمزة على الجملة الشرطية تركت فعل الجواب مجزوما على حاله أو مرفوعا على التقديم. وهنا المغالطة فكيف تدخل على جملة شرطية فتحدث هذا الأثر أعني رفع الفعل، وتقدير تقديمه ؟ واضح أنَّ أصل التفكير خاطيء، ونقطة الانطلاق غير جيدة. ولودرست القضية على ضوء أمثلة لم تنتزع من سياقها لما وقع ما وقع من خلاف.

وتقدير تقديم الفعل المضارع المرفوع عوتخريج لبعض الجمل الشرطية التي جاء فيها أفعال الجواب مرفوعة على خلاف القاعدة، ولئن جاز أن تخرج بعض الأبيات والأمثلة على هذا النحوفإنه لا يصح اعتبار مثل هذه الظاهرة أمرا جائزا يقاس عليه، ي=بمعنى أنه إذا خرجت بعض الأبيات على التقديم فإنه لا يجوز القول بأن الهمزة إذا دخلت على الجملة الشرطية ارتفع فعل الجواب على إرادة التقديم. لأن رفع الفعل في تلك الأبيات قد لا يكون راجعا إلى إرادة التقديم وإنما إلى أسباب أُخرى. وقد فصلنا القول في ذلك في موضع سابق[1].

كل هذا يدعونا إلى القول بأن المثال الذي يطرحه يونس ليس إلا مثالا نظريا يعكس تطبيقا لقاعدة نحوية، وهي: إن فعل جواب الشرط يكون مرفوعًا إذا أُريد به التقديم. وهذا يعني أن القول بإرادة التقديم انتقل من كونه تفسيرا للظاهرة إلى كونه تقعيدا لها.

ثانيا: الجملة الشرطية والقسم:

القسم وسيلة من وسائل توكيد الجملة، يقول سيبويه: (اعْلم أنَّ القسم توكيد لكلامك)[1].

وقد ترافق العبارة القسمية بعض اللواصق وذلك حسب ما يقتضيه السياق، وذلك على النحوالتالي:

١- إذا أقسم على جملة فعلها مضارع مثبت، دخلت عليه (لام)وختم بنون، مثال ذلك: والله لأفعلنَّ[2].

٢- إذا كان الفعل ماضيا مثبتا اكتفي باللام نحو والله لفَعَلْتُ[3].

٣- إذا كان الفعل منفيا فإنه لا يكون ثمة (لام) ولا (نون) وذلك نحو: والله لا أَفْعُل[4].

وإذا دخلت العبارة القسمية على أداة شرطية فإنه قد تدخل على هذه الأداة (لام) تسمى (لام القسم)[5]، أو (اللام الموطئة للقسم)[6] وقد أطلق عليها أيضا (لام الشرط)[7] قال الزجاجي: (فهذه اللام يسميها بعضهم لام الشرط للزومها حرف الشرط واستقبالها بالجزاء مؤكدا، وهي في الحقيقة لام القسم، كأن قبلها قسما مقدرًا هذه جوابه)[8]. وهو يخالف بهذا مذهب شيخه الزجاج الذي يذهب إلى أنَّ دخول لام القسم يكون على الجواب لأنك تقسم على كلامك، أما الداخلة على الأداة فهي لبيان أن الجملة بكمالها معقودة للقسم[9].

ويذكر سيبويه أداة أخرى تدخل على (لو) وهي (أنْ)، يقول سيبويه: (ومثل هذه اللام الأولى أنْ إذا قلت: والله أنْ لوفعلْتَ لَفَعَلْتُ)[10].

وقد ترد اللام دون ذكر القسم. ويذكر سيبويه إلى أن القسم منوي في ذلك يقول (ومثل ذلك (لمن تَبِعَكَ مِنْهُم لأَمْلأَنَّ) [الأعراف ١٨] إذا دخلت اللام على نية اليمين)[11].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ١٠٤.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ١٠٥.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] استخدم هذا المصطلح عند سيبويه، انظر الكتاب ٣: ٨٤.

[6] استخدم هذا المصطلح عند الأنباري في البيان ٢: ٨.

[7] استخدم هذا المصطلح عند الزجاجي، انظر اللامات ١٦٠.

[8] الزجاجي، اللامات ١٦٠.

[9] الزجاجي، معاني القرآن وإعرابه ١: ١٦٤، ١: ٤٤٥.

[10] سيبويه، الكتاب ٣: ١٠٧.

[11] سيبويه، الكتاب ٣: ١٠٨.

ونحن لا نميل إلى اعتبار القسم منويا في مثل هذه الحالة، ذلك أننا نرى أن اللام تؤدي وظيفة التوكيد مثل القسم، فقد يردان معا. وقد يرد أحدهما دون الآخر. وابن السراج هذه اللام توكيدا[1].

أما (أنْ) فلا نحسب أنها كاللام، وإنما هي أداة وصل تصل العبارة القسمية بالمقسم عليه. ويذكر الرضى أنها عند غير سيبويه تعد زائدة[2].

وقد تكلم النحاة على (الشرط) والقسم حينما يكونان في جملة واحدة ومدار الكلام حول الجواب لأيهما (للشرط) أو للقسم. وقد فصل هذه القضية تفصيلا جيدا الرضى في شرح الكافية، وسوف نذكر فيما يلي ملخصا للقضية اعتمادا على ما جاء في شرح الكافية مع توثيق ذلك في أمهات الكتب النحوية.

تنحصر العبارة القسمية من حيث الموقعية في ثلاثة احتمالات:

أن تتقدم أول الكلام أو تتوسطه أو تتأخر عنه[3].

أولا: التقدم

يكون القسم في هذا الاحتمال متقدما على العبارة الشرطية، فيعتبر الجواب للقسم.

يقول سيبويه في فصل (هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله)، (وذلك قولك: والله إنْ أَتَيْتَنِي لا أَفْعَلُ، لا يكون إلا معتمده عليه اليمين. ألا ترى أنك لوقلت: والله إنْ تَأتِنِي آتِك لم يجز. ولوقلت والله مَنْ يَأتِنِي آتِه كان محالا، واليمين لا تكون لغوا كلا والألف[4] لأن اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن أن يكون على اليمين)[5].

فما معنى اليمين لآخر الكلام ؟ معنى ذلك أن (آتك) هي العبارة المكملة للعبارة القسمية أو هو موضوع القسم الذي جاء من أجله.

ونخرج من هذا إلى أن القسم في هذه الحالة ليس توكيدا للجملة الشرطية بركنيها وإنما جاءت العبارة الشرطية فاصلة بين القسم والمقسم عليه.

وقد تابع النحاة سيبويه في اعتبار الجواب للقسم[6]. على أن الفراء أجاز كون الجواب مجزوما إذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما، يقول:

---

[1] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٧٢.

[2] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٢.

[3] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٢.

[4] يقصد همزة الاستفهام.

[5] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٤.

[6] منهم: الفراء، معاني القرآن ١: ٦٦، ١: ٢٥٥، ٢: ١٣٠، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ١٦٤، ١: ٤٤٥، والنحاس، إعراب القرآن ٢٧٧، السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٤١، مكي، مشكل إعراب القرآن ٢: ٣٦٧، الزمخشري، المفصل ٢٥٦، ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٤٠، ابن الأنباري، البيان ٢: ٨، العكبري، التبيان ٢: ٨٣١، ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ٢٢، ابن

(وإن أظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك وجزمته، فقلت: لئن تَقُمْ لا يَقُمْ إليك)[1].

وقال أيضا: (وأنشدني بعض بني عقيل:

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُه اليَوْم صَادِقًا
أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيا
وأَرْكَبْ حِمارًا بَيْنَ سَرْجٍ وفَرْوَةٍ
وأُعْرِ مِن الخَاتَامِ صُغْرَى شِمالِيا

فأُلقى جواب اليمين من الفعل وكان الوجه في الكلام أن يقول: لئن كان كذا لآتيَنَّكَ. وتوهم الفاء اللام)[2].

ويقول في موضع آخر إن هذا الجزم إنَّما هو إجراء لفظي، وليس الجواب على ذلك للشرط، يقول: (وإنَّما جزمته ومعناه الرفع لمجيئة بعد الجزاء، كقول الشاعر:

(حَلَفْتُ لَهُ إنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لاَ يَزَلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِيَ سَائِرُ

فـ (لا يزلْ) في موضع رفع، إلا أنه جزم لمجيئة بعد الجزاء وصار كالجواب)[3].

ولكن ابن عصفور يخرج البيت على أن (حَلَفْتُ) لم تتضمن معنى القسم بل هي خبر محض[4].

ويفهم من موضع آخر في كتاب الفراء أن هذه الظاهرة خاصة بالشعر[5]. وأجاز ابن مالك جعل الجواب (للشرط) المسبوق بقسم[6]، وتابعه الرضى في ذلك[7].

ونجد قولا آخر يناقض قول الفراء الذي ذكرناه آنا وهو ما يذكره العُكْبَرى في قوله: (وقيل هو جواب الشرط، و لم يجزمه. ولأن فعل الشرط ماض)[8].

الحاجب، شرح الرضى الكافية ٢: ٢٩١، ابن عصفور، المقرب ١: ٢٠٨، ابن مالك، التسهيل ١٥٣، الرضى، شرح الكافية ٢: ٢٩٣، أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٥٩، السيوطي، همع الهوامع ٢: ٦٢.

[1] الفراء، معاني القرآن ١: ٦٦.

[2] الفراء، معاني القرآن ١: ٦٧، وانظر أيضا ٢: ١٣٠ – ١٣١.

[3] الفراء، معاني القرآن ١: ٢٣٦.

[4] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٠٨.

[5] الفراء، معاني القرآن ٢: ١٣٠ – ١٣١.

[6] ابن مالك، التسهيل ١٥٣، و لم يخص ابن مالك الشعر بها لا في التسهيل ولا في الألفية، ابن عقيل ٢: ٣٢٣.

[7] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٢، وقد خص الشعر بها كالفراء.

[8] العكبري، التبيان ٢: ٨٣١ – ٨٣٢.

ويفهم من المثال الذي ضربه سيبويه أن فعل الشرط يكون ماضيا إذا سبق أداة الشرط قسم أو (لام)[1].

ويقول الفراء: (لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله على جهة فعل ولا يكادون يجعلونه على يفعل)[2] وقال لا يكادون لأنه قد يرد بعد أداة الشرط الفعل مضارعا كما يقول: (وإنْ أظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك وجزمته فقلت: لَئِنْ تَقُمْ لا يَقُمْ إِلَيك. وقال الشاعر:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُم بُيُوتكُم

لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ)[3]

وقال ابن الحاجب بلزوم المضي لفظا أو معنى[4]. ويقول ابن عصفور: (ولا يكون فعل الشرط إذا تقدم تقدم القسم إلا ماضيا، لأن جواب الشرط لا يحذف، إلا إذا كان فعله ماضيا)[5].

وتابعهم في التنبيه على ذلك أبوحيان[6].

ولأن (الشرط) عند النحاة لابد أن يكون له جواب فقد حاولوا أن يفسروا مجيء (الشرط) بلا جواب)، وذهبوا في ذلك مذهبين:

أحدهما: ما يذهب إليه ابن الشجري، وهو أن (الشرط) يكون معترضا بين القسم وجوابه، ويكون جواب الشرط – على هذا – هو الكلام المكون من القسم وجوابه[7].

الثاني: ما يذهب إليه غيره وفحواه أن جواب الشرط أغنى منه جواب القسم ولذلك حذف من الكلام.

وممن يذهب إلى ذلك الأنباري[8]، وابن عصفور[9]، وابن مالك[10]، والرضى[11]، وأبوحيان[12]، وابن هشام[1].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٤.

[2] الفراء، معاني القرآن ١: ٦٥ وانظر ٢: ١٣٠.

[3] الفراء، معاني القرآن ١: ٦٥ وانظر ٢: ١٣٠ وفيه نسب الشاهد إلى الكميت بن معروف.

[4] انظر: شرح الكافية للرضى ٢: ٣٩١.

[5] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٠٨.

[6] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٥٩.

[7] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٤٠.

[8] الأنباري، البيان ٢: ٨.

[9] ابن عصفور، المقرب ١: ٢٠٨.

[10] ابن مالك، التسهيل ١٥٣.

[11] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٢.

[12] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٥٩.

ويلاحظ أن قول ابن الشجري ينسجم مع مذهب الكوفيين في حالة توسط الأداة وهو اعتبار ما قبل الأداة جوابا.

أما المذهب الآخر فهو استمرار لمحافظة البصريين على شكل الجملة الشرطية الأساسي الذي تتوإلى فيه عبارتا الشرط والجواب، فإذا توسطت الأداة قالوا بحذف الجواب فرارا من القول بتقدم الجواب.

ثانيا: التوسط

وقد تأتي العبارة القسمية متوسطة في الكلام وينسحب هذا على عدد من الإمكانات التركيبية حسب التباديل التي يمكن أن تتحقق في الموقعية بين العبارة الشرطية والعبارة القسمية، وفيما يلي ذكر هذه الإمكانات:

١) إذا وقعتا في جملة خبرًا وتقدم القسم على (الشرط) فهنا ثلاثة احتمالات:

أ- أن يكون الجواب (للشرط) وجواب القسم محذوف نحو:

أنَا واللهِ إنْ تَأتِنِي آتِك.

ذُكر مثال لهذا الاحتمال عند سيبويه حيث يقول:

وتقول أنَا واللهِ إنْ تَأتِنِي لا آتك، لأن هذا الكلام مبني على أنا. ألا ترى أنه حسن أن تقول أَنا واللهِ إنْ تأتِنِي آتِك، فالقسم ها هنا لغو)[٢].

مثل سيبويه بمثالين أحدهما فعل الجواب فيه منفي والآخر فعل الجواب فيه مثبت.

وقد استخدم المثال المنفي عند الزمخشري حيث يقول:

(وتقول واللهِ إنْ أَتَيْتَنِي لا أَفْعَلُ كذا بالرفع، وأنَا واللهِ إنْ تَأتِنِي لا آتِك بالجزم لأن الأول لليمين والثاني للشرط)[٣] وورد المثال نفسه عند ابن يعيش في الشرح[٤]. وعند ابن الحاجب[٥] في الكافية وعند الرضى في شرحها[٦]. ومثل لهذا الاحتمال أبوحيان قال: (مثال ذلك: زَيْدٌ واللهِ إنْ يَزُرْنا نَزُرْه)[٧].

ب- أن يكون الجواب للقسم ويحذف جواب الشرط نحو:

أنَا واللهِ إنْ أَتَيْتَنِي لآتِيَنَّك.

هذا مثال ابن الحاجب[١] وذكره الرضى[٢]، ونجد مثالا آخر عند أبي حيان: (زيدٌ واللهِ إنْ قامَ ليقومنَّ عمرٌو)[٣].

---

[١] ابن هشام، مغنى اللبيب ٢: ٧٢١.

[٢] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٤.

[٣] الزمخشري، المفصل ٢٥٦.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل ٣: ٥٨.

[٥] انظر: شرح الكافية للرضى ٢: ٣٩١.

[٦] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٤.

[٧] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٥٩.

على أنَّ ابن مالك يجعل الجواب للعبارة الشرطية فلا يجيز غير الاحتمال (أ) يقول: (وإذا توإلى قسم وأداة شرط غير امتناعي، استغنى بجواب الأداة مطلقا إنْ سبق ذو خبر)[٤].

ج- حذف جواب الشرط والقسم:

ذكر هذا الاحتمال أبوحيان: (وأجاز بعضهم أن يحذف جواب الشرط والقسم. ويكون ذلك الفعل خبرا عن المبتدأ فتقول: زَيْدٌ والله إنْ أَكْرمْتَهُ يُكْرِمُك)[٥].

٢) إذا وقعتا في جملة خبرًا والعبارة الشرطية متقدمة على العبارة القسمية فهناك ثلاثة احتمالات:

أ- الجواب للشرط، وللقسم جواب أيضًا، ويكون ذلك إذا جعل القسم وجوابه جوابًا للشرط بربطه بالفاء نحو:

أنا إنْ تَأتِني فوالله لآتينَّك.

أما المثال عند الرضى فهو (أنا إنْ أَتَيْتَني فَوَاللهِ لآتينَّك)[٦].

ب- الجواب للشرط وجواب القسم محذوف، وذلك بجعل الفعل بعده مجزوما على أنَّه جواب الشرط، نحو:

أنا إنْ تَأتِني والله آتِك.

ومثل الرضى لهذا الاحتمال بقوله: (أنا إنْ أَتَيْتَني والله آتِك)[٧]

ومثل له أبوحيان بقوله: (زيدٌ إنْ يَزُرْنا والله نَزُرْه)[٨].

ج- حذف ذلك أبوحيان ومثل له بقوله:

ذكر ذلك أبوحيان ومثل له بقوله:

(وزيدٌ إنْ أكرمته والله يكرمُك)[٩].

٣) إذا لم يقعا في جملة خبرًا وتقدم الشرط فهنا احتمالان:

أ- الجواب للشرط، وجواب القسم محذوف نحو:

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضى ٢: ٣٩٠.

[٢] الرضى، شرح الافية ٢: ٣٩٤.

[٣] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٥٩.

[٤] ابن مالك، التسهيل ١٥٣.

[٥] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٥٩.

[٦] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٣.

[٧] م. ن.، ص. ن. هكذا في النص المطبوع ولعل صحتها (إن تأتني).

[٨] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٥٩.

[٩] م. ن.، ص. ن.

إنْ تَأْتِني والله آتِك.

وذكر هذا الاحتمال ابن الشجري: قال: (وإنْ تقدم الشرط كان القسم معترضا والجواب للشرط مثل: إنْ قُمْتَ – واللهِ – قُمْتُ)[1].

وذكره ابن يعيش أيضًا قال: (مثال تَصدر الشرط قولك: إنْ تَقُمْ واللهِ أقُمْ، جزمت الجواب بحرف الجزاء لتصدره وألغيت القسم لأنه حشو)[2].

أما الرضى فكان مثاله هو: (إنْ أَتَيْتَنِي واللهِ آتِك)[3].

ب- الجواب للشرط وللقسم جواب، نحو:

إنْ تَأْتِني فواللهِ لآتينَّك.

ذكر هذا الاحتمال ابن الحاجب، ومثل له بالمثال:

(إنْ أَتَيْتَنِي فَوَاللهِ لآتينَّك)[4]

وذكر الرضى المثال نفسه[5].

وذكر أبوحيان هذا الاحتمال أيضا قال (وجوز أن تقع الجملة القسمية جوابا للشرط نحو: إنْ تَزُرْنِي فَوَاللهِ لأُكرمنَّك)[6]

ثالثا: التأخر

قد تأتي العبارة القسمية في نهاية الجملة أي بعد تمام الكلام. يقول الرضى عن هذه الحالة: (وإنْ تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه نحو:

أنَا قائِمٌ واللهِ، وإنْ أَتَيْتَنِي آتِك واللهِ)[7]

يمكن لنا أنْ تلاحظ بسهولة أنَّ النحاة اهتموا بالناحية الشكلية من القضية فانصرفوا إلى الاهتمام بتحديد صاحب (الجواب)، وحصر الإمكانات التي تحدث عند تقدم القسم على (الشرط) وتقدم (الشرط) على القسم و لم ينتبهوا إلى الناحية الدلالية لذلك كله، فلم يبينوا لماذا يتقدم القسم على الشرط ؟ ومتى ؟، ولا بينوا متى يتقدم (الشرط) على القسم ولماذا ؟، وذلك لأنهم درسوا هذه القضية وأمثلتها خارج السياق، وهم

[1] ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١: ٢٤٠.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ٩: ٢٢.

[3] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٣.

[4] انظر شرح الكافية للرضى ٢: ٣٩٠.

[5] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٣.

[6] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٧٥٩.

[7] الرضى، شرح الكافية ٢: ٣٩٤.

قد اهملوا أيضا جانبا مهما من القضية وهو تنغيم الجملة في حالة القسم وتنغيم أجزاء الجملة الشرطية، فكل ذلك له أهمية خاصة من حيث الدلالة.

وقد وضعوا القضية وضعًا غير مقنع جدا، فالقول مثلا بأنَّ الجواب يكون للسابق من القسم و(الشرط)، لا يكفي. فنحن بحاجة إلى معرفة كيفية تطبيق هذه القاعدة لا إلى معرفة كيف نعرب النصوص إذا وردت.

ما الفرق بين: واللهِ إنْ أَتَيْتَني لآتينَك.

و: إنْ تَأتِني واللهِ آتِك ؟

سنحاول الآن حصر هذه التراكيب حسب ما وردت سابقا ثم نقوم بمحاولة لفهم الفروق بينها، وهذه التراكيب هي:

١) واللهِ إنْ أَتَيْتَني لآتِينَّك.
٢) أنا واللهِ إنْ أَتَيْتَني لآتِينَّك.
٣) واللهِ إنْ تأْتِني آتِك.
٤) أنا واللهِ إن تأْتِني آتِك.
٥) إن تَأتِني فوَاللهِ لآتِينَّك.
٦) أنا إن تأتِني فوَاللهِ لآتِينَّك.
٧) إن تأتِني وَاللهِ آتِك.
٨) أنا إن تَأتِني وَاللهِ آتِك.
٩) أنا إنْ أَتَيْتَني وَاللهِ آتِك.
١٠) أنا واللهِ إنْ أَتَيْتَني آتِيك.
١١) إنْ تَأْتِني آتِك واللهِ.

يمكن لنا بسهولة أنْ نلاحظ أنَّ التركيبين (١)، (٢) يدخلان تحت حكم واحدة فالجملة في (١) انتقلت برمتها إلى التركيب في (٢) واحتفظت باستقلالها الداخلي، وتسري هذه الملاحظة على (٣)، (٤)، وعلى (٥)، (٦)، وعلى (٧)، (٨)، لذا يمكن التكلم علىالتراكيب (١)، (٣)، (٥)، (٧) وكذلك (٩)، (١٠)، (١١).

يبدوأنَّ (١)، (٣) كما ظهر في دراسة القضية عند النحويين يشكلان نموذجين: أحدهما للقاعدة وهو (١)، والآخر للشذوذ على القاعدة (٣)، وليس هناك ما يبين بجلاء كثرة استخدام أحدهما وندرة الآخر فهذا أمر يحتاج إلى إحصاء لَّما يقم به أحد. ولكنا لونظرنا إلى التركيبين نظرة أُخرى ما احتجنا إلى القول بكون أحدهما قاعدة والآخر شذوذًا عليها. يمكن القول إنَّ التركيب الأول هو عبارة عن جملة خبرية مؤكدة بالقسم

ومقيدة بـــ (الشرط)، والعبارة الشرطية إذا جاءَت قيدا لا تحتاج إلى جواب، لأنها تقوم بوظيفة تختلـــف عـــن الوظيفة التي تقوم بها في (الجملة الشرطية الجزائية). أما التركيب الثاني فهو جملة شرطية مؤكدة بالقسم الـــذي تقدم عليها ودخوله عليها كدخوله على أي جملة أُخرى كما تقول: واللهِ لَزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ أو واللهِ إنَّ زيدًا منطلقٌ. وهو كما يتقدم عليها فلا يحدث فيها شيئا قد يتأخر كما في التركيب (١١)، ولا فرقق بـــين التـــركيبين (٣) و(١١) إلا من حيث العملية الذهنية التي جرت في الذهن ففي (٣) التوكيد يكون مراعي منذ البداية، أمـــا في (١١) فهو توكيد ملحق، كالاستدراك على الكلام وذلك كأن يحس الإنسان بأن الكلام يفتقر إلى الإقنـــاع، فيؤكده بالقسم.

أما التركيب (٥) فواضح تمامًا أنَّ التوكيد منصب على العبارة الجوابية من الجملة الشـــرطية وكـــأن الإتيان الثاني هو موضع الشك. أما التركيب (٧) فهو من حيث الشكل يقابل التركيب (١) ففي (١) نجـــد عبارة شرطية معترضة بين عبارة قسمية وجوابها أمّا في (٧) فالعبارة القسمية هي المعترضة بين العبارة الشرطية وجوابها، ويمكن لنا أن نقول أن التركيب (٧) هو جملة شرطية موسعة بإضافة قسم معترض للتأكيد ولا تختلف هذه الحالة عن الحالة في التركيب (٣)، والتركيب (١١) إلا في الموقع فقط، فالإحساس والحاجة إلى توكيـــد الكلام – وهذه عملية ذهنية – جاءَت أثناءَ الكلام، أي التنبه إلى الحاجة للإقناع أو زيادة الإقناع حصـــلت قبل النهاية على خلاف التركيب في (١١).

أما في (٩)، (١٠) فالعبارة الشرطية فيهما تؤدي الوظيفة التي تؤديها في (١) فهي تقييـــد للكـــلام. والعبارة القسمية توكيد للجملة الخبرية وأما الموقع الذي يقع فيه فهو أيضا خاضع للحظة التنبـــه والإحســـاس بالحاجة إلى ذلك التوكيد، فقد يسبق القيد وقد يتأخر عنه، على أن العبارة الشرطية إذا جاءت متوسطة فلابد لها من طريقة للنبر تبين أنها مراد بها التأخير، لأن القيد يأتي متأخرا.

ولسنا نزعم أننا وصلنا إلى كبد الحقيقة في التفرقة بين هذه التراكيب فذلك أمرٌ صـــعبٌ جـــدًا، إذ – كما قلنا سابقا، نحن بحاجة إلى دراسة التراكيب في سياقاتها لتحديد معناها – ومن ثم تحليلها. وحســـبنا هنـــا القول بأن هذه القضية تحتاج إلى دراسة تطبيقية جديدة، وإلى منهج جديد يعتمد الدلالة أساسا لفهم التركيب.

ثالثا: دخول الأدوات على الجملة الشرطية:

١ -الأدوات العاملة: إنَّ، كان، ليس.

يتحدث سيبويه عن أدوات الشرط المنقولة عن الأسماء الموصولة (الضمائر الموصولة)، فيقول إنهـــا إذا جاءَت بعد هذه الأدوات العاملة فإنها تخلص للدلالة على الموصولة فلا تكون في هذا الموضـــع أداة شـــرط ولا يكون الفعل بعدها مجزوما[١]. مثال ذلك:

[١] سيبويه، الكتاب ٣: ٧١.

(إنَّ مَنْ آتيه، وكان مَنْ يأتيني آتيه، وليس مَنْ يأتيني آتيه)[1].

فالتركيب بدون هذه الأدوات العوامل تركيب الجملة الشرطية، ولكن بدخولها لم تعد أدوات الشرط دالة على (الشرط)، وإنما على الموصولة، ويرجع سيبويه ذلك إلى إعمال الأدوات الداخلة، وأنه لم يسع تـــرك هذه الأدوات معلقة لا تعمل في شيءٍ، فلما حدث الإعمال (ذهب الجزاءُ و لم يكن من مواضعه)[2]. ودليل ذلك أن (إنْ، ومتى) يستحيل أن تحل محل (من)، (فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أنَّ يكون ها هنا بمَـــن ومَـــا وأي)[3].

ولكن هذه الأدوات إذا شغلت أمكنت المجازاة (فمن ذلك قولك: إنَّه مَن يأتِنا نأتِه. وقال عز وجـــل: (إنَّه مَنْ يأْتِ ربّه مُجْرِمًا فَإنَّ لَه جَهَنَّمُ لا يموتُ فيها ولا يحيا) [طه ٧٤] وكنتُ مَنْ يأتِني آتِه)[4].

ونحن نذهب إلى أن المسبب في ذهاب (الجزاء) ليس كما يذهب إليه سيبويه وإنما راجـــع إلى طبيعـــة الأدوات الداخلة من جهة، والجملة الشرطية من جهة ثانية. فالأدوات من خصائصها أنَّها لا تدخل على جملة مركبة وإنما تدخل على جملة بسيطة. والجملة الشرطية جملة مركبة.

ومن أجل إدخالها – هذه الأدوات – هناك وسيلتان: إحداهما تحويل الجملـــة المركبـــة – في بعـــض أحوالها – إلى جملة بسيطة فتتحول: مَنْ يَأتِنا نَأْتِه ، مَنْ يأتينا نأتيه وتخلص (من)، للموصولية، وقلنا في بعـــض أحوالها لأن جملة مثل: (إنْ يَأتِنا نَأتِه) لا يمكن تحويلها إلى جملة بسيطة، ولكن يمكن إدخالها ضمن جملة بسيطة، وهذه هي الوسيلة الثانية، وهي التي تتم بشغل الأدوات مثل: (إنَّه مَنْ يَأتِنا نَأتِيه) فالجملة الشرطية حافظت على استقلالها وتركيبها في إطار الجملة البسيطة المكونة من الضمير والجملة الشرطية، فالجملة قبل دخول (إنَّ) هي على النحوالآتي:

هو إنْ يَأتِنا نَأتِه

فتصير الجملة بعد دخول (إنَّ): إنَّ إنْ يَأتِنا نَأتِه، ويجوز دخول كان وليس علـــى أن تســـندهما إلى ضمير الغائب، فتقول:

(كانَ مَنْ يَأتِه يُعْطِه، وليس مَنْ يَأتِه يُحبِبْه)[5].

وقد ورد في الشعر إدخال (إنَّ) و(ولكنَّ) دون ذكر الضمير وبقيت الجملة الشرطية على حالها وقـــد خرج الخليل الأبيات على أنه أُريد إضمار (الهاء)[6].

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٢.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٢.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٢.

[6] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٢ – ٧٣.

ولكن إذا كان يمكن إضمار ضمير الغائب فإنَّ المخاطب لا يمكن إضماره إذْ لابد من ذكره[1]: (لوقلت: ليس مَنْ يَأتِك تُعْطِه، تريد لست، لم يجز، ولوجاز ذلك لقلت كان مَن يأْتِك تُعْطِه، تريد به كنت)[2].

يرجع ابن السراج السبب في عدم إدخال (إنَّ) (المشددة) على (مَنْ) إذا كانت أداة شرط، إلى أَنَّ (إنْ) الشرطية لا تقع موقعها (لأنَّ إنَّ المشددة توجب بها المجازاة أمر مبهم، يعني أنه لا تقع (إنْ) التي للمجازاة بعد (أَنَّ) الناصبة، والمجازاة ليس بشيءٍ مخصوص إنَّما هو للعامة وأنَّ الناصبة للإيجاب، وكذلك ليتَ مَنْ يَزورُنا نَزُورْه ولعل وكان وليس لأنك إذا قلت: مَنْ يَزُروُنا نَزُورُه[3]، وما تُعطي نَأخذُ[4]، فأنت تبهم ولا توضح وهكذا وهكذا يجيءُ الجزاءُ بِمَن وأخواته، إنْ أوضحت منه شيئا بصلة منه هذا العمل وجرى مجرى (الذي)[5].

ويذهب ابن السراج إلى أنَّ إدخال (كان) بعد (مَن) يُذهِب (المجازاة) يقول: (وتقول: مَن كان يأتِينا وأيٌّ كان يأتينا نأتيه، أذهبت المجازاة، لأنك قد شغلت (أيًا ومَنْ) عن (يأتينا)[6].

ولسنا مع ابن السراج في هذا السبب الذي يذكره، ذلك أننا لا نصل بين (كان) والفعل الذي بعدها، فهما معا يؤديان حدثًا واحدًا، ولهما فاعل واحد. ولكن السبب يكمن في (مَنْ) نفسها، ففي حالة الموصولية تكون مشيرة إلى شخص معين يتضح من القرينة وهي الصلة، والصلة أمر معلوم سلفًا، أما في حالة الشرط فإن (من) لا تشير إلى شخص ما، والجملة بعدها ليست أمرا معلوما.

وفي المثال الذي طرحه ابن السراج: (مَنْ كان يأتينا نأتيه) يمكن صياغته على النحوالتالي:

نَأتِي مَنْ كَانَ يَأتِينَا.

و(مَن): هو شخص محدد كان منه إتيان متكرر.

والخلاصة إذن هي أنَّه إذا جعلت (كان يأْتينا) صلة لـِ (مَنْ) ذهب (الجزاء) وإذا جعلت جملة للشرط لم يذهب (الجزاء)، فقلنا: مَن كان يأتينا نأتِه.

٢-*الأدوات غير العاملة: إذْ، ما، أَمَّا، إذا، لكنْ، لا.*

وتأْتي أدوات الشرط الموصولية الأصل بعد أدوات غير عاملة فتخلص للموصولية وتفارق الشرطية. (فمن ذلك قولك: أتذكر إذ مَن يأتينا نأتيه، وما مَنْ يأتينا نأتيه، وأما مَنْ يأْتينا فنحن نأتيه)[7].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٤.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] هكذا ورد في النص المطبوع ولعل صحته: من يزرنا نزره.

[4] هكذا ورد في النص المطبوع ولعل صحته: وما تعط نأخذْ.

[5] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٧٢.

[6] ابن السراج، أصول النحو٢: ١٩٥.

[7] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٥.

ويقول سيبويه إنهم كرهوا (الجزاء) ها هنا لأنه ايس من مواضعه، لأنه لا يحسن أنْ نأْتي بـ (إنْ) مكان (مَن) فنقول: أتذكُر إذْ إنْ يأتِنا نَأتِه، كما أنه لم يجز: إنَّ إنْ تأتِنا نأتِك. ومن أجل هذا التماثل كره (الجزاءُ) بعد إذ[1].

ولأن هذا الأمر مكروه كما يقول سيبويه فلا غرابة أنه قد يجوز في الشعر، لأن هذه الأدوات لا تغير الكلام[2].

ويجوز في ضرورة الشعر أن تلي (إذْ) (إنْ)[3].

وإذا فصلن (إذ) عن (مَنْ) بضمير حافظت الجملة الشرطية على استقلالها وتركيبها نحو: أتذكر إن نحن مَنْ يأتِنا نَأتِه[4].

ومن تلك الأدوات أيضا (إذا) تقول: مررت به فإذا مَنْ يأتيه يعطيه. (إنْ شئت جزمت لأن الإضمار يحسن ها هنا)[5]. (فكأنَّك قلت، فإذا هو مَنْ يأتِه يُعطِه)[6] ومعنى ذلك أنه يمكن الفصل بالضمير أو تقديره مضمرا.

ومثل (إذا) (لكن) تقول (ما أنَا ببَخِيل ولكنْ إنْ تأتِني أُعطِك، جاز هذا وحسن لأنك قد تضمر هنا كما تضمر في إذا)[7]، (وإنْ لم تضمر تركت الجزاء كما فعلت ذلك في إذ، قال طرفة:

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاعِ مَخَافَةً وَلكنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمَ أَرْفِدِ

كأنه قال: أنا. ولا يجوز في متى أن يكون الفعل وصلا لها كما جاز في مَن والذي)[8]. ومعنى ذلك أنه لا إمكانية هناك لرفع الفعل بعد (متى) في هذا التركيب.

أما (لا) فإنها لا تأثير لها على الجملة الشرطية بمعنى أنه يجوز أن تليها أدوات الشرط. يقول سيبويه (وتقول: لا مَنْ يأتِك تُعطِه، ولا مَنْ يُعطِك نَأتِه، مِنْ قِبَل أنَّ (لا) ليست كإذْ وأشباهها، وذلك لأنها لغو)[9].

٣-*حروف الجر*

تقع بعض أدوات الشرط بعد حروف الجر ولكنها تظل مؤدية لوظيفتها.

---

[1] م. ن.، ص. ن.

[2] م. ن.، ص. ن.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٦.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] م. ن.، ص. ن.

[6] م. ن.، ص. ن.

[7] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٧ – ٧٨.

[8] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٨.

[9] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٦.

وينسب سيبويه القول بهذا إلى يونس والخليل معا يقول: (وذلك قولك: على أيِّ دابة أُحْمَلْ أَركبْـه، وبمَنْ تُؤخَذْ أُوخَذْ به. هذا قول يونس والخليل جميعا)[1] ويقول (فحروف الجر لم تغيرها عن حال الجزاء، كما لم تغيرها عن حال الاستفهام. ألا ترى أنك تقول: بِمَنْ تَمُرُّ. وعلى أيَّها أَرْكَبُ ؟ فلوغيرتها عن الجزاء غيرتها عن الاستفهام)[2].

والعلة عند سيبويه أن حرف الجر يعتبر جزءً من الفعل اللازم لأنه يتعدى به كما يتعدى الفعل المتعدي، والجر في اللازم نظير النصب والرفع في المتعدي[3].

وهذا تفسير جيد فالحروف ليس دخيلا على الجملة بل هو جزء منها، ولا يصلح هنا المعيار الذي كان يحتكم إليه سيبويه من قبل وهو إحلال (إنْ) محل الأداة الشرطية، ولعل ذلك يرجع إلى أنَّ كل ما يمتنع أن يكون أداة شرط لا ينبغي إحلال (إنْ) محله، ولكن ليس كل ما يجوز أن يكون أداة شرط يجوز إحلال (إنْ) محله. كما هو الأمر في حالة دخول حروف الجر على (مَنْ) وأشباهها فإنه لا تدخل تلك الحروف على (إنْ).

ولابد أن يكون حرف الجر جزءً من العبارة الشرطية، أما إذا كان جزءً من العبارة الجوابية فإن التركيب لا يظل تركيب جملة شرطية، يقول سيبويه:

(فإن قلت: بمَنْ تَمرُّ به أَمُرُّ، وعلى أيِّهم تَنْزِلُ عليه أَنْزِلُ، وبما تأتِني به آتيك، رفعت لأن الفعل إنَّما لأن الفعل إنَّما أوصلته إلى الهاء بالباء الثانية والباء الأُولى للفعل الآخر، فتغير من حال الجزاء كما تغير عن حال الاستفهام، فصارت بمنزلة الذي)[4].

ونحن نحس أن في مثل هذا المثال بعض التكلف وأن القضية منظور إليها من جانب ذهني فحسب فهو يرى أنَّ الفعل (تَمُرّ) اكتفى بالهاء وشغل به عن (مَنْ) فصارت (مَنْ) معمولة للفعل (أَمُرُّ) ولكن هذا التركيب – على هذا النحو– لا يكفي لاعتباره جملة غير شرطية، ذلك أنه على اعتبار آخر يمكن أن نقول: (بمَنْ تَمْـرُرْ به أَمْرُرْ) وذلك على اعتبار (به) مقدمة على (أمرر)، وعلى هذا فما السبيل إلى التفرقة بين الحالين. ويمكن أيضا القول إنَّ التركيب الذي ذكره سيبويه يصلح أنْ يكون جملة شرطية على اعتبار الباء المتصلة بـ (مَن) جزءً من العبارة الشرطية رغم وجود (به) بعد الفعل ما لم يكن الضمير عائدًا على معين مفهوم من السياق، وإلا فوجود (به) إنما هو إشارة إلى علاقة (بمن) بالعبارة الشرطية وأنه جزء منها.

وكل ما ذكرناه لا يلغي ما ذكره سيبويه تماما فالتركيب على الاعتبار الذي ذكره وارد، وكذلك التراكيب التي ذكرناها، ولكن ذلك كله من الناحية النظرية فقط، ويمكن أن يكون أمامنا من الناحية النظرية التراكيب:

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٩.

[2] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٩، وانظر ابن السراج ٢: ١٦٧.

[3] سيبويه، الكتاب ٣: ٧٩.

[4] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٠، وانظر ابن السراج ٢: ١٦٧ – ١٦٨

أ) .بمن تمرُّ به أَمرُّ (ذكره سيبويه).

ب) .بمن تَمُرُّ به أَمرُّ (على تقديم به على أمر).

ج).بمن تمرُّ به أَمرُّ (على اعتبار مَنْ معمول تمر وبه دالة عليه).

د) .بمن تُمررْ به أَمرُرْ (على تقديم به على أمرر).

ه) .بمن تُمررْ به أَمرُرْ (على اعتبار مَنْ معمول تمر وبه دالة عليه).

فما السبيل إلى التمييز بين هذه التراكيب على افتراض ورودها في اللغة.

نلاحظ أن (أ) يفترض تأخر الفعل (أمرُّ)

والأصل هو: أمرُّ .بمن تمرُّ به.

ومن أجل أن نتبين ذلك لابد من نبر (مَنْ) وهذه قرينة مسموعة لا سبيل إلى كنايتها. ولوتخيلنا شـــكلا بيانيا لإلقاء تلك الجملة ربما يكون على النحوالتالي:

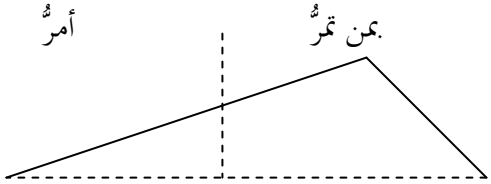

شكل (أ)

ويبين الخط الرأسي التجزئة الصوتية للجملة أي منطقة التوقف ونلاحظ أن (ب) يفترض تقديم (به) على أمر، ولابد لذلك من وقوع النبر على (به)، وشكله كالآتي:

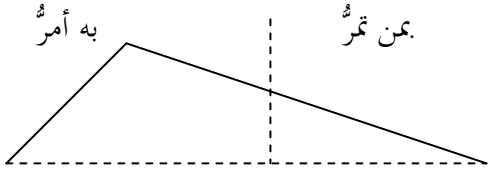

شكل (ب)

ويفترض (جـــ) اعتبار (من) معمول (تمر) و(به) يدل على (من) والنبر على الفعل:

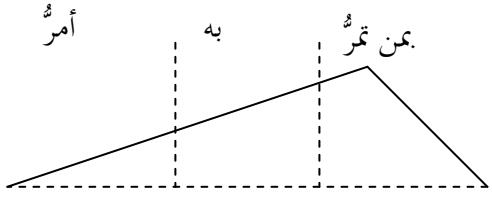

شكل (جـــ)

ويفترض (د) مثل (ب) تقديم (به) على (أمرر)، ونحسن هنا بقيمتين للنبر إحداهما على (من) والأخرى على (به):

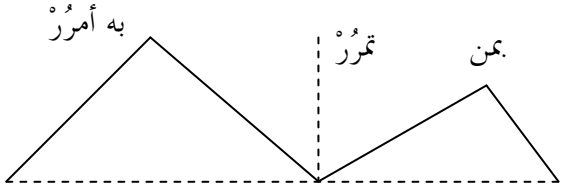

شكل (جـــ)

ويفترض (هـ) اعتبار (من) معمول تمرر و(به) دالة عليه والنبر على من:

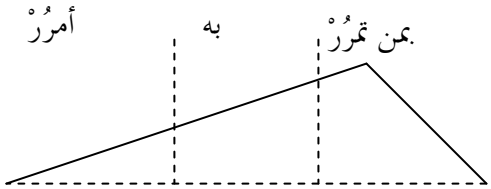

شكل (هـ)

ولا نشك تماما بمدى ما في هذا التحليل من التحكم، من جهة تحديد موضع النبر. ورغم أهمية النبر في الجملة فإنَّه لا يفلح في دراستنا للنحوالعربي لأن الجمل موضع الدراسة مستقاه من واقع اللغة في القـــرن الأول والثاني الهجريين، و لم يكن لنبر الجملة أهمية في دراسة النحوفي تلك الفترة، فنحن لا ندري على وجـــه الدقـــة كيف تنبر الجمل المختلفة، ولا نعلم علاقة النبر بمعنى الجملة أيضا وكل ما قدم في الصفحات الماضية هو مـــن قبيل بيان أن القاعدة التي بينها سيبويه مبنية على ناحية نظرية، ولا نعلم تماما موقف الاستخدام اللغـــوي مـــن الناحية التطبيقية.

ويذهب سيبويه أيضا إلى أنه يجوز خلو(الجواب) من حرف الجر والضمير المتصـــل بـــه والاكتفـــاء بتقديرهما يقول: (وقد يجوز أن تقول: بمن تمرُرْ أمرُرْ، وعلى من تنزلْ أَنزلْ، إذا أردت معنى عليه به، وليس بحد الكلام، وفيه ضعف)[1].

ونحن لا نحس ضعفا في هذه الأمثلة، ولا نرى بأسا بكون (من) دالة على المفعول في الفعلين، ومثلها: أينما تذهبْ أذهبْ.

فالمعنى: أذهب إلى كل مكان تذهب إليه.

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٨١، وانظر ابن السراج ٢: ١٦٨.

وأمر بكل شخص تمر به.

ويذهب سيبويه أيضا إلى أن ما يضاف إلى (مَن) بمنزلتها، ومثل على ذلك بـ: غلامَ مَن تضربْ أضربه، بغلام مَنْ تُوخذْ أوخذ به[1].

ويضرب لنا ابن السراج مثالين متشابهيين من حيث التركيب ولكن يختلف أحدهما عن الآخر في حركة الأفعال الإعرابية، يقول: (وتقول: جاريةَ مَنْ نضربْ تنصبها بالفعل الثاني إذا جعلت (مَن) بمعنى الذي كأنك قلت: جارية الذي تضربُه نضربُ. فإنْ جعلت (مَنْ) للجزاء قلت: جارية من نضربْ يضربْ، تجزم الفعلين وتنصب الجارية بالفعل الأول، لأن الثاني جواب)[2].

ونرى أن الفرق بين المثالين ليس في اختلاف العامل في (جارية) فقط، وإنما في دلالتها ففي الثمال الأول تكون (جارية) دالة على شخص واحد محدد، أما في المثال الثاني فهي لا تدل على شخص محدد، وتأتي (مَنْ) بعدها للإطلاق بعكس مجيئها في المثال الأول وهو التحديد، وفي المثال الأول يقع الضرب عليها وعلى سيدها مع اختلاف مصدر الضرب، أما المثال الثاني فالضرب واقع على الجارية من الفعلين وليس من الأول كما يقول ابن السراج.

ولا يفوتنا القول هنا إنَّ لكل من المثالين نبره الخاص الذي يميزه عن غيره.

وقد حاول أبوحيان أن يقدم عرضا شاملا لدخول الأدوات على أدوات الشرط وإنْ اتسم عرضه بالإيجاز الشديد وخلوه من الشواهد.

وبدأ بتلخيص القضية عند من سبقه وهي على النحوالتالس:

١) (إذا أُضيفت إلى مَنْ وما وأي ظرف زمان صارت موصولات عند سيبويه والجرمي والمازني إلا في الشعر فيجوز أن يبقى اسم شرط وأجاز أبواسحاق الزيادي ذلك في الكلام)[3].

٢) يتعين كونها موصولة بعد (ما) النافية، أما (لا) النافية فيجوز أن تكون شرطية بعدها[4] وبعد (هل). أما بعد الهمزة فيجوز أن تكون شرطية خلافا ليونس[5].

٣) يجوز بعد (كان) وأخواتها الوصل، ويجوز (الشرط) على إضمار مبتدأ وهو ضمير الأمر[6].

٤) تكون موصولة بعد (إنَّ)، ولا يجوز أن تكون شرطية إلا في الشعر ويكون اسم (إنَّ) ضمير الشأن محذوفا[1].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٣: ٨٢، وانظر ابن السراج ٢: ١٦٨.

[2] ابن السراج، أصول النحو٢: ٣٦٣.

[3] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١١.

[4] م. ن.، ص. ن.

[5] م. ن.، ص. ن.

[6] م. ن.، ص. ن.

٥) يفضل أن تكون موصولة بعد (لكنْ) المخففة، أو (إذا) الفجائية ويجوز (الشرط) على إضمار مبتدأ جملة الشرط خبره[٢].

ثم يمضي بعد ذلك في الحديث عن دخول العوامل وهي على نوعين:

١) عامل معنوي، فيجوز أن يكون الاسم – (مَن)، أو (ما)، أو (أي) – موصولا واسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط[٣].

٢) عامل لفظي يعمل في الجمل نحو: (كان) وأخواتها، و(ما) الحجازية و(لا) العاملة فيتعين الوصل إلا فيما صح فيه إضمار الشأن فيجوز (الشرط)[٤].

ثم يفصل بعد ذلك في العوامل التي لا تكون بعدها (الأسماء الموصولة) أدوات شرطية، هذه العوامل هي:

١) أفعال المقاربة، ولكنه يذكر أنه قيل بجواز ذلك في (عسى) أو فيما يعلق كـ (ظننت) فإنْ أعملتها في الأول جاز إنْ لم تعملها فيه فيذكر أنَّ الظاهر من قول المبرد أنه لا يجوز (الشرط)، وعند غيره أنه يجوز ويعلق[٥].

٢) العامل في الجملة الاسمية وهو على ثلاثة أنواع:

أ) فعل فلا يجوز دخوله[٦].

ب) أن يكون (حرفا) عاملا في الأفعال فلا يصح دخوله لا على (حرف الشرط) ولا على (اسمية) ولا إنْ كان موصولا[٧].

ج) أن يكون (حرفا) عاملا في الأسماء كحروف الجر. ومثله الاسم المضاف إلى (اسم الشرط) (٤). وقد فصل في حروف الجر بعض التفصيل[٨].

---

[١] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١١ – ٨١٢.

[٢] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٢.

[٣] م. ن.، ص. ن.

[٤] م. ن.، ص. ن.

[٥] م. ن.، ص. ن.

[٦] م. ن.، ص. ن.

[٧] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨٠٢.

[٨] يقول: (فإن تعلقت بفعل أجنبي عن الشرط والجزاء رجعت إلى الوصل نحو: أتصدق على من يسأل، وأدعومن يسمع فيجيب، فإن كان المجرور في موضع خبر محذوف فمن جعل العامل فعلا أواسم فاعل منع الشرط، ومن جعله نفس الخبر أجاز نحو: زيد في أي مكان تكون يكون، أوفي أي مكان تكن يكن، وإن تعلق بالجزاء بطل الشرط نحو: بمن تمر أمر أوبفعل الشرط جاز بقاء الشرط فإن شغلت كلا من الفعلين بضمير نحو: بمن تمرر به أمرر به فالوصل والشرط، لابد لحرف الجر الداخل على اسم الشرط إذ ذاك من إضمار فعل يتعلق به فالتقدير بمن تمرر به أمرر به وإن حذفت الضمير منها تعلق بأحدهما فإن كان الفعل الذي يليه فالجزم

ثم يتحدث بعد ذلك عن الأدوات غير العاملة وهي على النحوالتالي:

١) مشاركة (للشرط) في معناه فلا تدخل على جملة الشرط كـــ (إذْ)، و(لّما)، و(لو)، و(إنْ)[١].

٢) غير مشاركة وهي على نوعين:

أ) ما يغير لفظ ما يدخل عليه إلى لفظ آخر كالنهي فإن اعتمد على صرف جواب الشـــرط إلى نفسه فلا (شرط)، وإنْ اعتمد على غيره فـــ (الشرط) على ما كان عليه.

ب) ما لا يغير لفظ ما يدخل عليه وهو على قسمين:

(الأول) مختص. أي يدخل على جمل معينة وهو على نوعين

١- مختص بالجمل الأسمية كـــ (إنَّ) وأخواتها إذا كُفّت، و(لام الابتداء)، و(لكنْ) الخفيفـــة و(ما) التميمية. و(أمّا) و(لولا). والظروف المضافة إلى الجمل نحو: (إذْ)، و(إذا) الفجائية (وحيث)[٢].

٢- مختص بالجمل الفعلية: الظروف غير اللازمة للإضافة إذا أُضيفت نحو: (حين)، و(يوم)[٣]. ويقول عن المختص بالجمل الاسمية أن الوجه أن لا تدخل على الجملة الشرطية فإن دخلـــت فإنَّ الأداة الشرطية تصير موصولة وفعل الشرط صلة[٤]. ويذكر أن المبرد أجاز دخول ذلـــك كله على الجملة الشرطية[٥]، وذكر أن سيبويه أجازه على ضعف[٦]. فإن كان في تلك الأدوات الداخلة ما يجوز الإضمار بعده مبتدأ جاز (الشرط)[٧].

واعتبر ما قيل عن المختص بالجمل الاسمية ساريا على المختص بالجمل الفعلية[٨].

(الثاني) غير مختص، وهي تدخل على الجملة الشرطية وهي:

١- أفعال نحو: قال وسمع، وجميع أفعال الحكاية.

٢- حروف كحروف العطف، وكحروف الاستفهام (الهمزة وحدهما) ومثلـــها: (لا) غير العاملة.

أوبالفعل المقدر جزاء فالوصل وحذفه من هذا ضعيف ويضعف إن اختلف نحو: بمن تمر أترك. وكحروف الجر الاسم الذي يضاف إلى اسم الشرط فإن عمل فيه الجزاء رفعت أوالشرط جزمت) أبوحيان. ارتشاف الضرب ٨١٢.

[١] م. ن.، ص. ن.

[٢] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٢.

[٣] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٢ – ٨١٣.

[٤] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٣.

[٥] م. ن.، ص. ن.

[٦] م. ن.، ص. ن.

[٧] م. ن.، ص. ن.

[٨] أبوحيان، ارتشاف الضرب ٨١٣.

٣- (ما) التميمية وقد جوزها المبرد وأبوعلى. و(ما) الحجازية إذا أُلغيت بسبب (إنْ).

يتبين لنا من دراسة أبي حيان للقضية ما هي عليه من كثرة في التفريعات. ولا شك أن دارس اللغة خاصة دارس قواعد اللغة سيحار أمام هذا الحشد من الجزئيات.

ولكن التبصير في القضية يقودنا إلى القول بأنَّ كثيرًا من تلك الجزئيات كان يمكن تفاديها، وذلك لوسلمت الدراسة في أُصولها من عيوبها الأساسية. ومن هذه العيوب الأساسية إقامة الدراسة على جملة مفترضة خارج السياق. فكل الكلام الذي يتناول تردد الأدوات (مَنْ، ما، أي) بين الشرطية والموصولية، إنما جاءَ نتيجة لإدخال عدد من الأدوات على الجملة الشرطية وتجربتها نظريا، و لم يقم استقراء لغوي يبين لنا متى تقع الجملة الشرطية بعد الأدوات. ولوكان الدرس اللغوي منطلقا من سياق معين، لتبين لنا أن الجملة موضوع الدرس لا يمكن أن تحتمل غير احتمال واحد وهو أن تكون جملة شرطية أو جملة غير شرطية، بغض النظر عن الأداة الداخلة على تلك الجملة.

والعيب الثاني الاكتفاء بإدارة الحديث حول الجملة الشرطية ذات الأفعال المضارعة، و لم يرد الحديث عن الجملة الشرطية ذات الأفعال الماضية.

والعيب الثالث: هو التصور أنَّ أداةً قد تدخل على جملة فتغير تركيبها نحو: مَنْ يَدْخلْ أدخلْ معه. تدخل عليها (كان) فتصبح:

كان + (مَنْ يَدْخلْ أدخلْ معه) > كان مَنْ يدخلُ أدخلُ معه.

وقد سوغ هذا التصور اعتبارهم (مَنْ) اسم شرط مبتدءً وما بعدها أي جملة الشرط أو جملتي الشرط والجواب معا خبرًا لذلك المبتدأ، وواضح تماما أن الجملة الشرطية من هذا النوع – أي التي أداتها: مَنْ ما، أي – لا يمكن اعتبارها جملا خبرية مثل الجملة: (محمد في الدار)، فما يعتبر عند النحاة جملا اسمية إنما هي جمل بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر أما الجملة الشرطية فهي جملة مركبة مكونة من عبارتين شرطية وجوابية، وليست الشرطية كالمبتدأ ولا الجوابية كالخبر، اللهم إلا من حيث الشبه العام وهو التكامل بمعنى احتياج أحدهما للآخر. أي يحتاج المبتدأ للخبر ويحتاج (الشرط) للجواب.

ونحسب أن أكثر الطرق توفيقا في دراسة هذه القضية هو استقراء اللغة لمعرفة مواقع الجملة الشرطية وتحديدها، ثم التنبه إلى أنَّ الجملة الشرطية تظل على حالها ما لم تفقد صفتها التركيبية، ومعنى ذلك أن الأدوات التي تدخل على الجمل البسيطة لا تدخل عليها دخولها على الجمل البسيطة. ثم التنبه إلى المستويات الاستخدامية في اللغة، ونعرف في أي مستوى يظهر أن الأدوات الداخلة على الجمل البسيطة قد دخلت على الجمل الشرطية، ففي الجملة الآتية مثلا: إنَّ مَنْ يدخُلْ أَدخلْ معه لا نحتاج إلى الاستثناء على القاعدة، وإنما إلى

تحديد المستوى اللغوي الذي ترد فيه والسياق المحدد والغرض من ذلك، ولعل الدراسة التطبيقية على النصوص تبين لنا الفارق بين:

(إنه مَنْ يَدْخُلْ أَدخلْ معه).

و(إنَّ مَنْ يدخلْ أَدخلْ معه).

فيكون لاختفاء الضمير في الثانية غرضٌ سياق معين، وورود الضمير في الأُولى له غرض سياقي معـــين أيضا.

خلاصة عامة للباب

أولا: توسع الجملة الشرطية بدخول الفعل المضارع، والعطف والعبارة الشرطية والمعترضات:

أ) التوسيع بالحال والبدل:

- يتم توسيع الجملة الشرطية بإدخال جملة فعلية بعد جملة الشرط وهي على نوعين (جملة حالية) تقيد معنى جملة الشرط ببيان الحال المصاحب للحدث، و(جملة بديلة) تفسر جملة الشرط.
- يكون فعل الجملة الحالية مرفوعا، أما فعل الجملة البديلة فمجزوم.
- ليس كل فعل مرفوع حالا فبعض الأفعال في جملة الشرط يكون من جزءين الأول فعل مساعد يقع عليه الجزم والثاني فعل أساسي مرفوع.
- إنَّ ما يسمى بدل غلط يجب أن لا ينمط له في اللغة إذ هو ليس من اللغة ولكنه من الكلام والكلام معرض للأخطاء والأغلاط، أما التركيب اللغوي فلا غلط فيه.

ب) التوسيع بالعطف:

- يتم توسيع الجملة الشرطية بالعطف على فعل الشرط، وفعل جواب الشرط والعبارة الجوابية المربوطة بالفاء.
- للفعل المعطوف على فعل الشرط ثلاث حالات: الجزم، والنصب، والرفع. والجزم مع أدوات الشرط كلها حيث يعطف الفعل عطف نسق، والنصب مع (الفاء) و(الواو) و(أو) على إضمار (أنْ) عند سيبويه، على الصرف عند الفراء. والرفع مع (الواو) على (الحالية) وذلك بإضمار مبتدأ بين (الواو) والفعل عند المبرد.
- للفعل المعطوف على فعل جواب الشرط ثلاث أحوال الجزم مع جميع أدوات العطف، والنصب مع (الفاء) أو (الواو) وذلك بتقدير (أنْ) عند سيبويه ومن تابعه، والصرف عند الفراء ومن تابعه، أما الرفع فمع (الواو) و(الفاء) و(ثم) وذلك على الاستئناف وقد يكون على الحالية مع (الواو).
- للفعل المعطوف على العبارة الشرطية ذات الفاء حالتان (الرفع والجزم) عند سيبويه، وثلاث عند الفراء والثالثة هي (النصب) ولكنها نادرة. أما الرفع وهو جيد عند سيبويه لأن المعطوف عليه هو ما بعد (الفاء) وليس للأداة فيه عمل.

أما الجزم فعلى عطفه على محل جواب الشرط لأن الوصل أن يكون ثمة فعل مجزوم.

جـ) التوسيع بالعبارة الشرطية:

- توسع الجملة الشرطية بأن يلي العبارة الشرطية عبارة شرطية أُخرى سواء أكانت معطوفة أم غير معطوفة.

- تحدد أداة العطف الغرض من عطف العبارة الثانية.
- اختلف في جواب الجملة الشرطية في حالة توالي العبارات الشرطية بلا عطف. وقلنا إنَّ تنغيم الجملة هو الفيصل في حالة اللغة المنطوقة. وانتهينا إلى أنَّ الدلالة هي التي تحدد أركان الجملة، فقد تتعدد العبارات الشرطية والجواب لها واحد. وقد تكون العبارة الثانية قيدا على العبارة الأُولى.

د) التوسيع بالمعترضات:

- وتوسع الجملة الشرطية بإدخال بعض الجمل التي تعترض بين ركني الجملة، ولا أثر لها في إعرابها، وإنما تتدخل في توجيه الدلالة.
- توسع بالنداء والقسم، والدعاء، والجملة الاسمية.

ثانيا: تقع الجملة الشرطية خبرا، وصفة، وصلة.

ثالثا: اختلف في دخول همزة الاستفهام على الجملة الشرطية فاعتبر سيبويه أنها داخلة على الجملة كلها وذهب يونس إلى أنها داخلة على الجواب، وسبب الخلاف اختلاف القضية، فسيبويه يتحدث عن الجملة الشرطية، ويونس عن الجملة الاستفهامية المشروطة.

رابعا: جعل (الجواب) للقسم أو للعبارة الشرطية حسب تقدم أحدهما أمر غير مقنع.

ولابد من النظر إلى قضيتين مهمتين: أن الجملة الشرطية قد تؤكد بالقسم، وأن الجملة الخبرية المؤكدة بالقسم قد تقيد بالعبارة الشرطية. فإذا كانت الجملة هي الجملة الشرطية فالجواب للعبارة الشرطية بصرف النظر عن موقع القسم. ويتحكم في موقع القسم لحظة التنبه الذهنية للحاجة إلى التأكيد.

خامسا: ثمة أدوات تدخل على بعض صور الجملة الشرطية فتبقي على حالها، وتدخل عليها حروف الجر لأنها جزء منها. وتدخل عليها بعض الأدوات العاملة وغير العاملة فتحولها إلى جملة بسيطة لأنها أدوات لا تدخل إلا على الجمل البسيطة.

الخاتمـــــة

بعد هذا الاستعراض الطويل لدراسة الجملة الشرطية في النحو العربي لدراسة شملت طبيعتها ومصطلحاتها وعناصرها وقضاياها التركيبية والسياقية، بعد هذا كله نأتي إلى إجمال أهم النتائج.

١) ظهر من التمهيد أن مصادر الجملة الشرطية ألفت حسب مناهج تنطلق من نظرية العامل في النحوالعربي، فوجدنا أن بعضها ألحق دراسة الجملة الشرطية بدراسة الفعل المجزوم أو جوازم الفعل، وبعضها أُلف من أجل تطبيق نظرية العامل على النصوص وبعضها أُلف لدراسة العوامل والأدوات.

٢) درست في الباب الأول قضيتان طبيعة الجملة الشرطية، ومصطلحاتها. وانتهى البحث في الأُولى إلى أن هناك ازدواجية في النظرة إلى طبيعة الجملة الشرطية، حيث نظر إليها على أنها جملة مركبة، واعتبرت مؤلفة من جملتين. وأرجعنا هذا إلى الضيق والسطحية في مفهوم الجملة، وتمثل الضيق في وقوفهم في تصنيفهم للجمل عند الجملة البسيطة، والسطحية في اعتمادهم تكون الجملة من مسند ومسند إليه من حيث المبنى، مهملين ما ينضم إليها من أدوات قد تفقدها استقلالها وتكون معها (عبارة) ذات معنى جزئي.

أما المصطلحات فإنه قد اتصف استخدامها بالاضطراب. وتمثل هذا في تعدد المصطلحات المطلقة على مدلول واحد، حتى تكون من أجل ذلك مجموعات من المصطلحات، دون أن يكون لهذا التعدد غرض واضح. ويقاله تعدد في مدلولات المصطلح الواحد. وأرجعنا أسباب التعدد إلى اعتماد المؤلف على فهم القارئ للسياق، وإلى اختلاف الاستخدام من نحوي إلى آخر، وإلى أن النحاة يرث من بعض الأفكار والمصطلحات فيستخدم الجديد مع القديم. وذكرنا الضوابط السياقية التي تحدد دلالةً ما للمصطلح ذي الدلالات المتعددة. وتمثل الاضطراب أيضا بتغيير مدلول بعض المصطلحات مع الزمن، وفي غياب التناسق الداخلي في المصطلحات، وفي الاستخدام الملبس للمصطلحات.

٣) ذكرنا في بداية الباب الثاني أن دراسة قضايا الجملة الشرطية تنطلق من رد جميع صورها إلى صورة أساسية هي:

(إن + مضارع مجزم + فاعل + مضارع مجزوم + فاعل)

ودرس في الفصل الأول أول عناصر الجملة الجملة الشرطية وهو الأداة فبينت ما هيتها وهي أنها لا تكون موصولة، ودرست على المستوى الصرفي فانتهى إلى أنهم قسموها إلى حروف وأسماء وأن ذلك أدخلهم في مناقشات ومقولات لا طائل تحتها ولكن التقسيم اقتضاها، من ذلك الخلاف حول إسمية وحرفية بعض الأدوات، ومحاولة تطبيق خصائص الاسم على الأدوات الاسمية، وأكثر هذه القضايا خطرا هي إعراب الأدوات وقد بينا رأينا وهو أن الأداة يجب أن ينظر إليها من خلال وظيفتها التي تؤديها في الجملة، وأن لا تدخل تحت معايير الأسماء أو الحروف لأن الأدوات تختلف عن الأسماء.

أم عن دخول (ما) على بعض الأدوات فقد ذكرنا تفسيرات النحاة في ذلك وقلنا إنها ليست مقنعة، وذكرنا خلافهم في تحديد ما تتصل به وما لا تتصل به، وقلنا إنّ ذلك ليس محلا للخلاف لأنه قضية استخدام لا يكشفها غير الاستقراء.

وفي قضية العمل النحوي رأينا أنهم قسموا الأدوات إلى جازم وغير جازم، وذكرنا المراحل التي مر بها التقسيم.

وفي قضية الجانب الدلالي تناولنا خصائص الأداة الدلالية حيث رأينا أنها تمتاز بالدلالة على العموم وبأنها مبهمة ثم حاولنا التعرف على مفهوم (معنى الشرط) الذي توصف به بعض الأدوات وانتهينا إلى أنه التعليق الشرطي كما بينه الرضى. ثم درسنا بعد ذلك (أَمَّا) التي وجدنا أن (معنى الشرط) لا يكون فيها.

وفي الفصل الثاني درس العنصران الثاني والثالث وهما جملة الشرط وجملة جواب الشرط. ودرسنا قضيتين متكاملتين الأولى عن المكونات الشكلية أي صور الأفعال التي ترد في الجملة الشرطية، وبينا أن القضية بدأت عند سيبويه بملاحظة التغير الإعرابي وكانت أحكام سيبويه تتصف بالمرونة، ولكن القضية جمدت عند النحاة المتأخرين حيث اكتفوا برصد الصور دون مناقشة لأفكار سيبويه، ويكاد لا يكون هناك خلاف في القضايا المعيارية ولكن ثمة خلافا في القضايا التفسيرية، ولكن القضية تحتاج إلى ربط للأشكال المختلفة لدلالتها المعنوية والزمنية. أما القضية الثانية فهي قضية الزمن ومهدنا لها بكلام عن الزمن في العربية وظهر أن دراسته كانت بسيطة جدا وذكرنا المحاولات التي بذلت في البحث عن نظرية للزمن، ثم بحثنا قضية الزمن في الجملة وقدمنا جهود ابن القيم فيها الذي انتهي فيها إلى تقسيم التعليق إلى نوعين: وعديّ لابد لزمنه أنْ يكون مستقبلا، وخبري لا يجب أن يكون مستقبلا، بل ماضيا. ولا تزال قضية الزمن بحاجة إلى دراسة موسعة وعميقة.

٤) وخصص الباب الثالث لدراسة القضايا التركيبية فدرست قضية الربط فبينا أشكاله وتبين لنا أن كثيرا من النقاش يدور حول معيارية الربط دون الالتفات إلى قضية الدلالة في ذلك، وذكرنا أن الخلاف بين سيبويه والمبرد حول حذف الفاء كان خلافا تفسيريا ولا خطر منه إلا حينما نقل إلى المعيارية، فجعلت بعض الشواهد موضوع الخلاف أساسا للتقعيد. وانتهينا إلى أن الجمود عند الجانب الشكلي دون الدلالي خلق بعض الاضطراب في فهم التراكيب ومثلنا لذلك.

ومن قضايا التراكيب الرتبة فبينا أن معظم قضايا التقديم والتأخير إنما هو ناجم عن مقولات مستنتجة من صورة الجملة الشرطية الأساسية، وهذه المقولات هي: وجوب تصدر الأداة وولاية الفعل لها إلى جانب مقولات أخرى كوجوب تأخر الفاعل عن فعله، وأن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ. وانتهينا في مسألة وقوع الاسم بين الأداة والفعل إلى ترجيح قول الكوفيين بأنه الفاعل للفعل بعده، محتجين بأن الأداة يليها الجملة الفعلية لا الفعل وأن الاسم في هذا الموضع لا يمكن أن يكون مبتدأ، وصححنا ما ينسب إلى الأخفش من القول بإعرابه مبتدأ وبينا أنه على رأي البصريين وأما في حالة توسط الأداة فبينا أن الخلاف بين البصريين والكوفيين نجم عن أن كلا منهما يتكلم عن تركيب مختلف، فالبصريون

يتكلمون عن تركيب الجملة الشرطية (الوعدية)، والكوفيون يتكلمون عن الجملة الخبرية المشروطة المقيدة.

ومن القضايا أيضا الحذف بينا فيه ألوان الحذوف التي يذكرها النحاة، وناقشناها، فبينا أن حذف الأداة وحدها أمر لا ينسجم مع طبيعة اللغة، أما حذف فعل الشرط فإنما قال به البصريون لرأب صدع مقولتهم إنه لا يلي الأداة الشرطية إلا فعل. أما القول بحذف جملة الشرط بعد (وإلا) فإنَّا نتردد في قبوله لأن التخريج لا يلائم المعنى وقلنا إنَّ (وإلاَّ) أداة قائمة بذاتها وظيفتها التهديد لا (الشرط). أما حذف العبارة الشرطية فبحث في قضية أجوبة التاركيب الطلبية. وأرجع الحذف في العبارة الجوابية عندهم إلى حالتين كون (الجواب) معروفا، ووجود كلام متضمن لمعناه وبينا أن الحالة الثانية لا ضرورة للقول بها ولا سند لها، والذي دعاهم إلى القول بها تسويغ القواعد النحوية لا الوصف اللغوي، فقد ترد العبارة الشرطية وليس بعدها (جواب) كما في حالة توسط الأداة وورودها بعد ما سميناه (واو الرغم)، وورودها بعد (أمَّا)، فرغم أنه لا حاجة للعبارة الجوابية في هذه المواضع يقولون بحذفها.

وآخر قضايا هذا الباب قضية أجوبة التراكيب الطلبية. بينا الخلاف بين سيبويه وغيره من النحاة وقلنا إنه لا خلاف هناك وإنما اختلاف، فكل من الفريقين يتكلم عن تركيب يختلف عن التركيب الذي يتكلم عنه الآخر، فسيبويه يتكلم عن تركيب شرطي مكون من عبارتين عبارة أمرية وعبارة جوابية، والنحاة يتكلمون عن تركيب مكون من جملتين الأُولى جملة أمرية والثانية جملة شرطية محذوف منها عبارتها الشرطية لأن تجاورها مع سابقتها جعلها معروفة فالجملة الشرطية جاءَت لتقوم بدور الحث على تنفيذ الطلب سواء بالترهيب أو الترغيب، وبينا كيف أن سيبويه موفق في رد المثال (لا تدنُ من الأسد يأكلْك) والنحاة غير موفقين. وذكرنا أن التنغيم له دور في إعطاء الجملة دلالاتها.

٥) وفي الباب الرابع درسنا في فصلين قضايا الجملة السياقية فدرسنا في الفصل الأول بعض القضايا التي تناولها النحاة بشكل متفرق لا رابطة بينها وضعناها تحت عنوان توسيع الجملة لأنها كلها تمثل نوعا من التوسيع للجملة، حيث تدخل بعض العناصر الثانوية للجملة. وذكرنا أنواع التوسيع وهي: التوسيع بالحال والبدل، والتوسيع بالعطف، التوسيع العبارة الشرطية، التوسيع بالمعترضات.

أما الفصل الثاني فتناول قضايا الجملة الشرطية في سياق الجملة العربية، فدرسنا علاقة الجملة الشرطية بالاستفهام، وعرضنا للخلاف الذي بين سيبويه ويونس وبينا أن ذلك اختلاف وليس خلافا، لاختلاف موضوع القضية، فسيبويه يتكلم على الجملة الشرطية، ويونس يتكلم على الاستفهام المقيد بالعبارة الشرطية. ودرسنا علاقة الجملة الشرطية بالقسم وبينا أنه توكيد للجملة، وبينا أن كثيرا من النقاش حوله غير مثمر ذلك أنهم أهملوا جانب التنغيم، والقول بأن (الجواب) للسابق منهما غير مقنع،

وحاولنا تلمس الفروق بين التراكيب المختلفة وأخصينا الحالات التي ذكرها النحاة، وناقشناها جميعا، وبينا أننا أمام مجموعتين من الجمل، جمل شرطية مؤكدة بالقسم، وجمل خبرية مؤكدة بالقسم ومقيدة بالعبارة الشرطية. وقلنا إنَّ موقع القسم يختلف إذا أكدت به الجملة الشرطية تبعا للحظة التنبه الـــذهني إلى الحاجة للتأكيد، فقد يسبق وقد يتوسط وقد يتأخر.

ثم إن الجملة الشرطية قد يدخل عليها جملة من الأدوات بعضها عامل وبعضها غير عامل، وتختلف في أثرها على بعض صور الجملة الشرطية حيث يذهب النحاة إلى أنَّ الجمل التي أدواتها (مَن، ما، أي) قد تتحول بعد بعض الأدوات من التركيب إلى البساطة وتصير هذه الأدوات أسماءً موصولة. وقد تعقـــد بحث هذه القضية وتشابك كما بينا ذلك عند أبي حيان وانتهينا إلى القول بأن كثيرا مـــن جزئيـــات القضية كان يمكن تفاديه لوسلمت الدراسة من عيوبها الأساسية وهي:

- إقامة الدراسة على جملة مفترضة خارج السياق، إذ لوكانت منطلقة من السياق لتـــبين أن الجملـــة لا تحتمل غير تركيب واحد بغض النظر عن الأدوات الداخلة عليها.
- الاكتفاء بإدارة الكلام حول الجملة الشرطية ذات الفعل المضارع.
- التصور بأن أداةً قد تدخل على جملة مركبة فتغير تركيبها.

ثم قلنا إنه ينبغي معرفة مواقع الجملة الشرطية التي تقعها في السياق اللغوي وتحديـــدها. وأن الأدوات التي تدخل على الجمل البسيطة لا تدخل على الجملة الشرطية دخولها على البسيطة، وينبغي تحديد المســـتويات اللغوية التي تدخل فيها أدوات الجمل البسيطة على الجملة الشرطية وتحديد الأغراض التي تؤديها.

و لم يبق لنا الآن إلا القول إنّ رقعة دراسة التركيب الشرطي يجب أن تتسع، وتشمل الآتي:

١- بيان وسائل الاشتراط:

أ) الاشتراط بالكلمات مثل: (على شرط أنْ) (بشرط أن).

ب) الاشتراط بأدوات: مثل (عَلَى) على نحوما في قوله تعالى (عَلَى أنْ تَأجُرَنِي ثَمـــانِيَ حِجَـــج) [القصص ٢٧].

ج) الاشتراط بالعبارة الشرطية على نحوما في الجملة الشرطية.

د) الاشتراط بالتراكيب الانشائية.

٢- بيان الاستخدامات المختلفة للعبارة الشرطية:

أ) يشترط بها في الجملة الشرطية: إنْ يدخلْ عمرويجدْ زيدًا.

ب) تقيد بها الجملة الأساسية: سيسافر محمد إنْ أَدركَ القطار.

ج) تأتي بعد (واو الرغم): أعطه درهما وإن أساءَ إليك.

المصادر والمراجع

الأخفش، أبوالحسن سعيد بن مسعده (٢١٥ هـ).

معاني القرآن، تحق. فائز فارس محمد الحمد (رسالة دكتوراة. آداب القاهرة ١٩٧٣ م).

الأزهري، زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر الجرجاوي (٩٠٥ هـ).

-شرح الأزهرية في علم النحو(ط٤. المكتبة الأزهرية / القاهرة (١٣٤١ هـ).

-التصريح على التوضيح (إحياء الكتب المصرية / القاهرة د. ت).

الأزهري، أبومنصور محمد بن حمد (٣٧٠ هـ)

تهذيب اللغة، تحق. عبد السلام هارون (الهيئة العامة للكتب / القاهرة).

الأشموني، أبوالحسن على نور الدين بن محمد (٩٢٩ هـ)

شرح الأشموني، تحق. محمد محيى الدين عبد الحميد (ط٣ مطبعة النهضة المصرية / القاهرة ١٩٧٠م)

ابن الأنباري، أبوالبركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧ هـ).

-الإنصاف في مسائل الخلاف، تحق. محمد محيى الدين عبد الحميد (ط٤ المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة ١٩٦١ م).

-البيان في غريب إعراب القرآن، تحق. طع عبد الحميد طه (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٦٩ م).

بركات، إبراهيم

الجملة الشرطية عند الهذليين (رسالة ماجستير. آداب القاهرة).

بشر، كمال محمد

دراسات في علم اللغة ٠ دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٣ م).

البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣ هـ)

خزانة الأدب (ط١ المطبعة الميرية ببولاق / ١٢٩٩ هـ).

البكوش، الطيب

التصريف العربي (الشركة التونسية لفنون الرسم / تونس ١٩٧٣ م).

ابن بابشاذ، أبوالحسن طاهر بن أحمد (٤٦٩ هـ).

شرح المقدمة المحسبة، تحق. خالد عبد الكريم (ط١ الكويت ١٩٧٦ م).

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١ م)

-أسرار البلاغة، تحق. هـ. ريتر (مطبعة وزارة المعارف / استانبول ١٩٥٤ م).

-الجمل، تحق. على حيدر (دمشق ١٩٧٢ م).
-المقتصد، تحق. كاظم بحر مرجان (رسالة دكتوراه. آداب القاهرة ١٩٧٥ م).
ابن جني، أبوالفتح عثمان (٣٩٢ هـ).
-الخصائص، تحق. محمد علي النجار وآخرين (ط١ دار الهدى / بيروت د. ت).
-سر صناعة الإعراب، تحق. مصطفى السقا وآخرين (مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٥٤ م) .
-المحتسب، تحق. على النجدي ناصف وآخرين (المجلس الأعلى للشئون الاسلامية / القاهرة ١٣٨٦هـ).
حجازي، محمود فهمي.
مدخل إلى علم اللغة (ط١، دار الثقافة للطباعة والنشر / القاهرة ١٩٧٨ م).
حسان، تمام.
اللغة العربية معناها ومبناها (الهيئة العامة للكتب / القاهرة ١٨٧٣ م).
الحلواني، محمد خير.
الخلاف النحوي (دار القلم العربي / حلب ١٩٧٤ م).
حمودة، طاهر سليمان.
ابن القيم الجوزية، جهوده في الدرس اللغوي (دار الجامعات المصرية / الاسكندرية ١٩٧٦ م).
ابن الحاجب، أبوعمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (٦٤٦ هـ)
الكافية في النحو، مصورة عن طبعة الشرطة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ (دار الكتب العلمية / بيروت د. ت).
أبوحيان، أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥ هـ).
-ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحق. مصطفى النحاس (رسالة دكتوراه جامعة الأزهر د.ت)
-البحر المحيط (مطبعة السعادة ١٣٢٩ هـ).
ابن الخشاب، أبومحمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن أحمد (٥٦٧ هـ)
المرتجل، تحق. على حيدر (دمشق ١٩٧٢ م).
الخضري، شمس الدين محمد بن مصطفى (١٨٧٠ م).
حاشية الخضري على ابن عقيل (المطبعة الكتلية بمصر المحروسة / القاهرة ١٢٨٢ هـ).
الرضى، محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٨ هـ).
شرح الكافية، مصور عن مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ (دار الكتب الثقافية / بيروت د. ت).
الرماني، أبوالحسن على بن عيسى (٣٨٤ هـ)

-شرح كتاب سيبويه (نسخة مصورة. مكتبة مجمع اللغة العربية رقم: نحو١٨٣) ج ٣.
-معاني الحروف، تحق. عبد الفتاح إسماعيل شلبي (دار النهضة مصر / القاهرة ١٩٧٣ م).
الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن (٣٧٩ ه).
الواضح في علم العربية، تحق. أمين على السيد (ط ١. دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٥ م).
الزجاج، أبوإسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (٣١١ ه)
معاني القرآن وإعرابه، تحق. عبد الجليل عبده شلبي (المكتبة العصرية / بيروت ١٩٧٣ م).
الزجاجي، أبوالقاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧ ه).
-الإيضاح في علل النحو، تحق. مازن المبارك (ط٢ دار النفائس / بيروت ١٩٨٧٣ م).
-الجمل، تحق. ابن أبي شنب (مط. كلينسيك / باريس ١٩٥٧ م).
-كتاب اللامات، تحق. مازن المبارك (ط ١ مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٦٩ م).
الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله (٧٩٤ ه)
البرهان في علوم القرآن، تحق. محمد أبوالفضل إبراهيم (دار إحياء الكتب العربية / القاهرة ١٩٥٨ م).
الزمخشري، جار الله أبوالقاسم محمود بن عمرو(٥٣٨ ه)
-الأنموذج في النحو(ط ١. مطبعة الجوائب / قسطنطينية ١٢٩٩ ه).
-الكشاف (مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٦٦ م).
-المفصل في صنعة الإعراب (ط ٢ دار الجيل / بيروت ١٣٢٣ ه).
ابن السراج، أبوبكر محمد بن السري بن سهل (٣١٦ ه)
-الأصول في النحو، تحق. عبد الحسين الفتلي (مط. الأعظمي / بغداد ١٩٧٣ م).
-الموجز في النحو، تحق. مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي (ط ١. مؤسسة أ. بدران / بيروت ١٩٦٥ م).
سيبويه، أبوبشر عمروبن قنبر (١٨٠ ه)
الكتاب، تحق. عبد السلام هارون (الهيئة العامة للكتب / القاهرة).
السيد، أمين علي.
في علم النحو(ط ٣، دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٥ م).
السيرافي / أبوسعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ ه).
-أخبار النحويين البصريين، تحق. فريتس كرينكو(معهد المباحث الشرقية بالجزائر، المطبعة الكاثوليكية / بيروت ١٩٣٦ م).
-شرح السيرافي على كتاب سيبويه، نسخة مصورة. مكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٦١٨٢).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر (٩١١ هـ).

-بغية الوعاة ف يطبقات اللغويين والنحاة، تحق. محمد أبوالفضل إبراهيم (عيسى البابي الحلبي / القاهرة ١٩٦٤ م).

-همع الهوامع شرح جمع الجوامع (دار المعرفة / بيروت د. ت).

ابن الشجري، الشريف أبوالسعادة هبة الله بن علي (٥٤٢ هـ).

الأمالي الشجرية (دار المعرفة / بيروت د. ت).

الشلوبيني، أبوعلي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله (٦٤٥ هـ).

التوطئة، تحق. يوسف المطوع (ط ١ دار التراث العربي / القاهرة ١٩٧٣ م).

الشنواني، أبوبكر بن اسماعيل بن فخر الدين بن نور الدين على عبيد (١٠١٩ م).

حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، بعناية: محمد شمام (ط ٢. دار الكتب الشرقية / تونس ١٩٧٣ م).

شاهين، عبد الصبور.

المنهج الصوفي للبنية العربية (ط ١، مكتبة دار العلوم / القاهرة ١٩٧٧ م).

الصبان، محمد بن علي (١٢٠٦).

حاشية الصبان على شرح الأشموني (عيسى البابي الحلبي / القاهرة د. ت).

صفوت، أحمد زكي.

الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (ط ٤. مصطفى البابي الحلبي / القاهرة ١٩٦٣ م).

الطبرسي، أبوعلى الفضل بن الحسن (٥٤٨ هـ)

مجمع البيان في تفسير القرآن (ط ١. دار مكتبة الحياة / بيروت ١٩٦١ م).

الطنطاوي، محمد.

نشأة النحو(دار المعارف بمصر / القاهرة ١٩٧٣ م).

أبوالطب اللغوي، عبد الواحد بن علي (١٣٥١ هـ).

مراتب النحويين، تحق. محمد أبوالفضل إبراهيم (ط ٢، دار نهضة مصر / القاهرة ١٩٧٤ م).

عبد التواب، رمضان.

(التطور اللغوي وقوانينه) مقال في (مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض ٥، ١٩٧٥ م).

ابن عصفور، أبوالحسن على بن مؤمن (٦٦٩ هـ).

المقرب، تحق. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري (مط. العاني / بغداد ١٩٧١ م).

العطار، حسن بن محمد بن محمود (١٢٥٠ هـ).

حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية (ط ٤. المكتبة الأزهرية / القاهرة ١٣٤١ هـ).

العقاد، عباس محمود (١٩٦٤ م).

(الزمن في اللغة العربية) مقال في (مجلة مجمع اللغة العربية / القاهرة) ١٤: ٣٧.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩ هـ).

شرح ابن عقيل بعناية محمد عبد العزيز النجار القاهرة (١٩٦٧ م).

العكبري، أبوالبقاء عبد الله بن الحسين الضرير (٦١٦ هـ).

-التبيان في إعراب القرآن، تحق. محمد البجاوي (ط ١. عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٧٦م).

-مسائل خلافية في النحو، تحق. محمد خير الحلواني (لا. نا، د. ت)

العالم، محمود (١٣١١ هـ)

الأصول الوافية (مط. بولاق / القاهرة ١٣٠٢ هـ).

عيد، محمد

النحو المصفى (مكتبة الشباب / القاهرة ١٩٧٣ م).

فرحات، جرمانوس (١١٤٥ هـ)

بحث المطالب في علم العربية (ط المرسلين اليسوعيين / بيروت ١٨٩٥ م).

الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ)

معاني القرآن، تحق. محمد على النجار وآخرين (الدار المصرية للتأليف والترجمة / القاهرة).

فلش، هنري.

العربية الفصحى، تر. عبد الصبور شاهين (مط. الكاثوليكية / بيروت ١٩٦٥ م).

ابن فارس، أحمد (٣٩٥ هـ)

الصاحبي في فقه اللغة، تحق. مصطفى الشويمي (مؤسسة أ. بدران / بيروت ١٩٦٣ م).

الفارسي، أبوعلى الحسن بن أحمد (٣٧٧ هـ).

-أقسام الأخبار، تحق. علي جابر المنصوري (مجلة المورد العراقية م٧، ع٢، ١٩٧٨ م).

-الإيضاح العضدي، تحق. حسن شاذلي فرهود (ط ١. مط. در التأليف / القاهرة ١٩٦٩ م).

-الحجة في علل القراءات السبع، تحق. على النجدي ناصف وآخرين (الهيئة العامة للكتب / القاهرة ١٩٦٥ م).

القزاز، أبوعبد الله محمد بن جعفر (٤١٢ هـ).

-ضرائر الشعر، تحق. محمد مصطفى هدارة وزغلول سلام (منشأة المعارف / الاسكندرية ١٩٧٣ م).

القيسي، مكي ابن أبي طالب (٤٣٧ هـ).

مشكل إعراب القرآن، تحق. ياسين محمد السواس (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٧٤ م).

ابن قيم الجوزية، أبوعبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي (٧٥١ هـ).

بدائع الفوائد. مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية (دار الكتاب العربي / بيروت د. ت).

ابن كيسان، أبوالحسن محمد بن أحمد بن كيسان (٣٢٠ هـ)

الموفق في النحو، تحق. عبد الحسين الفتلي وهاشم شلاش (مجلة المورد العراقية، ع ٢، ١٩٧٥م).

اللهيب، أحمد.

أساليب الشرط والاستفهام في القرآن الكريم (رسالة دكتوراه. جامعة الأزهر ١٩٧٦ م).

المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ)

-الكامل، تحق. محمد أبوالفضل إبراهيم (دار نهضة مصر / القاهرة د. ت).

-المقتضب، تحق. عبد الخالق عضيمة (المجلس الأعلى للشئون الاسلامية / القاهرة).

المخزومي، مهدي.

-في النحوالعربي (المكتبة العصرية / بيروت ١٩٦٤ م).

-مدرسة الكوفة (ط ٢ مصطفى الحلبي / القاهرة ١٩٥٨ م).

ابن المرزبان السيرافي، أبومحمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله (٣٨٠ هـ).

شرح أبيات سيبويه، تحق. محمد الريح هاشم (مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة ١٩٧٤ م).

المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (٧٤٩ هـ).

-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحق. عبد الرحمن علي سليمان (ط ١. مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة ١٩٧٦ م).

-الجني الداني في حروف المعاني، تحق. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. المكتبة العربية / حلب ١٩٧٣ م).

المطريزي، أبوالفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي (٦١٠ هـ).

المصباح في علم النحو، تحق. عبد الحميد السيد طلب (ط ١ مكتبة الشباب بالمنيرة / القاهرة د.ت).

ابن معطي، أبوالحسن زين الدين يحيى (٦٢٨ هـ)

الفصول الخمسون، تحق. محمود محمد الطناحي (ط ١ عيسى البابي الحلبي / القاهرة ١٩٧٦ م).

المعيد، عبد العزيز على الصالح.

الشرط في القرآن الكريم (رسالة ماجستير. دار العلوم بجامعة القاهرة ١٩٧٦ م).

أبوالمكارم، على.

-أصول التفكير النحور (ط ١. الجامعة الليبية ١٩٧٣ م).

-تقويم الفكر النحوي (دار الثقافة / بيروت د. ت)

المهيري، عبد القادر.
(مساهمة في تحديد الجملة الاسمية) (حوليات الجامعة التونسية ع ٥، ١٩٦٧ م).
المالقي، أحمد بن عبد النور (٧٠٢ هـ).
رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحق. أحمد محمد الخراط (مجمع اللغة العربية / دمشق ١٩٧٥م).
ابن مالك، أبوعبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٧٢ هـ).
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحق. محمد كامل بركات (دار الكتاب العربي / القاهرة ١٩٦٨ م).
النحاس: أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨ هـ)
-إعراب القرآن، تحق. زهير غازي زاهد (رسالة دكتوراة. آداب القاهرة ١٩٧٦ م).
-شرح أبيات سيبويه، تحق. زهير غازي زاهد (ط ١ مط. العزى الحديث / النجف، ١٩٧٤م).
الهروي، أبوالحسن على بن محمد (٤١٥ هـ).
الأزهية في علم الحروف، تحق. عبد المعين الملوحي (المجمع العلمي بدمشق / دمشق ١٩٧١ م).
ابن هشام، أبومحمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله (٧٦١ هـ)
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك بعناية: عبد العزيز محمد النجار (ط ٤ مط. السعادة / القاهرة ١٩٧٣ م).
-شرح شذور الذهب، تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٦. المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة ١٩٥٣ م).
-شرح قطر الندى وبل الصدى، تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ١ مكتبة جرير / القاهرة ١٩٦٣ م).
-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحق. مازن المبارك وآخر (ط ١. دار الفكر / دمشق ١٩٦٤ م).
ابن ولاد، العباس أحمد بن محمد (٣٣٢ هـ)
الانتصار، تحق. عبد الحميد السيوري (رسالة ماجستير. آداب القاهرة ١٩٦٩ م).
ابن يعيش، أبوالبقاء موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣ هـ).
شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية / القاهرة د. ت).